



منشورات جامعة الوادي

مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية

دورية أكاديمية محكمة دولية تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الوادي

العدد التاسع (09) المجلد الثالث – السنة التاسعة 2016 م

ISSN 1112 – 7961

مدير المجلة

د. منصور عبد الوهاب

الرئيس الشرفي

أ.د. فرحاتي عمر

رئيس التحرير

د. زين بونس

هيئة التحرير

د. عوادي مصطفى

د. محيريق فوزي

د. بن سعيد أمين

د. الباي محمد

د. حواس عبد الرزاق

للاستفسار والاتصال

رئيس تحرير مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الوادي
ص.ب: 789 ولاية الوادي 39000/ الجزائر

e-mail: colloque.eef.eloued@gmail.com

www.univ-eloued.dz

مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية

دورية أكاديمية محكمة دولية تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة
الوادي

العدد التاسع (09) المجلد الثالث – السنة التاسعة 2016 م

ISSN 1112 – 7961

ملاحظات عامة

ما ينشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه، ولا يمثل بالضرورة رأي المجلة
الباحث وحده مسؤول قانونا عن أصالة بحثه، وذلك بالالتزام بعدم نشره في دوريات أخرى أو
ملتقيات أو غيرها.

حقوق النشر المتعلقة بالأبحاث المتضمنة في العدد، محفوظة للمجلة، ولا يجوز نقلها إلا
بترخيص من أسرة التحرير، باستثناء النقل المتعلق بالأبحاث العلمية باستخدامها كمصدر
شريطة الإشارة إلى المجلة بكل تفاصيلها في المراجع.

لا تخضع الموضوعات في ترتيبها إلى المكانة العلمية للباحث أو البحث نفسه، إنما يخضع
الترتيب لاعتبارات فنية وفقا لرؤية أسرة تحرير المجلة.

يشترط للنشر في المجلة احترام أصول البحث العلمي وفقا لما هو متعارف عليه.

صدر سابقا:

العدد الأول: 2008

العدد الثاني: 2009

العدد الثالث: 2010

العدد الرابع: 2011

العدد الخامس: 2012

العدد السادس: 2013

العدد السابع: 2014

العدد الثامن: 2015

قواعد عامة

- 1- كتابة اللقب والإسم والعنوان مرفق برقم الهاتف أو الفاكس والبريد الإلكتروني على ورقة منفصلة عن ورقة البحث أو العمل المقترح.
- 2- يكون المقال جديداً لم يسبق نشره في نشرات أخرى مهما كانت.
- 3- يتحمل صاحب المقال المنشور المسؤولية عن محتوى ومضمون البحث.
- 4- إرسال نسخة على البريد الإلكتروني التالي: colloque.eef.eloued@gmail.com
- 5- تقديم ملخصين أحدهما بلغة التآليف والأخر بإحدى اللغات التالية: العربية، الفرنسية أو الإنجليزية، وأن لا يتجاوز كل ملخص 10 أسطر،
- 6- نوعية الحرف باللغة العربية 12 والهوامش **Simplified Arabic 10**،
- 7- نوعية الحرف باللغة الفرنسية 10 والهوامش **Times New Roman 10**،
- 8- لا يتجاوز عدد الصفحات 12 صفحة بالمقاس A4،
- 9- إدراج قائمة المراجع في آخر العمل مبيناً كل البيانات اللازمة،
- 10- كتابة الهوامش أوتوماتيكياً في أسفل الصفحة أو في نهاية المقال، مع ذكر لقب المؤلف، سنة النشر والصفحة، تأتي في نهاية المقال،
- 11- ترقيم الأشكال والجداول والرسومات ترقيماً متسلسلاً ولكل على حدى،

قواعد تقنية (MS-Word)

- 1- حجم الورق 16سم × 24 سم.
 - 2- الهوامش: أعلى : 2.0 سم - أسفل: 2 سم - يمين: 2 سم - يسار 1.5 سم
 - 3- الوضعية : أعلى الصفحة 1 سم - أسفل الصفحة 1 سم
- الشكل المعتمد:**

- 1- نوعية الحرف باللغة العربية (Font): **Simplified Arabic 14**،
- 2- نوعية الحرف باللغة الفرنسية: **Times New Roman 12**،
- 3- الهوامش باللغة العربية: **Simplified Arabic 10**،
- 4- الهوامش باللغة الفرنسية: **Times New Roman 10**،
- 5- العناوين: خشنة مع مسافة 1.5 بين الأسطر وذلك أوتوماتيكياً،
- 6- النص: عادي، مع مسافة بسيطة (simple) بين السطر، و المسافة بين الفقرات: 6 سم .

مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية

دورية أكاديمية محكمة دولية تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة الوادي

العدد التاسع المجلد الثالث - السنة التاسعة 2016 م

ISSN 1112 - 7961

من أعضاء الهيئة العلمية الاستشارية

الاسم واللقب	الانتساب
أ.د. عبد المجيد قدي	جامعة الجزائر 3
أ.د. هارون الطاهر	جامعة باتنة
أ.د. بالرقى تجاني	جامعة سطيف
أ.د. السعيد بريش	جامعة عنابة
أ.د. صلاح حواس	جامعة الجزائر 3
أ.د. بن موسى كمال	جامعة الجزائر 3
أ.د. ملياني حكيم	جامعة سطيف
أ.د. طارق عبد العال حماد	جامعة الزقازيق - مصر
أ.د. صديقي مسعود	جامعة ورقلة
أ.د. بلقاسم ماضي	جامعة عنابة
أ.د. مسعود دراوسي	جامعة البليدة
أ.د. درحمون هلال	جامعة البليدة
أ.د. بن بريكة عبد الوهاب	جامعة بسكرة
أ.د. داودي الطيب	جامعة بسكرة
أ.د. دريوش محمد الطاهر	جامعة خنشلة
أ.د. خالد جمال الجعارات	جامعة الشرق الأوسط - الأردن-
د. ظاهر شاهر يوسف القشي	جامعة جدارا - الأردن-
د. أحمد قايد نورالدين	جامعة بسكرة
د. محمود الشويات	جامعة عجلون - الأردن-
د. فرج شعبان	جامعة البويرة
د. عباش الزويير	جامعة أم البواقي
د. محمد الناصر حميداتو	جامعة الوادي
د. حجازي إسماعيل	جامعة بسكرة

المحتويات

الصفحة	الموضوع
22-07	<p>● ضرورة تفعيل دور محافظ الحسابات للحد من المخاطر البيئية للمؤسسات في الجزائر د. زهواني رضا</p>
40-23	<p>● إشكالية توجيه البحث العلمي في الجامعات لتلبية متطلبات المجتمع وتحقيق التنمية المنشودة د. فرج شعبان د. مداحي محمد</p>
54-41	<p>● الإصلاح الاقتصادي من خلال استراتيجية دعم النمو قراءة في مخططات التنمية المغربية (2000 - 2012) د. دمنوم زكريا</p>
72-55	<p>● الوساطة المالية لشركات التأمين و أثرها على تفعيل السوق المالي في الجزائر د. صالح عبد القادر أ. سالم راضية</p>
87-73	<p>● الإطار النظري للعلاقة بين الحوكمة والأداء المالي للبنوك أ. حبيب كريمة</p>
101-88	<p>● الاقتصاد الاخضر كخيار استراتيجي للجزائر في ظل انخفاض اسعار البترول أ. علي خنافر د. بن زاوي عبد الرزاق</p>
115-102	<p>● مكانة النفط ضمن مصادر الطاقة الدولية : الواقع و الآفاق د. بوقصبة شريف</p>
125-116	<p>● العولمة المالية وقنوات تأثيرها على النمو الاقتصادي حتى تكون الآثار إيجابية: فما هي الشروط؟ د خاطر طارق</p>
147-126	<p>● نحو تعزيز إدارة مخاطر المصارف الإسلامية بالجزائر في ظل العولمة أ. د. قدي عبد المجيد أ. حدو علي</p>
166-148	<p>● دور الإفصاح المحاسبي والشفافية في تفعيل بورصة الجزائر د. عزيزة بن سمينة أ. طيني مريم</p>
184-167	<p>● الاعتبارات البيئية كأداة حمائية أمام التجارة الدولية مع الإشارة للدول النامية أ. زعيمي رمزي</p>
196-185	<p>● استخدام تقنية الإنتاج الأنظف و دورها في تحقيق الأمن البيئي في ظل التغيرات المناخية . دراسة حالة الجزائر أ. نزلي غنية</p>
224-197	<p>● تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية دراسة تحليلية للفترة: (2000 - 2014) د. مراد علة</p>
239-225	<p>● تشخيص معوقات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر د. يحيى دريس</p>
264-240	<p>● تأثير ظاهرة عدم التأكد على محددات الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة (1970_2004) د. طويطو محمد أ.ديغش خيرة</p>
277-265	<p>● Strategic Business Unit and organizational performance: Theoretical approach D r. Beldjazia Omar Dr. Mebirouk Mohamed Bachir</p>



افتتاحية العدد التاسع

بسم الله الرحمن الرحيم.

الافتتاحية:

إن أسرة تحرير مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، تضع بين يدي قرائها الأعزاء العدد التاسع ، مواصلة في ذلك مسارها العلمي نحو الأفضل.

وفي آخر تقرير للصندوق النقد الدولي بخصوص الجزائر، عبر عن ارتياحه إلى الوضعية الإقتصادية والمالية في الجزائر، موصي بالاستمرار في سياسة التحكم أكثر في عجز الميزانية.

بالإضافة إلى أن الجزائر في وضعية مريحة لأنها شكلت مع مرور السنوات السابقة هامشا معتبرا من المناورة على مستوى وضعيتها المالية الخارجية والميزانية بفضل المحروقات.

وإيماننا منا بالحرص الشديد على تحسين الوضعية الإقتصادية والمساهمة في تعزيز وتنويع قدرات الاقتصاد الوطني، فإن أسرة التحرير تضع كافة طاقاتها من أجل السهر على تحقيق هذا الهدف من أجل الجزائر و فقط.

رئيس التحرير

الدكتور: زين يونس

ضرورة تفعيل دور محافظ الحسابات للحد من المخاطر
البيئية للمؤسسات في الجزائر

د. زهواني رضا . جامعة الوادي

ملخص :

Summary:

This study aims at the necessity of activating the role of the governor of the accounts in the institutions to limit the environmental hazards which is considered as a substrate that protects the national economy. And because of the role they play in increasing confidence in the institution's outputs and the fight against environmental risks that surround it, and despite the role and obligations which are done by the Governor of the accounts, which imposes upon him the independence and impartiality of the express an opinion on toward the institution of financial information, however, this information is no longer sufficient to diagnose the status of the institution towards the environment where they are active. So it is imperative to enact new laws and legislations for the career of the governor of accounts working to adapt and integrate environmental information within the powers of the governor of accounts through the diagnosis, monitoring and disclosure of environmental information in the financial reports .

Key words: governor of the accounts, environmental risk, environmental protection methods, adapting laws and regulations for the governor of accounts related accounts.

تهدف هذه الدراسة إلى ضرورة تفعيل دور محافظ الحسابات في المؤسسات للحد من المخاطر البيئية الذي يعتبر بمثابة الركيزة التي تحمي الاقتصاد الوطني، ونظرا للدور الذي يقوم به في زيادة الثقة في مخرجات المؤسسة ومحاربة أشكال المخاطر البيئية التي تحيط بها، وعلى الرغم من الدور والاستلزمات الذي يقوم به محافظ الحسابات والتي تفرض عليه من استقلالية وحيادية في إبداء الرأي عن المعلومات المالية تجاه المؤسسة إلا أن هذه المعلومات لم تعد كافية لتشخيص وضعية المؤسسة تجاه البيئة التي تنشط فيها، ولذا أصبح لزاما من سن قوانين وتشريعات جديدة لمهنة محافظ الحسابات تعمل على تكييف وإدراج المعلومات البيئية ضمن صلاحيات محافظ الحسابات من خلال التشخيص والمراقبة والإفصاح عن المعلومات البيئية في التقارير المالية.

الكلمات المفتاحية: محافظ الحسابات، المخاطر البيئية، أساليب حماية البيئة، تكييف القوانين والتشريعات لمهنة محافظ الحسابات ذات صلة بالبيئة.

مقدمة

لقد تزايدت في السنوات الأخيرة احتياجات مستخدمي القوائم والتقارير المالية إلى الإفصاح عن الأداء البيئي للمؤسسات لمواجهة قصور الإفصاح التقليدي عن تلبية هذه الاحتياجات، ويرجع ذلك إلى تعدد المستفيدين وتباين احتياجاتهم، وعلى ذلك يمكن القول إن المهام المنوطة لمهنة محافضي الحسابات في عملية التفحص والإفصاح بشكلها الحالي لا تفي باحتياجات المستفيدين من المعلومات والبيانات المتعلقة بالمسؤولية البيئية للمؤسسة تجاه حماية البيئة، ومن ثم كانت هناك ضرورة ملحة لتطوير معيار هذه المهنة في الفكر المحاسبي ليشمل التشخيص والتتبع والإفصاح عن المعلومات البيئية في شكل مرفقات إيضاحية بالقوائم والتقارير التقليدية، أو في شكل قوائم وتقارير مستقلة، مما يؤدي إلى زيادة كفاءة تشغيل المعلومات بواسطة متخذي القرارات، ومن ثم ترشيد قراراتهم المتعلقة بتقييم المسؤولية الاقتصادية والبيئية للمؤسسة. من خلال ما سبق يمكننا صياغة الإشكالية التالية:

ما هي الإجراءات الواجب توفيرها لتفعيلها دور مهنة محافضي الحسابات في الجزائر للحد من ظاهرة المخاطر البيئية للمؤسسات الصناعية؟

يجرنا هذا التساؤل الرئيسي إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع تنظيم وممارسة مهنة محافظ الحسابات في الجزائر؟
- ما هي المخاطر البيئية التي تحيط بالمؤسسات الصناعية؟ وما هي الطرق وسبل الواجبة لمعالجتها؟
- هل من الإجراءات الواجب تكييفها لمهنة محافظ الحسابات في الجزائر بما يتماشى مع النظم والمعايير البيئية؟
- يكتسي هذا الموضوع أهمية بالغة وذلك لعدة اعتبارات يمكن حصرها في النقاط التالية:
- يعالج هذا الموضوع أحد أهم المواضيع الراهنة كونه يهتم بإدراج البعد البيئي ضمن مهام محافظ الحسابات.
- اعتماد محافظ الحسابات على المعايير البيئية في التقارير المالية للمؤسسة.
- كما يمكن حصر أهم أهداف هذه الدراسة في النقاط التالية:
- محاولة ربط الأداء البيئي بالأداء الاقتصادي والمالي؛
- إبراز أثر أداء محافظ الحسابات على الإفصاح البيئي للمؤسسات؛
- عرض وتحليل أدبيات موضوع أثر الإفصاح عن المعلومات البيئية جنباً لجنب المعلومات المالية للمؤسسة.

ضرورة تفعيل دور محافظ الحسابات للحد من المخاطر البيئية للمؤسسات في الجزائر

د. زهواني رضا

كما اعتمدنا في بحثنا هذا استخدام المنهج الوصفي نظرا لطبيعة هذا الموضوع، وهذا من خلال التأصيل العلمي والنظري لمهنة محافظ الحسابات في الجزائر وما تتطلبه من إجراءات تشريعية لهذه المهنة من أجل مواكبة التطورات الخاصة بحماية البيئة من المخاطر الصناعية للمؤسسات.

وللإجابة عن الأسئلة السابقة ارتأينا إلى تقسيم هذا البحث إلى المحاور التالية:

- I- الجانب القانوني لتنظيم مهنة محافظ الحسابات في الجزائر.
- II- المخاطر البيئية الناتجة عن الآثار الصناعية للمؤسسات في الجزائر.
- III- نطاق ومسؤولية محافظ الحسابات تجاه العمليات البيئية للمؤسسات الصناعية.

I- الجانب القانوني لتنظيم مهنة محافظ الحسابات في الجزائر

إن المتتبع لمهنة محافظ الحسابات في الجزائر يتبين له أهمية هذه المهنة من خلال الرقابة على مختلف المؤسسات وزيادة الثقة في المعلومات المنشورة التي تعدها المؤسسات عن طريق تقرير يحمل رأي فني محايد من طرف مهني مستقل وهو المراجع الخارجي، إذ يعتبر محافظ الحسابات من المهنيين الخارجين عن المؤسسة الذي يقوم بفحص الحسابات والقوائم المالية والتأكد من مطابقتها للمعايير المقررة أو المستخدمة ومن أجل فهم مهنة محافظ الحسابات سنتناول في هذا الجانب النقاط التالية:

1- تعريف محافظ الحسابات في الجزائر

يمكن التطرق إلى تعريف محافظ الحسابات من خلال القانون التجاري الجزائري والقانون 10-01 المنظم للمهنة.

عرف القانون التجاري محافظ الحسابات وفق ما نصت عليه المادة 715 مكرر 4 من القانون التجاري على أنه " هو الشخص الذي يحقق في الدفاتر والأوراق المالية للشركة وفي مراقبة انتظام حسابات المؤسسة وصحتها، كما يدقق في صحة المعلومات المقدمة في تقرير مجلس الإدارة أو مجلس المديرين حسب الحالة، وفي الوثائق المرسله إلى المساهمين حول الوضعية المالية للشركة وحساباتها، ويصادق على انتظام الجرد وحسابات المؤسسة والموازنة وصحتها، واحترام مبدأ المساواة بين المساهمين"¹.

كما نصت المادة 22 من القانون 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010 " يعد محافظ الحسابات في مفهوم هذا القانون، كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص تحت مسؤوليته، مهمة المصادقة على صحة حسابات المؤسسات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به"².

من خلال هذه التعاريف نستخلص أن محافظ الحسابات هو الشخص المؤهل علميا وعمليا لتدقيق حسابات المؤسسة، ويتمتع باستقلالية تامة، ويقوم عادة بتدقيق نظام الرقابة الداخلية والسجلات المحاسبية تدقيق انتقادي قبل إبداء رأيه في عدالة المركز المالي.

2- خصائص محافظ الحسابات في الجزائر

من خلال القانون 10-01 المنظم للمهنة يمكن أن نستخلص أهم خصائص محافظ الحسابات³:

- * الكفاءة المهنية؛
- * سر المهنة؛
- * العلاقة مع زملاء المهنة؛
- * الاستقلالية؛
- * المؤهلات العلمية والعملية.

3- حقوق محافظ الحسابات في الجزائر

حتى يؤدي محافظ الحسابات مهمته على أكمل وجه خول له القانون مجموعة من الحقوق والتي نص عليها القانون رقم 10-01 كما يلي⁴ :

- الإطلاع في أي وقت وفي عين المكان على السجلات المحاسبية والموازنات والمراسلات والمحاضر وبصفة عامة كل الوثائق والكتابات التابعة للشركة أو الهيئة؛
- يمكنه أن يطلب من القائمين بالإدارة والأعوان التابعين للمؤسسة كل التوضيحات والمعلومات؛
- أن يقوم بكل التفتيشات التي يراها لازمة؛
- يمكنه أن يطلب من الأجهزة المؤهلة الحصول في مقر المؤسسة على معلومات تتعلق بمؤسسات أخرى لها علاقة مساهمة معها؛
- يقدم له القائمين بالإدارة في المؤسسات كل سنة أشهر على الأقل كشفا محاسبيا يعد حسب مخطط الحصيلة والوثائق المحاسبية التي ينص عليها القانون؛
- يجب أن يعلم هيئات التسيير كتابيا في حالة عرقلة أعماله قصد تطبيق أحكام القانون التجاري؛
- تحديد مدى وكيفية أداء مهمة الرقابة القانونية للحسابات وسيورتها في إطار رسالة مرجعية يحددها دفتر شروط الذي تعهد به؛
- له الحق في حضور الجمعية العامة كلما تستدعي للتداول على أساس تقريره؛
- يحتفظ بحق التدخل في الجمعية المتعلقة بأداء مهمته؛
- أن محافظ الحسابات حق الاستقالة من دون التخلص من التزاماته القانونية، ويجب عليه أن يلتزم بإشعار مسبق مدته ثلاث أشهر ويقدم تقرير عن المراقبات والإثباتات الحاصلة.

4- مهام محافظ الحسابات في الجزائر

يقوم محافظ الحسابات أثناء القيام بمراقبة حسابات المؤسسة بمجموعة من المهام والتي نصت عليها المادة 23 من القانون 10-01 وهي⁵ :

ضرورة تفعيل دور محافظ الحسابات للحد من المخاطر البيئية للمؤسسات في الجزائر

- يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة؛
- يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في التقرير الذي يقدمه المسيرون للمساهمين؛

- يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية؛
- يعلم المسيرين والجمعية العامة بكل نقص قد يكتشفه والذي يعرقل استمرار استغلال المؤسسة؛
- إذا كانت المؤسسة تعد حسابات مدمجة فإن محافظ الحسابات يصادق على صحة وانتظام هذه الحسابات، وذلك على أساس الوثائق المحاسبية وتقرير محافظي الحسابات لدى الفروع التابعة لنفس المؤسسة.

5- شروط ممارسة مهنة محافظ الحسابات في الجزائر

يجب على أن تتوفر في الشخص القائم بممارسة مهنة محافظ الحسابات شروط ومؤهلات كافية تمكنه من التمتع بالاستقلالية لأداء مهمته على أكمل وجه، وهذه الشروط يمكن تلخيصها فيما يلي⁶:

- الجنسية الجزائرية؛
- التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية؛
- أن لا يكون قد صدر في حقه حكم بارتكاب جناية أو جنحة عمديه مخلة بشرف المهنة؛
- أن يكون حائز للشهادة الجزائرية لمحافظ الحسابات أو شهادة معترف بمعادلتها؛
- أن يكون معتمدا من طرف الوزير المكلف بالمالية أن يكون مسجلا بالغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات؛

- أن يؤدي اليمين المنصوص عليه في المادة 06 من هذا القانون.

6- معايير ممارسة مهنة محافظ الحسابات في الجزائر⁷

6-1- المعايير العامة

- يجب أن يقوم بالفحص وباقي الخطوات الإجرائية الأخرى شخص أو أشخاص على درجة كافية من التأهيل العلمي والمهني في مجال خدمات المراجعة؛
- يجب على محافظ الحسابات أن يكون مستقلا في شخصيته وتفكيره وفي كل ما يتعلق بإجراءات العمل؛

- يجب على محافظ الحسابات أن يبذل العناية المهنية المعقولة عند القيام بالفحص وباقي الخطوات الأخرى وكذلك عند إعداد تقرير إبداء الرأي.

6-2- معايير العمل الميداني

- يجب أن تخطط خطوات العمل الميداني تخطيطا مناسباً وكافياً ويجب الإشراف على أعمال المساعدين إن وجدوا بطريقة مناسبة وفعالة؛
- يجب دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية بشكل مفصل ووافي حتى يمكن تقرير الاعتماد عليه وتحديد نوعية الاختبارات اللازمة عند تطبيق إجراءات المراجعة؛
- يجب الحصول على أدلة وبراهين كافية مقنعة عن طريق الفحص والملاحظة الشخصية والاستفسارات والمصادقات بغرض تكوين أساس مناسب لإبداء رأى عن القوائم المالية الخاضعة لعملية المراجعة.

6-3- معايير إبداء الرأي

- يجب أن ينص تقرير إبداء الرأي عما إذا كانت القوائم المالية قد تم إعدادها وتصويرها طبقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها؛
- يجب أن ينص تقرير إبداء الرأي عما إذا كانت مبادئ المحاسبة المتعارف عليها والتي تم استخدامها في إعداد وتصوير القوائم المالية الخاضعة للمراجعة تتماثل مع نفس المبادئ التي استخدمت عند الإعداد وتصوير القوائم المالية الخاصة بالفترة السابقة؛
- يفترض أن القوائم المالية تحتوى على كافة المعلومات والإيضاحات التي يجب إعلام القارئ بهام لم يرد في تقرير إبداء الرأي ما يخالف ذلك.
- يجب أن يحتوى التقرير على رأى محافظ الحسابات في القوائم المالية باعتبارها وحدة واحدة، وفي الأحوال التي لا يمكن إبداء الرأي على القوائم المالية كوحدة واحدة، يجب الإشارة إلى الأسباب التي أدت إلى ذلك؛
- يجب أن يوضح التقرير في جميع الأحوال، خصائص وطبيعة الخدمة التي يقوم بها المراجع مع الإشارة إلى المسؤولية التي تقع على عاتقه نتيجة أداء هذه الخدمة.

II- المخاطر البيئية الناتجة عن الآثار الصناعية للمؤسسات في الجزائر

نتعرض في هذا المحور إلى الإطار النظري لموضوع البحث من خلال بيان أهمية البعد البيئي وأسباب زيادة الاهتمام به في المؤسسات الصناعية، والمفاهيم العلمية المتعلقة بالمشاكل البيئية الناتجة عن النشاطات الصناعية والمحاسبية ذات الصلة بالبحث والتي سوف ترد بصورة أو بأخرى في ثنايا البحث، وسوف نوضح هذه المفاهيم في النقاط التالية:

1- بعض المفاهيم العلمية المتعلقة بالمشاكل البيئية

توجد العديد من المفاهيم والمصطلحات البيئية والتي تعتبر الركيزة الأساسية لتكوين الخلفية العلمية والعملية لنظام الإدارة البيئية في المؤسسات الصناعية، ومن أهم تلك المفاهيم ما يلي:

البيئة: وتعرف بأنها ما يحيط الإنسان من عناصر حيوية وتشمل المياه والأرض والهواء وعناصر البيئة الحيوانية وعناصر البيئة النباتية، وتخضع هذه العناصر لتوازنات وفقا لدورة حياة محددة تضمن استمرارية تواجدها مع تواجد الكون الطبيعي والإنساني⁸.

التنوع البيولوجي: وهو أحد المفاهيم البيئية الذي يبرز العناصر البيئية والطبيعية - من نبات وطيور ومحميات طبيعية وثروة بحرية وجبال وأنهار وغيرها - في شكل مجموعات نوعية ووظيفية وكمية بحيث يؤدي كل عنصر منها وظيفة حيوية محددة، وهذه العناصر جميعها ذات قيمة اقتصادية يتم قياسها وفقا لسعر السوق⁹.

التلوث البيئي: هو كل تغيير فيزيائي أو كيميائي أو بيولوجي مميز ويؤدي إلى تأثير ضار على الهواء أو الماء أو الأرض أو ما يضر بصحة الإنسان والكائنات الحية الأخرى ويؤدي إلى الإضرار بالعملية الإنتاجية للتأثير على حالة الموارد المتجددة¹⁰.

التنمية المستدامة: ويقصد بالتنمية المستدامة على أنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها¹¹.

نظام الإدارة البيئية: ويقصد بنظام الإدارة البيئية بأنها " إدارة النشاطات والسياسات العامة ضمن المشاكل البيئية من أجل حماية الشؤون العامة، والإدارة البيئية كأى إدارة أخرى عملية إنسانية حيث يتفاعل ويعمل الأفراد والجماعات من أجل تحقيق مجموعة من القيم والأهداف التنظيمية المحددة بصورة مسبقة"¹².

الأداء البيئي: بأنه مدخل لتسهيل قرارات الإدارة بشأن الأداء البيئي للشركة باختيار المؤشرات وجمع وتحليل البيانات وتقييم المعلومات وفقا لمقاييس هذا الأداء وإعداد التقارير وتوصيل المعلومات والفحص الدوري وفي النهاية تطوير هذا المدخل¹³.

الرقابة البيئية: تتمثل الرقابة البيئية في المراحل أو العمليات التي بواسطتها يتأكد المديرين أن الموارد البيئية والاقتصادية تم الحصول عليها واستخدامها بكفاءة وفعالية لتحقيق أهداف المؤسسة¹⁴.

الكفاءة البيئية: يقصد بالكفاءة بصفة عامة العلاقة بين المخرجات والمدخلات، ويمكن التمييز بين نوعين من الكفاءة البيئية¹⁵:

الكفاءة البيئية للمنتج: تعرف الكفاءة البيئية بأنها قدرة المؤسسة على إنتاج سلع وخدمات بجودة عالية وفي نفس الوقت قادرة على تقليل الآثار البيئية المصاحبة لعملية الإنتاج، ويتحقق هذا الهدف من خلال معالجة الأسباب بدلا من التركيز على الآثار السلبية¹⁶.

الكفاءة الوظيفية للبيئية: وتعني قياس مقدار الأثر البيئي المرتبط بتقديم وظيفة معينة أو النسبة بين توفير وظيفة والأثر البيئي المرتبط بها¹⁷.

التكاليف البيئية: وهي التكاليف التي تتحملها المؤسسة سواء بصورة إجبارية أو اختيارية نتيجة قيامها بوضع برامج لحماية البيئة من الآثار البيئية الناجمة عن أنشطتها، حيث صنف بعض التقارير التكاليف البيئية في أربعة مجموعات على النحو التالي¹⁸:

* معالجة النفايات والإشعاعات؛

* قيمة شراء مواد ليس لها مخرجات منتج أو تكلفة المواد غير المتعلقة بالمنتجات؛

* الوقاية والإدارة البيئية؛

* تكاليف التشغيل التي ليس لها مخرجات منتج أو تكاليف التشغيل غير المتعلقة بالمنتجات.

الإيرادات البيئية: وهي عبارة عن الإيرادات الناتجة عن بيع المواد التالفة المعاد تدويرها، وإيرادات بيع المنتجات العرضية التالفة، بالإضافة إلى الإعانات والمكافآت التي تحصل عليها المؤسسة بسبب استثماراتها في مشروعات حماية وإدارة البيئة، وأي إيرادات أخرى مماثلة¹⁹.

الإفصاح البيئي: يمكن تعريف الإفصاح البيئي بأنه عرض البيانات والمعلومات المتعلقة بالأنشطة البيئية للمؤسسة في القوائم والتقارير الدورية والإيضاحات المرفقة بها مما يسهل من مهمة مستخدمي البيانات والمعلومات المالية عند تقييم الأداء البيئي وترشيد اتخاذ القرارات المتعلقة بها²⁰.

2- أسباب اهتمام المؤسسات الصناعية بالبعد البيئي

يرجع أسباب الاهتمام بمجال البعد البيئي للمؤسسات إلى التوجه العالمي بالبيئة، والذي يبدو هذا اهتمام أمرا حتميا للكثير من الدول والتنظيمات، ومن بين هذه الأسباب هي²¹:

- مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو بالبرازيل الذي عقد في الفترة من 3-14 جويلية 1992، والذي شاركت فيه 172 دولة؛

- إصدار العديد من المنظمات الدولية برامج لحماية البيئة؛

- ظهور العديد من الوكالات العالمية بقضايا البيئة؛

- إصدار العديد من التشريعات والقوانين الضريبية التي تهدف إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

- زيادة إعداد المستهلكين المهتمين بالسلامة البيئية للمنتج؛

- اشتراط العديد من الهيئات المشرفة على أسواق رأس المال ضرورة التزام بالقوانين البيئية.

3- الأساليب المحاسبية الحديثة في تسيير المخاطر البيئية للمؤسسات الصناعية

3-1- مفهوم المحاسبة البيئية : تعرف المحاسبة البيئية على أنها " نظام لإنتاج المعلومات عن الأداء البيئي للمؤسسة تقيد أصحاب المصلحة فيها في اتخاذ القرارات، وهذه المحاسبة تعد استجابة لحاجة أصحاب المصلحة في المؤسسة إلى معلومات ذات بعد بيئي"²².

3-2- أنواع المحاسبة البيئية

ومن أهم التصنيفات التي يمكن أن تأخذها المحاسبة البيئية بصفة عامة ما يلي²³:

- **لمحاسبة المالية البيئية:** ومجال اهتمامها في فهم وإدراك وترجمة التأثيرات البيئية على النظام المحاسبي في المؤسسة بهدف إعداد التقارير المالية اللازمة للأطراف الخارجية لمساعدتهم على اتخاذ القرارات الاقتصادية وتقويم أدائها البيئي.
- **المحاسبة الإدارية البيئية:** ومجال اهتمامها هو حصر وقياس وتحليل التكاليف والإيرادات البيئية الناتجة عن أنشطة المؤسسة بهدف توفير البيانات اللازمة لترشيد القرارات الإدارية المتعلقة بالتخطيط والرقابة وتقويم الأداء فيما يتعلق بالبعد البيئي.
- **المحاسبة المستدامة:** ومجال اهتمامها هو دراسة المعلومات المالية والفيزيائية المتعلقة بالبيئة في سياق المفهوم الواسع للمحاسبة عن الرقابة المستدامة.

- **محاسبة الموارد الطبيعية:** ومجال اهتمامها هو المحاسبة عن موارد البيئة الطبيعية تمهيدا لإدماجها في المحاسبة الوطنية، وتتمثل مخرجاتها في تقارير عن التدفقات المرتبطة بالموارد الطبيعية بقيم كمية ومالية.

3-3- أهمية المحاسبة البيئية

لقد أصبحت المنظمات المهنية وجماعات المستهلكين أكثر تشددا واهتماما بفحص مدى التزام المؤسسات بالنظم والقوانين البيئية، وفي هذا السياق تناولت العديد من الدراسات أسباب اهتمام المؤسسات بالقضايا البيئية، كما أشارت هذه الدراسات إلى ممارسة ضغوط متعددة على كثير من المؤسسات لتحسين أدائها البيئي، ومن أبرز هذه الضغوطات على المستوى الدولي والمحلي ما يلي²⁴:

- ضغوط سلسلة القيمة الصادرة عن منظمة التوحيد القياسي ISO للمنتجات؛
- الضغوط التي يمارسها الأطراف أصحاب المصلحة على المؤسسات من أجل ضرورة الإفصاح عن الأداء البيئي في التقارير المالية السنوية؛
- الضغوط المالية المتولدة من نمو الوعي العالمي بالمسؤولية البيئية للاستثمارات، ونظم تصنيف الاستثمارات في هذا المجال؛
- الضغوط القانونية والتي تمارسها الجهات الرقابية والقانونية بالدول المختلفة لتقليل معدلات المؤسسات للمواد الخطرة والسامة أو الملوثة للبيئة؛

- الضغوط الضريبية والتي تفرضها الحكومات على استخدام المواد الضارة بالبيئة؛
- الضغوط التجارية والاتفاقيات الدولية للحد من التلوث البيئي.

وقد كان لهذه الضغوط المتزايدة من أطراف متعددة تجاه مشكلات التلوث البيئي، الأثر في دفع المؤسسات نحو الاهتمام بالمحاسبة عن البيئة، وأطلقت العديد من المسميات على اهتمام المحاسبة بكيفية القياس والتقارير عن البيئة والموارد الطبيعية، حيث ظهر مصطلح التخضير في العقدين الأخيرين عند الحديث عن البيئة ومشكلاتها وأطلق على كل ما يراعى البعد البيئي أو التنمية المستدامة هذا الوصف ومنه المحاسبة الخضراء إلا أن هذا المسمى يركز على مجال واحد من مجالات المحاسبة البيئية وهو المحاسبة عن عناصر التنوع البيولوجي، كما ظهر المصطلح المحاسبة الايكولوجية للإشارة إلى إعداد الحسابات باستخدام الوحدات المادية على المستوى الجزئي.

III- نطاق ومسؤولية محافظ الحسابات تجاه العمليات البيئية للمؤسسات الصناعية

على رغم من المجهودات المبذولة من الدولة كمحاولة لتكليف مهنة محافظ الحسابات في الجزائر تماشياً مع الرهانات الدولية الحديثة، خاصة حينما شرعت في تطبيق نظام معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالية الدولية من خلال القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25/11/2007 المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي، إلا أنه المنتبِع والملاحظ إلى الشؤون الدولية الحديثة يلاحظ قصوراً في بعض الجوانب المتعلقة بمهنة المحاسبة في الجزائر خاصة من الجانب البيئي.

1- قصور القوانين والتشريعات لمهنة محافظ الحسابات تجاه المعلومات البيئية في الجزائر

إن الملاحظ لمهنة محافظي الحسابات في الجزائر سوف يلاحظ بأن هذه المهنة تتسم بنوع من اللاتنظيم من حيث الفوضى وعدم وجود ضوابط وحدود لممارسة هذه المهنة بشكل دقيق، كما نلاحظ بأن هناك قصور من الجوانب القانونية والتشريعية المنظمة لهذه المهنة خاصة من خلال الإصلاحات التي قامت بها السلطة المتعلقة بهنة محافظ الحسابات بعد 20 سنة، أي منذ سنة 1991 من خلال القانون 91-08 المتعلق بمهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد إلى غاية سنة 2010 من خلال القانون 10-01 المتعلق بمنه الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد والمحدد لشروط وكيفيات ممارسة مهنة، ففي ظل هذه المعطيات والإصلاحات التي قامت بها السلطة وأمام الانفتاح والتوجه الدولي الذي تعرفه السلطة وما تقتضيه من منافسة شديدة يبدوا من الضروري من إصلاح وتنظيم وضبط مهنة محافظ الحسابات بما يتماشى مع المعايير والتشريعات الدولية في مجال البيئة جنباً لجنب مع المهام الأخرى التي يقوم بها محافظ الحسابات، والذي يهدف إلى تقديم قوائم مالية

ضرورة تفعيل دور محافظ الحسابات للحد من المخاطر البيئية للمؤسسات في الجزائر

د. زهواني رضا

بيئية تتسم بالشفافية والموضوعية الملائمة والقابلة للمقارنة والتي تنعكس إيجابا على مستعملها في عمليات اتخاذ القرارات الصائبة.

2- دور محافظ الحسابات في تقليص المخاطر البيئية للمؤسسات الصناعية

ونظرا إلى أهمية البيئة فقد أعطتها السلطة عناية خاصة وأولوية متميزة خاصة بعد قيام بالثورة الصناعية، حيث قامت باتخاذ العديد من الإجراءات وإصدار العديد من القوانين لمواكبة التطور العلمي في كل ما يتعلق بالقضايا البيئية من مختلف الجوانب، كما تناولت تلك القوانين بشرح وتوضيح الجوانب القانونية المتعلقة بمعالجة الآثار والسلبات والأخطار المترتبة على التلوث البيئي، ومن أجل المساهمة في الحد من ذلك الآثار لا بد من تفعيل دور محافظ الحسابات في حماية البيئة، ذلك من خلال سن وإدراج قوانين تخص بمهنة وأداء محافظ الحسابات من جانب بيئي والتي تعمل على ضرورة تفصح وتشخيص المعلومات البيئية جنبا لجنب مع المهام الأخرى لمحافظ الحسابات.

3- أهمية إفصاح محافظ الحسابات عن المعلومات البيئية في التقارير المالية

ويتضح من التعريف السابق للإفصاح البيئي على أنه ينظر إلى الإفصاح البيئي من زاويتي الشكل والمضمون، فمن حيث الشكل يمكن أن يتم الإفصاح البيئي في قوائم وتقارير مستقلة مثل قائمة نتائج الأنشطة البيئية أو ضمن القوائم والتقارير المالية التقليدية، بالإضافة إلى المرفقات الإيضاحية بهذه القوائم، أما من حيث المضمون فإن الإفصاح البيئي يجب أن يشتمل على مجموعة من البيانات المالية والكمية والفنية للأعباء والمنافع المتعلقة بالأنشطة البيئية للمؤسسة.

كما ينبع اهتمام محافظي الحسابات بالتشخيص والإفصاح المحاسبي البيئي انطلاقا من أن المعلومات المتعلقة بالأداء البيئي ذات طبيعة مالية وكمية، مما يجعلها تؤثر تأثيرا مباشرا في المركز المالي للمؤسسة نتيجة نشاطها، إذ يجب على القوائم المالية أن تعكس مستوى الالتزامات الفعلية والمحتملة التي تنتج عن عدم التزام المؤسسة بقوانين حماية البيئة، كما يمكن القول بأن عمليات إفصاح المؤسسة عن مسؤوليتها تجاه البيئة يحقق أهمية اقتصادية كبيرة أهمها²⁵:

* الحصول على معاملة ضريبية مميزة من حيث الإعفاء أو تخفيض الضرائب المفروضة عليها بتشجيع المؤسسات على حماية البيئة؛

* دعم ثقة واحترام المجتمع والأفراد في المؤسسات، ومن ثم زيادة الإقبال على منتجاتها والتوسع في استثماراتها مما ينعكس أثره في النهاية على نتيجة نشاطها ومركزها المالي؛

* تخفيض تكلفة الإنتاج بسبب الدعم المادي أو التمويل منخفض التكلفة أو المعاملة الضريبية المميزة مما يؤدي إلى زيادة حجم نشاط المؤسسة؛

* الإفصاح عن النفقات البيئية بصورة مفصلة في القوائم المالية سوف يسمح بقياس منفعتها.

4- المتطلبات الواجب توفرها لتسهيل مهنة محافظ الحسابات في الإفصاح عن المعلومات البيئية

تمثل متطلبات الإفصاح البيئي على ركائز أساسية التي تستند عليها عملية نجاح هذا الإفصاح في تحقيق الأهداف المرجوة منه، ولذا لا بد من العديد من المتطلبات الواجب توفرها في مهنة محافظ الحسابات من أجل تتبع المعلومات البيئية للمؤسسة وهي²⁶:

* وجود تنظيم مهني قوي يتولى وضع المعايير المهنية المقبولة والمتعلقة بالإفصاح البيئي ومراقبة تطبيقها؛

* إنشاء أجهزة حكومية تتولى مراقبة تنفيذ المؤسسات لقوانين ونظم حماية البيئة؛

* تدخل الدولة والمنظمات العلمية والمهنية المحاسبية وأنصار حماية البيئة لجعل الإفصاح البيئي إلزامياً؛

* وجود مقاييس علمية وعملية تقيس التكاليف والمنافع الخاصة بالأنشطة البيئية تعتمد على الأساليب الكمية والإحصائية والحسابات الآلية مما يدعم الثقة في هذه المقاييس؛

* تحديد السياسات المحاسبية المتعارف عليها التي تتبعها المؤسسة في معالجة التكاليف ومنافع أنشطتها البيئية؛

* تطوير دور محافظ الحسابات ومسؤوليته ليشمل مراقبة الأنشطة البيئية وتنفيذ التقارير عنها لتحقيق الدقة والموضوعية في الإفصاح البيئي.

5- معوقات التي تواجه محافظ الحسابات في التشخيص والإفصاح عن المعلومات البيئية

وإن كان إعداد تقارير المراجعة المالية يعتبر إخلالاً لمسؤولية الإدارة تجاه المساهمين، كذلك فإن إعداد تقارير المراجعة البيئية يعتبر إخلالاً لمسؤولية المؤسسة تجاه المجتمع، إلا أن التقارير البيئية في ظل النظم المحاسبية الحالية يمكن أن يواجه محافظ الحسابات العديد من الصعوبات والتي تتصف بما يلي²⁷:

* الاختلاف في المحتوى؛

* الاختلاف في مجال نشاطات المؤسسات؛

* الاختلاف في وسيلة الإفصاح البيئي للمؤسسات؛

* اختلاف في دورية التقارير؛

* الاختلاف في كمية المعلومات؛

* عدم وجود إلزام على المؤسسات بالإفصاح البيئي؛

* نقص الوعي العام بالقضايا البيئية؛

* تجنب الخسائر أو التكاليف الإضافية التي قد تلحق بالمؤسسة؛

* غياب البعد البيئي في تقييم نجاح المؤسسة.

6- أهداف التقارير المالية البيئية

إن الهدف الأساسي من التقارير البيئية هو إخلاء ذمة الإدارة قبل الملاك وأصحاب المصالح الأخرى مع المؤسسة، ومن ثم ينعكس الأمر على منهجية الإفصاح البيئي، حيث أصبح لتلبية مدى وفاء الإدارة لمسؤولياتها تجاه جميع الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة، إذ يشترط عدم تحمل المؤسسة لتكاليف باهظة من أجل إعداد وتوصيل هذه التقارير، وإلا يترتب على هذا الإفصاح الإضرار بالمركز التنافسي للمؤسسة، فجودة المعلومات البيئية المنشورة ودرجة شفافيتها تساعد متخذي القرارات بكافة أنواعهم على فهم تلك المعلومات وتحليلها واستخلاص النتائج منها لتساعد في تخفيض درجة المخاطر البيئية، من أهداف هذه التقارير ما يلي²⁸:

- التعرف على التأثيرات البيئية من القوائم المالية؛

- القدرة على فهم المعلومات البيئية وتحليل نتائجها وأخذها في الاعتبار عند استخدام أسلوب

المفاضلة بين القرارات؛

- تقليل درجة التباين في المعلومات البيئية المتاحة عن الأداء البيئي للمؤسسات بعضها البعض؛

- تحقيق التكافؤ والعدالة بين المستثمرين من خلال توفير المعلومات البيئية المؤثرة عند عقد

المقارنات؛

- عرض ونشر المعلومات البيئية المالية وغير المالية بالقوائم المالية وإيضاحاتها يلعب دورا مهما

في عملية اتخاذ القرار الاستثماري لما تقدمه من نصح وإرشاد لتساعد المستثمرين.

7- خطوات الإفصاح عن الأداء البيئي في صلب القوائم والتقارير

يقوم محافظ الحسابات على دمج المعلومات المالية والبيئية في التقارير الخاص بالمؤسسة،

وتعتمد هذه التقارير على إعطاء صورة متكاملة وشاملة عن الأداء الكلي للمؤسسة من الجانب المالي

والبيئي، إذ يوفر الإفصاح عن تلك المعلومات لمستخدمي القوائم المالية القدرة على تقييم المؤسسة بشأن

أثر الأداء البيئي على المركز المالي، ومن أجل إتباع المؤسسة أسلوب الإفصاح عن أدائها البيئي، فإن

هناك مجموعة من العناصر التي يجب أن تتضمنها هذه التقارير والتي قد لا تختلف من مؤسسة إلى

أخرى وهي²⁹:

- إفصاحات وصفية

- طبيعة الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة؛

- تقديم بيانات موجزة عن التشريعات البيئية المرتبطة بالمؤسسة؛
- استعراض الخطط والاستراتيجيات المتعلقة بالقضايا البيئية؛
- الإفصاح عن السياسات الاقتصادية للدولة وأثرها البيئي في حالات وجود حوافز استثمارية أو انتمائية أو ضريبية نتيجة الالتزام البيئي؛
- الإفصاح عن الاعتبارات البيئية الواجب مراعاتها مستقبلا، وما قد يستتبعها من تحسين لمركز المؤسسة وأرباحها.

إفصاحات كمية

- إدراج نماذج بيئية لنسب التلوث ومعدلاته التي تسببها المؤسسة مقارنة بتلك المحددة بالقوانين البيئية، وتحليل الانحرافات إن وجدت.

إفصاحات مالية

- تقديم خلفية عن الالتزامات البيئية الماضية والحاضرة والمستقبلية إن أمكن ذلك؛
- تقدير التكاليف اللازمة لمواجهة الالتزامات البيئية؛
- تحديد تاريخ تسجيل التكاليف البيئية وكيفيته في السجلات والحسابات، وفي حالة وجود صعوبة في ذلك يجب الإفصاح عنها؛
- الإفصاح عن التغطيات التأمينية من قبل المؤسسة على المخاطر البيئية التي قد تتعرض لها المؤسسة مستقبلا؛

- الإفصاح عن التأثيرات البيئية المحتملة على الأداء المالي للشركة؛
- استعراض عمليات المتابعة المستمرة التي تتم عن طريق المؤسسة ومستشاريها بخصوص الالتزامات البيئية؛

- استعراض المنح البيئية التي حصلت عليها المؤسسة والإفصاح عن الجزاءات والعقوبات التي تعرضت لها نتيجة المخالفات البيئية؛
- تعديل الربح الاقتصادي من خلال إضافة الإيرادات البيئية وخصم التكاليف البيئية حتى يتم الوصول إلى الربح الاقتصادي البيئي.

الاستنتاجات والتوصيات:

- هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة ضرورة تفعيل دور محافظ الحسابات في الجزائر لتتبع وتشخيص المعلومات البيئية والإفصاح عنها للحد من ظاهرة المخاطر البيئية للمؤسسة الصناعية. حيث خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

ضرورة تفعيل دور محافظ الحسابات للحد من المخاطر البيئية للمؤسسات في الجزائر

- يؤدي الانخفاض في مستوى مزاولة محافظ الحسابات للمحاسبة البيئية والإفصاح عن المعلومات البيئية في القوائم والتقارير المالية للمؤسسة إلى ارتفاع المخاطر الصناعية والتي ترجع على قدرة والكفاءة المستثمرين بأهمية الوعي بالأمور البيئية؛
- يؤدي انخفاض مستوى الوعي الاجتماعي بالأمور البيئية من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع المخاطر الصناعية التي تؤثر على عملية الحد من الملوثات البيئية؛
- عدم وجود الاهتمام الكافي من الجهات الحكومية والجهات التشريعية الخاصة بمهنة محاضي الحسابات ذات الصلة بالبيئة وكذا عدم اهتمام المؤسسات بأخذ زمام المبادرة بتبني سياسات وإجراءات بيئية تؤدي إلى قياس وتحليل وعرض آثار مزاولة تلك المؤسسات لأنشطتها على البيئة.
- وبناء على النتائج المتوصل إليها نوصي بما يلي:
- ضرورة رفع مستوى الوعي لدى المدراء بأهمية الأمور البيئية وبضرورة تبني المؤسسات المختلفة سياسات بيئية من شأنها المساعدة على تقليل المخاطر السلبية لمزاولة المؤسسات لأنشطتها على البيئة؛
- العمل على تكييف القوانين والتشريعات الخاصة بمهنة محافظ الحسابات في الجزائر بما يتماشى مع المعلومات البيئية المحيطة بالمؤسسة والتي من شأنها أن تؤدي بالمحافظة على حماية البيئة من خلال خلق وتطوير آليات تؤدي إلى التزام المؤسسات بالإفصاح عن المعلومات البيئية بطريقة دورية ومنظمة؛
- إن إلزام المؤسسات من قبل الجهات التشريعية بالمحاسبية والإفصاح البيئي كخطوة ضمن النظام المحاسبي المالي الجديد يساعد من مهام محافظ الحسابات على تتبع ومراقبة المؤسسة للحماية على البيئة؛
- تشجيع محافظ الحسابات والجهات المختصة من البحث في النظريات الإيجابية للمحاسبة الخضراء والمحاسبة الاجتماعية والمواضيع المتعلقة بالإفصاح عن المعلومات البيئية.

الإحالات

- 1- القانون التجاري، منشورات بيرتي، الطبعة 2007، الجزائر، ص 188.
- 2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المؤرخة في 2010/06/11، العدد 42، الحاملة للقانون رقم 10 01 المؤرخ في 2010/06/29 متعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، المادة 22، ص 7.
- 3- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المؤرخة في 2010/06/11، العدد 42، مرجع سابق، المواد ص ص 10-11.
- 4- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المؤرخة في 2010/06/11، العدد 42، مرجع سابق، المواد 31-37، ص 8.
- 5- Ordre National des Experts Comptables, Commissaires Aux Comptes et Comptables Agréés / Diligences Professionnelles du Commissaires Aux Comptes / la Société Nationale de Comptabilité - 1994 / page 59.
- 6- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المؤرخة في 2010/06/11، العدد 42، المادة 23، ص 7.
- 7- طواهر محمد التهامي، صديقي مسعود، ص ص 37،38.

- 8- فتحي درداد، البيئة في مواجهة التلوث، دار الأمل، تيزي وزو، الجزائر، 2003، ص. 2.
- 9- أحمد فرغلي محمد حسن، البيئة والتنمية المستدامة الإطار المعرفي والتقييم المحاسبي، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث في العلوم الهندسية. مشروع الطرق المؤدية إلى التعليم العالي، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، الطبعة الأولى، 2007، ص: 20.
- 10- عبد القادر رزيق المخادمي، " التلوث البيئي - مخاطر الحاضر وتحديات المستقبل-"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص: 23.
- 11- Corinne Gendron: le développement durable comme compromis ،sansn d 'edition. Québec. 2006، p166.
- 12- رضا زهواني، دراسة وتحليل التكاليف البيئية ودورها في قياس وتقييم مستوى الأداء البيئي في المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، الجزائر، 2014/2015، ص 17.
- 13- عمر صخري، عبادي فاطمة الزهراء، دور الدولة في دعم تطبيق نظم إدارة البيئة لتحسين أداء المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة الجزائر ، مجلة الباحث، العدد 11، 2012، ص 158.
- 14- Seifert, K. Ebrehard, 2005, "Environmental Performance Evaluation According to ISO 14031: Concept, Experience, and Revision Issues", <http://www.IGI-pub.com>
- 15- 16- 17- رضا زهواني، مرجع سابق، ص 144.
- 18- السيد رائية عمر محمد الباز ، أهمية المحاسبة عن التكاليف البيئية لتحسين جودة المعلومات المحاسبية، 2008، ص 55.
- 19- أحمد فرغلي محمد حسن، المحاسبة البيئية الإطار العلمي والعملية، مؤتمر الجهاز المركزي للمحاسبة ، القاهرة، 2005 ، ص 42.
- 20- عز الدين فكري تهامي، الإطار العلمي لنظم محاسبة الإدارة البيئية، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، القاهرة، العدد الثامن، يناير، 2011، ص ص 334-335.
- 21- جميلة الجوزي، أهمية المحاسبة البيئية في استدامة التنمية، ص 78.
- 22- Chirstopher Bernard and J. Bebbington, " the French Bilan Social-Aprogmatic Model for the development of 'accounting for the : A research note ", British accounting review, September, 1992, p : 281.
- 23- رضا زهواني، مرجع سابق، ص 74.
- 24- معادل البهلول حميدان الطاهر، الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي في الشركة الأهلية للإسمنت بليبيا" دراسة استطلاعية"، مجلة للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الأول، المجلد 27 ، جامعة دمشق، 2011 - ص 448
- 25- محمد سعادات لطفي عميرة، إستراتيجية مقترحة للمحاسبة عن الأداء البيئي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان، الأردن، 2007، ص 116.
- 26- محمد سعادات لطفي عميرة، مرجع سابق، ص 125.
- 27- لطفي أمين السيد، دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكد، الجزء الثاني، ، 2006 ، ص 570 ،
- 28- عبد الخالق طارق فتحي، الإطار العلمي للمحاسبة البيئية دراسة تطبيقية اختبارية على القطاع الصناعي، رسالة دكتوراه، كلية التجارة فرع الخرطوم ، جامعة القاهرة، 2004، ص ص 184 - 194.
- 29- محمد سعادات لطفي عميرة، مرجع سابق، ص 120.

إشكالية توجيه البحث العلمي في الجامعات لتلبية متطلبات

المجتمع وتحقيق التنمية المنشودة

د. فرج شعبان، جامعة أكلي محند الحاج البويرة.

د. مداحي محمد، جامعة أكلي محند الحاج البويرة.

ملخص :

Abstract :

Talking about the roles of universities in economic development is not an easy issue owing to private considerations at all its different aspects as they are considered a type of investment in the strict meaning of the word.

Contemporarily, the role of universities in economic development has developed to greater extent than it was when these universities were established .At this juncture , one of the most important aims of this research was highlight the university role in serving the community so that it may lad a beater life and achieve a higher level of income through the available outputs in addition the research tried to specify the obstacles hindering universities participation in economic development . The research came to the conclusion that there was some noticeable weakness in the role of universities in this field.

إن الحديث عن دور الجامعات في التنمية الاقتصادية ليس بالأمر السهل، وذلك لاعتبارات خاصة بالجامعة في جميع مراحلها المختلفة، حيث تعتبر الجامعات نوعاً من الاستثمار الاقتصادي الصحيح، ولقد تطور دور الجامعات في التنمية الاقتصادية في الوقت الراهن تطوراً كبيراً عما كانت عليه منذ إنشائها، ومن هنا كان من أهم الأهداف التي يسعى هذا البحث لتحقيقها هو:

إبراز دور الجامعة في خدمة المجتمع ليعيش حياة أفضل، وتحقيق مستوى دخل مرتفع من خلال المخرجات، ثم الوقوف على المعوقات التي تحول دون مشاركة الجامعات في التنمية الاقتصادية، ومن أهم النتائج أن هناك ضعفاً ملموساً في دور الجامعات في هذا المجال.

مقدمة

تعد الجامعة والتشكيلات العلمية والتربوية والبحثية التابعة لها من العناصر الأساسية في قيادة المجتمع وتوجيهه نحو التطور والرفي واللاحق بعجلة التغيير المتسارعة في العالم لكي يواكب هذا المجتمع تلك التطورات ويتعامل معها ويستجيب لإفرازاتها ومعطياتها في جوانب الحياة المختلفة وبالتالي يستثمرها في عملية البناء والتنمية الاجتماعية الشاملة في مختلف الميادين.

إن الحديث عن دور الجامعات في التنمية الاقتصادية ليس بالأمر السهل، وذلك لاعتبارات خاصة بالجامعة في جميع مراحلها المختلفة، حيث تعتبر الجامعات نوعاً من الاستثمار الاقتصادي الصحيح، ولقد تطور دور الجامعات في التنمية الاقتصادية في الوقت الراهن تطوراً كبيراً عما كانت عليه منذ إنشائها، ومن هنا كان من أهم الأهداف التي يسعى هذا البحث لتحقيقها هو: إبراز دور الجامعة في خدمة المجتمع ليعيش حياة أفضل، وتحقيق مستوى دخل مرتفع من خلال المخرجات، ثم الوقوف على المعوقات التي تحول دون مشاركة الجامعات في التنمية الاقتصادية، ومن أهم النتائج أن هناك ضعفاً ملموساً في دور الجامعات في هذا المجال.

تحتاج مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الفترة التي تشهد تحولاً كبيراً في درجة التنوع الاقتصادي والنمو المطرد السريع إلى رأس مال بشري يقود عمليات التنمية، ذلك أن التقدم الاقتصادي لا يمكن أن يتحقق بدون توفر القوى العاملة المؤهلة والمتخصصة، والتي تستطيع القيام بعمليات التخطيط والتنفيذ لبرامج التنمية الاقتصادية، أي أن قطاعات التنمية الاقتصادية تحتاج إلى المهندسين والتقنيين والفنيين الذين لديهم الإعداد اللازم المطلوب من التعليم والتدريب والخبرة في مختلف مجالات التنمية.

مشكلة البحث: تحتاج الجامعات إلى تخطيط وتنظيم علمي مقنن لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتكون أسوة بالجامعات في الدول المتقدمة تقنياً، فالملاحظ حالياً عند تصنيف الدول من حيث التقدم التقني نجد أن الجامعات في الدول العربية يأتي تصنيفها في مراتب متأخرة من حيث ابتكار التقانات وتطبيقها، ذلك أن من ضمن أسباب هذا التأخر عدم توظيف رسالة الجامعات البحثية توظيفاً فاعلاً إيجابياً، فالجامعات هي المكان الأمثل للأبحاث الأكاديمية والتطبيقية الجادة التي يقوم بها المتخصصون في المجالات العلمية المختلفة.

وسنحاول في هذه الورقة البحثية دراسة الإشكالية التالية: فيما تتمثل الإجراءات التي يتم بموجبها توجيه البحث العلمي في الدراسات العليا في الجامعات لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟ أهمية البحث: إن الثورة العلمية التي يعيشها العلم اليوم تضع أمام الجامعات مشكلات جديدة تتصل بكيفية استخدام البحوث العلمية في الجامعات بصورة أفضل تكفل وفاءها بحاجات المجتمع بصورة أفضل، ولقد استطاعت الدول المتقدمة اقتصادياً التغلب على الكثير من المشكلات التي تعوق تطبيق

البحوث العلمية الجامعية على النشاطات التقنية وذلك بتفعيل العلاقة تخطيطاً وتنفيذاً بين الجامعة ومؤسسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ونظراً لأهمية التفاعل الإيجابي الجاد بين الجامعات ومؤسسات المجتمع المختلفة لتحقيق النمو الشامل المنشود، لذا نجد بأنه أن الأوان حالياً لكي تولى الجامعات الأهمية القصوى لتوظيف نتائج البحث في الدراسات العليا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من هذا المنطلق تكمن أهمية البحث في الآتي:

- ☑ أن توضيح أهمية رسالة الجامعات في مجال البحوث العلمية التطبيقية لخدمة القطاع الصناعي يؤدي إلى زيادة حرص المسؤولين في الجامعات على دعم البحوث العلمية التطبيقية مادياً ومعنوياً.
- ☑ أن توضيح أهمية البحوث العلمية الجامعية في الدراسات العليا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمسؤولين في مجالات النمو الاقتصادية والاجتماعية والجامعات، يسهم في وضع إستراتيجية للتفاعل الإيجابي الفعال بين قطاعات التنمية المختلفة والجامعات.
- ☑ أن تحديد العراقيل التي تحول دون نسج روابط مثمرة وهادفة بين الجامعات وقطاعات التنمية المختلفة واقتراح أساليب للتغلب على هذه العراقيل، يسهم في مساعدة الجامعات في التغلب على المشكلات التي تعترض عملية الاستفادة من الأبحاث العلمية الجامعية في الدراسات العليا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

يؤدي التعليم دوراً هاماً في تطوير المجتمع وتنميته وذلك من خلال إسهام مؤسساته في تخريج الكوادر البشرية المدربة على العمل في كافة المجالات والتخصصات المختلفة، وتعد الجامعة من أهم هذه المؤسسات حيث يناط بها مجموعة من الأهداف تتدرج تحت وظائف رئيسية ثلاثة هي (التعليم وإعداد القوي البشرية والبحث العلمي إضافة إلى خدمة المجتمع.¹

وتعد الجامعة أهم المؤسسات الاجتماعية التي تؤثر وتتأثر بالجو الاجتماعي المحيط بها، فهي من صنع المجتمع من ناحية، ومن ناحية أخرى هي أدائه في صنع قيادته الفنية والمهنية والسياسية والفكرية، ومن هنا كانت لكل جامعة رسالتها التي تتولى تحقيقها فالجامعة في العصور الوسطى تختلف رسالتها وغايتها عن الجامعة في العصر الحديث وهكذا لكل نوع من المجتمعات جامعته التي تناسبه.²

وأن العصر الحديث تعدد فيه الاهتمامات وتتشابك فيه الأمور ويواجه تغيرات وتحديات مستمرة اجتماعية وسياسية وعسكرية ومعرفية وتكنولوجية مما يجعل وظائف الجامعة فيه متعددة الجوانب ومتشابهة ويتفق كثير من المتخصصين أنه منذ أمد بعيد على أن للجامعة دوراً هاماً في خدمة المجتمع وتحدد الوظائف الأساسية للجامعة في ثلاث وظائف أساسية هي إعداد الموارد البشرية وإجراء البحوث العلمية والمساهمة في عملية التنشئة الاجتماعية ونقل الثقافة، وتتناول الوظيفة الأخيرة للجامعة العمل

على صياغة وتشكيل وعي الطلاب وتناول قضايا ومشكلات المجتمع والعمل على خدمة وتنمية المجتمع.³

أولاً: مفهوم البحث العلمي: عند النظر إلى تطور مسيرة البحث العلمي نجد أن طرق البحث العلمي عبر التاريخ لم تبدأ علمية منظمة، فهي مرت بمراحل متعددة شملت مرحلة التجريب والخطأ، ومرحلة الاعتماد على خبرات العارفين والخبراء، ثم مرحلة الحوار والجدل ومرحلة الاستقراء والاستنباط، إلى أن تم التوصل إلى الطريقة العلمية في البحث، والتي تعتمد على تحديد المشكلة وبلورة التساؤلات والفرضيات وجمع المعلومات والمعالجات الإحصائية المختلفة والتحليل وتفسير المعلومات والنتائج النهائية.⁴ ويعود الكثير من التقدم العلمي وتطوره لما يقدمه الباحثون من جهود، وقد عرف البحث العلمي بأنه عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى (الباحث) من أجل تقصي الحقائق بشأن مسألة أو مشكلة معينة تسمى (مشكلة البحث) بإتباع طريقة علمية منظمة تسمى (منهج البحث) بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشكلات المماثلة تسمى (نتائج البحث).⁵

ولقد وردت عدة تعريفات للبحث العلمي تدور معظمها حول كونه وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الجديدة، وذلك باستخدام خطوات المنهج العلمي واختيار الطريقة والأدوات اللازمة للبحث وجمع المعلومات.⁶

وهناك تعريفات تشير بأن البحث العلمي عبارة عن استخدام الطرق والأساليب العلمية للوصول إلى حقائق جديدة والإسهام في نمو المعرفة الإنسانية.⁷ وأن للبحوث العلمية أنواعاً مختلفة، وذلك حسب الأهداف التي يرمى إليها كل بحث علمي، ذلك أنه توجد بحوث علمية أساسية تطبيقية، وتستخدم في مجالات التطبيق الزراعي أو الصناعي أو الخدمات، وتؤدي نتائج هذه البحوث إلى تحسين الطرق والوسائل المستخدمة ورفع كفاءة أدائها، وهناك بحوث تطوير وتنمية بهدف التطوير والتجديد، وبحوث الخدمات العلمية العامة لجمع المعلومات والبيانات العلمية وحفظها ووضعها في صورة صالحة للاستخدام.⁸

ثانياً: الجامعات والبحث العلمي: الجامعات هي المكان الأمثل للأبحاث الجادة التي يقوم بها المتخصصون وطلاب الدراسات العليا ذلك أن برامج الدراسات العليا في الجامعات تتضمن دراسة مقررات دراسية بالإضافة إلى إجراء الأبحاث العلمية ورسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه، فالجامعات مؤسسات علمية وثقافية، تقوم بتوفير التعليم الجامعي، والنهوض بالبحث العلمي وخدمة المجتمع بصورة تكاملية لتحقيق متطلبات التنمية.⁹

تعرف الجامعة بأنها مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية معينة ، وتتمثل وظائفها الرئيسية في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وتتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية التخصصية وتقدم برامج دراسية متنوعة في تخصصات مختلفة منها ما هو على مستوى البكالوريوس ومنها ما هو على مستوى الدراسات العليا تمنح بموجبها درجات علمية للطلاب.¹⁰

كما تعرف الجامعة أيضا بأنها "مؤسسة اجتماعية طورها المجتمع لغرض أساسي هو خدمته، وخدمة المجتمع حسب هذا المفهوم تشمل كل جانب من جوانب نشاطات الجامعة".¹¹

كما تعرف الجامعة على أنها تمثل مجتمعا علميا يهتم بالبحث عن الحقيقة ووظائفها الأساسية تتمثل في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع الذي يحيط بها.¹²

وفي هذا التعريف تأكيد على أهم الأدوار والوظائف الذي تقوم بها الجامعة تجاه المجتمع هي البحث العلمي والتدريس وخدمة المجتمع.

وليس هناك مكان آخر أنسب من الجامعات يمكن أن تتوافق فيه جهود البحث العلمي الأساس والتطبيقي، وذلك من حيث توفر الأجهزة والإمكانات والمختبرات العلمية.¹³

وإن نظرة إلى إجراءات تنظيم وتنفيذ البحث العلمي في الدراسات العليا نجد أنه توجد بعض المعوقات التي تؤثر سلباً على مدى الاستفادة الجادة من الأبحاث العلمية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من ضمنها توجد معوقات في تنظيم الإشراف واختيار الموضوعات ومعوقات تنظيمية وفنية ومالية.

ثالثاً: دور الجامعات في البحث العلمي اللازم لعملية التنمية الاقتصادية: مما لا شك فيه أن الجامعات في الوقت الحاضر قد ساهمت في تنمية كثير من الدول المتقدمة من خلال الأبحاث والدراسات التي تقوم بها لإيجاد الحلول والمقترحات المتعلقة بالمشكلات التي تعيق عملية التنمية الاقتصادية. ولقد بدأ هذا الدور في الجامعات البريطانية وألمانية واليابانية في نهاية القرن التاسع عشر،¹⁴ فالجامعات في جميع أنحاء العالم هي المكان الأمثل للبحث العلمي الأكاديمي، الغرض منه استخدامه في مجالات التنمية الاقتصادية.¹⁵

وقد كان لظهور هذا الدور واحتلاله الأولوية في العمل الأكاديمي أن زاد من فعالية الجامعة وإخراجها من عزلتها، ومن هنا نجد أن الأهداف الرئيسية للجامعات هي:¹⁶

- ☑ تبنى الجامعات لفلسفة حب الاستطلاع من أجل المعرفة.
- ☑ كرسن الجامعات من خلال اهتمامها بالبحث العلمي لمفهوم التخصص وتقسيم الكليات لأقسام علمية متخصصة، ومع التطور والنمو المعرفي وبخاصة في العلوم الطبيعية.

☑ تكوين منظور اجتماعي وسياسي للجامعات، بحيث يوجهها في أداءها لدورها البحثي ودورها في خدمة المجتمع.

☑ تصميم برامج تعليمية غير تقليدية بحيث تقدم تعليماً عالياً أقل صعوبة وأقصر زمناً وأكثر مرونة من البرامج التقليدية.

وعلى الرغم من أن تصنيف أولويات الأبحاث الحالية يختلف من بلد لآخر، فإن الأبحاث التي تقوم بها الجامعات وبخاصة في الدول المتقدمة أسهمت إسهاماً فاعلاً في التصدي للعديد من المشكلات التي تواجهها هذه المجتمعات. وقد تحدث *David, D. Henry* في كتابه (*New priorities in Research*) عن هذه الإنجازات بقوله تقوم الجامعات بثلاث إنجازات في مجال الأبحاث الرامية لخدمة البلد:¹⁷

أولها : تدريب الرجال والنساء وإعدادهم ليكونوا رواداً للقطاعات المختلفة، كالزراعة، والصناعة، والطب.

ثانيهما: تطوير الجامعة أثناء عملية التعليم نتيجة للأبحاث التي تتوصل إليها، فالجامعة مركز للبحث العلمي الأكاديمي الغرض منه البحث عن الحقيقة والإبداع.

ثالثهما: الاستفادة من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة في القطاعات المختلفة، ذلك أن المدرسين الذين يمتلكون مواهب وقدرات يشكلون مجموعة من المستشارين والإحصائيين لدى هذه القطاعات. وفي الوقت الذي تهدف فيه عملية التعليم أو التدريس إلى إعداد الخريجين وتأهيلهم، فإن الأبحاث الجامعية تهدف إلى اكتشاف المعرفة والتكنولوجيا وتحديد مجالات استخدامها.

وانتشرت هذه الأفكار في كل من الجامعات الأوروبية والأمريكية، واحتلالها الأولوية في العمل الأكاديمي من أجل التنمية الاقتصادية.¹⁸ ففي المناطق النامية بما فيها الدول العربية يعهد بمهمة القيام بالأبحاث العلمية في المجالات المختلفة إلى المؤسسة الجامعية وذلك لسببين:¹⁹

أولهما: تتوافر للجامعة الموارد الفكرية والبشرية القادرة على استغلالها في التنمية الاقتصادية.

ثانيهما: أن الجامعات تعد المؤسسات الوحيدة التي يمكن عن طريقها القيام بنشاطات الأبحاث بصورة انضباطية، وكذلك يمكن لها أن تقدم الخدمات الاستشارية للهيئات والأفراد في القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية.

و على الرغم من أن الجامعات بشكلها المختلف تساهم بدور فعال في الأبحاث من أجل التنمية، إلا أن دراسة عبد الباري الدرة اكتشفت أن هناك بعض العوائق تواجه تنفيذ هذه الأبحاث في البلاد العربية منها:²⁰

☑ الاعتقاد السائد بالمفهوم التقليدي للأبحاث الأكاديمية البحتة، والتأكيد الكلي على الأبحاث الأساسية.

☑ ابتعاد العاملين في الأبحاث العلمية في الجامعات عن التدريب لحل مشكلات المجتمع وسد احتياجاته.

☑ الفشل في تطوير التكنولوجيا المستوردة لتلائم حاجاتها المحلية، وعدم بذل أية جهود لمعالجة هذا الوضع.

☑ الافتقار إلى التنسيق بين مراكز الأبحاث المختلفة.

رابعاً: مقترحات للتغلب على معوقات البحث العلمي: بالنسبة للمعوقات المالية ينبغي زيادة الميزانيات المخصصة للبحوث العلمية خاصة المتعلقة بالجانب الصناعي وتسهيل إجراءات الصرف بما يوجد المرونة الكافية لتمويل الأبحاث وصيانة الأجهزة وتأمين المعدات وذلك بإيجاد لوائح خاصة بمراكز البحوث الجامعية.

وبالنسبة للمعوقات التنظيمية ينبغي وضع تصور عام لخطط البحث العلمي بالجامعة على مستوى الأقسام والكليات وفقاً للاحتياجات التي تتطلبها المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، وضع تصور عام للتعاون بين كليات الجامعة التي بها دراسات عليا ومؤسسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبالنسبة لمعوقات أدوات البحث العلمي ينبغي إمداد المراكز بالأجهزة المتقدمة بما يساعد الباحثين على النهوض بمهامهم ووضع خطة لإمداد مراكز البحوث والكليات بالكتب والدوريات العلمية والأبحاث التي تلقى في الندوات العلمية وتخصيص جهة أو إدارة تتولى ذلك - ربط مراكز البحوث بشبكات قواعد المعلومات الدولية - العمل على تشجيع الأبحاث العلمية المتميزة في أوعية النشر المتخصصة والطباعة.²¹

المحور الثاني: المعوقات والصعوبات التي تواجه التعاون بين الجامعات والقطاعات الصناعية.

أولاً: الصلة بين الجامعات والقطاع الصناعي لتعزيز التعاون في مجال البحث العلمي: بالرغم من الاختلاف في الثقافة والتقاليد بين الجامعة والقطاع الصناعي، فقد أصبح واضحاً ضرورة وجود آلية مناسبة لتحقيق درجة عالية من التفاعل، من أجل تعاون أوسع وأوثق بينهما، فالتعليم العالي يصنع المعرفة، والمعرفة تعني التفكير (الاستكشاف، التخطيط، والتصميم) وتطوير المفاهيم الأساسية للتفكير إلى ما بعد الوضع الحالي، بينما تعني الصناعة بالتطبيق التجاري للمعرفة والرغبة في تحقيق الربح، والتطبيق التجاري للمعرفة الجديدة يتطلب استثمارات معقولة في البحوث التطبيقية وتطويرها، لتقوية العلاقة بين الجامعة والصناعة.²²

والجامعة في وقتنا الحاضر أصبحت مطالبة بمواجهة عدد كبير من المتطلبات والمتغيرات أهمها: الحاجة إلى أعداد كبيرة من المتخصصين في مختلف أنواع التقنية المتقدمة في الصناعة والزراعة والتجارة، حيث إن التقدم التقني الهائل الذي تشهده المجتمعات المتقدمة يحتم علينا أن نساير ونواكب هذا التقدم حتى لا نتخلف عن الركب العالمي - الحاجة إلى توجيه النشاط البحثي والعلمي نحو المجالات التطبيقية، وذلك من منطلق أن التنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي يعتمدان على نتائج تلك البحوث العلمية - الحاجة إلى مساهمة الجامعات بصورة أكثر فعالية في تلبية متطلبات التنمية الصناعية.

ومما لا شك فيه أن تنمية العلاقة بين الجامعات ومؤسسات الصناعة سوف يؤدي إلى توفير المناخ الصحي للتطور التقني، بيد أن غياب هذه العلاقة قد يؤدي إلى جعل الجامعات معزولة عن متطلبات المجتمع وغير محققة لدورها الفعال في نمو المجتمع بالإضافة إلى استمرار توجه القطاعات الإنتاجية للاعتماد على التقنية الأجنبية وما يترتب على ذلك من غياب الانسجام بينها وبين الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع.

وإجمالاً يمكن بلورة الأهمية المستخلصة من تعاون الجامعات والقطاعات التقنية من خلال مجموعة من الفوائد والمزايا التي تخدم التنمية الصناعية، وأهمها: الاستفادة العلمية من البحوث العلمية الجامعية في المجالات الإنتاجية بوحدة القطاع الخاص، حيث الاستفادة من هذه الأبحاث والمعلومات التقنية، سوف يساعد على تحقيق عائد كبير للقطاع الخاص وبدوره ينعكس ذلك على تحقيق الأهداف التنموية للدول النامية بشكل عام - توفير المعلومات التقنية للقطاع الخاص، وذلك من خلال تعدد وسائل المعرفة العلمية بالجامعات وسهولة نقلها للقطاع الخاص - الاستفادة القصوى من الأبحاث المنجزة بالجامعات، وإمداد المؤسسات بالمعلومات التقنية الحديثة لمساعدتها في مسيرتها الإنتاجية، كما أن الاستفادة من تلك الأبحاث قد تفتح مجالات عمل جديدة وبالتالي تخلق فرص عمل، ومصادر جديدة للدخل، المساعدة في تقديم المشورة الفنية للمؤسسات والوكالات التسويقية لإيجاد أسواق تصدير لمنتجاتها.

كما أن هناك العديد من المزايا والمكتسبات التي تعود على الجامعات من جراء تعاونها مع القطاع الصناعي مثل اكتسابها للسمعة العلمية المتقدمة، حيث إن إجراء الأبحاث التطبيقية الهادفة ذات الصلة المباشرة بالمجتمع سيعمل على إكساب الجامعات مصداقية محلية ودولية.

ومن جهة أخرى هناك أيضاً العديد من المزايا والمكتسبات التي تعود على القطاع الصناعي من جراء تعاونها مع الجامعات مثل التعرف على اتجاهات الأبحاث ونتائجها، وإمكانية استخدام وتشغيل المعامل التجريبية التي تتوفر بالجامعات، بالإضافة إلى الخدمات والتسهيلات العلمية الأخرى، وكذلك سرعة تفاعل الجامعات مع شركات القطاع الصناعي والاستجابة لكيفية تطبيق ونقل النتائج العلمية لابتكار منتج جديد أو تطوير معلومة علمية بأقل التكاليف، كما سيؤدي هذا التعاون على المدى البعيد

إلى تقليل الاعتماد على التقنية الأجنبية المستوردة، وبالتالي تقليل النفقات وارتفاع المردود الاقتصادي للقطاع الخاص.

ويعتبر مجال البحوث التطبيقية ذات الصبغة التقنية من أهم أوجه التعاون بين الجامعات والقطاعات الصناعية، إضافة إلى الأبحاث الخاصة بسلوك العاملين أو المشكلات الإدارية أو التحويلية أو التسويقية.²³

إن القطاع الصناعي يدرك أن قطاع التعليم العالي وخاصة الجامعات هي أمكن لترويج الأفكار، حيث يتم البحث عن المعرفة وإن أي فكرة أو نظرية تولد في محيط الجامعة ستكسب حياتها من مختبرات البحوث، ولكنها تتحول إلى حقيقة واقعية في السوق بواسطة التصنيع، لذا فإن الالتزام الأكاديمي هو البحث عن المعارف الجديدة وتبادلها، بينما يكون الالتزام الصناعي هو تشجيع ودعم هذه المعارف الجديدة من خلال تمويل البحوث الأساسية والتطبيقية وتطويرها، وإنتاج النماذج وترجمتها إلى منتجات وخدمات .

ثانياً: المعوقات والصعوبات التي تواجه التعاون بين الجامعات والقطاعات الصناعية: مما لا شك فيه أن هناك بعض العقبات والصعوبات التي تقف حائلاً أمام تحقيق التعاون المأمول بين الجامعات والقطاع الخاص، وتجدر الإشارة إلى أن هناك وجهتي نظر في هذا الخصوص، الأولى يتبناها رجال التعليم وتتخلص في ضعف الإعلام عن الخدمات الاستشارية أو البرامج التدريبية أو برامج البحوث التي تسهم فيها أو تنظيمها الجامعات - ضعف رغبة المؤسسات الصناعية في المشاركة في تكاليف المشروعات البحثية - ضعف العلاقة بين الجامعات والقطاعات الإنتاجية، حيث يرى رجال التعليم أن المؤسسات الصناعية لا تثق كثيراً في الأبحاث والدراسات العلمية، وعدم اقتناعها بفائدتها لمؤسساتهم، ضعف الثقة في الإمكانات والخبرات الوطنية، حيث تلجأ بعض المؤسسات الخاصة إلى التعاقد مع مؤسسات بحثية أجنبية، للحصول على الاستشارات وإجراء البحوث - اكتفاء بعض المؤسسات الإنتاجية بما لديها من خبراء وفنيين لحل مشكلاتها.

في حين أن هناك وجهة نظر أخرى لرجال الأعمال بالقطاع الخاص في المعوقات والصعوبات التي تواجه التعاون بينهم وبين الجامعات، تتمثل في انشغال الجامعات بالتدريس عدم الاهتمام بإجراء بحوث تطبيقية تعالج مشكلات الإنتاج المحلي - وجود تطور سريع في بعض القطاعات الإنتاجية، والمشكلات الناجمة تفوق مستوى المساهمة التي يمكن أن تقدمها الجامعات - عدم ارتباط المناهج التعليمية والتدريبية بالواقع الحالي للقطاعات الإنتاجية وما تواجهه من مشكلات ومعوقات، والاكتفاء بالجانب النظري دون التطبيقي في المنهج التعليمي.

ومن بين الآليات الشائعة في علاقة الجامعات بالقطاعات الصناعية عدم الاتفاق على العوائد الآلية العاجلة والمستقبلية الآجلة للبحث العلمي، ومدى التمايز والمفاضلة بين كل من العائد الاقتصادي والعائد الاجتماعي لهذه البحوث.

هذا بالإضافة إلى أن هنالك إمام قليل وأقل منه في القطاع الصناعي بالذي يجري في الجامعات والعمل الذي يمكن أن تؤديه للقطاعات الصناعية بصورة خاصة، كما أن هنالك عدم ثقة من الجانب الصناعي بإمكانات الجامعات بالمساهمة في إيجاد الحلول للكثير من المشكلات التي تواجهها، كما أن بعض الجامعات ليس لديها الإدراك العام بما يمكن أن تقدمه للقطاعات الصناعية لافتقارها للخبراء المتخصصين في المجالات البحثية التقنية، عدم وجود تنسيق وتعاون بين القطاعات الصناعية ومراكز البحث الجامعي، الأمر الذي أدى إلى عدم الاستفادة من الخبرات والآراء والأفكار في مجال البحث العلمي التقني.

ثالثاً: سبل تفعيل التعاون بين الجامعات والقطاعات الصناعية في مجال البحث العلمي: للتخلص من العراقيل والمعوقات التي تواجه التعاون بين مراكز البحوث الجامعية والقطاعات الصناعية، ينبغي أن يكون هنالك برنامج إعلام واتصالات لتعزيز الفهم العام لدور مراكز البحث العلمي الجامعي وتأثيرها على التنمية التقنية، كما يجب أن يكون هنالك وعي وإدراك تام بأن مساهمة القطاع الصناعي أول من ينتفع بثمار هذه المساهمة .

إن عناصر الإدارة التقليدية للجامعات قد تكون مناسبة لتناول المسائل الأكاديمية، ولكنها غير مناسبة لمواكبة التعاون المطلوب بين قطاع التعليم العالي وقطاع الصناعة. ولقد آن الأوان لمراجعة هذه العناصر، وذلك بإجراءات مهمة يجب أخذها في الاعتبار لتعزيز العلاقة بين الجامعات والقطاع الصناعي، يأتي في مقدمتها تأسيس مجالس للتعاون الصناعي في مختلف المجالات الأكاديمية، تضم هذه المجالس في عضويتها أعضاء من هيئة التدريس بالجامعة وممثلين للقطاع الصناعي.

وبالنسبة لدور القطاع الصناعي نجد بأن هناك بعض القلق في قطاع الصناعة من أن الدراسة والبحوث في الجامعات والكليات في الدراسات العليا ليست متوافقة دائماً مع احتياجات الصناعة الحالية، وربما المستقبلية والاثام في هذا الإطار بالنسبة لقطاع الصناعة هو أنه لم يتم بتوضيح وجهة نظره للجامعات، إن مسؤولية إعداد مثل هذه الآراء وسط قطاع الصناعة وبحوثها مع الجامعات يقع على عاتق الهيئات والمؤسسات والغرف التجارية الصناعية.

وهناك دور مشترك بين الجامعات والقطاع الصناعي يجب القيام به على أكمل وجه لكي يكون التفاعل بينهما وثيقاً ومفيداً ومثمراً، فمثلاً يجب التزام كلتا الإدارتين بتفعيل التعاون بينهما وجعله إحدى الأولويات - تمثيل القطاع الصناعي، وخاصة الشركات الكبيرة في مجالس الدراسات العليا بالجامعات

إنشاء لجان مشتركة بين الجامعات والقطاع الصناعي لمتابعة ومراجعة وتعزيز وتقويم هذا التعاون وإعطاء هذه اللجان صلاحيات تمكنها من تذليل كل الصعوبات التي تطف عائقاً في سبل تحقيق النتائج المرجوة.

ولتفعيل سبل التعاون بين الجامعات والقطاعات الصناعية في مجال البحث العلمي، فإننا نوجز ذلك في الآتي : العمل على زيادة التواصل بين قطاعات التعليم وقطاعات الأعمال والإنتاج حتى يتمكن رجال الأعمال من الاطلاع على المناهج التي تدرس في قطاعات التعليم والجامعات وذلك في التخصصات التي تهتم رجال الأعمال، وكذلك حتى يتمكن الأساتذة بالجامعات وطلاب الدراسات العليا وقطاعات التعليم الأخرى من الاطلاع على التقنيات المستخدمة في المؤسسات الإنتاجية، مما يعطي الفرصة للجامعات في إمكانية تعديل مناهج الدراسة، وإضافة تخصصات مستحدثة تلازم متطلبات القطاعات الإنتاجية، وبالتالي تحقيق الترابط المنشود بين الجامعات والقطاعات الإنتاجية بالمجتمع - توجيه وتشجيع إعداد أبحاث الدرجات العلمية للماجستير والدكتوراه نحو الجانب التطبيقي لواقع قطاعات الأعمال والإنتاج - تبادل الخبرات والمعلومات بين الجامعات والقطاع الصناعي - وضع خطة طويلة الأجل لشكل وحجم التعاون والتفاعل بين الجامعات والقطاع الصناعي في مجال البحث العلمي - تقديم الدعم من قبل المؤسسات الإنتاجية للجامعات من خلال التعاقدات البحثية والمنح والتمويل - تشجيع وتحفيز الجامعات ومراكزها العلمية على استنباط وتنمية التقنية بحيث تتلاءم وظروف مؤسسات الإنتاج والخدمات واحتياجاتها وإمكاناتها.

ولوضع هذه الآليات موضع التنفيذ نقترح إنشاء لجنة فنية مشتركة تجمع ممثلين من مراكز البحوث في الجامعات ومن قطاعات الصناعة لتتولى وضع الخطط المستقبلية لتفعيل التعاون بينها وللاستفادة من الأبحاث الجامعية ووضعها موضع التطبيق العملي.

المحور الثالث: دور الجامعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أولاً: الوظائف الرئيسة للجامعات: تقوم رسالة الجامعات في العصر الحاضر بدور بالغ الأهمية في حياة الأمم والشعوب على اختلاف مراحل تطورها الاقتصادي والاجتماعي، ومن هذا المنطلق فإن رسالة الجامعات تكمن في ثلاثة وظائف رئيسة، تتلخص الوظيفة الأولى في قيام الجامعة في المشاركة في تقديم المعرفة ونشرها، وذلك عن طريق التعليم والتدريس وتزويد الطلاب بمختلف العلوم والمعارف المختلفة، إضافة إلى إعداد القوى البشرية ذات المهارات الفنية والإدارية من المستوى العالي في مختلف التخصصات التي يحتاج إليها المجتمع، وفي مختلف مواقع العمل لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتتلخص الوظيفة الثانية في قيام الجامعة بدور أساس في البحث العلمي في مختلف مجالات المعرفة الإنسانية وتطبيقاتها العلمية والتكنولوجية والعمل على تطويرها، وتزداد أهمية هذه الوظيفة في العصر الحاضر عصر الثورة العلمية، إذ عن طريق البحث العلمي الجامعي يمكن أن تسهم الجامعات في التشخيص العلمي لمشكلة تأخر التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أما الوظيفة الثالثة لرسالة الجامعة فإنها تكمن في خدمة المجتمع عن طريق دورها التثقيفي والإرشادي والمشاركة في تقديم الخدمات الاجتماعية والتوعية العامة، وتدعيم الاتجاهات الاجتماعية والقيم الإنسانية المرغوبة، ومن الواضح أن هذه الوظائف الثلاثة متصلة ببعضها ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بحيث إن أي خلل في إحدى هذه الوظائف يؤثر سلباً على الوظيفتين الأخرين.²⁴

ثانياً: مفهوم خدمة الجامعة للمجتمع: يعرف كل من شانون *SHANON* وشونفليد *SHOEFELD* الخدمة التي تقدمها الجامعة لمجتمعاتها على أنها "نشاط ونظام تعليمي موجه إلى غير طلاب الجامعة، ويمكن عن طريقة نشر المعرفة خارج جدران الجامعة وذلك بغرض إحداث تغييرات سلوكية وتنموية في البيئة المحيطة بالجامعة ووحدتها الإنتاجية والاجتماعية المختلفة".²⁵

ونجد أن هذا التعريف يتطلب أن تضع الجامعة جميع إمكاناتها المادية والبشرية في خدمة المجتمع عامة، وفي خدمة المجتمع الإقليمي، ويتطلب أيضاً معرفة الاحتياجات العامة للمجتمع، وترجمتها إلى نشاط تعليمي في المجتمع الذي تخدمه الجامعة، ويدل هذا على اختلاف الخدمات التي تقدمها كل جامعة وذلك لاختلاف طبيعة المجتمعات المحلية واختلاف احتياجاتها ومشكلاتها.

كما يقصد أيضاً بخدمة المجتمع للمجتمع بأن تكون الجامعات في مجتمعاتها المحلية مراكز إشعاع حضاري وقوة راشدة دافعة نحو التقدم والازدهار.²⁶

كما يرى حامد عمار 1996 أن خدمة الجامعة للمجتمع تعنى أن تقوم الجامعة بنشر وإشاعة الفكر العلمي المرتبط ببيئة الكليات، وتقوم بتبصير الرأي العام بما يجري في مجال التعليم فكر أو ممارسة، وعليها أيضاً أن تقوم بتقويم مؤسسات المجتمع وتقديم المقترحات لحل قضاياها ومشكلاته وتدلى بتصورات وبدائل وأيضاً تثير وتشيع فكرة تريبويا داخل المجتمع.²⁷

ثالثاً: أهداف الجامعة لخدمة المجتمع: يحدد المتخصصون أن للجامعة ثلاثة مجموعات من الأهداف وتتلخص في الأهداف التالية:

- 1- أهداف معرفية : وهى نتناول ما يرتبط بالمعرفة تطورا أو تطويرا أو انتشارا .
- 2- أهداف اقتصادية : والتي من شأنها أن تعمل على تطوير اقتصاد المجتمع والعمل على تزويده بما يحتاج إليه من خامات بشرية وما يحتاج إليه من خبرات في معاونته للتغلب على مشكلاته الاقتصادية وتنمية ما يحتاج إليه من مهارات وقيم اقتصادية.

3- أهداف اجتماعية: والتي من شأنها أن تعمل على استقرار المجتمع وتخطى ما يواجهه من مشكلات اجتماعية.²⁸

وتتمثل الأهداف الاجتماعية فيما يلي:

- ☑ تزويد المجتمع بحاجاته من القوى العاملة المدربة تدريباً يتناسب وطبيعة تغير المهن.
- ☑ تدريب الطلاب على ممارسة الأنشطة الاجتماعية مثل مكافحة الأمية، الإدمان، نشر الوعي الصحي وغيرها.

☑ تكوين العقلية الواعية لمشاكل المجتمع عامة والبيئة المحلية خاصة.

☑ ربط الجامعات بالمؤسسات الإنتاجية في علاقة متبادلة.

☑ الربط بين نوعية الأبحاث العلمية ومشاكل المجتمع المحلي.

☑ تفسير نتائج الأبحاث ونشرها للاستفادة منها في المجتمع.

☑ إجراء الأبحاث البيئية الشاملة التي تعالج بعض المشكلات المتداخلة.²⁹

وهكذا يبدو أن أهداف الجامعات في المجتمعات الديمقراطية لا بد أن تختلف عن أهدافها في المجتمعات الشمولية لما بين من المجتمعات من اختلافات ولذلك يجب صيانة الأهداف التعليمية بما يتناسب مع ما حدث من تغير في أوضاع العالم.

رابعا: دور الجامعات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: التنمية عملية ديناميكية تتكون أساساً من سلسلة كبيرة من المتغيرات الوظيفية والبنائية التي تحدث نتيجة تفاعل الإنسان مع البيئة بهدف استثمار موارد المجتمع ومكوناته إلى أقصى درجة ممكنة.³⁰

وتعتمد التنمية على عوامل عديدة من ضمنها رأس المال، والموارد الطبيعية، والتقدم التقني والظروف السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ودرجة الوعي لدى أفراد المجتمع،³¹ فاحتياجات التنمية لا تنحصر في المستلزمات المادية للمشروعات، ولكنها تعتمد أساساً على القوى البشرية اللازمة لهذه المشروعات، وذلك من منطلق أن مشروعات التنمية تتوقف إلى حد بعيد على توفير احتياجاتها من الأفراد وفق مستويات المهارة المطلوبة.

وأن المفهوم الشامل للتنمية يؤكد على أنها العملية المجتمعة الموجهة نحو إيجاد تحولات في البناء الاقتصادي والاجتماعي، ويحظى التعليم الجامعي بدور متميز مهم من مؤشرات التنمية لكونه أحد الحاجات الأساسية التي تحققها التنمية.³²

ويقصد بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما عرفتها هيئة الأمم بأنها: النمو والتغير الذي تتكامل فيه جميع أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وتتضمن كافة الإجراءات والوسائل والأساليب التي تتخذ

لزيادة الإنتاج من الموارد الاقتصادية المتاحة والكافية لرفع مستوى معيشة الفرد والمجتمع مع تنظيم عمليات التنمية بشكل يحقق الكفاية والعدل، ويحقق أحسن استخدام للموارد الاقتصادية والبشرية.³³ والتنمية الحقيقية الفعالة لا تقتصر على جانب دون آخر، فهي تنمية مقصودة يعبر عنها في أدبيات التنمية بالتنمية الشاملة في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية، وما تتضمنه من محاور وعناصر عديدة وتشمل الصحة والتعليم والعمل والدخل الكافي وإشباع الحاجات الأساسية والقدرة على العطاء والإبداع.³⁴ أي أن تحقيق تقدم في أي من المجالات الاقتصادية والاجتماعية يعزز فرص التقدم في بقية المجالات، ويعزز فرص تحقيق آفاق أرحب ومستويات أفضل للحياة، وهذا الأمر يوضح أهمية تكامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية لضمان جني أفضل الثمار المختلفة لعملية التنمية في ضوء الموارد المتاحة.³⁵

والتنمية الشاملة والتعليم الجامعي كلاهما يلتقيان في الإنسان بوصفه محوراً لهما، فالتعليم الجامعي يتناول شخصية الإنسان بجميع جوانبها وتحقيق التكامل لها، والتنمية تتناول المجتمع من جميع جوانبه وتسعى أن تتيح له التقدم، والتنمية الشاملة لا تكون فعالة من غير جهود التعليم العالي في تنمية الثروة البشرية للنهوض بمتطلبات التنمية، وذلك باعتبار أن التنمية الشاملة للجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في المجتمع هي الصيغة المناسبة لتقدم المجتمع.³⁶ وكما أن التعليم الجامعي يحقق متطلبات التنمية، فإنه في مقابل ذلك نجد بأن خطط التنمية تؤثر في النظام الجامعي وذلك للارتباط الوثيق بين التعليم الجامعي والتنمية من جهة، ولحاجة خطط التنمية إلى القوى البشرية المدربة القادرة على تحقيق أهداف التنمية من جهة أخرى.

ويتوقف نجاح التنمية الشاملة على فعالية التخطيط في تنمية الموارد البشرية، وذلك من منطلق أن العنصر البشري، وما يمتلكه من طاقات خلاقة يعتبر عاملاً لا يقل أهمية عن رأس المال المادي، بل هو الأساس في عملية التنمية باعتباره العنصر الإنتاجي الأول، وهذا ما أكدته دراسات عديدة أجريت في الدول المتقدمة صناعياً.³⁷

والتربية في علاقتها بالتنمية تقوم بالدور الفعال في تنمية الموارد البشرية، وذلك بالتعليم والتدريب وإعداد القوى العاملة لتنفيذ خطط التنمية، ويعتبر التعليم العالي من أهم مؤسسات التربية ذات الأثر المباشر في إمداد سوق العمل بالخريجين المتخصصين في مختلف المجالات لدفع عملية التنمية إلى ما تصبو إليه.

لذا فإن ما تقوم به الجامعات من إجراءات القبول ومن توفير التخصصات المختلفة للطلاب. يجسد دور التربية في عمليات التنمية، وعليه فإن عدم وجود ضوابط مقننة في إجراءات القبول مبنية على متطلبات التنمية يؤدي ذلك إلى سلبيات في مخرجات التعليم العالي، وفي هذا الصدد يذكر الجلال بأن

الهدف كان واضحاً ومقبولاً من إيجاد مؤسسات التعليم العالي، إلا أن إطلاق الهدف بدون تقييد أفرز بعض المشكلات التي يعاني منها التعليم العالي في الدول النامية ، وبالتالي ضعف دوره في تلبية متطلبات التنمية.³⁸

ونحن في هذا العصر بكل ما يحمل من تطور مثير وتقدم مذهل يعتمد على استخدامات البحث العلمي، وفي ظل ما حققه انتصارات التكنولوجيا لتحقيق أحلام البشرية وتذليل كل العقبات من أجل سعادة الإنسان، فلا سبيل لنا إلا الاعتماد على أنفسنا لكي نرفع مستوانا العلمي والتكنولوجي في جميع المجالات، ولكي نتحقق هذه الرؤية يجب:

أولاً: لا بد أن يتلاقى الفكر التخطيط مع سياسة الدولة نحو دعم وتنمية القدرات وتوجيه الإمكانيات المتاحة بها لخدمه قضايا التنمية وقضايا البيئة.

ثانياً: إن البحث العلمي من أجل التنمية لا يأتي وليد فكر ذاتي وإنما يجب أن ينبع من حاجة المجتمع ، ولابد للجامعة أن تعمل جاهدة على أن تتبنى إستراتيجية البحث العلمي لدفع عجلة التنمية في مجتمعاتها والاعتماد على تفكير المجتمع العلمي ذاته في حل المشاكل الخاصة به لتنمية وخدمه المجتمع.

ثالثاً: لكي تتمكن الجامعة من القيام بدورها فلا بد من خلق مجال اتصال مباشر بينها وبين المستفيد وبينها وبين المستويات الأعلى للتخطيط والبحث مثل مراكز البحوث وأجهزة الإنتاج والخدمات على مستوى إقليمها.

الخاتمة

يعتبر البحث العلمي الجامعي من ضمن أهم وظائف الجامعات، وذلك لما يقدمه من خدمات اقتصادية واجتماعية، ولأبحاث برامج الدراسات العليا في الجامعات أهمية كبيرة في دعم مسيرة التنمية الشاملة، ولذا تم التوصل بأنه لكي تسهم الجامعات في النمو الاقتصادي والاجتماعي ينبغي الاهتمام الفعلي الجاد بأبحاث الدراسات العليا وربطها بالاحتياجات الفعلية للتنمية.

ومما لاشك فيه توجد معوقات لتنشيط حركة البحث العلمي الجامعي ترتبط بنواحي مالية وفنية وتنظيمية، كما توجد معوقات وصعوبات في التعاون بين الجامعات والقطاعات الصناعية في مجال البحث العلمي، وتتمثل في ضعف العلاقة بين الجامعات وقطاعات الصناعة، وترى الجامعات بأن المؤسسات الصناعية لا تنفق كثيراً في الأبحاث الجامعية في الدراسات العليا وعدم قناعتهم بفائدتها لمؤسساتهم في الوقت الذي يشعر رجال الأعمال في القطاعات الصناعية بأن الجامعات لا تهتم بإجراء بحوث تطبيقية تعالج الإنتاج، هذا بالإضافة إلى عوائق ترتبط بالدعم المالي ودرجة الثقة المتبادلة.

ولقد أسفرت نتائج البحث عن وجود معوقات لتتسبب حركة البحث العلمي الجامعي ترتبط بنواحٍ مالية وفنية وتنظيمية، كما توجد معوقات وصعوبات في التعاون بين الجامعات وقطاعات التنمية المختلفة في مجال البحث العلمي، كما تم التوصل إلى أنه من الممكن التخلص من معوقات البحث العلمي الجامعي بإيجاد سبل الدعم المادي والمعنوي لتتسبب حركة البحث العلمي خاصة في المجال الصناعي، وأنه من الممكن كذلك التغلب على معوقات التعاون بين الجامعات وقطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتبادل الخبرات البحثية والفنية، وتأسيس مجالس للتعاون بين الجامعات ومؤسسات التنمية المختلفة.

فقد أصبح للجامعة الدور الكبير والمتعاظم في قيادة وقياة الحياة الاجتماعية مع تعقد حركة الحياة والتطورات الحاصلة فيها، وأصبح هذا الدور لا يقتصر على تقديم المعارف والمعلومات العلمية في حقل اختصاص الطالب فقط كونه عضو فاعل في المجتمع وإنما تعدى هذا الدور وتوسع ليشمل جوانب كثيرة مهمة في حياة الطالب والتي أصبحت الجامعة مساهمة فيها بدرجة كبيرة ومؤثرة أن لم تكن مسؤولة عليها بصورة مباشرة.

ولقد كان دور الجامعة في ضوء الفلسفة التربوية القديمة مقتصرًا على استقبال الطلبة وتزويدهم بالمعارف التي تنمي الجانب العقلي والمعرفي لديهم فقط من خلال عملية حشو منظمة ومخطط لها للمعلومات في أذهان الطلبة دون الاهتمام بالجوانب الأخرى في شخصيتهم على الرغم من أهميتها الكبيرة لخلق وبناء الشخصية المتكاملة لهم ليكونوا عناصر اجتماعية فاعلة ومؤثرة في محيطهم والوسط الذي يعيشون فيه وبالتالي في مجتمعهم.

وفي ضوء الفلسفة التربوية الحديثة بدأ الاهتمام بالطالب وعمل التربويين على جعله محورا للعملية التعليمية وأن يكون له الدور الايجابي في طرائق التدريس والتأكيد على أن يكون دور الطالب فاعلا فيها وأن يتعلم كيف يتعلم وكيف يستطيع الحصول على المعلومات عندما يحتاجها وعدم حشو ذهنه بكم هائل من المعلومات بصورة قد تؤدي به إلى عدم القدرة على استيعابها والاستفادة منها عند الحاجة.

التوصيات والاقتراحات

- تعاون وصلات أوثق مع الجهات التنفيذية المعنية.
- الاهتمام بالبحوث والدراسات التي تستهدف تطبيق المعارف العلمية والتكنولوجية لتحسين الجودة.
- المساهمة في تطبيق المواصفات القياسية على إنتاجها وتجويده حتى يكتسب من الصفات ما يؤهله للمنافسة محلياً وخارجياً.
- إرشاد الجامعة للمتطلبات الإقليمية والمحلية لمراعاتها عند بلورة جوانب التعاون العلمي مع الهيئات العالمية والدول الأجنبية وعند استقدام الخبراء الأجانب.

☑ إنشاء وحدات لتسويق نتائج البحوث وإقامة ودعم الجمعيات العلمية ومتاحف العلوم ومعرض
لنشاط الابتكار والاختراع.

الإحالات:

- 1- إبراهيم عبد الرافع السمداني، سهام ياسين أحمد: تفعيل دور عضو هيئة التدريس بالجامعات المصرية في مجال خدمة المجتمع، مجلة التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر، ع127، الجزء أول، أكتوبر، سنة 2005، ص: 17.
- 2- عبد الرحمن العيسوي: تطوير التعليم الجامعي العربي، الإسكندرية، منشأة المعارف، د.ن. ص: 10.
- 3- محمد منير مرسى: التعليم الجامعي المعاصر قضاياها واتجاهاته، القاهرة، دار النهضة المصرية، سنة 1977، ص: 24.
- 4- زويلف مهدي؛ الطروانة تحسين: "منهجية البحث العلمي"، الطبعة الأولى، عمان، دار الفكر للطباعة والنشر، سنة 1998م، ص: 23-25.
- 5- زويلف مهدي؛ الطروانة تحسين: "المرجع السابق"، ص: 245.
- 6- بدر أحمد: "أصول البحث العلمي ومناهجه"، الطبعة السادسة، وكالة المطبوعات، الكويت، سنة 1982م، ص: 20.
- 7- زيدان محمد مصطفى؛ شعث صالح مضيوف: "مناهج البحث في علم النفس والتربية"، دار المجمع العلمي، جدة، د. ت. ص: 17.
- 8- طلبة مصطفى كمال: "البحث العلمي في خدمة المجتمع"، بحث منشور في المؤتمر العام الثاني لاتحاد الجامعات العربية، المنعقد بجامعة القاهرة، اتحاد الجامعات العربية، القاهرة، سنة 1973م، ص: 150 - 151.
- 9- الخطيب محمد شحات: "التنسيق بين مراكز البحث العلمي في الجامعات السعودية"، جامعة الملك سعود، الرياض، 1416هـ، ص: 3-4.
- 10- مليجان معيض الثبيتي: "الجامعات، نشأتها، مفهومها، وظائفها دراسة وصفية تحليلية، المجلة التربوية، الكويت، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، ع 54، سنة 2000، ص: 214.
- 11- محمود أحمد شوق، محمد مالك محمد سعيد: تقويم جهود الجامعات الإسلامية نحو خدمة المجتمع والتعليم المستمر دراسة مقارنة، المؤتمر القومي السنوي الثاني لمركز تطوير التعليم الجامعي "الأداء الجامعي والكفاءة والفاعلية والمستقبل" جامعة عين شمس، مركز تطوير التعليم الجامعي 3/ 10 - 11/2- 1995، ص: 149.
- 12- أحمد أبو ملح: "أزمة التعليم العالي وجهة نظر تتجاوز حدود الأقطار"، الفكر العربي، بيروت، معهد الانتماء العربي ع98، سنة 1999، ص: 21.
- 13- الدباسي عبد الرحمن إبراهيم: "مراكز البحث العلمي في الجامعات السعودية"، بحث منشور في ندوة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، الرياض، سنة 1998م، ص: 9.
- 14- الخالدي مجدي: "مؤتمر إستراتيجية التنمية في فلسطين، مجلة قضايا، عدد 1، سنة 2001، ص: 289-311.
- 15- الخطيب عامر يوسف: "نموذج للتربية البنائية في الجامعات، الجامعة الإسلامية بغزة"، دراسة حالة، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، عدد 10، مصر، سنة 1989، ص: 11-12.
- 16- الدرة عبد الباري: "توعية التعليم العالي في الوطن العربي"، المجلد 13، عدد 157، أكتوبر، عمان، سنة 1988، ص: 11.
- 17- رحمة أنطوان: "كفاية تمويل التعليم العالي في الدول العربية"، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد 3، بيروت، سنة 2000، ص: 33-36.
- 18- زحلان أنطوان: "العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي"، بيروت، سنة 1980، ص: 28 - 40.
- 19- زروقي نعيمة حسن: "الجامعات بين المعرفة العلمية والتطور التكنولوجي"، مجلة آفاق عربية، السنة 18، عدد 12، سنة 1993، ص: 45.
- 20- زكريا جاسم محمد: "آفاق البحث العلمي والتطور التكنولوجي في الوطن العربي"، دمشق، سنة 2004، ص: 55.
- 21- الدباسي عبد الرحمن إبراهيم: "مرجع سابق"، ص: 220 - 227.
- 22- سعيد سيد أحمد محمد: "تعاون أعضاء هيئة التدريس مع القطاع الخاص"، بحث منشور في ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالي، الرياض، سنة 1998م، ص: 526.

- ²³ - إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية: "تعاون أعضاء هيئة التدريس مع القطاعات الأخرى (القطاع الخاص)"، بحث منشور في ندوة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، مجلس الغرف التجارية في المملكة العربية السعودية، الرياض، سنة 1998م، ص: 574 - 583.
- ²⁴ - شبانه زكي محمود: "دور الجامعات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، بحث منشور في المؤتمر العام الثاني للجامعات العربية بالقاهرة ، اتحاد الجامعات العربية، سنة 1973م. ص: 34 - 36.
- ²⁵ - shannon .T.J & shoenfeld ,C.Auniversity Extension the center of Applied Research in Education , New yourk 1965 p3 .
- ²⁶ - عبد الفتاح إبراهيم تركي: "مستقبل الجامعات العربية بين قصور واقعها وتحديات الثورة العلمية"، جدل البني والوظائف، مؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي "أفاق مستقبلية" القاهرة رابطة التربية الحديثة، مجلد أول، سنة 1990، ص: 135 .
- ²⁷ - حامد عمار: "دور كليات التربية في خدمة المجتمع وتنمية البيئة"، المؤتمر السنوي الثالث عشر لقسم أصول التربية، جامعة المنصورة 1996
- ²⁸ - عبد السلام عبد الغفار: "دعوة لتطوير التعليم الجامعي"، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، مركز تطوير التعليم الجامعي، القاهرة، عالم الكتب، سنة 1993، ص: 14.
- ²⁹ - إيناس عبد المجيد حسن: "تطوير أهداف التعليم الجامعي المصري في ضوء بعض المتغيرات العالمية والمحلية والاتجاهات المستقبلية وتحديات معوقات تحقيقها" دراسة ميدانية على جامعة الزقازيق، المؤتمر القومي السنوي الثاني لمركز تطوير التعليم الجامعي، الأداء الجامعي الكفاءة والفاعلية والمستقبل، جامعة عين شمس، مركز تطوير التعليم الجامعي، سنة 1995، ص: 521، 522.
- ³⁰ - الجوهري محمد: "علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث"، دار المعارف، القاهرة، سنة 1978م، ص: 01 .
- ³¹ - الحبيب فائز إبراهيم: "تطبيقات التنمية والنمو الاقتصادي"، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية، الرياض، سنة 1985م، ص: 158.
- ³² - عبد الجواد نور الدين، متولي مصطفى محمد: "واقع التنمية وخطواتها المستقبلية في دول مجلس التعاون ودور التربية في تلبية احتياجاتها"، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، 1415هـ ص: 74.
- ³³ - شبانه زكي محمود: "دور الجامعات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، بحث منشور في المؤتمر العام الثاني للجامعات العربية بالقاهرة، اتحاد الجامعات العربية، سنة 1973م، ص: 27.
- ³⁴ - الجلال عبد العزيز: "التربية والتنمية"، الدار التربوية للدراسات والاستشارات، الرياض، سنة 1985م، ص: 5.
- ³⁵ - الحقييل سليمان عبد الرحمن: "سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية"، أسسها وأهدافها ووسائل تحقيقها، دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض، 1404هـ ص: 57-58.
- ³⁶ - الحقييل سليمان عبد الرحمن: "المرجع السابق"، ص: 42-52.
- ³⁷ - الحبيب مصدق جميل: "التعليم والتنمية الاقتصادية"، بغداد، 1981م، ص: 15.
- ³⁸ - الجلال ، عبد العزيز: "مرجع سابق"، ص: 191.

الإصلاح الاقتصادي من خلال استراتيجية دعم النمو
قراءة في مخططات التنمية المغربية (2000 - 2012)

د. دمدوم زكرياء جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

الملخص:

Summary:

To continue the path of modifications, Morocco has depended on development support programs that have been instituted during the last decade of the past century. The project of development scheme (2000-2004) well as the National Human Development Initiative that aimed at adjusting the path of evolvement and mechanisms of economic and social development were characterized. It also aims at putting Morocco on the right railroad of development through which it can rationally exploit all its physical and human components and capacities. The application of these programs has led to the improvement of the atmosphere of investment; the conditioning of the legislative, regulatory and administrative framework with the requirements of evolvement and the promotion of decentralization; the valuation of human resources and rehabilitation of the Moroccan citizen; accelerating the economic growth patterns in a sufficient amount, and the recovery of employment and improvement of the standard of living.

key words: development support programs
National Human Development Initiative

لمواصلة مسار الإصلاحات اعتمدت المغرب على برامج دعم النمو التي دشنها المغرب خلال العقد الأخير من القرن المنصرم، تميز مشروع مخطط التنمية (2000 - 2004) وكذلك المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي هدفت إلى تعديل مسار التطور وآليات التنمية الاقتصادية - الاجتماعية ووضع المغرب على السكة الصحيحة للتنمية، التي يستطيع من خلالها استغلال كل مكوناته وطاقته المادية والبشرية استغلالا عقلانيا.

وتوصل تنفيذ هذه البرامج إلى تحسين أجواء الاستثمار وتكييف الإطار التشريعي والتنظيمي والإداري مع مقتضيات التطور وتعزيز اللامركزية، تثمين الموارد البشرية وتأهيل الإنسان المغربي، تسريع أنساق النمو الاقتصادي بقدر كاف وإنعاش التشغيل وتحسين مستوى المعيشة.

الكلمات المفتاحية: استراتيجية دعم النمو، الاقتصاد المغربي، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

مقدمة :

تندرج الإصلاحات الاقتصادية في اطار برامج لدعم النمو في بلدان المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس)، في اطار توجهات داخلية تتعلق أساسا بدعم النمو من خلال مخططات تنمية خارج ميزانية الدولة.

ان رجوع المغرب إلى صيغة العمل بالمخطط الاقتصادي على غرار ما كان سائدا في الأنظمة التي عرفتها سابقا في التخطيط المركزي، كما يندرج النمو كذلك في توجهات المؤسسات المالية من خلال اتفاقيات التعاون مع البنك الدولي.

وتتطلب الدراسة من إشكالية: هل نجحت البرامج التنموية في المغرب ضمن اطار برامج

الإصلاح الاقتصادي في تحقيق النمو الاقتصادي ؟

وبناءا عليه سيتم في هذا المقال تسليط الضوء على:

أولا. برنامج دعم النمو في المغرب (2000 - 2012):

لتكريس مسار التنمية المستدامة التي دشنها المغرب خلال العقد الأخير من القرن المنصرم، تميز مشروع مخطط التنمية (2000 - 2004) الذي هدف إلى تعديل مسار التطور وآليات التنمية الاقتصادية - الاجتماعية ووضع المغرب على السكة الصحيحة للتنمية، التي يستطيع من خلالها استغلال كل مكوناته وطاقته المادية والبشرية استغلالا عقلانيا، وتتلخص أهم البرامج المقترحة في هذا الإطار في تحسين أجواء الاستثمار وتكييف الإطار التشريعي والتنظيمي والإداري مع مقتضيات التطور وتعزيز اللامركزية¹، تهمين الموارد البشرية وتأهيل الإنسان المغربي، تسريع أنساق النمو الاقتصادي بهدف إنعاش التشغيل وتجويد وتحسين مستوى المعيشة، تأهيل نسيج الإنتاج ورفع مستوى التنافسية لتيسير إدماج البلاد في المبادلات والمعاملات الخارجية، تنمية العالم القروي وإخراجه من العزلة والنهميش، وأخيرا دعم التنمية الجهوية وتقليص الفوارق الاجتماعية والفئوية والجغرافية والمجالية وعلى نطاق التعليم والتربية والتكوين وفيما بين الجهات والأقاليم.

بعد هذه القراءة المقتضية، نخلص مما سبق إلى استنتاج واحد ووحيد، هو أن هذه الاستراتيجية التنموية التي نهجها المغرب خلال النصف قرن الماضي (بإخفاقاتها ونجاحاتها) بقيت عاجزة أو لنقل متباينة مع طموحات ومتطلبات ومطالب الجماهير الشعبية، مما حتم من ضرورة الإسراع بإعادة النظر في هذه الاستراتيجية، ومحاولة البحث على سبل لسياسة تنموية جديدة ومنطورة، تملئها إرهابات ومتطلبات المرحلة، سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي.

ثانيا . السياسة التنموية المغربية على ضوء المبادرة الوطنية للتنمية البشرية:

تقتضي معرفة الفلسفة المؤطرة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية وضعها في إطارها العام الذي ظهرت فيه، هذا الأخير يبقى محكوما من الناحية المنهجية باستحضار مستويين رئيسيين، المستوى الخارجي أو الدولي، والمستوى الداخلي أو الوطني. وحيث أن الفصل بين ما هو خارجي وما هو داخلي في الظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية أمر صعب للغاية، فإن حدث المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لم يخرج عن هذه القاعدة، فالتأثير المتبادل للمعطى الخارجي والمعطى الداخلي يبدو جليا في العديد من جوانب المبادرة.

توقع مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2000 . 2004 الذي أعدته وزارة التوقعات الاقتصادية والتخطيط المغربية أن يصل معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي إلى 5 % سنويا² في المتوسط، على أمل أن يحقق عند نهاية المخطط معدل 6.4 % . ولتحقيق هذا المبتغى ترقب المخطط تحسينا في معدل الاستثمار ليصل إلى 28 % مقابل 24.2 % لعام 1999 ومعدل ادخار إلى 27.36 % مقابل 23.3 % لنفس السنة.

وفي ذات السياق ربط المخطط التنموي بين حجمي الاستثمار والادخار بمستوى مؤشر المعيشة. وتوقع تحسنا بحوالي 2.4 % سنويا في المتوسط مقابل نسبة لم تتجاوز 1 % خلال العشر سنوات الماضية.³

أما في مجال التدبير المالي، فيترقب واضعو المخطط تقليصا للمديونية الداخلية والخارجية لينتقل جاري الديون الخارجية إلى 33 % من الناتج الداخلي الإجمالي بعدما كان محصورا في 55 % . ويتطلع المخطط إلى المحافظة على التوازنات الأساسية للاقتصاد والمستوى العام للأسعار الذي لن يتجاوز سقف 2.5 % كمعدل سنوي مع ضمان إجراءات تعويضية، من شأنها أن تمكن الإبقاء على عجز الخزينة العامة في حدود 1.1 % من الناتج الداخلي الإجمالي وعجز المدفوعات الجارية في حدود 0.9 % من الناتج الداخلي لعام 2004 ورصد المخطط ثلاثة محاور، فالمحور الأول يهتم المحور الاقتصادي وإنعاش الشغل، ركز فيه على محاربة البطالة ليقصص معدلها إلى حدود 12.5 % في ظل فرضية غلاف استثماري بقيمة 567 مليار درهم ومعدل نمو يناهز 5 %، وستمكن مبادرة تفعيل الوكالة الوطنية للشغل وباقي الآليات المخصصة لهذا الغرض من إدماج حوالي 177.500 شاب عاطل عند نهاية المخطط⁴.

وفي الميدان الفلاحي يتوخى المخطط إنشاء 7 منشآت مالية كبرى و4 سدود متوسطة و8 سدود صغيرة واستصلاح تجهيزات مائية على مساحة 22 الف هكتار سنويا والسقي التكميلي على مساحة 30 الف هكتار .

والمحور الثاني يهتم المجال الاجتماعي ويهدف البرنامج التنموي إلى محاربة دور الصفيح والبناء العشوائي وتستفيد منه حوالي 124.808 أسرة مع العمل على توسيع التغطية الصحية لحوالي

30% من السكان وتقليص نسبة الأمية إلى 35 % وذلك في أفق عام 2004⁵، ويشمل المحور الثالث الإصلاح المؤسساتي والمتمثل في إصلاح الإدارة وتخليق الحياة العامة وضمان نزاهة القضاء وتطوير اللامركزية وتنظيم تسيير الجماعات المحلية المحافظات، ويركز هذا المحور على تفعيل نصوص قانونية وتحيين بعضها وتطوير أخرى.

ثالثا . المبادرة الوطنية للتنمية البشرية . الأهداف والنتائج (2000 - 2012)

وضعت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية كأفق استراتيجي لها العمل في ثلاث واجهات أساسية وهي: محاربة الفقر والأمية خاصة في الوسط القروي، محاربة الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي في المجال الحضري، ثم محاربة الهشاشة والتهميش.

هذه البرامج الثلاثة يمكن إدراجها فيما يمكن الاصطلاح على تسميته بالبرنامج العمودي للمبادرة، وهو برنامج كما يدل على ذلك محتواه يتكامل في عناصر تدخلاته، سواء بالنسبة للوسط القروي أو المجال الحضري، وأيضا في تبنيه لمقاربة التدخل الذي يروم في نفس الوقت إعطاء العناية الخاصة للفئات التي تعاني من الهشاشة القصوى والتهميش.

إلى جانب هذا البرنامج العمودي أوجدت المبادرة برنامجا أفقيا، يروم بالأساس إيجاد صيغة للتدخل المتعدد الأوجه، ليس فقط بالنسبة للبرامج الثلاثة السابقة، بل باعتماد المقاربة الوطنية الشاملة. إذ أنه سيهم مجموع التراب الوطني، وسيشكل قناة الربط والتوجه والتأطير والمواكبة للبرنامج العمودي.

لتحقيق أهداف برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، سطرت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية برنامجين: برنامج عمودي⁶ ارتكز على ثلاث محاور أساسية، وبرنامج أفقي⁷ شمل الجماعات القروية والحضرية غير المستهدفة بالبرنامج العمودي والممتدة على مجموع التراب الوطني.

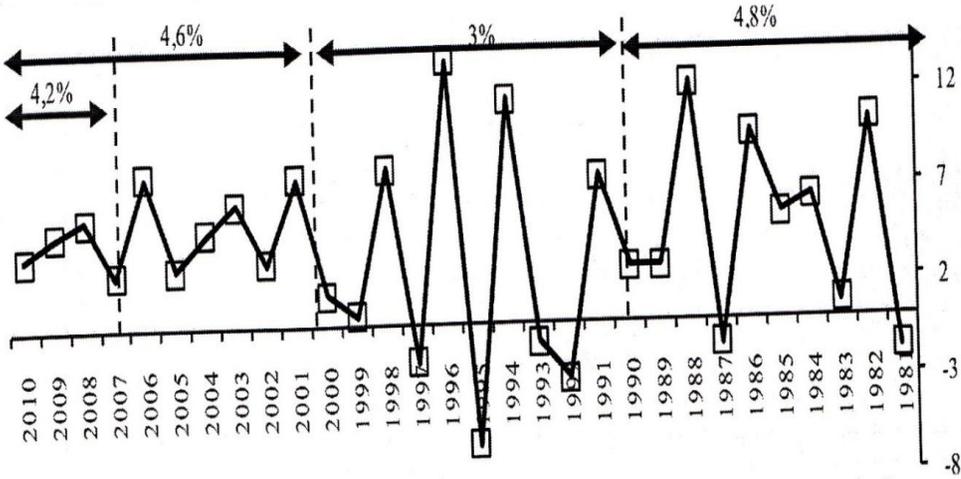
إلا أن تطبيق المبادرة على أرض الواقع أبان عن حقائق مرة، مفادها الاختلال الملموس بين الموارد المالية والموارد البشرية المرصودة للعملية، إلى جانب التعبئة الكاملة من جهة، وبين التأثير الضعيف الذي أحدثته المبادرة بشكل إجمالي من جهة ثانية.

تم اختبار نموذج التنمية الاقتصادية المغربي خلال الأزمة الاقتصادية العالمية التي هزت العالم، حيث تمكن المغرب من تقوية مكتسباته وتحقيق معدل نمو، يتماشى مع إمكاناته بلغ حوالي 5% سنويا. كما يتجلى نجاح نموذج التنمية المغربي من خلال المستوى الذي حققته المؤشرات السوسيواقتصادية خلال العشرة الأخيرة، وهكذا انخفض معدل البطالة تدريجيا من 9 % مقابل أكثر من 11% سنة 2005⁸ وتم تسجيل زيادة مهمة في الدخل الوطني الخام المتاح للفرد، الذي تحسن بحوالي 6% في المتوسط على مدار العشر السنوات الأخيرة، وتم تسجيل تقدم ملحوظ في مجال محاربة الفقر.

. تنويع القاعدة الإنتاجية وتطوير القدرة على استيعاب الصدمات:

انخرط الاقتصاد المغربي منذ سنة 2001 في مرحلة من النمو تتماشى مع إمكانياته بحوالي 5% كما تمكن من تقوية مكتسباته لتعزيز ركائز إطاره الماكرو اقتصادي، مما ساعده على مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية في ظروف مريحة نسبياً¹. وفي هذا الصدد سجل المغرب خلال العشرية الأخيرة معدل نمو مهم بلغ 4.6% كمتوسط سنوي مقابل 3%⁹ فقط خلال التسعينات، وحقق نموا ملحوظا ما بين 2007 . 2010 مسجلا نموا بلغ 4.2% كما يبين الشكل التالي:

الشكل رقم (1): تطور نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي في المغرب



المصدر: حسب مديرية الدراسات و التوقعات المالية اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

كما أسفرت ديناميكية النمو التي شهدتها النشاط الاقتصادي خلال العقود الثلاثة الأخيرة، عن تغييرات هيكلية ومساهمات متفاوتة لمختلف القطاعات في نمو الناتج الداخلي الخام، كما يظهر التحليل القطاعي للنمو الاقتصادي تعزيز حصة قطاع الخدمات في النسيج الإنتاجي المغربي، ومساهمة كبيرة للقطاعات ذات القيمة المضافة العالي بالإضافة إلى تعزيز حصة قطاع الخدمات الجديد على حساب القطاعات التقليدية.

¹ المندوبية السامية للتخطيط، " السياسة الاقتصادية للمغرب 2000 . 2012 ."، المغرب، 2013، ص

الجدول رقم (1) : تطور المساهمات القطاعية في القيمة المضافة الإجمالية في المغرب.

10 . 07	10 . 00	99 . 90	89 . 81		
4.1	5.1	0.5 -	5.4	تطور القيمة المضافة %	أنشطة القطاع الأول
16.9	17	19.3	19.9	الحصة من القيمة المضافة الإجمالية %	
0.7	0.9	0.1 -	1.1	المساهم في نمو القيمة المضافة %	
2.9	3.7	3.1	2.1	تطور القيمة المضافة %	أنشطة القطاع الثاني
26.6	27.3	28.2	30.1	الحصة من القيمة المضافة الإجمالية %	
0.8	1	0.9	0.6	المساهم في نمو القيمة المضافة %	
4.2	4.8	3.1	4.2	تطور القيمة المضافة %	أنشطة القطاع الثالث
56.3	55.6	54.2	52.8	الحصة من القيمة المضافة الإجمالية %	
2.4	2.7	1.7	2.2	المساهم في نمو القيمة المضافة %	

المصدر: مشروع قانون المالية، المملكة المغربية، 2012، ص 51.

يشير توزيع إجمالي القيمة المضافة حسب القطاعات الاقتصادية إلى هيمنة قطاع الخدمات بنسبة 55.6% في المتوسط خلال الفترة 2000 . 2010 مقابل 54.2% خلال التسعينيات و 52.8% خلال الثمانينات، كما تسارعت وتيرة نمو من 3.1% إلى 4.8% خلال العقدين الأخيرين، وتزايدت قيمته المضافة بحوالي 4.2% بين 2007 . 2010¹⁰.

كما تزايدت حصة الخدمات في الناتج الداخلي الخام على حساب أنشطة القطاعين الثاني والأول، وقد شهدت حصة هذا الأخير تراجعاً بحوالي 3 نقاط مسجلة 17% في المتوسط من إجمالي القيمة المضافة خلال الفترة 2000 . 2010 مقابل 19.3% خلال التسعينيات، وسجل القطاع الأول نمواً حقيقياً بنسبة 5.1% في المتوسط ما بين 2000 . 2010 رغم الجفاف الذي عرفه موسماً 2005 . 2007¹¹.

لم تشهد وتيرة تطور الصناعات التحويلية والتي تشكل 16.5% من القيمة المضافة الإجمالية تغييرات كبيرة فقد حقق هذا القطاع نمواً بحوالي 3.1% كمتوسط سنوي وساهم بحوالي 0.5 نقطة في النمو الاقتصادي خلال الفترة التي تمت دراستها.

أما قطاع البناء والأشغال العمومية فقد انتقلت وتيرة نموه السنوي من 0.8% خلال الثمانينات إلى 1.1% خلال التسعينيات و 6.8% ما بين 2000 و 2010¹² مما يجعله قاطرة النمو للاقتصاد المغربي، حيث يمثل 5% من إجمالي القيمة المضافة خلال العشرية الأخيرة.

. الدور المحرك لعناصر الطلب الداخلي: مقابل التوجه الجديد لمكونات العرض، عرفت مختلف عناصر الطلب الداخلي ديناميكية مضطربة ما بين 2000 . 2010 إلا أن التطور الجيد الذي يعرفه استهلاك الأسر لا يمكن أن يخفي الديناميكية الجديدة للاستثمار المكون الثاني للطلب الداخلي.

الجدول رقم (2): نمو ومساهمات مكونات الناتج الداخلي الخام في المغرب

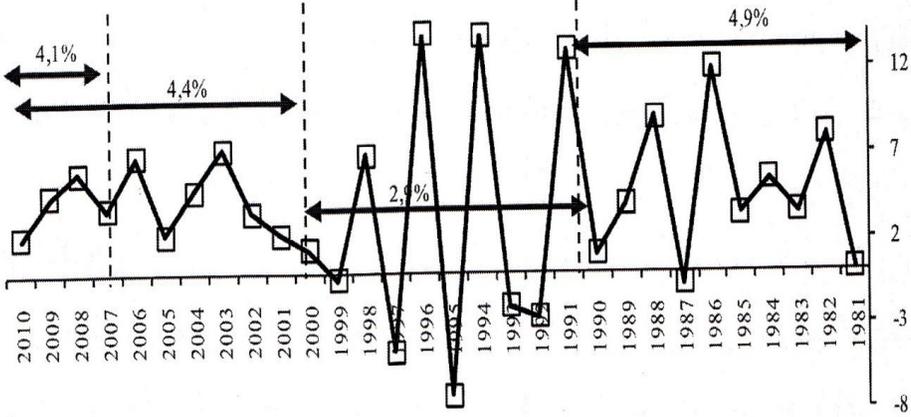
2010 . 2007		2010 . 2000		1999 . 1990		1989 . 1980		
مساهمة نقط	تطور %	مساهمة نقط	تطور %	مساهمة نقط	تطور %	مساهمة نقط	تطور %	
3.2	4.3	3.0	4.0	2.3	2.8	4.1	5.0	الاستهلاك النهائي
2.4	4.1	2.4	4.1	2.0	2.9	3.0	4.9	استهلاك الأسر
0.8	5.0	0.7	3.6	0.4	2.1	1.0	5.3	الاستهلاك العمومي
2.0	6.7	1.8	6.4	0.9	3.8	0.6	2.7	ت الخام رأ م الثابت
0.2		0.3		0.1-		0.2-		تغيير المخزون
0.9	2.8	1.9	6.3	1.4	6.4	1.1	5.7	صادرات س والخدمات
2.2	5.8	2.2	6.6	1.3	5.0	0.9	3.6	واردات السلع والخدمات

المصدر: وزارة المالية، المملكة المغربية، مديرية الدراسات والتوقعات المالية، 2013، ص 42.

من خلال الجدول نلاحظ بأن نفقات الاستهلاك النهائي هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي خلال السنوات العشر الأخيرة حيث انتقلت مساهمتها في النمو الاقتصادي من 2.3 نقطة خلال التسعينيات إلى 3 نقاط على مدى العشرية الأخيرة، لتتسارع وتيرتها خلال الفترة ما بين 2007 . 2010 مسجلة 3.2 نقطة.

ويشكل الاستهلاك النهائي للأسر العنصر الرئيسي للطلب الداخلي بحصة 59.7% من الناتج الداخلي الخام في المتوسط ما بين 1980 . 2010 حي سجل أداء جيدا بمعدل سنوي بلغ 4.9%.

الشكل رقم (2): تطور نمو حجم الاستهلاك النهائي للأسر



المصدر : حسب مديرية الدراسات و التوقعات المالية اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

حققت النتائج السابقة بفضل الدور المتنامي للاستثمار، والمجهودات المبذولة للإصلاح وتحديات القطاع المالي، وعلى عكس منحى تطور عناصر الطلب الداخلي ساهمت مختلف عمليات الاقتصاد الوطني مع بقية العالم سلبا في النمو الاقتصادي متأثرة من جهة بتباطؤ التجارة العالمية وتأثيرها على الصادرات المغربية، ومن جهة أخرى بارتفاع واردات مواد الطاقة ومواد التجهيز وأنصاف المنتجات وذلك ارتباطا بديناميكية النشاط الاقتصادي المغربي.

سجلت واردات السلع والخدمات نموا سنويا يقدر بحوالي 6.6% في المتوسط ما بين 2000 . 2010 مقابل 5% خلال الفترة 1990 . 1999، في حين سجلت صادرات السلع والخدمات 6.6% و6.4% خلال نفس الفترات على التوالي، وخلال الفترة 2007 . 2010 تطورت واردات السلع والخدمات بوتيرة 5.8% وهو معدل أعلى بكثير من وتيرة نمو الصادرات 2.8%. وعلى مستوى العمليات الجارية ويعد تسجيل عجز متوسط بحوالي نقطة واحدة من الناتج الداخلي الخام خلال التسعينيات سجل رصيد المبادلات الجارية فائضا بحوالي 2.8%¹³ من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2001 . 2006، ثم يسجل بعد ذلك عجزا ما بين 2008 و 2010 بمعدل يناهز 5% من الناتج الداخلي الخام أي ما يعادل 3.8% كمتوسط خلال الفترة 2007 . 2010.

النمو والشغل: شهد الاقتصاد المغربي منذ سنة 2001 مرحلة نمو مضطرب دون الإخلال بالتوازنات الماكرو اقتصادية الأساسية وقد تميزت هذه الفترة بالانتقال إلى مستوى جديد من النمو بلغ 4.6% ما بين 2005 و2010 بعد أن ناهز 4% خلال 1999 . 2004 و 3.2% خلال 1990 . 1998 وذلك رغم عدم ملائمة الظرفية السائدة.

وقد مكن أداء النمو الاقتصادي من خلق عدد صاف من مناصب الشغل ناهز 1.7 مليون لينتقل بذلك معدل البطالة إلى 9.1% خلال سنة 2010 مقابل 12.3% سنة 2001، وقد ساهم قطاع الخدمات والبناء والأشغال العمومية بحوالي 84% من مجموع المناصب المستحدثة. إلا أن تحليل مرونة الشغل بالنسبة للنمو اظهر تباطؤ لمحتوى النمو الاقتصادي من الشغل حيث انتقل من حوالي 0.7 نقطة خلال عقد التسعينات إلى 0.32 نقطة ما بين 2000 و 2010 ويرجع هذا الانخفاض أساسا إلى تحسن الإنتاجية الظاهرة للشغل¹⁴.

الجدول رقم (3): تطور الشغل والناتج الداخلي الخام والمحتوى من الشغل في المغرب

2000 2007	2005 2010	2000 2004	
4.6	4.6	4.7	نمو الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة %
1.6	1.4	1.6	نمو الشغل (15 سنة فأكثر) %
31572	28607	30709	مناصب الشغل الصافية المحدثة لكل نقطة بالآلاف
0.35	0.3	0.34	محتوى الشغل من الناتج الداخلي الخام
0.48	0.62	0.37	محتوى الشغل من الناتج الداخلي الخام باستثناء القطاع الأولي

المصدر: وزارة المالية، مديرية الدراسات والتوقعات المالية، المملكة المغربية، 2012، ص 59.

. نفقات الدولة: ساهم النمو المتزايد في المداخيل خلال العقد الأخير في تمويل نسبة مهمة من النفقات العمومية وخفض المعدلات الضريبية مع تمكين السلطات العمومية من التحكم في رصيد الميزانية ومعدل المديونية.

غير أنه وفي سياق يتسم بتقلب أسعار المواد الأولية وخصوصا منها المدعمة، أصبحت الظرفية الاقتصادية تؤثر على مستوى النفقات، خصوصا نفقات المقاصة التي تقدر على أساس فرضيات قانون المالية، وحيث أن الدول تتحمل ارتفاع أسعار المواد الأولية في السوق الدولية، فإن نفقات الدولة تعرف ارتفاعا مهما في حالة تجاوز هذه الأسعار المستوى المتوقع مسبقا، كما هو الشأن بالنسبة لسنوات 2008 و 2010. حيث نلاحظ أن نمو النفقات العمومية وازداد نمو الناتج الداخلي الخام، في حين عكس الاختلاف الملاحظ خلال بعض السنوات الخيارات السياسية الكبرى، مثل تمويل عملية المغادرة الطوعية سنة 2005، والحوار الاجتماعي.

أما فيما يتعلق بالتحويلات التي شهدتها بنية الميزانية تجدر الإشارة هنا إلى أن الإجراءات المتخذة تؤثر بشكل بطيء على النفقات، وبالتالي فإن تقييم سياسات ترشيد هذه النفقات يجب أن يتم على المدى المتوسط والطويل عموما، يبين تحليل توزيع النفقات العمومية على مدى السنوات العشر

الماضية، أن مختلف العناصر المكونة قد عرفت نموا متزايدا، وأصبحت نفقات الاستثمار تمثل نسبة مهمة في بنية الميزانية الدولة حيث تحسنت بنسبة 3.2 نقاط¹⁵.

الجدول رقم (4) : تطور بنية النفقات العمومية في المغرب % ما بين 2001 . 2010

الفارق /2001 2010	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	
4.7-	38.3	38.6	36.6	41.1	43.2	42.9	45.9	46.3	44.5	43.1	الموظفين
1.3	18.7	23.8	19.3	20.8	20.6	25.8	19.8	19.9	19.8	17.4	باقي ن السلع والخدمات
8.3-	8.6	8.9	9.5	12.1	12.8	12.1	14.3	15.1	15.9	16.8	الدين العمومي
8.4	12.8	6.5	16.1	9.6	8.2	6.3	4.6	2.5	2.2	4.4	المقاصة
3.2	21.6	22.3	18.5	16.5	15.2	12.9	16.1	16.2	17.6	18.3	نفقات الاستثمار
	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع

المصدر: وزارة المالية، المملكة المغربية، مديرية الدراسات والتوقعات المالية، 2013، ص 123.

. الوضعية الاقتصادية بالمغرب سنة 2012 من خلال برامج النمو:

النمو الاقتصادي:

تميز الاقتصاد الوطني خلال سنة 2012 بانخفاض الإنتاج الفلاحي، ومواصلة الأنشطة غير الفلاحية لديناميتها في ظل الصعوبات التي يعرفها المحيط الدولي. وهكذا سجلت القيمة المضافة للقطاع الأولي خلال سنة 2012 انخفاضا ب 8,7% بعد ارتفاع ب 5,1% سنة 2011، نتيجة تراجع إنتاج الحبوب خلال الموسم الفلاحي 2011-2012 ب 39,2%، ليصل إلى 51 مليون قنطار عوض 84 مليون قنطار سنة 2011.

وبالمقابل عززت الأنشطة غير الفلاحية من انتعاشها، رغم التراجع الطفيف لوتيرة نموها التي بلغت 4,8% سنة 2012 عوض 5,3% سنة 2011، مستفيدا من ارتفاع نفقات التسيير ب 13,6%¹⁶ وزيادة إجمالي الاستثمار العمومي ب 12,6%. وفي هذا الإطار، سجل القطاع الثانوي نموا بوتيرة 3,2% عوض 4% سنة 2011. وتمكنت دينامية أنشطة الطاقة والبناء والأشغال العمومية وصناعات السيارات، من تغطية اعتدال وتيرة نمو أنشطة الفوسفات وأنشطة الصناعات الكهربائية والإلكترونية، التي ساهمت بشكل كبير في دينامية الاقتصاد الوطني خلال السنوات الأخيرة. وبالموازاة مع ذلك، عرفت أنشطة قطاع

الخدمات، عموماً، ارتفاعاً بوتيرة 5,7% عوض 6% سنة 2011، نتيجة تحسن القيمة المضافة لأنشطة البريد والاتصالات وأنشطة الخدمات المقدمة للمقاولات والخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية. غير أن هذه الوتيرة تبقى دون معدل 5% المسجل سنة 2011. وفي ظل التحكم في التضخم، واصل الطلب الداخلي (الاستهلاك النهائي الوطني والاستثمار الإجمالي)، دعمه للنمو الاقتصادي. **الطلب الداخلي**، وسجل الاستهلاك النهائي الوطني ارتفاعاً ب 4,8% عوض 6,7% سنة 2011. وبالتالي عرفت مساهمته في النمو تراجعاً من 5 نقط سنة 2011 إلى 3,7 نقطة¹⁷. وفي هذا الإطار، عرف استهلاك الأسر تباطؤاً طفيفاً، نتيجة انخفاض مداخيل الأسر والاستهلاك الذاتي من المنتجات الفلاحية، حيث سجل ارتفاعاً بوتيرة 4,8% سنة 2012 عوض 7,4% سنة 2011. وعرفت مساهمته في النمو تراجعاً لتنتقل من 4,2 نقطة سنة 2011 إلى 2,8 نقطة. وبالمقابل، سجل حجم استهلاك الإدارات العمومية ارتفاعاً ب 5% عوض 4,6% سنة 2011، مستفيداً من زيادة نفقات التسيير ونفقات الأجور. وهكذا، تستقر مساهمته في النمو في حدود 0,8 نقطة و 0,9 نقطة خلال سنتي 2011 و 2012 على التوالي.

ومن جهته، عرف حجم التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت، ارتفاعاً بوتيرة 2,7%، لتستقر مساهمته في النمو في حدود 0,8 نقطة خلال سنتي 2011 و 2012. غير أن حجم التغيير في المخزون عرف تراجعاً ب 27%، مسجلاً بذلك مساهمة سالبة في النمو قدرت ب 1,4 نقطة سنة 2012 عوض مساهمة موجبة ب 0,5 نقطة سنة 2011.

وإجمالاً، سجل الطلب الداخلي تراجعاً في وتيرة نموه لتستقر في 2,8% عوض 5,8% سنة 2011، حيث تراجعت مساهمته في نمو الناتج الداخلي الإجمالي من 6,3 نقطة سنة 2011 إلى 3,2 نقطة.

الطلب الخارجي:

عرفت الصادرات من السلع والخدمات ارتفاعاً طفيفاً ب 0,8% عوض 2,1% سنة 2011، نتيجة الانتعاش الملحوظ لصادرات منتجات الطاقة وصناعات السيارات وبعض المواد الغذائية. وقد تمكنت هذه المنتجات التصديرية الجديدة من تعويض تراجع دينامية صادرات الفوسفات ومشتقاته وصادرات المنتجات الكهربائية والإلكترونية¹⁸.

ومن جهتها، سجلت الواردات من السلع والخدمات تباطؤاً ملحوظاً في وتيرة نموه، لتنتقل من 5% سنة 2011 إلى 1,6% سنة 2012. ويعزى هذا التراجع الذي عرفته الواردات، لأول مرة منذ سنة 2009، إلى انخفاض وتيرة نمو الواردات من أصناف المنتجات ومن المواد الخام، دون أن يؤثر ذلك على حجم الواردات من مواد التجهيز ومواد الاستهلاك النهائي.

وإجمالاً، عرفت المساهمة السالبة للطلب الخارجي (المعبر عنه برصيد الميزان التجاري من السلع والخدمات)، في نمو الناتج الداخلي الإجمالي، تحسناً ملحوظاً لتنتقل من -1,5 نقطة سنة 2011 إلى -0,5 نقطة سنة 2012.

تمويل الاقتصاد الوطني:

عرف الادخار الداخلي، المقاس بالفارق بين الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية والاستهلاك النهائي الوطني، تراجعاً في قيمته التي انتقلت من 183,7 مليار درهم سنة 2011 إلى 172,8 مليار درهم، حيث انخفضت حصته في الناتج الداخلي الإجمالي من 22,9% سنة 2011 إلى 20,7% سنة 2012.¹⁹

كما واصلت المداخيل الصافية الواردة من باقي العالم تراجعها، مسجلة انخفاضاً جديداً ب 6,7% عوض تراجع ب 5% سنة 2011، نتيجة انخفاض قيمة تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج ب 4%. وهكذا، تراجعت حصة هذه المداخيل الصافية من 5,3% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2011 إلى 4,5% سنة 2012.

وإجمالاً، سجل الادخار الوطني انخفاضاً، لينتقل من 224 مليار درهم سنة 2011 إلى 217,4 مليار درهم، حيث تراجعت حصته في الناتج الداخلي الإجمالي من 27,9% سنة 2011 إلى 26,1% سنة 2012.

ومن جهته، استقر الاستثمار الإجمالي (المتكون من التكوين الإجمالي للأعمال الثابت والتغير في المخزون) في مستويات عالية، نتيجة زيادة الاستثمار الإجمالي العمومي²⁰ ب 12,6% سنة 2012. غير أن حصته في الناتج الداخلي الإجمالي تراجعت من 36% سنة 2011 إلى 34,5% سنة 2012، نتيجة انخفاض التغير في المخزون بالأسعار الجارية ب 28,5% وتباطؤ الاستثمار الخاص:

في ظل هذه الظروف، واصل عجز حساب الادخار-الاستثمار، المعبر عنه بالحاجيات التمويلية للاقتصاد الوطني، تفاقمه ليبلغ 8,4% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2012 عوض 8,1% سنة 2011 و 4,4% سنة 2010. وتعزى هذه النتيجة إلى تفاقم عجز المالية العمومية الذي انتقل من 6,2% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2011 إلى حوالي 7% سنة 2012، الشيء الذي أدى إلى ركود الحساب الجاري لميزان الأداءات وزيادة نسبة الدين العمومي التي بلغت خلال سنة 2012 عتبة 60% من الناتج الداخلي الإجمالي.

ولتغطية هذا العجز، تم اللجوء إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاقتراض الخارجي، الشيء الذي أدى إلى استنزاف الاحتياطي من العملة الصعبة. وهكذا، عرف صافي الموجودات الخارجية انخفاضاً جديداً ب 18% بعد تراجع ب 12,4% سنة 2011، لتصل قيمته إلى 138 مليار درهم لتمثل فقط 4 أشهر من الواردات من السلع والخدمات عوض 5,1 شهر سنة 2011.

وقد أدت هذه الوضعية إلى استمرار تراجع السيولة التي ميزت السوق النقدي خلال السنوات الأخيرة. وبالتالي، عرفت الكتلة النقدية ترجعا في وثيرة نموها، منتقلة من 6,9% سنة 2011 إلى 4,7% سنة 2012. وبالموازاة مع ذلك، عرفت القروض المقدمة للاقتصاد زيادة بنسبة 6%²¹ عوض 10,3% سنة 2011.

كخلاصة بعد تجربة الإصلاحات من الجيل الأول في دول المغرب العربي وظهور قصور هذه البرامج خاصة في شقها الاجتماعي، اتجهت المغرب إلى برنامج أو استراتيجية دعم النمو في اطار توجهات محلية بدعم النمو من خلال مخططات تنموية خارج ميزانية الدولة، وبالتالي رجوع المغرب إلى صيغة العمل بالمخطط الاقتصادي على غرار ما كان سائدا في التخطيط المركزي.

فالمغرب توجه بعد برامج الجيل الأول إلى صيغة العمل بالتخطيط باعتداه مخطط طويل للتنمية البشرية يتضمن مخططات خماسية ، وترمي هاته المخططات إلى الوصول إلى معدل نمو 5% لتحسين مستوى معيشة الأفراد، لكن وحسب البنك الدولي الذي يؤكد على أن المغرب يحتاج إلى معدل نمو يتراوح ما بين 6% و 8%، وقد أكدت نفس الدراسة على انه اذا بقي النمو الصافي ضعيفا في المغرب فان ذلك سيؤدي إلى آثار على الجانب الاجتماعي وخاصة البطالة التي سترتفع إلى 13.2%. في هذا الاطار يمكن لنا أن ننطلق من مسار تنمية غير قادرة على استيعاب الوافدين الجدد على سوق الشغل وأن تحقيق التقليل من البطالة مرتبط بارتفاع نسب النمو في بلدان المنطقة المغاربية إلى معدلات أرفع وأن التكامل الاقتصادي بينها يصبح عنصرا من عناصر تحقيق هذا الهدف، ولا يسعنا في هذا الاطار إلا الاقتصار على رسم الخطوط العريضة لاستراتيجية تنمية أهدافها الأساسية مسيرة الوافدين على سوق الشغل عبر الارتفاع إلى:

. نسب نمو عليا موزعة بالطريقة الأعدل تجابه التهميش وتحقق الكرامة للحصص الأكبر من شعوب المنطقة، التي لها الحق في المطالبة بنظام اقتصادي واجتماعي جديد يرتقي إلى مستوى تطلعاتها. أما الطريقة القائمة على دعم القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة الأعلى فإنها غير شاملة ويمكن أن تعمق الهوة بين القطاعات والجهات والفئات الاجتماعية ولا تمكن من الاستفادة الكاملة من الآثار الإنتاجية غير المباشرة. ولعل نقطة الانطلاق هي تلك المتعلقة بمفهوم الدولة ودوره الأساسي في المضي قدما نحو الازدهار.

فمفهوم الدولة يجب أن تكون هذه الأخيرة "صديقة للسوق"، فهي مؤسسة كسائر المؤسسات الأخرى تخضع إلى قواعد تحقق التنمية الشاملة أو الاندماجية بنسق وبمخطط التنمية، فلا يمكن الارتفاع إلى نسق أرفع من التنمية بدون تحولات هيكلية. كما يجب تعبئة المصادر الأخرى مثل التنوع الإنتاجي من منظور " التدمير الخلاق " الذي دعا اليه شمبيتر.

ومن وجهة النظر هذه، وجب منح الجهات المهمشة والفئات الاجتماعية الضعيفة والأقل قدرة على خلق الثروة إمكانية الدخول في " مسار تراكمي ديناميكي " لكن الوسائل والتمويلات المتاحة حالياً محدودة جداً

المراجع والأحالات

- ¹ المندوبية السامية للتخطيط، " دراسة حول الاقتصاد المغربي "، المغرب 2005، ص 91.
- ² المندوبية السامية للتخطيط، مرجع سابق، ص 111.
- ³ وزارة المالية المغربية، " تقرير ظرفي "، المغرب، 2000، ص 22.
- ⁴ وزارة المالية، " مشروع قانون المالية "، المغرب 2010، ص 76.
- ⁵ المندوبية السامية للتخطيط، " التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية "، تقرير 50 سنة من التنمية البشرية، أفاق 2025، المغرب، 2012، ص 101.
- ⁶ يركز البرنامج العمودي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية على ثلاث محاور رئيسية : تتمثل في محاربة الفقر ومحاربة الإقصاء ومحاربة الهشاشة القسوى والتهميش. ويبقى عامل الفقر القاسم المشترك بين البرامج الثلاثة السابقة، والمسبب لأبرز المظاهر السلبية للإشكالية الاجتماعية.
- ⁷ يهدف البرنامج الأفقي إلى تمويل المشاريع ذات الوقع الكبير على التنمية البشرية على صعيد كافة الجماعات القروية والحضرية غير المستهدفة، وذلك من خلال دعم المشاريع ذات الوقع القوي عن طريق المشاريع والعمليات الأفقية كالأشطة المدرجة للدخل، ودعم جمعيات القروض الصغرى، وتحسين الاستفادة من الخدمات الاجتماعية عن طريق تحسين الولوج إلى الخدمات والبنيات الأساسية.
- ⁸ المندوبية السامية للتخطيط، " التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية "، مرجع سابق، ص 133.
- ⁹ وزارة المالية، " عرض مشروع قانون المالية "، المغرب، 2006، ص 41.
- ¹⁰ المندوبية السامية للتخطيط، " السياسة الاقتصادية للمغرب 2000 . 2012 "، مرجع سبق ذكره، ص 11.
- ¹¹ المندوبية السامية للتخطيط، " السياسة الاقتصادية للمغرب 2000 . 2012 "، مرجع سبق ذكره، ص 23.
- ¹² وزارة المالية، " مديرية الدراسات والتوقعات المالية "، المغرب، 2010، ص 70.
- ¹³ وزارة المالية، " مديرية الدراسات والتوقعات المالية "، مرجع سابق، ص 81.
- ¹⁴ المندوبية السامية للتخطيط، " السياسة الاقتصادية للمغرب 2000 . 2010 "، مرجع سبق ذكره، ص 43.
- ¹⁵ وزارة المالية، " مشروع قانون المالية 2011 "، مرجع سابق، ص 66.
- ¹⁶ الخشاني محمد، " الاطار القانوني للاستثمار بالمغرب ومدى تطوره "، مجلة الفقه والقانون، العدد 12، المغرب، 2010، ص: 19.
- ¹⁷ الحمداني كفاح عباس رمضان، " تفعيل اتحاد المغرب العربي: رؤية مستقبلية "، مركز الدراسات الاقليمية الموصل، العراق، 2012، ص 29.
- ¹⁸ وزارة المالية، " مشروع قانون المالية "، المغرب، 2012، ص 45.
- ¹⁹ نفس المرجع السابق، ص 58.
- ²⁰ انتقلت الاستثمارات العمومية من 167 مليار درهم سنة 2011 إلى 188 مليار درهم سنة 2012.
- ²¹ وزارة المالية، " مشروع قانون المالية "، المغرب، 2012، ص 78.

الوساطة المالية لشركات التأمين و أثرها على تفعيل السوق المالي في الجزائر

د. صالحى عبد القادر - جامعة باجي مختار - عنابة

أ. سالم راضية - جامعة باجي مختار - عنابة

ملخص :

Résumé

Cet article a pour objectif l'étude de la contribution du secteur des assurances dans le développement du marché financier en Algérie durant la période 2000-2013. Les compagnies d'assurances sont considérées comme l'une des composantes les plus importantes du secteur financier, a travers le rôle que jouent ces compagnies dans l'activité économique dans ces pays. Dans ce contexte apparaît l'importance de l'intermédiation financière des sociétés d'assurance qui représente l'une des activités les plus importantes sur les marchés financiers en particulier dans les pays développés.

L'étude a mis en évidence l'évolution de l'activité des assurances ainsi que l'évolution du marché financier en Algérie a travers l'analyse d'indicateurs qui ont permis de déterminer leur degré de performance durant cette période . L'étude a aussi permis de définir la relation de causalité entre secteurs des assurances et marché financier et de déterminer les variables dans le secteur des assurances susceptibles d'influer sur l'activité du marché financier. L'étude a conclu que le secteur des assurances en Algérie ne contribue pas au développement du marché financier.
Mots clés: sociétés d'assurance- marché financier- densité d'assurance- taux de pénétration- capitalisation du marché.

يهدف هذا المقال إلى دراسة مدى مساهمة قطاع التأمين في تنمية السوق المالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2013. إذ تعتبر شركات التأمين أحد أهم مكونات القطاع المالي في أية دولة، من خلال الدور الرئيسي الذي تلعبه هذه الشركات في النشاط الاقتصادي لهذه الدول، و في هذا الإطار يعتبر نشاط الوساطة المالية لشركات التأمين من أبرز أوجه التوظيف على مستوى الأسواق المالية و خاصة في الاقتصاديات المتطورة ، فهي مؤسسات تتمتع بفوائض مالية و بإمكانها الرفع من كفاءة وأداء الأسواق المالية.

قدمت الدراسة تحليلا لمستوى تطور نشاط التأمين و نشاط السوق المالي في الجزائر من خلال تحليل مجموعة من المؤشرات سمحت بقياس تطورها و مستوى نجاعتها خلال فترة الدراسة.

كما حددت الدراسة سببية العلاقة بين قطاع التأمين و سوق الأوراق المالية في الجزائر و تحديد المتغيرات في قطاع التأمين المؤثرة على عمل الأسواق المالية، و توصلت الدراسة إلى أن قطاع التأمينات لا يساهم في تنمية السوق المالي في الجزائر .

الكلمات الدالة: شركات التأمين - السوق

المالي - الكثافة التأمينية - معدل النفاد - رسملة السوق.

مقدمة

تلعب المؤسسات المالية الكفوة دورا محوريا و متزايد الأهمية في تحقيق معدلات نمو عالية و قابلة للاستمرار في مختلف دول العالم من خلال تأدية مهام حيوية تتمثل أساسا في حشد المدخرات و توجيهها نحو الاستثمارات المنتجة، كما تسهل تعاملات الأسواق من خلال توفير كل من المصادر و المعلومات المالية، هذا بالإضافة إلى التأمين على مختلف أنواع المخاطر.

و تعد شركات التأمين إحدى أهم المؤسسات المالية باعتبارها أحد الركائز الأساسية التي تبنى عليها السياسة الاقتصادية التنموية لأية دولة، و ذلك يعود لتوفيرها موارد مالية معتبرة تستغل في تمويل الدورة الاقتصادية و دعم السياسة الإنمائية.

ولقد شهد النشاط المالي لشركات التأمين في العقود الأخيرة تطورات كبيرة في العديد من الدول، كنتيجة طبيعية لتحرير الخدمات المالية على المستوى الدولي، و باعتبارها قناة للفوائض المالية فقد أصبحت شركات التأمين احد المتدخلين الرئيسيين في نشاط الأسواق المالية الدولية. و تسعى الجزائر كغيرها من الدول إلى تطوير خدماتها المالية بما فيها الخدمات التأمينية، فقطاع التأمين في الجزائر عرف تحولات عديدة و قد سعت السلطات الجزائرية إلى تطوير نشاط القطاع و ذلك من خلال جملة من الإصلاحات المعتمدة في الجانب التشريعي و التنظيمي.

• مشكلة الدراسة

بناء على ما تقدم تحاول هذه الدراسة معالجة الإشكالية التالية:

هل لتطوير سوق التأمين في الجزائر أثر ايجابي في تفعيل مستوى نشاط السوق المالي ؟

فرضية الدراسة

شركات التأمين في الجزائر تساهم في تفعيل مستوى نشاط السوق المالي

• أهمية الدراسة

تبرز أهمية اختيار هذه الدراسة من خلال الدور الفعال الذي تلعبه المؤسسات المالية غير المصرفية في الاقتصاد، و تعد شركات التأمين إحدى أهم هذه المؤسسات باعتبارها قناة لفوائض مالية معتبرة من شأنها إعطاء دفعة قوية لعمل الأسواق المالية.

• أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تبيان أهمية المؤسسات المالية الكفوة في تنمية الاقتصاد الوطني؛
- إظهار المتغيرات المحددة لإمكانية مساهمة قطاع التأمين بالجزائر في تطوير نشاط البورصة.

- إبراز أهمية تطوير القطاع التأميني كمدخل لتعزيز كفاءة السوق المالي في الجزائر.

• منهجية وأدوات الدراسة

نظرا لطبيعة الموضوع محل الدراسة ثم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال جمع وتحليل البيانات والحقائق المرتبطة بقطاع التأمين في الجزائر لتحديد مدى مساهمته في معدلات النمو الاقتصادي، كما تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات القياسية لتحليل سببية العلاقة بين القطاع التأميني و السوق المالي في الجزائر.

• حدود الدراسة

اهتمت الدراسة بتحليل مستوى تطور النشاط التأميني و نشاط سوق المالي الجزائري خلال الفترة 2000-2013، و هي مرحلة لاحقة لاعتماد النظم التشريعية و التنظيمية المسيرة لعمل القطاع التأميني و كذا السوق المالي في الجزائر، و بالتالي يمكن لنا الحكم على مدى نجاعة الإجراءات المعتمدة.

• تقسيم الدراسة

تم تقسيم هذه الدراسة إلى خمسة محاور أساسية إضافة إلى الخاتمة والتوصيات كما يلي:
تناول المحور الأول الدور التنموي لشركات التأمين، في حين تطرق المحور الثاني إلى أهمية شركات التأمين في تنشيط الأسواق المالية، أما المحور الثالث فعالج تطور نشاط القطاع التأميني في الجزائر خلال الفترة 2000-2013، و في المحور الرابع تناولنا من خلاله تطور نشاط السوق المالي الجزائري خلال الفترة 2000-2013، وأخيرا المحور الخامس بين سببية العلاقة بين القطاع التأميني والسوق المالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2013، فالخاتمة و التوصيات.

أولاً- الدور التنموي لشركات التأمين

تمثل شركات التأمين أحد أهم مكونات النظام المالي في أي دولة، فهي بمثابة وسيط مالي تقوم بتحصيل أقساط التأمين من المؤمن لهم لحمايتهم أو حماية ممتلكاتهم ضد مخاطر معينة، و قد نشأت شركات التأمين أساسا لتلبية حاجة الأفراد إلى وسيلة لتخفيف عبء الخسارة المالية التي قد تلحق بهم سواء في أشخاصهم أو ممتلكاتهم، ولا تقتصر فوائد التأمين بصفته أكثر الوسائل فعالية في مجابهة الأخطار على خلق الشعور بالأمان في نفوس الأفراد و إزالة الخطر من حياتهم والمحافظة على ثروتهم، و إنما تمتد فوائد التأمين لتشمل المصلحة العامة فهو يعزز الاقتصاد الوطني من خلال:

-تكوين رؤوس الأموال و تمويل المشاريع: تعتبر شركات التأمين وعاءا هاما من الأوعية الادخارية بسبب أقساط التأمين المتحصل عليها قبل أداء الخدمة¹، الشيء الذي يوفر مصادر التمويل التي يسعى إليها الأفراد والهيئات للحصول على القروض اللازمة لتنفيذ مختلف المشاريع ما ينعكس إيجابا على تنمية الاقتصاد.

- تشجيع القيام بالمشروعات الاقتصادية المختلفة: نظرا لأن نظام التأمين يقدم حماية فورية و بالفدر اللازم ضد الخسائر التي تترتب على تحقق الكثير من الأخطار التي يواجهها الأفراد والمشروعات، فإن وجود التأمين محفز للقيام بالمشروعات المختلفة دون أن يكون هناك مجال للتردد في إنشاء هذه المشروعات بسبب الخوف من ضياع الأموال المستثمرة فيها نتيجة لوقوع الأخطار المحتملة².
- زيادة الكفاية الإنتاجية: يؤدي التأمين إلى إزالة الخطر من حياة الأفراد مما يبعث الأمان والطمأنينة في نفوسهم بخصوص المستقبل، الأمر الذي يمكنهم من تركيز تفكيرهم و تسخير طاقاتهم في العمل، وابتكار الوسائل الكفيلة بزيادة الإنتاج و تحسين مستواه³.
- تدعيم الائتمان: يقدم تأمين الائتمان خدمة جلية للمقرضين والبائعين بالتقسيط، وذلك من خلال ضمان حصولهم على مستحقاتهم كاملة في حالة وفاة المدين أو المشتري عن طريق مبالغ التأمين، ولا شك أن تأمين الائتمان يقدم خدمة جلية لكلا من الدائن والمدين على حد سواء.
- تحسين ميزان المدفوعات: يعتبر التأمين مصدرا لاستقطاب العملة الصعبة، بخلق مجال للمعاملات التجارية والمالية مع الخارج من خلال دفع الأقساط، تعويض المتضررين، حركة رؤوس الأموال و عقود إعادة التأمين مع شركات أجنبية⁴.
- مكافحة التضخم: إن جمع الأقساط من المؤمنين يؤدي إلى امتصاص السيولة من الاقتصاد ما يعمل على خفض معدلات التضخم.

- خلق فرص العمل: تمثل شركات التأمين أحد القطاعات الاقتصادية الهامة التي تستوعب عدد كبير من الأيدي العاملة⁵، وبالتالي التقليل من البطالة.

ثانيا - أهمية شركات التأمين في تنشيط الأسواق المالية

- تعتبر شركات التأمين من أهم المؤسسات المالية تلعب دورا غير مباشر كواحدة من أهم مؤسسات الوساطة المالية، حيث تقوم هذه الشركات بتجميع فوائض الوحدات ذات الفائض في صورة أسهم و أقساط تأمين و تقوم بنقلها إلى الوحدات ذات العجز من المشروعات تحت التأسيس أو مشروعات قائمة بالفعل ، وعليه فإن شركات التأمين تلعب دوراً حيوياً في عملية النمو الاقتصادي من خلال تحويل المدخرات إلى استثمارات رأسمالية حقيقية⁶. و تشكل الوساطة المالية لشركات التأمين نشاطا اقتصاديا منتجا، ويتجسد ذلك بوضوح من خلال مساهمتها في تحقيق النمو من خلال ثلاث نواحي أساسية تتمثل في:
- قدرتها على تخصيص رأس المال للاستخدامات الأكثر إنتاجية؛
 - توفيرها الحوافر لتشجيع تراكم رأس المال المادي والبشري؛
 - تأمين المخاطر وتنويع بدائل الاستثمار.

و هي تحقق كل ذلك من خلال تأثيرها على متغيرين اقتصاديين هامين هما الادخار والاستثمار باعتبارها مؤسسات وسيطة بين أصحاب الفوائض المالية (المدخرين) وأصحاب العجز المالي (المستثمرين) وذلك من خلال حشد المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات الأكثر إنتاجية، أي توفير المصادر التمويلية الشيء الذي يعمل على خلق القيمة، هذا بالإضافة إلى العديد من المهام الأخرى، كتوفير المعلومات المالية والتي تعد الركيزة الأساسية لأي نشاط استثماري، وكذا التأمين على مختلف أنواع المخاطر كالتأمين على الممتلكات من مصانع، أراضي...، التأمين على الحياة، التأمين على القروض بمختلف أنواعها.

وبشكل عام، يمكن إظهار مساهمة شركات التأمين في تحقيق التنمية المالية في من خلال:

• تعمل شركات التأمين على الرفع من كفاءة وأداء الأسواق المالية والتي تعتبر في الوقت الراهن سبيل من سبل النمو والتطور؛

- تشجيع الادخار من خلال توفير الحوافر لجذب المدخرين؛
- حشد المدخرات من الأفراد و الأسر أصحاب الفوائض المالية؛
- توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل مختلف المشاريع الاستثمارية المنتجة؛
- تعزيز وتقوية الاقتصاد الحقيقي من خلال تحسين مستوى الخدمات المالية ما يجعل مختلف الوحدات الاقتصادية تتمتع بميزات تنافسية و قدرات تصديرية وبالتالي عدم الاعتماد على مورد واحد

ثالثاً- تطور نشاط القطاع التأميني في الجزائر خلال الفترة 2000-2013

قبل سنة 1995 لم يكن هناك اختيار في توظيف احتياطات شركات التأمين ، حيث كانت الخزينة العامة الطريق الوحيد لذلك، أما بعد سنة 1995 تم تحرير نشاط التأمين و السماح للشركات الخاصة بممارسة النشاط التأميني ودخول السوق و كان ذلك من خلال الأمر رقم 07/95 المؤرخ في 1995/01/25 المتعلق بالتأمينات و أصبح بإمكان شركات التأمين تنويع توظيفاتها و حددت نسب التوظيف ب 50 % على الأقل توظيف في شكل سندات خزينة، و الباقي يوزع على عناصر الأصول و أن لا تتعدى نسبة العقارات 10%⁷.

- أما في سنة 1996 فقد حدث تعديل في شروط تمثيل الاحتياطات و الذي نص على تخصيص 65% على الأقل للقيم الحكومية، و الباقي يوزع على عناصر الأصول الأخرى حسب الفرص المتاحة في السوق.

- في سنة 2002 تراجعت نسب التوظيف المحددة لقيم الدولة إلى 50%، 20% ودائع لأجل، 10% لسوق العقار، 15% للبورصة و 5% للمساهمة في رؤوس أموال الشركات⁸. فاعتباراً من

هذه المرحلة كان هنالك توجه من قبل السلطات لتحسين مستوى النشاط و الكفاءة في قطاع التأمين و ذلك من خلال بحثها على التوظيف المالي في البورصة و المساهمة في رؤوس أموال الشركات . و لتقدير فاعلية الإجراءات المتخذة خلال هذه المرحلة على تحسين مستوى النشاط التأميني في الجزائر و الحكم على مدى كفاءة القطاع التأميني على المستوى الكلي سنقوم بتحليل مؤشرين رئيسيين هما معدل النفاذ (الاحتراق)، والذي يقيس مدى مساهمة قطاع التأمين في النمو الاقتصادي، هذا بالإضافة إلى مؤشر الكثافة التأمينية، وهو معدل مساهمة الفرد في الأقساط التأمينية، والجدول رقم (01) يوضح تطور هذين المؤشرين خلال الفترة 2000-2013:

الجدول رقم (1): معدل النفاذ والكثافة التأمينية في الجزائر خلال الفترة 2000-2013

الوحدة: % و دج

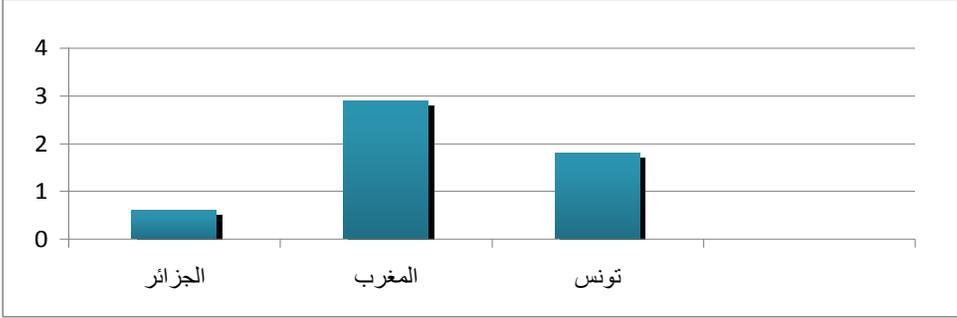
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل النفاذ	-	-	0,65	0,59	0,58	0,55	0,54
الكثافة التأمينية	-	-	925	982	1108	2661	3891
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل النفاذ	0,57	0,61	0,77	0,67	0,60	0,63	0,69
الكثافة التأمينية	5801	1957	2203	2253	2378	2672	2937

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير المجلس الوطني للتأمينات CNA للسنوات 2000-2013.

نلاحظ أن نسبة مساهمة قطاع التأمين في النمو الاقتصادي متذبذبة خلال سنوات الدراسة، إذ تتراوح ما بين 0,54% خلال سنة 2006 كحد أدنى، ونسبة 0,77% لسنة 2009، وهذا كحد أقصى، حيث أن هذا المجال أصلا هو مجال ضيق ونسي، ما يوضح التأثير الضعيف لقطاع التأمين على النمو الاقتصادي. إذ يعتبر قطاع التأمين في الجزائر قطاع جد متواضع، إذ لم يحظى بأهمية كبيرة سواء فيما يتعلق بالمبالغ التي يحققها أو عدد الوظائف التي يوفرها أو المجالات التي يغطيها مثل الإنتاج، الصحة والحياة، وبمقارنة معدل احتراق سوق التأمين في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بالدول المغاربية،

نجده أقل مستوى حيث قدر بـ 1.8% بتونس و 2.9% بالمغرب خلال سنة 2011، والشكل رقم (01) يبين ذلك:

الشكل رقم (01): معدل النفاذ لدول الجزائر والمغرب وتونس لسنة 2011



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات Swiss revue bank, novembre 2011.

أما فيما يتعلق بمؤشر الكثافة التأمينية، انطلاقا من الجدول المدون أعلاه يتبين لنا أنه عرف زيادة مستمرة إذ تجاوزت قيمتها الضعف بين بداية الفترة ونهايتها، حيث سجلت ما قيمته 925 دينار جزائري سنة 2002 كحد أدنى، و 2937 دينار جزائري كحد أقصى خلال السنة الأخيرة من فترة الدراسة، إلا أن ذلك لا يعبر عن إيجابية المؤشر حيث تعتبر الأقساط التأمينية المكتتبه سنويا من طرف الفرد محدودة جدا مقارنة بالمتوسط العالمي للكثافة التأمينية، فمثلا في سنة 2011، إذا ما قارنا الكثافة التأمينية في الجزائر والتي قدرت بـ 2378 دينار جزائري بالمتوسط العالمي الذي سجل ما قيمته 46629.6 دينار جزائري، نجدها ضئيلة جدا، حيث يساوي المتوسط العالمي ضعف ما في الجزائر تسعة عشر مرة.

رابعا- تطور نشاط السوق المالي الجزائري خلال الفترة 2000-2013 :

يمكن معاينة تطور نمو السوق المالي في الجزائر من خلال تحليل مؤشرات معدل رسملة السوق و مؤشر سيولة السوق

❖ **مؤشر معدل رسملة السوق:** وهو عبارة عن القيمة السوقية للأسهم المقيدة في البورصة مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي، ويفترض المحللون الاقتصاديون أن معدل رسملة السوق يرتبط مع القدرة على تعبئة رؤوس الأموال وتنويع المخاطر.

معدل رسملة السوق = قيمة الأسهم المدرجة في البورصة / الناتج الداخلى الخام

إن الجدول رقم (02) الموضح أدناه يبين معدل رسملة السوق في بورصة الجزائر خلال الفترة 2000-2013.

الجدول رقم (2): مؤشر معدل رسملة السوق لبورصة الجزائر خلال الفترة 2000-2013

الوحدة: مليار دج و %

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
قيمة الأسهم المدرجة	21,495	14,72	10,99	11,1	10,1	10,4	6,71
PIB	4098,8	4235,6	4455,3	5264,2	6150,4	7563,6	8520,6
مؤشر معدل رسملة	0,52	0,34	0,24	0,21	0,16	0,13	0,07
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
قيمة الأسهم المدرجة	6,46	6,5	6,55	7,9	14,96	13,028	13,82
PIB	9306,2	10993,8	9968,0	11991,6	14519,8	15843,0	16643,8
مؤشر معدل رسملة	0,06	0,05	0,06	0,06	0,10	0,08	0,08

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير لجنة تنظيم عمليات البورصة COSOB للسنوات 2000-2013.

عند تتبع البيانات التي يتضمنها الجدول الموضح أعلاه حول معدل رسملة السوق المالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2013، نلاحظ أن بورصة الجزائر بخلاف سنة 2000 سجلت انخفاضا في الرأس المال السوقي إذ انتقلت قيمته من 21,495 مليار دينار جزائري سنة 2000 إلى 6,55 مليار دينار جزائري سنة 2009، أما خلال الفترة 2010-2013 فقد شهدت قيمته تذبذبا بين القيمتين 7,90 و 14,96 مليار دينار جزائري، إذ يدل ذلك على نقص القاعدة الاستثمارية في بورصة الجزائر، كما يعكس ذلك الانخفاض المسجل في رسملة السوق عجز البورصة على حشد المدخرات وزيادة الاستثمارات الشيء الذي يؤثر بدوره على نقص الإصدارات.

وفيما يتعلق بمؤشر معدل رسملة السوق، يتضح لنا من خلال معطيات الجدول أنه هامشي، إذ سجل أعلى نسبة له خلال السنة 2000، ليشهد انخفاضا تدريجيا في بقية السنوات حيث سجل أدنى قيمة له سنة 2008، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على ضيق حجم بورصة الجزائر.

❖ **مؤشر سيولة السوق:** تعني سيولة السوق القدرة على شراء وبيع الأوراق المالية المتداولة في السوق الثانوية بسهولة، ونميز مؤشرين لقياس السيولة هما معدل قيمة التداول و معدل دوران الأسهم.

✓ **معدل قيمة التداول:** ويمثل مجموع الأسهم المتداولة في بورصة الأوراق المالية مقسوما على الناتج المحلي الإجمالي، وهذا المؤشر يقيس التداول المنظم لأسهم الشركات المقيدة كنسبة من الناتج المحلي، إذن فهو يعكس ويعبر عن سيولة السوق بصفة عامة، وهذا المؤشر يكمل مؤشر رسملة السوق، إذ أنه من الممكن أن تكون السوق كبيرة إلا أن حجم التداول قد يكون صغيرا، وعليه يستدعي الأمر استخدام المؤشرين معا للحصول على نتائج ومعلومات سليمة عن سوق الأوراق المالية المحلية.

معدل قيمة التداول = الأموال المتداولة / الناتج الداخلي الخام

والجدول رقم (3) يوضح التتبع المرحلي لمعدل قيمة التداول في بورصة الجزائر .

الجدول رقم (3): مؤشر معدل قيمة التداول لبورصة الجزائر خلال الفترة 2000-2013

الوحدة: مليار دج و %

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الأموال المتداولة	0,720	0,533	0,112	0,017	0,008	0,004	0,149
PIB	4098,8	4235,6	4455,3	5264,2	6150,4	7563,6	8520,6
معدل قيمة التداول	0,017	0,012	0,002	0,0003	0,0001	0	0,0017
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الأموال المتداولة	0,960	1,218	0,896	0,667	0,321	0,673	0,720
PIB	9306,2	10993,8	9968,0	11991,6	14519,8	15843,0	16643,8
معدل قيمة التداول	0,01	0,01	0,009	0,005	0,002	0,004	0,006

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير لجنة تنظيم عمليات البورصة COSOB للسنوات 2000-2013.

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أن قيمة التداول في بورصة الجزائر عرفت انتعاشا سنة 2000، إذ سجلت 0,720 مليار دينار جزائري، لتسجل فيما بعد انخفاضا متتابعا إلى غاية سنة 2005 حيث قدرت هذه الأخيرة بـ 0,004 مليار دينار جزائري، وابتداء من سنة 2006، سجلت القيمة ارتفاعا مستمرا حيث وصلت إلى أعلى قيمة لها سنة 2008 إذ قدرت بـ 1,218 مليار دينار جزائري، أي تجاوزت المليار دينار جزائري، إلا أن ذلك الارتفاع لم يستمر حيث سجلت قيمة التداول من جديد تذبذبا خلال الفترة 2009-2013.

أما فيما يخص مؤشر معدل التداول، فإن نتيجته نتائج الجدول رقم (3) والتي توضح قيمة هذا المؤشر لبورصة الجزائر خلال الفترة 2000-2013، يوضح لنا أن قيمة المعدل لم تتجاوز ما قيمته 0.01%، الشيء الذي يدل على أن بورصة الجزائر تعرف ركودا شبه تام في نشاطها، وبناء على ذلك فإن وزن البورصة في الاقتصاد الوطني ما يزال جد هامشي.

✓ **معدل دوران الأسهم:** هو إجمالي الأسهم المتداولة مقسوما على رسملة السوق، وهذا المؤشر يستخدم كمقياس لانخفاض تكلفة المعاملات، كما أنه يكمل مؤشر رسملة السوق لتوضيح درجة نشاط السوق، إذ يمكن أن يكون هناك سوق كبيرة ولكنها غير نشطة إذا كانت رسملتها كبيرة ولكن معدل الدوران فيها منخفض. إن مؤشرات السيولة تقيس درجة التداول "السيولة" بالنسبة لحجم الاقتصاد ككل وبالنسبة لحجم سوق الأوراق المالية.

معدل دوران الأسهم = إجمالي الأسهم المتداولة / رسملة السوق

يتضمن الجدول رقم (4) الموضح أدناه متابعة تطور مؤشر دوران الأسهم في بورصة الجزائر للفترة 2000-2013

الجدول رقم (4): مؤشر معدل دوران الأسهم لبورصة الجزائر خلال الفترة 2000-2013

الوحدة: مليار دج و%

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
إجمالي الأسهم	0,350	0,251	0,035	0,017	0,008	0,004	0,023
رسملة السوق	21,495	14,72	10,99	11,1	10,1	10,4	6,71
مؤشر معدل دوران الأسهم	0,0163	0,0171	0,0032	0,0015	0,00083	0,0004	0,0035

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
إجمالي الأسهم المستلمة	0,014	0,021	0,013	0,011	0,018	0,036	0,048
رسملة السوق	6,46	6,5	6,55	7,9	14,967	13,028	13,82
مؤشر معدل دوران السهم	0,0021	0,0032	0,0021	0,0015	0,0012	0,0027	0,0035

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير لجنة تنظيم عمليات البورصة COSOB للسنوات 2000-2013.

إن مؤشر معدل دوران الأسهم يعكس درجة نشاط البورصة، ويتتبع نتائج تقدير المؤشر في بورصة الجزائر يلاحظ أنه يتصف بضعف كبير، حيث لم تتجاوز قيمته 0.0171% مما يدل على انخفاض متوسط تداول السهم إلى أقل من مرة واحدة في السنة في بورصة الجزائر، الشيء الذي يؤثر سلبا على سيولة البورصة بشكل كبير.

خامسا-دراسة سببية العلاقة بين القطاع التأميني والسوق المالي في الجزائر خلال الفترة 2000-

2013

1.5. بيانات الدراسة

أخذا بعين الاعتبار الدور الذي يلعبه القطاع التأميني في تطوير السوق المالي، باعتبار أن هذا القطاع يتمتع بفوائد مالية من شأنها إعطاء دفعة تنموية للسوق المالي الذي يمتاز بعدم الفعالية والكفاءة و لمزيد من التفصيل في عملية التحليل نتناول في هذا المحور العلاقة السببية بين القطاع التأميني والسوق المالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2013، حيث يمكن اعتبار هذه الدراسة القياسية محاولة لنمذجة العلاقة السابقة، وتتطلب دراسة السببية في العلاقات السابقة تتبع المنهجية المعتمدة في المرحلة الأولى على تحليل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة بالاعتماد على اختبار جذر الوحدة، وفي المرحلة الثانية يتم اختبار السببية لـ Granger. وفي هذا السياق تم تحديد متغيرات الدراسة كما يلي:
 للدلالة على التغيرات التي شهدتها السوق المالي خلال فترة الدراسة تم استخدام المؤشرات الموضحة فيما يلي:

- مؤشر معدل رسملة السوق لبورصة الجزائر، ويرمز له بالرمز **TCM**
 (Taux de Capitalisation du Marché)

- مؤشر معدل قيمة التداول لبورصة الجزائر، ويرمز له بالرمز **TVT** (Taux de la Valeur Transigée)

- مؤشر معدل دوران الأسهم لبورصة الجزائر، ويرمز له بالرمز **TR** (Taux de Rotation)

وللدلالة على مستوى فعالية نشاط القطاع التأميني تم الاعتماد على المؤشرات المبينة كمايلي:

- معدل الاختراق، يرمز له بالرمز **TP** (Taux de Pénétration)
- الكثافة التأمينية، يرمز لها بالرمز **DA** (Densité D'Assurance).

ويمكن تلخيص متغيرات الدراسة في الجدول رقم (5) كما يلي:

الجدول رقم (5): متغيرات الدراسة

الرمز	المتغيرات
TCM	مؤشر معدل رسملة السوق
TVT	مؤشر معدل قيمة التداول
TR	مؤشر معدل دوران الأسهم
TP	معدل الاختراق
DA	الكثافة التأمينية

المصدر: من إعداد الباحثين.

2.5. نموذج الدراسة

تقوم هذه الدراسة على استخدام نموذج العلاقة السببية المقترح من طرف Granger (1969) ⁹ المطور من قبل Simz (1972) ¹⁰ بفافتراض وجود متغيرين (x) و (y) فإن نموذج السببية يستخدم في تحديد ما إذا كانت المتغيرات السابقة في المتغير (x) تساعد في تفسير المتغيرات الحالية في المتغير (y) (حيث أن (x) المتغير المستقل و (y) المتغير التابع)، آخذين في الاعتبار التفسير المقدم من المتغيرات السابقة في المتغير (y) نفسه، وحال وجود هذه العلاقة يمكن القول بوجود علاقة سببية تنجبه من المتغير (x) إلى المتغير (y)، ولمعرفة ما إذا كانت التغيرات في المتغير (x) تسببه التغيرات في المتغير (y)، يعاد استخدام الاختبار مع جعل المتغير (x) تابعاً.

3.5. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية Test de Stationnarité

غالبا ما تتسم السلاسل الزمنية التي تصف المتغيرات الاقتصادية الكلية بعدم الاستقرار، وذلك يعود إلى أن معظمها يتغير مع مرور الزمن، الأمر الذي يجعل كل من متوسطها وتباينها غير مستقرين ومرتبطين بالزمن. وتفترض كل الدراسات التطبيقية التي تستخدم بيانات سلسلة زمنية أن هذه السلسلة

مستقرة، وفى حالة غياب صفة الاستقرار فإن الانحدار الذى يتم الحصول عليه بين المتغيرات غالبا ما يكون زائفا بالرغم من كون معامل التحديد R^2 عاليا.

يقوم هذا الاختبار على فحص استقرارية المتغيرات مع مرور الزمن، إذ يتعين فى البداية التأكد من استقرار متغيرات الدراسة، حيث يتم الاعتماد على اختبار **Augmented Dickey-Fuller (ADF)** وهذا لجودة نتائجه وكثرة استخدامه، ويتطلب هذا الاختبار تحديد درجة التأخر (p) من خلال معيارى **Akaike** و **Schwarz** بتطبيق اختبار **Augmented Dickey-Fuller (ADF)**، وباستخدام البرامج المتخصصة مثل برنامج **Eviews** يتم اختبار درجة التأخر المثلى بطريقة آلية. والجدول رقم (6) يبين نتائج اختبار الاستقرارية لبيانات الدراسة كما يلي:

الجدول رقم (6): نتائج اختبار الاستقرارية لبيانات الدراسة

المتغير	النموذج	درجة التأخر	السلسلة الأصلية		درجة التأخر	الفرق الأول		درجة التأخر	الفرق الثانى	
			القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة		القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة		القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة
TC M	III	0	1,57-	3,93-	-	-	-	-	-	-
	II	0	3,31-	3,17-	-	-	-	-	-	-
	I	0	3,58-	1,97-	1	1,76-	1,98-	0	6,34*	1,98-
TP	III	0	2,28-	3,93-	-	-	-	-	-	-
	II	0	1,95-	3,17-	-	-	-	-	-	-
	I	0	0,26-	1,97-	0	3,28*	1,98-	-	-	-
DA	III	1	3,07-	4,00-	-	-	-	-	-	-
	II	2	0,82	3,25-	-	-	-	-	-	-
	I	2	2,73	1,96-	2	0,24	1,99-	1	5,54*	1,99-
TVT	III	2	2,42-	4,10-	-	-	-	-	-	-
	II	1	2,27-	3,21-	-	-	-	-	-	-
	I	0	0,65-	1,97-	0	2,26*	1,98-	-	-	-
	III	2	3,22-	4,10-	-	-	-	-	-	-
	II	2	2,94-	3,25-	-	-	-	-	-	-

-	-	-	1,98-	*4,17-	0	1,97-	0,91-	0	I	TR
---	---	---	-------	--------	---	-------	-------	---	---	----

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 7,0 * السلسلة مستقرة عند مستوى معنوية 5%

من خلال النتائج المدرجة في الجدول المدون أعلاه، يلاحظ أن السلاسل الأصلية لمتغيرات الدراسة غير مستقرة عند مستوى معنوية 5%، حيث أن جميع قيم τ المحسوبة أكبر من قيم τ الجدولية (القيم الحرجة)، أما بالنسبة لسلسلة الفروق الأولى نجد أن كل من المتغيرات TP، TVT و TR مستقرة عند مستوى معنوية 5%، حيث أن قيم τ المحسوبة أقل من قيم τ الجدولية. إذن فإن سلاسل هذه المتغيرات متكاملة من الدرجة 1. وفيما يتعلق بسلسلة الفروق الثانية نجد أن المتغيرين TCM و DA مستقرة عند مستوى معنوية 5%، حيث أن قيم τ المحسوبة أقل من قيم τ الجدولية، وبالنتيجة فإن سلاسل هذين المتغيرين متكاملة من الدرجة 2.

4.5. اختبار السببية

يستخدم اختبار السببية من أجل تحديد اتجاه السببية بين متغيرات الدراسة، حيث يظهر اتجاه السببية إن كان أحادياً، أم تبادلياً، أي أن كلا من المتغيرين يسبب الآخر، كما قد لا تكون هناك علاقة سببية بينهما، ويبين هذا الاختبار أن (x) يسبب (y) إذا كان التباطؤ الزمني للمتغير (x) له طاقة تنبؤية إضافية أكبر من الطاقة التنبؤية الإضافية للتباطؤ الزمني للمتغير (y) نفسه، ويتم تحديد وجود علاقة من عدمها بالنظر إلى مستوى المعنوية المعطاة في نتائج الاختبار من خلال مقارنة القيمة المحسوبة بمستوى المعنوية 5%، وترفض فرضية العدم إذا كانت قيمة إحصائية الاحتمال أقل من 0.05.

وعليه، يقوم تحليل العلاقة السببية بين القطاع التأميني والسوق المالي على استخدام اختبار Granger، حيث يتم هذا التحليل من خلال اختبار فرضيتي العدم: المتغير الأول لا يسبب المتغير الثاني، وأن المتغير الثاني لا يسبب المتغير الأول بدرجة معنوية معينة، في مقابل الفرضيتين البديلتين: المتغير الأول يسبب المتغير الثاني، وأن المتغير الثاني يسبب المتغير الأول.

1.4.5. تحديد درجات التأخر

في إطار تحليل العلاقة بين مؤشرات فعالية نشاط القطاع التأميني ونمو السوق المالي، يتم تناول العلاقات الموضحة في الثنائيات التالية:

(TCM TP): ثنائية العلاقة بين مؤشر معدل رسملة السوق ومعدل الاختراق؛

(TVT DA): ثنائية العلاقة بين مؤشر معدل قيمة التداول والكثافة التأمينية؛

(TCM DA): ثنائية العلاقة بين مؤشر معدل رسملة السوق والكثافة التأمينية؛

(TR TP) : ثنائية العلاقة بين مؤشر معدل دوران الأسهم ومعدل الاختراق؛

(TVT TP): ثنائية العلاقة بين مؤشر معدل قيمة التداول ومعدل الاختراق؛

(TR DA): ثنائية العلاقة بين مؤشر معدل دوران الأسهم والكثافة التأمينية.

كمرحلة أولى، ولتحديد العدد الأمثل لدرجات التأخر للعلاقات السابقة تم الاعتماد على اختبار كل من Akaike و Schwarz باستخدام نموذج Vector Autoregression (VAR) حيث تظهر نتائجه اختبار كما هو موضح في الجدول رقم (7).

الجدول رقم (7): درجات التأخر للعلاقات المدروسة

العلاقة	درجة التأخر	العلاقة	درجة التأخر
D(D(TCM)) & D(TP)	2	D(TVT) & D(D(DA))	1
D(D(TCM)) & D(D(DA))	1	D(TR) & D(TP)	1
D(TVT) & D(TP)	1	D(TR) & D(D(DA))	1

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 7,0

درجات التأخر القصوى هي 2 بالنسبة للعينة، و يتم الأخذ بدرجات التأخر التي تقابلها القيم الأقل بالنسبة للمعياريين، ومن ثم فدرجات التأخر المعمول بها هي 2 بالنسبة للعلاقة (TCM TP)، و 1 بالنسبة لبقية العلاقات.

2.4.5. اختبار Granger

ويطبق اختبار Granger عند مستوى معنوية 5%، وذلك بالنسبة للعلاقات السابقة تم الحصول على النتائج المبينة في الجدول رقم (8):

الجدول رقم (8): نتائج اختبار Granger

العلاقة	اتجاه العلاقة	إحصائية الاحتمال
D(TP) D(D(TCM))	- معدل الاختراق يسبب مؤشر معدل رسملة السوق - مؤشر معدل رسملة السوق يسبب معدل الاختراق	0,442 0,044*
D(D(DA)) D(D(TCM))	- الكثافة التأمينية تسبب مؤشر معدل رسملة السوق - مؤشر معدل رسملة السوق يسبب الكثافة التأمينية	0,419 0,368
D(TP) D(TVT)	- معدل الاختراق يسبب مؤشر معدل قيمة التداول - مؤشر معدل قيمة التداول يسبب معدل الاختراق	0,035* 0,033*

0,563 0,788	- الكثافة التأمينية تسبب مؤشر معدل قيمة التداول - مؤشر معدل قيمة التداول يسبب الكثافة التأمينية	D(D(DA)) D(TVT)
0,144 0,403	- معدل الاختراق يسبب مؤشر معدل دوران الأسهم - مؤشر معدل دوران الأسهم يسبب معدل الاختراق	D(TP) D(TR)
0,867 0,259	- الكثافة التأمينية تسبب مؤشر معدل دوران الأسهم - مؤشر معدل دوران الأسهم يسبب الكثافة التأمينية	D(D(DA)) D(TR)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 7,0 * الإحصائية معنوية عند مستوى معنوية 5%

بقراءة نتائج اختبار Granger للسببية الموضحة في الجدول أعلاه يمكن استنتاج مايلي:

- ❖ مؤشر معدل رسملة السوق (TCM) يسبب معدل الاختراق (TP) لأن $(0.044 < 0.05)$ ، أي أن لإجمالي حجم المعاملات تأثير إيجابي على حجم الأقساط التأمينية في حين أن الكثافة التأمينية لا تتسبب في مؤشر معدل رسملة السوق.
- ❖ العلاقة السببية بين معدل الاختراق ومؤشر معدل قيمة التداول علاقة تبادلية، حيث أن كلا من المتغيرين يتسبب في الآخر، أي أن الزيادة في الأقساط التأمينية تؤدي إلى زيادة قيمة الأموال المتداولة أي تدعيم جانب العرض في السوق المالي، كما أن زيادة قيمة الأموال المتداولة بدورها تتسبب في زيادة الأقساط التأمينية.
- ❖ كل من معدل الاختراق والكثافة التأمينية لا يتسببان في معدل دوران الأسهم $(0.035 < 0.05)$ و $(0.033 < 0.05)$.

لقد حاولنا من خلال المؤشرات الكلية السابقة الذكر تشخيص أداء القطاع التأميني ومدى مساهمته في تطوير السوق المالي، وهو ما نستنتج من خلاله ضعف كفاءة الوساطة المالية لشركات التأمين على وجه الخصوص.

الخاتمة

إن قطاع التأمين هو من أكثر القطاعات الاقتصادية حيوية فهو قوة دافعة للاقتصاد و من أهم المؤسسات الدائنة هيكلها الفاعلة على مستوى الأسواق المالية، ولا ينطوي تطوير نشاط القطاع التأميني

في الجزائر في أثره الايجابي على القطاع الحقيقي بل بإمكانه أن يساهم كذلك في تفعيل نشاط سوق الأوراق المالية .

اختبار فرضية الدراسة

تم نفي صحة الفرضية و التي فحواها أن شركات التأمين في الجزائر تساهم في تفعيل السوق المالي.

نتائج الدراسة

• يتميز أداء القطاع التأميني في الجزائر بالضعف، فمعدل النفاذ و معدل الكثافة التأمينية المقاسة خلال الفترة 2000-2013 توشر إلى محدودية أداء القطاع مقارنة بالدول المجاورة (تونس و المغرب)

• تعاني بورصة الجزائر من عدم الفعالية ومحدودية النشاط، وذلك بسبب العديد من المعوقات التي حالت دون تحقيق الفعالية المرجوة.

• عدم مساهمة القطاع التأميني في تنمية السوق المالي في الجزائر، حيث أن:

- مؤشر معدل رسملة السوق (TCM) يسبب معدل الاختراق (TP)، أي أن لإجمالي حجم المعاملات تأثير إيجابي على حجم الأقساط التأمينية، في حين أن الكثافة التأمينية لا تتسبب في مؤشر معدل رسملة السوق.

- العلاقة السببية بين معدل الاختراق ومؤشر معدل قيمة التداول علاقة تبادلية، حيث أن كلا من المتغيرين يتسبب في الآخر، أي أن الزيادة في الأقساط التأمينية تؤدي إلى زيادة قيمة الأموال المتداولة أي تدعيم جانب العرض في السوق المالي، كما أن زيادة قيمة الأموال المتداولة بدورها تتسبب في زيادة الأقساط التأمينية.

- كل من معدل الاختراق والكثافة التأمينية لا يتسببان في معدل دوران الأسهم.

الاقتراحات و التوصيات

- ضرورة تنمية القطاع المالي بشكل عام، و قطاع التأمين بشكل خاص من خلال التحسين في الكفاءة وزيادة الفعالية والارتقاء بالمهنة التأمينية، هذا بالإضافة إلى الإسهام الفعال في توفير الخبرات، وذلك من أجل خدمة الاقتصاد الوطني.

- تحسين الأداء من خلال تطوير المنتجات المقدمة و خاصة فيما يتعلق بتأمينات الحياة و نشر الوعي التأميني ، والاهتمام بتسويق الخدمات التأمينية.

- تنويع المنتجات التأمينية كترقية منتج التأمين التكافلي نظرا لما يتميز به من قبول من طرف الفرد الجزائري؛

- منح حرية اكبر لنشاط القطاع الخاص المحلي و الأجنبي، و التقليل من هيمنة شركات التأمين العمومية على القطاع،
- إعادة النظر في القيود التنظيمية للتوظيفات المالية لشركات التأمين في البورصة.
- تقديم جملة تحفيزات جبائية للتوظيف المالي لشركات التأمين على مستوى البورصة .

الإحالات:

¹ زروقي ابراهيم و بدري عبد المجيد، دور قطاع التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني-دراسة مقارنة بين الجزائر و مصر - الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية: الواقع العملي وآفاق التطوير -تجارب دولية- يومي 03 و 04 ديسمبر 2012، جامعة حسنية بن بوعلى بالشلف.

² عيد أحمد أبو بكر و وليد إسماعيل السيفو، إدارة الخطر و التأمين، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع 2009، الطبعة العربية، ص 114.

³ نفس المرجع السابق، ص 114.

⁴ شقيري نوري موسى و آخرون، المؤسسات المالية المحلية و الدولية، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة 2009، الطبعة الأولى ، ص 209-210.

⁵ عيد الوهاب يوسف أحمد، التمويل و إدارة المؤسسات المالية، دار الحامد للنشر و التوزيع 2008، الطبعة الأولى ص 198.

⁶ شقيري نوري موسى و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 226.

⁷ أقاسم نوال ، قطاع التأمين الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة، مجلة الرائد العربي، العدد 88، دمشق، 2005، ص 78.

⁸ زروقي ابراهيم و بدري عبد المجيد، دور قطاع التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني-دراسة مقارنة بين الجزائر و مصر، مرجع سبق ذكره ص 4 .

⁹ C.W.J.Granger, (1969): Investigating Causal relation by econometric models and cross-spectral methods, Econometrica, Vol 37 No 3 (Aug 1969), p p 424-438.

¹⁰ Christopher .A.Sims, (1972):. Money, income and causality , The amercaian economic review, Vol 62, No 4(Sep1972) , p p 540-552.

الإطار النظري للعلاقة بين الحوكمة والأداء المالي للبنوك

أ. كريمة حبيب . جامعة الوادي

ملخص :

Summary:

The research aims to shed light on the relationship between the application of corporate governance mechanisms in banking institutions and financial performance of banks through various theoretical and experimental studies on the subject.

In order to stand on the effectiveness of governance mechanisms and the extent of its ability to mitigate the agency problems in the banking institutions, which is characterized by the multiplicity of stakeholders and the nature of its activity is different from the rest of the companies.

The research concluded that the effectiveness of corporate governance mechanisms in banks affected to a large extent by specific features of the banks, the high levels of leverage, the opaques, and the large number of regulations. The impact varies depending on the application of corporate governance in the world models.

key words:

corporate governance, financial performance, opaquesness

يهدف البحث لتسليط الضوء على العلاقة بين تطبيق آليات حوكمة الشركات في المؤسسات المصرفية والأداء المالي للبنوك من خلال مختلف الدراسات النظرية والتجريبية التي تناولت الموضوع.

وذلك بغية الوقوف على مدى فعالية آليات الحوكمة ومدى قدرتها على تخفيف مشاكل الوكالة في المؤسسات المصرفية التي تتميز بتعدد أصحاب المصالح وطبيعة نشاطها المختلف عن بقية الشركات.

وقد خلص البحث أن فعالية آليات حوكمة الشركات في البنوك تتأثر إلى حد كبير بمقدار السمات المحددة للبنوك، وهي المستويات العالية من الرفع المالي، الغموض، وكثرة اللوائح التنظيمية. ويختلف تأثيرها حسب نماذج تطبيق حوكمة الشركات في العالم.

الكلمات المفتاحية:

حوكمة الشركات ، الأداء المالي، الغموض

مقدمة

بعد الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا، بدأت تطفو على السطح وبقوة قضية حوكمة الشركات في البنوك، بدءاً بالمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تسند على فرضية أن مشاكل حوكمة الشركات في البنوك لا تختلف في جوهرها عن مشاكل حوكمة الشركات بصفة عامة، وصولاً إلى أزمة الرهن العقاري حيث تم الإقرار بأهمية الحوكمة للبنوك في قمة مجموعة دول العشرين المنعقدة في لندن في أبريل 2009، والتي دعت إلى ضرورة إعادة النظر في أدوار المدراء والمساهمين في المؤسسات المالية بهدف تعزيز دور المديرين غير التنفيذيين والمساهمين، وقد تطرق التقرير الصادر عن القمة صراحة أن ضعف حوكمة الشركات في البنوك هو واحد من الأسباب الأكثر أهمية في حدوث الأزمة. كما قد اهتم الأدب الاقتصادي بدراسة العلاقة بين تطبيق نظام الحوكمة وأداء البنوك بصورة متزايدة منذ أزمة جنوب شرق آسيا 1997 والسبب في ذلك أن القطاع المصرفي يمثل حجر الزاوية في العملية التنموية من خلال الخدمات الأساسية التي يؤديها في الاقتصاد، ونظراً للدور الذي تلعبه البنوك في الحياة الاقتصادية وبسبب حجم المخاطر الذي تتعامل معه والتداعيات الناجمة عن الممارسات غير السليمة في العمل البنكي، تعتبر الحوكمة الجيدة في المؤسسات المصرفية على درجة كبيرة من الأهمية والتي ينتظر منها تعظيم الأداء المالي للبنوك بالشكل الذي يضمن التخصيص الأمثل للموارد.

وبالتالي فقد جاءت دراستنا لتسليط الضوء على « أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات في المؤسسات المصرفية على الأداء المالي للبنوك؟ » وذلك من خلال مختلف الدراسات النظرية والتجريبية التي تناولت الموضوع وبغية الإحاطة بجوانب ارتاباً تقسيم بحثنا على النحو التالي:

أولاً- نظام الحوكمة في البنوك مفهومه، أهميته :

لا يخرج مفهوم حوكمة البنوك في معناه العام عن مفهوم حوكمة الشركات حتى أن البعض يعتمد تسمية حوكمة الشركات في البنوك، وسيتم عرض هذا المفهوم وأهميته فيما يلي:

مفهوم الحوكمة في البنوك: تعرف الحوكمة في البنوك بأنها: « عملية مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك التي من شأنها أن تؤثر في تحديد الأهداف وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين، بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء الأطراف الخارجية، التي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية، وتطبق الحوكمة في الجهاز المصرفي سواء على البنوك العامة أو البنوك الخاصة أو المشتركة»¹.

كما عرفت حوكمة الشركات في البنوك بأنها مجموعة النظم، والهيكل التنظيمية، والمعلومات المستخدمة في تحديد الأساليب السليمة التي يستند إليها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، في إدارة جميع الاستراتيجيات والعمليات المنفذة من قبل البنك، وتحدد الحوكمة دور ومسئوليات وسلطات وحقوق مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للبنك، كما تحدد الحوكمة أيضاً العلاقة فيما بين الهيئات والشركات التابعة للبنك، بالإضافة إلى العلاقة ما بين المساهمين والبنك والأطراف أصحاب المصالح.²

أما لجنة بازل فكان تعريفها لحوكمة البنوك كالتالي: «من منظور الصناعة المصرفية، تتضمن حوكمة الشركات الطريقة التي يتم بها إدارة أعمال وشؤون البنوك من قبل مجالس إدارتها والإدارات العليا، والتي تؤثر في كيفية ما يلي:

- ✓ وضع الأهداف الاستراتيجية للبنك؛ وإدارة العمليات اليومية للبنك؛
- ✓ كيفية الوفاء بواجب المساءلة تجاه المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين؛
- ✓ كيفية موائمة أنشطة البنك بطريقة آمنة وسليمة، وبما يتفق مع القوانين واللوائح المعمول بها؛
- ✓ حماية مصالح المودعين.

ويتضح من خلال التعريف والمفاهيم السابقة أن الحوكمة في البنوك تفرض وضع الخطط، وتحديد المسؤوليات والصلاحيات والإجراءات التي تضمن حسن التنفيذ والعمل في البنك و تنسيق المصالح بين المساهمين ومجالس الإدارة بالإضافة إلى أصحاب المصالح الآخرين، وذلك للوصول إلى الأهداف الاستراتيجية للبنك والرقابة على أداءه.

2. أهمية الحوكمة في البنوك

تستأثر الحوكمة المصرفية باهتمام واسع في أوساط الاقتصاديين والمصرفيين سواء من خارج البنك السلطات الرقابية (البنك المركزي) أو من داخل البنك (الرقابة المصرفية الداخلية) ، وذلك للأهمية والمزايا التي تتميز بها البنوك عموما والتي يمكن إيجازها فيما يلي :

1-2 دور البنوك في الاقتصاد الوطني :

حيث تؤدي البنوك دورا مهما في الاقتصاد الوطني من خلال مُمارسة وظيفة منح القروض والتسهيلات الائتمانية للمشروعات التجارية والصناعية، والوصول إلى أنظمة الدفع، وتقديم الخدمات المالية الأساسية لعدد كبير من العملاء، كما أن بعض البنوك لديها تأثير واسع على الاقتصاد الكلي بتسهيل انتقال السياسة النقدية من خلال جعل الائتمان والسيولة المتاحة في ظل ظروف السوق الصعبة⁽³⁾، فالبنوك تزود اقتصادات العالم بالائتمان، بالإضافة إلى ملكيتها للعدد من الشركات الاقتصادية، ولذلك تعتبر كيانات اقتصادية يأتي ترتيبها من بين أكبر الشركات على النطاق العالمي.

2-2 أهمية البنوك في ضمان الاستقرار المالي:

يعد تفادي الأزمات المالية أحد الأسباب المهمة لحوكمة الشركات المالية، فضعف هيكل الحوكمة في البنوك يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في النظام المالي وجلب المزيد من المخاطر بالنسبة للاقتصاد الوطني، وذلك لأن البنوك هي الجهة التي تُحدد المستخدمين النهائيين « *End-Users* » للموارد المالية (القروض) وتوفير وسائل الدفع. وبالإضافة إلى ذلك فإن البنوك تشكل أداة من أدوات تنفيذ السياسة النقدية⁴. كما تستخدم الأزمات المصرفية كمؤشر على سوء الحوكمة في البنوك. فسلسلة الأزمات المصرفية التي حدثت في العقدين الأخيرين من القرن العشرين في أوروبا وأمريكا اللاتينية وآسيا، فجرتها الأزمة في القطاع المالي، فمثلا قد تضررت أندونيسيا من الأزمة المالية الآسيوية، حيث

بلغت التكاليف المالية وحدها التي تحملتها الحكومة للوفاء بالتزامات البنوك مبالغ تجاوزت 10% من الناتج المحلي للبلاد بالإضافة إلى التكاليف الاجتماعية التي طالت مختلف فئات المجتمع، كما أن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 بدأت عند تراكم خسائر قروض الرهن العقاري ذات التصنيف الائتماني الرديء في الولايات المتحدة والتي أدت إلى اضطرابات واسعة النطاق في النظام المالي العالمي. هذه الضغوط الأخيرة على الاقتصادات التي ضربتها الأزمة سارع بتبنيها لمبادئ حوكمة الشركات في البنوك.⁵

2-3 دور البنوك في الحوكمة للشركات الأخرى :

إن اهتمام البنوك بقضايا حوكمة الشركات وتوفر الممارسات السليمة لها عند اتخاذ القرار بمنح الائتمان للملاء هو المدخل الأساسي لتحفيز الشركات على تطبيق وتبني مفاهيم الحوكمة، بحيث يكون توفر ممارسات سليمة للحوكمة، عامل فعال باتجاهين، يتمثل الأول: باعتبار الحوكمة إحدى أركان القرار الائتماني الأمر الذي يدفع المقترضين إلى الاهتمام بتبني الممارسات السليمة للحوكمة لتسهيل الحصول على الائتمان، أما الاتجاه الثاني: فهو أن تتضمن أسعار الفوائد الممنوحة للملاء مرونة ملموسة اتجاه التزام العملاء بالممارسات السليمة للحوكمة. حيث يفتتح العملاء بجدوى الحوكمة ودورها في تسهيل الحصول على الائتمان بأسعار فائدة ملائمة، لذلك فإن مراجعة السياسات الائتمانية لدى البنوك يُظهر مدى الحاجة إلى أن تتضمن هذه السياسات فضلاً خاصاً يُعنى بمبادئ حوكمة الشركات ضمن رؤية وأهداف البنك نفسه.⁶

2-4 الطبيعة الخاصة للبنوك:

باعتبار أن البنوك تحتوي على مجموعة من العناصر والخصائص لا توجد في القطاعات الأخرى مثل التأمين على الودائع وإدارة المخاطر النظامية والنوعية وتقدير رأس المال المخصص للمقترضين ونظام الرقابة الداخلية وكذلك هيكل رأس المال الذي يكون عموماً يتشكل بنسبة كبيرة من الديون ونسبة قليلة من الأموال الخاصة.⁷ وخلافات جوهرية بين طبيعة كل من البنوك والشركات الصناعية(*)، ترتبط هذه الخلافات بحجم مجلس الإدارة، وتشكيلته، وعدد اللجان، ملكية الرئيس التنفيذي للشركة CEO، هيكل التعويضات المالية، (الرواتب والمكافآت المالية والمزايا العينية)، وملكية المساهمين الكبار، هذه الخلافات تنشأ بسبب اختلاف الفرص الاستثمارية بين البنوك والشركات المصرفية وخضوع العمليات المصرفية للقواعد التنظيمية .

2-5 اتجاهات العولمة وإلغاء القيود التنظيمية والإبتكارات المالية:

ساهمت الابتكارات المالية في زيادة أهمية الحاجة إلى قياس المخاطرة وإدارتها والسيطرة عليها لمعظم أنشطة المشتقات المالية، الأمر الذي يترتب دوراً أكبر لإدارة البنك، وقد شهدت الآونة الأخيرة زيادة هائلة في العناصر الموجودة خارج ميزانيات البنوك، وتهتم البنوك عادة باستخدام البنود خارج الميزانية العمومية على نطاق واسع نتيجة عدم وجود ضوابط دولية دقيقة على استخدامها وانخفاض

تكاليف العمليات المصرفية المرتبطة باستغلال تلك البنود. وفي ظل هذه البيئة المصرفية الدولية المتغيرة وغير المستقرة بصورة متزايدة والتي ساهمت في تغير ملكية البنوك، تبرز الحوكمة البنكية كعنصر هام وحاسم في توفير الآليات القادرة على استيعاب تحديات تلك التحولات والاستجابة لها بدرجة عالية من المهنية المصرفية.

ثانياً- أوجه الاختلاف بين البنوك والشركات في مجال الحوكمة:

تتفرد البنوك بوجه خاص بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن بقية الشركات غير المالية والتي تفرض وجود تحليل منفصل لهيكل الحوكمة في البنوك ، ويمكن إجمال هذه الخصائص فيما يلي:

1. غموض البنوك « Opaqueness of Banks »:

عادة ما تكون البنوك أكثر غموضاً من الشركات غير المالية، فهي أكثر عرضة للتضارب أو عدم التماثل في المعلومات « Information asymmetries » (الدائنين وصغار المساهمين) مقارنة بالشركات غير المالية، على البنوك) والخارجيين « Outsiders » (الدائنين وصغار المساهمين) مقارنة بالشركات غير المالية، على الرغم من أن التباين في المعلومات يعاني منه جميع القطاعات، تشير الأدلة إلى أن هذه الاختلافات المعلوماتية تكون أكبر في البنوك. ففي القطاع المصرفي جودة أو نوعية القروض لا يتم ملاحظتها بسهولة ويمكن أن تكون مخفية على المدى الطويل. وعلاوة على ذلك، يمكن للبنوك تغيير تركيبها مخاطر موجوداتها بسرعة أكبر من معظم الصناعات غير المالية، كما يمكنها بسهولة إخفاء المشاكل عن طريق تقديم قروض للعملاء جدد⁸. كما إن هذا النوع من التعتيم في الحصول على المعلومات أو عدم الشفافية يصعب التقييم المستمر لأداء الشركات وبصفة خاصة البنوك حيث القروض لا يتم تداولها في السوق الثانوية⁹. وهذا ما أكدته دراسة « Iannotta, 2004 » التي استخدمت فيها السندات التي تصدرها الشركات الأوروبية خلال الفترة 1993-2003 ووجد أن وكالات التصنيف تختلف في كثير من الأحيان حول قضايا تصنيف البنوك أكثر من اختلافها حول تصنيف المؤسسات غير المصرفية¹⁰.

2. كثرة اللوائح والتنظيمات البنكية:

تخضع البنوك لعدد كبير من اللوائح والقيود التنظيمية بسبب أهمية البنوك في الاقتصاد، وبسبب غموض موجودات وأنشطة البنوك، ولأن هذه الأخيرة مصدر جاهز للإيرادات المالية العامة فالحكومات تفرض مجموعة معقدة من اللوائح والتنظيمات على نشاط البنوك. إلا أن كثرة اللوائح والقيود التنظيمية تساهم في إعاقة المنافسة كآلية لحوكمة الشركات في القطاع المصرفي، فالحكومات كثيراً ما تحد من تركيز الملكية وتحد من قدرة الخارجيين لشراء نسبة كبيرة من أسهم البنك وهذا يعوق المنافسة على الملكية وحوكمة الشركات المصرفية، رغم أن هذه القيود قد تكون للدوافع مفيدة للاقتصاد الوطني إلا أن الشائع هو أثرها السلبي على المنافسة كآلية للحوكمة في البنوك¹¹.

3. تضارب المصالح بين أصحاب الديون وحملة الأسهم:

يرى كل من « Macey and O'Hara, 2003 » أن البنوك التجارية تطرح مشاكل حوكمة من

نوع خاص بالنسبة لأصحاب المطالبات (الدائنين) على الرغم من أن الصراع بين مصالح أصحاب الديون ومصالح المساهمين موجود في كل شركة، إلا أن هذه المشكلة تأخذ بعداً آخر في المجال المصرفي، بسبب ارتفاع نسبة الديون إلى حقوق الملكية ووجود نظام التأمين على الودائع لهذا يستلزم من البنوك تطبيق مجموعة قواعد وأنظمة أكثر من غيرها من الشركات غير المالية وتوسيع نطاق واجبات كل من مدراء وموظفي البنك ليشمل أصحاب المطالبات الأخرى من أصحاب الملكية والدائنين وبخاصة المودعين، ولذلك، ينبغي أن تأخذ مخاطر الملاءة بشكل صريح ومنهجي في الاعتبار عند اتخاذ القرارات. إن أهمية الدائنين للبنك يستدعي الحاجة إلى وجود ترتيبات حوكمة مؤسسية وإدارة المخاطر تُمكن البنك من الحفاظ على علاقات قوية مع العملاء والثقة في مركزه المالي. وهذا يشير إلى ضرورة انتباه أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا للصراعات المحتملة التي قد تنشأ بين مصالح مساهمي البنك والدائنين.¹²

4. اختلاف هيكل ملكية البنوك:

يختلف هيكل ملكية الأسهم في البنوك عن هيكل ملكية الشركات غير البنكية عموماً، فالبنوك تمتاز بملكية أسهم مركزة، مما يجعل الأمر أكثر صعوبة لأصحاب الأسهم الصغيرة لممارسة ضغط على إدارة البنوك، كما أن السيطرة على الملكية من قبل كبار المُستثمرين يؤثر أيضاً على مصالح الدائنين - سواء ملكية منتشرة أو مركزة - وعلى غيرها من أصحاب المصلحة، مما يؤدي إلى بيئة أكثر تعقيداً لحوكمة الشركات للبنوك.¹³ وبالتالي فوجود نظام قانوني يمنع كبار المساهمين من السيطرة على البنك يفيد أصحاب المصلحة الصغيرة والمنتشرة ويحفز الحوكمة الجيدة للشركات المصرفية.

5. الحاجة إلى إدارة الفعالة للمخاطر:

تختلف البنوك عن معظم الشركات الأخرى من حيث طبيعة ونطاق مخاطر نشاطاتها، وعواقب سوء إدارتها فالبنوك تواجه مجموعة واسعة من المخاطر، ذات طبيعة معقدة، فإذا كان هناك ضعف في تحديد المخاطر وإدارتها، فإن ذلك يعرض البنك لاحتمالات الانهيار المالي، ولا سيما أن معظم البنوك تشغل على جزء بسيط من رأس المال وعدم تطابق كبير في تواريخ استحقاق بنود ميزانيتها.

كما تسلك البنوك استراتيجيات مختلفة في مواجهتها هذه المخاطر تبعاً لحجمه، فالبنوك الصغيرة والمتوسطة الحجم تواصل التركيز على منح قروض ولكن تسعى إلى تعزيز العلاقات مع العملاء من خلال تقديم خدمات شخصية، أما البنوك الكبيرة فتواجهها من خلال عمليات التوريد وهي عملية تحويل الأصول إلى أوراق مالية قابلة للتداول وهذه الإستراتيجيات تؤثر على حوكمة البنوك.¹⁴

ثالثاً- آليات الحوكمة في البنوك وأثرها على الأداء المالي:

تعرف آليات الحوكمة بأنها الطرق التي تستخدم للتعامل مع مشاكل الوكالة التي تنشأ بين الإدارة وحملة الأسهم عموماً (الأقلية من حملة الأسهم) وعادة ما تقسم آليات الحوكمة البنكية إلى آليات داخلية وآليات خارجية، ويشير الباحثين إلى أن آليات الحوكمة الداخلية تتمثل في سياق المالكيين أو مجلس

الإدارة وقدرتها على تحسين اتخاذ القرارات والمراقبة، في حين ينظر إلى آليات الحوكمة الخارجية للشركات المصرفية على أنها الآليات التي تكمل الحوكمة الداخلية الجيدة لأنها تعرض الإدارة لمعاينة القوى الخارجية للبنك والمتمثلة في أصحاب المصالح والأسواق وكذا السلطات التنظيمية.¹⁵ ونتناول في هذا البحث آليات الحوكمة في البنوك وفق التصنيف المشار إليه في بداية هذه الفقرة بدءاً بآليات الحوكمة الداخلية ثم التطرق إلى الآليات الخارجية ومع تضمين ذلك بأثرهما على الأداء .

1. الآليات الداخلية للحوكمة للبنوك وأثرها على الأداء المالي :

تشمل الآليات الداخلية مجموعة الآليات الرقابية التي يتم تصميمها وتنفيذها داخل الشركة وتهدف إلى مراقبة وتوجيه الإدارة لاتخاذ القرارات التي من شأنها حماية وتعظيم ثروة الملاك والأطراف الأخرى ذات المصلحة. وتذكر الأدبيات حول الحوكمة العديد من الآليات الداخلية نفضلها فيما يلي :

1.1. مجلس الإدارة:

حاولت العديد من الدراسات تحديد خصائص مجالس الإدارة الناجحة، باعتبارها واحدة من الآليات اللازمة لحوكمة الجيدة للشركات ، وتشير هذه الخصائص إلى تصميم هيكل مجالس الإدارة المثلى التي من شأنها أن تحول دون فشل الحوكمة في الشركة وفي الوقت نفسه ترمي إلى تعظيم أدائها المالي الذي يعد واحدة من أهدافها الرئيسية، فقد درست العديد من الأوراق البحثية حجم واستقلال مجلس الإدارة دون أن تتمكن من الاتفاق على وجود علاقة كبيرة مع الأداء المالي .

1.1.1. استقلالية مجلس الإدارة :

يتكون مجلس الإدارة من نوعين من المدراء: المدراء التنفيذيين (الداخليين) وهم الأعضاء المسؤولون عن إدارة الأنشطة اليومية طبقاً لسياسات وتعليمات مجلس الإدارة، والمدراء غير التنفيذيين وهم الأعضاء المستقلين وهم أعضاء من خارج الشركة يتمثل دورهم في الإشراف والرقابة على القرارات التي يصدرها الأعضاء التنفيذيين وترشيدها وينسب تمثيل متباينة وفق القوانين والأنظمة الداخلية للبنوك.¹⁶ وتؤكد العديد من الدراسات الأكاديمية أن عدد الأعضاء الخارجيين يضيف على مجلس إدارة البنك الاستقلالية، - أي أن مجلس الإدارة الذي يهيمن عليه الأعضاء من الخارج يكونون أكثر استعداداً لاستبدال المدير التنفيذي الرئيسي *CEO* ذو الأداء الضعيف طالما أن اهتمامهم ينصب بالدرجة الأساسية على دور مجلس الإدارة في رقابة المدراء وعلى تحسين أداء المدير التنفيذي الرئيسي، كما يحتاج مجلس الإدارة إلى المدراء المستقلين من الخارج لتعزيز الاستقلالية والموضوعية في أنشطة البنك. وفي المقابل فإن العديد من الباحثين أثاروا مخاوفهم من أن الأعضاء الخارجيين يفتقرون إلى الوقت والخبرة والحوافز وبالتالي قد لا يكونوا قادرين على تقديم مساهمة ذات مغزى لخلق ثروة للمساهمين¹⁷. في حين أن دراسات الأخرى مثل دراسة «Adams & Mehran, 2003» ودراسة «Pi & Timme, 1993» التي أجريت على الشركات القابضة المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية تشير إلى عدم وجود أي تأثير لاستقلال مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك.

وعلى الرغم من أن لكلا المجموعتين بعض المزايا والعيوب إلا أن معظم الباحثين يؤيدون هيمنة الأعضاء الخارجيين على مجلس الإدارة، يمكن أن نلمس ذلك من خلال نصوص قانون « ساربانس- أوكسلي » وقواعد الإدراج في الأسواق المالية الصادرة عن البورصات الأمريكية فهي تُلزم من خلال قواعد الحوكمة الصادرة عنها بمتطلبات تتعلق بزيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة من المستقلين، واستقلالية لجان التدقيق الداخلي والخارجي.

2.1.1. حجم مجلس الإدارة :

يعبر المجلس عن عدد المدراء الأعضاء الذين يشكلون قوام مجلس الإدارة إذ يعد حجم المجلس كبير إذا ما زاد عدد أعضائه عن 10 أعضاء، حيث يبلغ متوسط حجم مجلس الإدارة في البنوك حوالي 10 أعضاء وتتراوح الحدود العليا والدنيا ما بين 4 إلى 15 على الترتيب¹⁸. ولقد شكل ارتباط حجم المجلس إما إيجابا أو سلبا بالأداء موضع جدل في أدبيات حوكمة الشركات. وفي هذا الإطار فإن كل من «Adam's and Mehran,2003» قاما بدراسة على 35 شركة قابضة مصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية بالمقارنة مع الشركات الصناعية في الفترة (1986-1999) توصلوا من خلالها أن مجالس الإدارة في البنوك هي عادة ما تكون أكبر بكثير (1.5 مرات في المتوسط) من مجالس شركات التصنيع وأكثر استقلالية، وتميل لأن تكون أكثر لجان من نظرائهم في قطاع الصناعات التحويلية كما أن حجم المجلس له تأثير إيجابي على أداء البنوك مقاسا بمعامل توبين *Tobin's Q*. بالإضافة إلى دراسات أخرى تجادل لصالح التأثير الإيجابي لزيادة أعضاء المجلس على الأداء مثل دراسة *Andres Valledado,2008* « وبيرون ذلك بأن كبر حجم مجالس الإدارة يزيد من احتمال المزيد من المعرفة والمهارات ويساعد أيضا على الحد من تأثير على الرئيس التنفيذي المهيمن على الشركة، ويُعتقد أن المجلس يصبح أكثر فعالية في قيامه بواجباته، ومع ذلك فإن مدارس فكرية أخرى ترى أن الحجم الكبير للمجلس يضر أكثر مما ينفع ويزيد من صعوبة السيطرة وبالتالي تحقيق النتائج كما أن المجالس الكبيرة أكثر عرضة للتشكيل معارضة مما يؤخر عملية صنع القرار. (19)

2.1. هيكل الملكية :

ويتحدد هيكل الملكية من خلال توزيع حقوق الملكية فيما يتعلق بالأصوات ورأس المال وأيضا من خلال هوية مالكي الأسهم، فالأدبيات الواسعة لحوكمة الشركات التي تهتم بالعلاقة بين هيكل الملكية والأداء، تدرس الملكية بطرق مختلفة منها ملكية كبار المساهمين (تركز الملكية)، الملكية الإدارية.

1.2.1. تركيز الملكية:

يتحدد مفهوم تركيز الملكية في البنوك بعنصرين رئيسيين هما: عدد المساهمين الكبار، والنسبة المئوية للأسهم التي يمتلكها هؤلاء المساهمون من مجموع الأسهم وعادة ما يصنف المساهمون في البنوك على أنهم مساهمون كبار عندما يمتلكون نسبة 5 % أو أكثر من مجموع أسهم البنك.²⁰

ويسود الاعتقاد بأن في هياكل الملكية المشتتة (نظام الخارجيين) التي يمتلك فيها عدد كبير من المساهمين نسبة ضئيلة من رأس المال ربما يقومون بنشاطات مخفضة للقيمة، وذلك بسبب أن المساهمين الصغار يفتقرون إلى الحافز أو الدافع القوي على رقابة سلوك مدراء البنوك.²¹ وعلى العكس من ذلك، فهناك من يرى أن هيكل الملكية المركزة يمتاز بالقدرة على ثني مدراء البنوك على الابتعاد على مصالح أصحابها ففي نظرهم أن المساهمين الكبار يميلون إلى الإبقاء على استثماراتهم في البنك لمدة طويلة ونتيجة لذلك فإنهم يميلون إلى تأييد القرارات الإستراتيجية التي تتطوي على تطوير أداء البنك على المدى الطويل دون القرارات المصممة لتنظيم المكاسب على المدى القصير. غير أن الملكية المركزة تثير مشاكل جديدة لحوكمة الشركات، فهي تعني أن المستثمرين الكبار (أصحاب الملكية المركزة) ليسوا متعددين ومتنوعين وبالتالي يمكنهم الاستفادة على حساب صغار المساهمين، وأصحاب الديون والمصلحة الآخرين في الشركة، وذلك من خلال استغلال علاقات تجارية مع شركات أخرى يمتلكونها للحصول على الأرباح على حساب المؤسسة، وبصفة عامة تعظيم المنافع الخاصة من خلال السيطرة على الإدارة على حساب صغار المساهمين⁽²²⁾

2.2.1. الملكية الإدارية: *Managerial Ownership*

تنشأ الملكية الإدارية أو ما يعرف بملكية المجلس عندما يكون المدراء يشكلون جزءاً من أصحاب الشركة، وقد تناول تأثير الملكية الإدارية على أداء الشركات مبكراً فمن وجهة نظرية الوكالة التي تنص على وجود علاقة إيجابية بين الملكية الإدارية والأداء المالي للشركة بسبب التقارب بين مصلحة المدراء ومصلحة المالكين وهذا يتماشى مع وجهة نظر «*Jensen , Meckling 1976*». فمن منظور الحوكمة، فالمدراء المالكون لن يستفيدوا فقط مالياً من أجورهم في إدارة الشركة ولكن كمساهمين أيضاً سيكافئون بأداءهم الجيد من خلال نصيبهم من أرباح الشركة. وقد تم اثبات هذه العلاقة الإيجابية بين ملكية المدراء وأداء الشركات من خلال عدة دراسات في قطاعات مختلفة من بينها دراسة «*Palia and Lichtenberg , 1999*» التي أجريت على 225 شركة تصنيع في بين الفترة 1982-1993، قد لا تنطبق في حالة البنوك بسبب الاختلاف في هيكل الملكية وأصحاب المصالح المعنيين. ففي دراسة أجريت في القطاع المصرفي الأرجنتيني ذكرت بأن ملكية المجلس العالية تؤدي إلى ارتفاع المخاطر في محفظة القروض وبالتالي درجة أعلى من القروض المتعثرة في محفظة البنك. ومن بين أسباب هذه العلاقة السلبية كما يرى «*Pinteris, 2002*» صراع الوكالة الذي ينشأ بين مالكي البنك والمودعين. إضافة إلى بحوث أخرى أجريت في الولايات المتحدة والتي تتفق مع الدراسة الأرجنتينية مثل دراسة «*Hirschey, 1999*» الذي اختبر ما إذا كان أداء البنك يتأثر ب حجم، نمو، و ملكية الأسهم الإدارية لعينة من الشركات القابضة المصرفية (*BHCs*) في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1992-1996، فهو يرى أنه بعد تثبيت حجم الشركة، ليس هناك دليل على تدني مستوى أداء البنوك

ذات هياكل الملكية الإدارية، باستثناء البنوك الصغيرة فقط التي تكون فيها ملكية المدراء نموذجية²³، أما «Belkhir, 2005» فيرى ملكية المدراء تعد مفيدة لتغلب على مشاكل الوكالة بين الداخلين والخارجيين غير أن زيادتها يمكن أن يسفر عنه حافز للانخراط في سلوك المخاطرة الأخلاقية.²⁴

3.2.1. تعويضات المدراء التنفيذيين «Executive compensation»:

بغية تخفيض تكاليف الوكالة باحتواء التضارب في المصالح بين المساهمين والمدراء التنفيذيين في الإدارة العليا، يعتمد المساهمون إلى تحقيق التوافق من خلال جملة التعويضات المالية للمدراء التنفيذيين تتكون من (4) عناصر أساسية تتمثل في الراتب الأساسي، العلاوات «bonus» وعلاوات ومكافئات سنوية طبقاً لمقاييس الريح المحاسبي وحوافز طويلة الأمد على شكل ملكية وخيارات اسهم تستخدم كألية لربط أداء المدراء بأداء أسهم البنك.²⁵ ومن خلال تعديل هيكل التعويضات للمدراء وحساسية الاداء-الأجر، تصبح مصالح المساهمون ومصالح المدراء أكثر توحداً وأكثر توافقاً. وعلى صعيد الدراسات التطبيقية على مستوى البنوك تشير إلى أن استخدام حزم التعويضات للتخفيف من مشكلة الوكالة يميل إلى أن يكون مختلفاً في البنوك من المنظمات الأخرى بسبب السمات الخاصة للبنوك، حيث يرى «Mehran, et. al, 2011» أن الشركات القابضة المصرفية BHCs أقل حساسية للدفع مقابل الأداء المتميز للمديرين التنفيذيين بسبب ارتفاع نسبة الدين إلى إجمالي الأصول (الرفع المالي) كما هو نتيجة لاختلافات في الخصائص التشغيلية للبنوك عن للشركات غير المالية، لذا فإن التعويضات المستندة على أداء سوق الأسهم يكون أقل في هيكل التعويضات الادارية للبنوك.²⁶

ويدعم هذا الطرح كل من «John&Qian,2003» في دراستهما على عينة من الرؤساء التنفيذيين من 120 بنك تجاري في الولايات المتحدة بالمقارنة مع شركات التصنيع خلال الفترة (1992-2000) مؤكداً وجود حساسية أقل للدفع مقابل الأداء في البنوك والتي يعزونها إلى ارتفاع اللوائح التنظيمية التي تحد من سلوك المدراء للقيام باستثمارات عالية المخاطر لزيادة سعر السهم وارتفاع نسبة الإستدانة وتوصلاً أيضاً ارتباط انخفاض الحساسية للدفع مع حجم البنك.²⁷

4.2.1. الإفصاح والشفافية:

لقد أكد الكثير من الباحثين والمهنيين ومنظمات التقييم على أهمية الدور الذي يلعبه الإفصاح في تقليل عدم تماثل المعلومات *Reducing Information Asymmetry* بين الداخلين (الإدارة وكبار المساهمين)، والخارجيين (مساهمي الأقلية والدائنين وأصحاب المصلحة الآخرين)، ويعتبر الإفصاح والشفافية أحد المكونات الأساسية لحوكمة الشركات، وهو المبدأ السابع من مبادئ منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD) حيث ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات حسب هذه المبادئ تحقيق الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب بشأن كافة المسائل المتصلة بالشركة، من بينها الموقف المالي والأداء والملكية وأسلوب الإدارة وغيرها.²⁸

2. الآليات الخارجية للحوكمة البنوك و أثارها على الأداء المالي:

تشمل الآليات الداخلية مجموعة الآليات الرقابية التي يتم تصميمها وتنفيذها من خارج الشركة، وهذه الآليات تساعد في الرقابة على عمليات الشركة وأدائها ونتائج أعمالها بالشكل الذي يضمن حقوق ومصالح الأطراف ذات في الشركة.

1.2. المحيط القانوني والتنظيمي:

تتخذ البنوك شكل شركات مساهمة ذات مسؤولية محدودة سواء كانت أسهمها مسجلة في البورصة وامتدادها أم لا، وتخضع البنوك عادة لعدة قوانين وأنظمة خاصة تفرضها السلطات الرقابية الممثلة في الغالب بالبنك المركزي بالإضافة إلى القانون الأساسي الذي يحكم و ينظم الشركات.

1.1.2. الحماية القانونية للشركات:

لقد أجريت عدد من الدراسات التجريبية للتحقيق في أثر القوانين على حوكمة الشركات بعضها ركز على الحوكمة والثروة بعد احداث التغييرات في القوانين منها على سبيل المثال: دراسة كل من «Bruno and Claessens, 2010» و «Chhaochharia and Grinstein, 2005» ووجدوا إن تعديلات القانون المتعلقة بحماية المساهمين وأصحاب الديون تؤثر بشكل واضح على الحوكمة في الشركات. حيث درس كل من «Chhaochharia and Grinstein, 2005» تأثير قواعد الحوكمة الصادرة في 2002 (Sarbanes-Oxley Act) على قيمة الشركات في الولايات المتحدة وجد الباحثان أن هذه القواعد كان لها أثر إيجابي على قيمة الشركات، فالشركات التي كانت في السابق أقل توافق مع القواعد استفاد أكثر من تحقيق تحسن، كما تم تعظيم قيمة الشركات التي كانت أكثر توافق مع القواعد.

2.1.2. الإشراف والرقابة التنظيمية:

يلعب ارتفاع مستوى القوانين واللوائح التنظيمية دورا هاما كآلية لحوكمة البنوك، غير أن كثرة التنظيمات واللوائح المصرفية يجعل معظم الآليات الخارجية الأخرى للحوكمة الشركات آليات رمزية. فاللوائح المصرفية تقيد عادة تركيز ملكية الأسهم وبالتالي فان البنوك لن يكون لديها مساهمين كبار للرقابة والتأثير على المدراء، كما أن التأمين على الودائع يخفض من حوافز المودعين لمراقبة البنوك. إلا أن هناك من يبرر استخدام التنظيم حيث أنه يوفر الأمان والسلامة «Soundness» في القطاع المالي، وثمة من يقول أن الحكومات لا تهتم بشأن نقص المعلومات وتكاليف المعاملات والتي هي واحدة من أهداف تطبيق القوانين واللوائح، ولكنها مهتمة أكثر بالإشراف وتنظيم البنوك باعتبارها مصدر لليرادات للمالية العامة، فقد لاحظ كل من «De young, Sullian, 2001» أن الإشراف المصرفي يركز على منع المخاطر لكن ليس بالضرورة يمنع عدم الكفاءة الإدارية التي تعرض ثروة المساهمين للخطر.²⁹

2.2. رقابة حملة الديون «Debtholder monitoring»:

يلعب أصحاب الديون دورا في حوكمة الشركات من خلال رصد أنشطة الشركة. ومن المتوقع أن ارتفاع مستوى الديون إلى حقوق الملكية في البنوك يقدم حافزا قويا لأصحاب الديون لمراقبة البنوك. فهيكال رأس المال البنوك كما هو معروف يتألف في معظمه من ودائع ذات فائدة ثابتة مع قدر ضئيل

من حقوق ملكية رأس المال. نظرا للمستوى العال من الرفع المالي «*leverage*»، فالمودعين وأصحاب الديون الأخرى في البنوك لديهم حافز لمراقبة عمليات البنوك عن قرب. لكن تنقيد قدرة واهتمام أصحاب الديون في مراقبة البنوك للعديد من الأسباب: **أولا، غموض البنوك «opacity»** يحد من قدرة أصحاب الديون لمراقبة البنوك، ومع ذلك فإن أصحاب الديون الكبار من المحتمل أن يكون لديهم القدرة على التأثير ورعاية مدراء البنوك، فالأدبيات مثل «*Levine, 2004*» - «*Adams and Mehran, 2003*» أشارت إلى أن فعالية الدور الرقابي لأصحاب الديون الكبيرة تعتمد على عوامل عدة على سبيل المثال، كفاءة الحماية القانونية فيما يتعلق قوانين الإفلاس وإعادة تنظيم الشركات والتي يمكن أن تلعب دورا في مراقبة البنوك **ثانيا: يمكن لحاملي الديون الكبيرة مثل كبار المساهمين استخدام وضعهم الداخلي لخدمة مصالحهم على حساب أصحاب الديون الأقلية،** ثالثا، وكما تطرقنا إليه سابقا يفنقر المودعين للحافزا مراقبة البنوك في ظل وجود نظام التأمين على الودائع بحيث تم حماية أموالهم المستثمرة بغض النظر عن أداء البنوك.

3.2. المراجعة الخارجية (دور مراقبي الحسابات):

يتمثل الهدف الرئيسي للمراجع الخارجي (مراقب الحسابات) في إطار حوكمة الشركات بتقليل مشاكل الوكالة من خلال إبداء رأي فني محايد وموضوعي في مدى صحة وسلامة البيانات المالية للبنك والتي تعكس الحالة المالية للبنك ونتائج عملياته للفترة معينة وبالشكل الذي يساهم في إضفاء الثقة والمصدقية على المعلومات الواردة في القوائم المالية للبنك، والتي يتم إعدادها للمساهمين ولكافة الأطراف ذات المصلحة بالبنك مثل المشرفين والعاملين في القطاع المالي، المودعين، والدائنين وبالشكل الذي يساهم في حل مشكلة عدم تماثل المعلومات والتعارض بين الملاك والإدارة. ويعتبر تعيين مراقب للحسابات من الممارسات الجيدة للحوكمة البنوك باعتبارها أمرا مهما لاغنى عنه حيث تشترط الجهات الرقابية على البنوك تعيين مراجع للحسابات أو أكثر لكي يقوموا بالمهام المنوطة بهم وتعتبر صفتي الاستقلالية وعمق النظر من أهم صفات المراجعين الخارجيين.

4.2. السوق للرقابة الشركات «*Market for corporate control*»:

في مجال حوكمة البنوك هناك من الباحثين أبرزهم: «*Fan.2004*»، «*Levine.2004*» و«*Nam.2004*» من يرى أن السوق لرقابة الشركات كآلية فعالة في القطاع المصرفي تتأثر بعوائق منها ارتفاع مستوى التدخل الحكومي والغموض في البنوك فحسب «*Levine.2004*» فإن الحكومات عادة ما تفرض قيود ملكية و تنظم الذين يمكنهم تملك البنوك، وهذا ما يؤدي الى الحد من المنافسة في الصناعة المصرفية ويحد من مجال عمليات الاستحواذ العدائية «*hostile takeovers*» على سبيل المثال وكما تطرقنا إليه سابقا فإن كل من «*Adams and Mehran, 2003*» كشفت عن عدة نتائج حول التنظيم الحكومي المفرط على البنوك، بما في ذلك حدوث تأخيرات كبيرة في العروض معادية أي إطالة أجالها وهذا ما يخدم مجموعات أصحاب المصلحة مثل المنافسين وجمعيات حماية المودعين التي

تستخدم هذا التأخير لتنظيم معارضة لعملية الاستحواذ والتأثير على قرار الهيئة الرقابية. كما أن ارتفاع نسبة المديونية في البنوك يؤثر على عمليات الإستحواذ التي تحتاج للسيولة، علاوة على ذلك، فإن «Fan, 2004» يرى بأن غموض البنوك يحد من تقديم المعلومات ذات الصلة لعمليات الاستحواذ العدائية، فمقدموا عروض الاستحواذ يحتاجون إلى معلومات دقيقة وموثوق بها، ولكن عدم تماثل المعلومات من البنوك «*Information asymmetry of banks*» يحد من توفير مثل هذه المعلومات.

الخاتمة :

بناء على ما سبق فإن حوكمة المؤسسات البنكية لا تختلف في جوهرها عن ما تُعرّف به الحوكمة في الشركات عموماً، وترجع أهمية الحوكمة للبنوك للدور الذي تلعبه البنوك في الحياة الاقتصادية وبسبب حجم المخاطر الذي تتعامل معه والتداعيات الناجمة عن الممارسات غير السليمة في العمل البنكي، وتزايد درجة التعقيد في العمل البنكي وتعذر مراقبة مخاطره من جانب السلطات الرقابية، الأمر الذي يتطلب دخول من جانب المساهمين وممثلهم في مجالس الإدارة لضمان سلامة العمل المصرفي والرفع من أداءه، وبسبب هذه الأهمية ونظراً لخصوصية البنوك التي تعد أكثر غموضاً من غيرها من الشركات كما تخضع للعديد من اللوائح والقيود التنظيمية وتمتاز بوظيفة خلق السيولة عن غيرها من الشركات وتعدد أصحاب المصالح الأمر الذي يطرح مشاكل حوكمة من نوع خاص.

ومن خلال عرضنا لمختلف آليات حوكمة الشركات في المؤسسات المصرفية والتأصيل النظري للعلاقة بين هذه الآليات والأداء المالي للبنوك وذلك من خلال تقسيمها إلى نوعين من الآليات آليات داخلية وأخرى خارجية تتمثل الآليات الداخلية في: مجلس الإدارة، هيكل الملكية، آلية التعويضات، الإفصاح والشفافية، أما الآليات الخارجية فتتمثل في المحيط القانوني والتنظيمي، آلية المراجعة الخارجية، رقابة الدائنين، السوق لرقابة الشركات، والتي اختلف الباحثون حول تأثيرها على الأداء المالي للبنوك والشركات وذلك نظراً لإختلاف نماذج تطبيق حوكمة الشركات في العالم، كما أن فعالية تطبيق مختلف آليات حوكمة الشركات في البنوك تتأثر بخصائص التي تميز البنوك عن غيرها من الشركات كتضارب المعلومات الكبير في البنوك وهيكل ملكيتها المختلف وغيرها من الخصائص التي تم التطرق إليها.

الإحالات:

- ¹ محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد الإداري والمالي (دراسة مقارنة)، الدار الجامعية، 2009، ص:309.
- ² محمد طارق يوسف، إرشادات الحوكمة في البنوك طبقاً لأفضل الممارسات الدولية والإقليمية والمحلية، 10-10-2010، ص: 07، بحث منشور على موقع شركة جرانت ثورنتون:
- www.gtegypt.org/.../qt.../Banks_Governance_Guidelines_Arabic.pdf أطلع عليه بتاريخ 17/07/2012
- ³ Kern Alexander, **Corporate Governance and Banking Rrgulation**, Centre for Financial Analysis & Policy, University Of CAMBRIDGE , Working paper n 17, UNITED KINGDOM , 2004 , p : 06
- ⁴ Sulieman Ibraheem Shelash Al-Hawary, **The Effect of Banks Governance on Banking Performance of The Jordanian Commercial Banks: Tobin's Q Model "An Applied Study"**, International Research Journal of Finance and Economics ,Issue 71, 2011, P :39
- ⁵ Ahmed M. Khalid, Muhammad Nadeem Hanif, **Corporate Governance Of Banks In PAKISTAN:A Profile**, Centre for Management and Economic Research, Lahore University of Management Sciences, Lahore.p:05.
- ⁶ محمد حتاملة، دور البنوك في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات، فيفري mena forum 2005 ص: 2 :
www.ifc.org/.../Banks.../MENA_Sep_03_+Jordan_Hatamallah.doc
- ⁷ Ghazi Louizi, **impact du conseil d'administration sur la performance des banques tunisiennes**, XVème Conférence Internationale de Management Stratégique, Genève, 13-16 Juin 2006; pp: 3-4.
- (*) قام كل من Adams و Mehran بتحليل مجموعة من المتغيرات ذات الصلة بحوكمة الشركات في كل من الشركات القابضة المصرفية والشركات الصناعية على عينة من 35 شركة قابضة مصرفية BHC خلال الفترة من 1986-1996 في الولايات المتحدة الأمريكية، وخلصت الدراسة الى أن : الشركات القابضة المصرفية لديها أكبر حجم لمجالس الإدارة، و أكبر نسبة من أعضاء مجلس الإدارة خارجيين ، وعدد كبير من اللجان، وعلى العكس فان قيمة خيارات الأسهم في دفع الرواتب والمكافآت للمدراء التنفيذيين أقل في الشركات المصرفية عنها في الشركات الصناعية ، كما أن القيمة السوقية للملكية المباشرة للمدير التنفيذي في الشركات القابضة المصرفية أقل من الشركات الصناعية، كما أن المساهمين الكبار في الشركات القابضة يملكون نسبة أقل من حقوق الملكية مقارنة بغيرهم في الشركات الصناعية.
- ⁸ Ross Levine, **The Corporate Governance of Banks A Concise Discussion of Concepts and Evidence** , Discussion Paper No : 3, global corporate governance forum, Washington DC, July 21, 2003, P-P:8-11
- ⁹ Robert E. Litan ,et .al, **Financial Sector Governance: The Roles of the Public and Private Sectors** , Working paper, Brookings Institution Press , 19 September 2002,P P:3-6
- ¹⁰ Andrea Polo, **Corporate Governance Of Banks: The Current State Of The Debate**, Op.Cit.p:06
- ¹¹ Ibid .p: 11.
- ¹² Micah Cheserem,et.al, **Corporate Governance In The Financia Sector**, Issued by the Commonwealth Working Group on Corporate Governance in the Financial Sector, November 2000,P-P:12-13
- ¹³ Vasile Cocris, Maria-Cristina Ungureanu , **Why are Banks Special? An Approach from the corporate Governance Perspective**, Scientific Annals - ALI.Cuza University of Iasi, Economics Series, ROMANIA,2007, p:04.
- ¹⁴ Ibid .p: 11
- ¹⁵ Benton E. Gup, **Corporate Governance in Banking: A Global Perspective**, Edward Elgar Publishing Limited, united kingdom,2007,P:153.
- ¹⁶ Uwuigbe Olubukunola ranti, **Corporate governance and financial performance of banks: a study of listed banks in Nigeria**, a thesis in partial fulfilment of the requirements for the award of the degree of doctor of philosophy (Ph.D) in accounting ,the department of accounting , the school of postgraduate studies, covenante university, Ogun state, Nigeria, February 2011.p: 7-7
- ¹⁷ Kenneth A. Kim, P. Kitsabunnarat-Chatjuthamard; John R. Nofsinger, **Large shareholders, board independence, and minority shareholder rights : evidence from Europe**, Journal of Corporate Finance, Vol. 13 No. 5, Amsterdam.2007, 5, p 860.
- ¹⁸ حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة** ، دار البازوري، الأردن، 2011 ص : 121 .
- ¹⁹ Amienyaruenobakhare, **Corporate Governance and Bank Performanance in Nigeria** , Research report presented in partial fulfilment of the requirements for the degree of Masters of Business Administration , the University of Stellenbosch ,South Afria, December 2010, p :15

- ²⁰ حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، مرجع سابق، ص: 122
- ²¹ ويعزى ذلك إلى مجموعة من العوامل، منها عدم تماثل المعلومات بين المدراء وصغار المساهمين، فالمدراء يمتلكون القدرة الفائقة على حجب تدفق المعلومات وصغار المساهمين يفتقرون على الدوام إلى الخبرة في رقابة المدراء علاوة على ذلك أن التكاليف الكبيرة المرتبطة بمراقبة المدراء تجعل المساهمين الصغار يتحملون كل هذه الأعباء المالية في الوقت الذي تكون المنافع المتحققة من جهود مراقبتهم الخاصة ضئيلة جدا بسبب ضآلة نسبة مساهمتهم في رأسمال البنك .
- ²² Gerard Caprio, Jr, Ross Levine , **Corporate Governance In Finance: Concepts And International Observations**, April 2002, p-p : 06-08
- ²³ Mark Hirschey, **Managerial equity ownership and bank performance: entrenchment or size effects?**, **Economics Letters**, Volume 64, Issue 2, August 1999, Pages 209–213.
- ²⁴ Giovanna M Carrillo, **The Impact Of Regulation And Governance On The Risk Profile Of Banks**, thesis submitted in partial fulfillment of requirement for the degree doctor of business administration , the college of business Administration, Cleveland State University, USA, May, 2012 p-p :19
- ²⁵ كينيث أ.كيم، جون نوفسنجر، ديرك ج. موهر، **حوكمة الشركات – الأطراف الرائدة والمشاركة**، ترجمة محمد عبد الفتاح العثماني، غريب جبر غفام، دار المريخ، السعودية، ص:38-39
- ²⁶ Hamid Mehran, Alan Morrison, Joel Shapiro, **Corporate Governance and Banks: What Have We Learned from the Financial Crisis?**, Staff Report no. 502, Federal Reserve Bank of New York, June 2011, p-p :5-9 .
- ²⁷ Kose John and Yiming Qian, **Incentive Features in CEO Compensation in the Banking Industry**, **Economic Policy Review**, federal reserve bank of new york , Vol. 9, No. 1, USA , April 2003 , p p : 109- 120
- ²⁸ مصطفى قطب جاب الله نصر، **تقييم ممارسات حوكمة الشركات وأثرها على الأداء الإقتصادي للشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الإقتصاد، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، مصر، 2009، ص: 54.
- ²⁹ علي عبد الله القرشي، **دراسة تحليلية لآليات الحوكمة وتأثيرها على الأداء المصرفي "دراسة تطبيقية على قطاع البنوك اليمنية"**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه فلسفة في إدارة الأعمال، جامعة حلوان ، مصر 2010، ص:174

الاقتصاد الأخضر كخيار استراتيجي للجزائر في ظل انخفاض اسعار البترول

أ. علي خنافر - جامعة عباس لغرور خنشلة

د. عبد الرزاق بن زاوي جامعة محمد خيضر بسكرة

المخلص:

Summary:

This study aims to highlight the implications of lower oil prices on the Algerian economy, as well as the possibility of adopting the green economy as a strategic option for achieving sustainable development, as an alternative to the traditional economy, which rolled by the financial crisis, the environment and food as well, and Algeria today forced to move towards the green economy because of the growth policy is the failure balanced and sustainable, in addition to lower oil revenues and trade balance deficit for the year 2015, resulting in lower public spending resulting from the decline in oil prices.

key words: Petroleum, and the Algerian economy, the green economy, the environment.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز انعكاسات انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري وكذلك إمكانية تبني الاقتصاد الأخضر كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة، باعتباره بديل للاقتصاد التقليدي الذي توالى عليه الأزمات المالية، البيئة وكذا الغذائية، والجزائر اليوم مجبرة على التوجه نحو الاقتصاد الأخضر بسبب فشل سياسة النمو غير المتوازن وغير المستديم، بالإضافة إلى انخفاض العوائد البترولية وعجز الميزان التجاري لسنة 2015، مما أدى إلى انخفاض الانفاق العامة الناتج عن انخفاض أسعار البترول.

الكلمات المفتاحية: البترول، الاقتصاد الجزائري، الاقتصاد الأخضر، البيئة.

مقدمة:

في سياق عالمي يتسم باضطرابات في أسواق النفط، وعدم استقرار السلع الأساسية وغياب الأمن الغذائي، وأزمة مالية واقتصادية، وأزمات بيئية نشأت بسبب تبني نماذج تقليدية للتنمية الاقتصادية المتميزة بالاستهلاك المفرط وكذا أنماط الإنتاج غير المستدام، إن هذا الوضع له انعكاسات سلبية على تحقيق التنمية المستدامة.

وعلى ضوء هذه التغيرات ينظر اليوم إلى الاقتصاد الأخضر كخيار استراتيجي للخروج من هذا الوضع الغير مستقر ومعالجة الاختلالات الناتجة على نموذج النمو غير متوازن، ولهذا أثبتت العديد من الدول هذا الخيار كما أن الجزائر اليوم أما فرصة لسير في هذا الاتجاه العالمي والتخلص من التبعية للاقتصاد الربعي وأثاره السلبية، وفي هذا السياق يمكن طرح الإشكالية التالية:

أما هي انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، وهل الوضع المالي كفيل بتشجيع التحول نحو الاقتصاد الأخضر؟

وبناء عليه سيتم في هذا المقال تسليط الضوء على:

أولاً: الإطار النظري للاقتصاد الأخضر.

ثانياً: طبيعة الاقتصاد الجزائري وانعكاسات انخفاض أسعار البترول عليه.

ثالثاً: الاقتصاد الأخضر كخيار استراتيجي للجزائر من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

أولاً: الإطار النظري للاقتصاد الأخضر

قد يتساءل الكثير من الناس عما إذا كان الاقتصاد الأخضر مجرد لغة اصطلاحية، أو أنه يشكل توجه جديد نحو عالم منخفض الكربون، ففي هذا الإطار بدأ البحث عن نظام اقتصاديا جديد لا تكون فيه الغلبة إلى الثراء المادي فيه بالضرورة على حساب الثورة الايكولوجية والبيئة، فظهر مصطلح الاقتصاد الأخضر.

1- مفهوم الاقتصاد الأخضر

رغم مرور ثلاثة وعشرون سنة على انعقاد قمة الأرض الأولى في ريودي جانيرو 1992، وثلاث سنوات عن مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة، والتي أطلق عليه تسمية "ريو+20" حيث تتمثل الأهداف الثلاثة للمؤتمر في ضمان التزام سياسي جديد تجاه التنمية المستدامة، وتقييم نقائص التقدم والتقييم في تحقيق الالتزامات المتفق عليها، ومجابهة التحديات الصاعدة، وقد اتفقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة حول المحورين التاليين للمؤتمر هما: "الاقتصاد الأخضر في إطار التنمية المستدامة والقضاء على الفقر" و"الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة" وما يهنا هنا هو الاقتصاد الأخضر.

ولقد عرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر بأنه الاقتصاد الذي يؤدي إلى تحسين رفاه الإنسان وتحقيق الإنصاف الاجتماعي، ويسهم في الحد من المخاطر والأضرار التي تهدد النظم البيئية والموارد الايكولوجية¹.

كما يبين المنتدى العربي للبيئة والتنمية، في تقريره عن الاقتصاد الأخضر أن أحد المبادئ الأساسية للاقتصاد الأخضر يقتضي إيلاء القدر نفسه من الاهتمام للتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية. ويركز الاقتصاد الأخضر كثيرا على كفاءة استخدام الثروات الطبيعية وتوزيعها لتتويع الاقتصاد².

ويعرف الاقتصاد الأخضر أيضا بأنه اقتصاد منخفض الكربون، أي يبعث القليل من الغازات التي تسبب ظاهرة الاحتباس الحراري، بغية الحد من تحدي التغييرات المناخية، لكنه أيضا يحفظ الموارد الطبيعية كالمواد الأولية والطاقة والمياه والفضاء والتنوع البيولوجي³.

ومما سبق يمكن تعريف الاقتصاد الأخضر بأنه اقتصاد يؤدي إلى تحسين رفاة الإنسان وتقليص الفوارق الاجتماعية على المدى الطويل، وكذلك التخفيف من احتمالات تعرض أجيال المستقبل لمخاطر تدهور النظم البيئية ونسوب الموارد الايكولوجية، أي وبعبارة أخرى فهو اقتصاد يولد النمو والوظائف من خلال مشاريع تقلل التلوث وانبعاث الكربون، ترفع كفاءة استخدام الطاقة والموارد، تحمي التنوع البيولوجي والنظم البيئية، وتعزز رأس المال الطبيعي.

ويختلف الاقتصاد الأخضر عن النموذج الاقتصادي السائد حسبما يمارسه السياسيون ويتم تدريسه في الجامعات في ثلاث نواح رئيسية⁴، وهي كالآتي:

أ. إنه معنى بالعدالة الاجتماعية بصورة متأصلة، فبالنسبة للاقتصاد التقليدي يمثل اقتصاد الرفاهية عنصر إضافيا وجزءا ثانويا من علم الاقتصاد، أما بالنسبة للاقتصاد الأخضر فتقع المساواة والعدالة في قلب ما نفعه وتكون لها الأسبقية على بعض الاعتبارات مثل الكفاءة، وكثيرا من المساهمين في الاقتصاد الأخضر لهم تاريخ من العمل في الاقتصاد التنموي، ومن هم ليسوا كذلك مهتمون بنفس الدرجة بإيجاد اقتصاد دولي يتصدى للقضايا التي تهم جميع شعوب العالم على قدم المساواة.

ب. ظهر الاقتصاد الأخضر من منظمي الحملات البيئية والسياسيين الخضر بسبب حاجتهم إليه، واتخذ نموه مسارا اتجه من أسفل إلى أعلى ومن أولئك الذين يشيدون اقتصادا مستديما في الواقع العملي وليس من نظريات مجردة.

ج. الاقتصاد الأخضر ليس -بعد- علما أكاديميا يحتل مكانا رئيسيا في الجامعات.

2- أسباب التحول إلى الاقتصاد الأخضر:

توجد عدة أسباب أدت إلى ظهور مبادرة الاقتصاد الأخضر من أهمها أسباب اقتصادية اجتماعية و أسباب بيئية، على النحو التالي:

أ. الأسباب الاقتصادية الاجتماعي:

* الأزمة المالية سنة 2008، وتعد أسوأ أزمة مالية منذ الكساد الكبير، وترجع أسبابها بالدرجة الأولى إلى تضخم حجم الأصول المالية، فقد هدفت بعض المؤسسات المالية الى المبالغة في حجم أصول

المديونية بالمقارنة بما تملكه من أصول ملكية وهو ما يعرف باسم الرافعة المالية، بالإضافة إلى توسع البنوك في الإقراض، كما ارتبطت هذه الأزمة بما أطلق عليه أزمة الرهون العقارية⁵، حيث نتج عنها فقدان العديد من فرص العمل و الدخل في مختلف القطاعات الاقتصادية، وزيادة ديون الحكومات وضغوط على الصناديق السيادية، وارتفاع معدلات البطالة و الفقر في العديد من بلدان العالم.

* **أزمة الغذاء العالمي:** والتي ازدادت حدتها خلال السنوات الأخيرة بسبب ارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية التي يرجع سببها جزئياً إلى زيادة تكاليف الإنتاج، والتوسع الكبير في قطاع الوقود الحيوي ونتيجة لذلك ارتفع عدد الأشخاص المعرضين لخطر الرجوع وسوء التغذية في العالم إلى مليار شخص.⁶
ب. **الأسباب البيئية:** عرفت الأمم المتحدة البيئة بأنها ذلك النظام الفيزيائي والبيولوجي الذي يحيى فيه الإنسان والكائنات الأخرى، وهي كل متكامل وإن كانت معقدة تشمل على عناصر متداخلة ومتراصة⁷.

إن قضايا البيئة لم تعد تخص العلوم الطبيعية فقط في تحليل الظواهر البيئية وإنما تجاوزتها إلى أخذ أبعاد اقتصادية وتمويلية واجتماعية، حيث أن عناصر التكاليف للخسائر في الموارد الطبيعية الناجمة عن النشاط الصناعي أصبحت محل اعتبار، وخاصة بعدما أوضحت العديد من الدراسات حجم تلك الخسائر، وبعدها تنامي الاهتمام الدولي والعالمي بالبيئة. كما أن وهناك العديد من الموضوعات التي كانت تعد في الماضي موضوعات أو قضايا منفصلة بحد ذاتها مثل المياه وتلوث الهواء، وأصبحت كلها اليوم تقع تحت مسمى البيئة، بدءاً من تلوث الغلاف الجوي واستنفاد طبقة الأوزون ومروراً بتغير المناخ والتلوث البحري وموارد المياه المعدنية، إلى تدهور الأرض وتصحرها وتدهور الغابات، وانتهاءً بخسارة التنوع البيولوجي والمخلفات الكيماوية السامة والنفايات الخطيرة.

إن الأسباب السابقة الذكر هي أسباب الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر على المستوى العالمي، أما فيما يخص الأسباب الخاصة بالجزائر فهي نفس الأسباب بالإضافة إلى أسباب أخرى تعود إلى خصوصية الوضع الاقتصادي والبيئي الجزائري سيتم التطرق لها بالتفصيل في العناصر القادمة.

3. أهداف الاقتصاد الأخضر وكيفية قياسه.

أ. أهداف الاقتصاد الأخضر: يمكن إجمالها فيما يلي:⁸

- * تعزيز النمو الأخضر وتوليد فرص العمل والقضاء على الفقر؛
- * توفير الأمن الغذائي؛
- * حماية الصحة من التلوث وتعزيز أمن الطاقة؛
- * تعزيز أمن المياه؛
- * تحفيز الصناعة المستدامة؛
- * تحسين أنماط الاستهلاك والإنتاج؛
- * التصدي لتغير المناخ وحماية النظم البيئية.

إن أهداف الاقتصاد الأخضر تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة إذ يعتبر الاقتصاد الأخضر أداة ووسيلة لتحقيق التنمية المستدامة.

ب. قياس التقدم نحو الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر:

عند وضع استراتيجية إقليمية لتحقيق الاقتصاد الأخضر، لا بد من تحديد المنهجيات المشتركة وأدوات القياس بهدف تقييم التقدم المحرز والخيارات المتخذة نظرا للتناقض في الأهداف بين مختلف القطاعات المعنية (الطاقة، النفايات، الأراضي، المياه، النقل، الأبنية...)، وينبغي اعتماد نهج قائم على التسيير بين التدابير الخضراء والتدابير غير الخضراء، وقد أجرت وزارة التجارة الأمريكية دراسة لتقدير نسبة المنتجات والخدمات الخضراء إلى مجموع الاقتصاد الوطني في سنة 2017، وتراوحت التقديرات بين 1 في المائة و2 في المائة من مجموع الأعمال الخاصة، استنادا إلى التصنيفات المحددة والخدمات الخضراء وتعتبر المنتجات والخدمات خضراء إذ كانت تحافظ على الطاقة أو الموارد الطبيعية الأخرى، أو إذا كانت تحد من التلوث، وفي الدراسة ما يدعو إلى وضع معايير مرجعية لقياس التقدم المحرز نحو الاقتصاد الأخضر أكثر مراعاة للبيئة⁹.

ولابد من وضع مبادئ توجيهية لتحديد أنشطة الاقتصاد الأخضر الموحدة بين الدول، ما يسمح برصد التقدم والإنجازات، كما يجب وضع الأدلة القادرة على قياس رأس المال البيئي أو الاجتماعي أو البشري، وبمعنى المؤشرات مثل التقييم البيئي، الحفاظ على الموارد، الحد من التلوث، إيجاد عدد من الوظائف والإيرادات، نصيب الموظف من الدخل المتوسط والاقتصادي وتوزيع الدخل وغيرها، يسمح بقياس أداء الأنشطة في إطار الاقتصاد الأخضر ويتقدير حجمها بدقة أكثر.

وفي هذا الإطار، وضعت الصين دليلا هو "النتائج المحلي الإجمالي الأخضر"، كما وضعت فرنسا مجموعة من المؤشرات تقيس تقدمها نحو الاقتصاد الأخضر¹⁰.

ثانيا: طبيعة الاقتصاد الجزائري وانعكاسات انخفاض أسعار البترول عليه.

إنه من الطبيعي البدء في رصد انعكاسات انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري أن يرقم التطرف إلى نظرة عامة على ملامح الاقتصاد الجزائري بغرض التعرف على خصوصياته وأهم معالمه.

1. طبيعة الاقتصاد الجزائري:

سنحاول إعطاء صور على طبيعة الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال التطرق إلى هيكل الصادرات. حقق الميزان التجاري للجزائر سنة 2015 عجزا قدر ب 13714 مليون دولار وهذا لأول مرة منذ سنة 2000، كما تراجع الفائض المحقق سنة 2014 والذي المقدر بـ 4306 مليون دولار مقارنة بالسنوات التسعة (09) السابق وتعتبر كذلك أصغر فائض محقق منذ سنة 2005 والجدول رقم (01) يوضح حصيلة التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2005-2015.

من خلال الجدول رقم(01) لاحظ أن إجمالي الصادرات الجزائرية لسنة 2015 سجل أقل قيمة (35787 مليون دولار) مقارنة بالسنوات العشرة الأخيرة وهذا راجع إلى انخفاض أسعار النفط ابتداء من

جويلية 2014. كما أعطى الفائض المحقق في الميزان التجاري الجزائري من 2005 إلى 2014 البعض أملا كبيرا، لكنه سرعان ما تلاشى بسبب طبيعة هيكل الصادرات الذي تسيطر عليه صادرات المحروقات بأكثر من 90 بالمائة من إجمالي الصادرات في الكثير من السنوات العشرة الأخيرة (94,5%-95 % خلال سنتي 2015-2014 على التوالي)، رغم الإصلاحات والجهود التي قامت بها الجزائر من أجل ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

أما في جانب الواردات نلاحظ أن قيمتها لم تتأثر بالأزمة المالية والاقتصادية وانخفاض أسعار النفط حيث سجلت ارتفاع مستمر في قيمتها من 20048 مليون دولار سنة 2005 إلى 58580 سنة 2014 أي أنها نمت بحوالي 3 أضعاف مقارنة بسنة 2005 أما فيما يخص قيمة الواردات المسجلة سنة 2015 والمقدر بـ 51501 مليون دولار والتي عرفت تراجع في قيمتها بمقدار 7079 مليون دولار مقارنة بسنة 2014، وهذا يعود إلى سياسة التقشف التي انتهجتها الجزائر. وعليه فإننا فائض أو عجز الميزان التجاري في الجزائر يتحكم فيه عنصرين هما تغيرات أسعار النفط، وفاتورة الواردات.

الجدول رقم (01): حصيلة التجارة الخارجية وتطور اسعار البترول خلال الفترة 2005-2015

القيمة بالمليون دولار ودولار/البرميل

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	القيمة بالمليون دولار
2063	2582	2165	2062	2062	1526	1066	1937	1332	1158	1099	الصادرات خارج مجال المحروقات
35724	60304	63752	69804	71427	55527	44128	77361	58831	53456	43937	صادرات المحروقات
37787	62886	65917	71866	73489	57053	45194	79298	60163	54613	45036	مجموع الصادرات
51501	58580	54852	50376	47247	40473	39294	39479	27631	21456	20048	مجموع الواردات
-13714	4306	11065	21490	26242	16580	5900	39819	32532	33157	24989	الميزان التجاري
49.49	96.29	105.87	109.45	107.46	77.45	61.06	94.45	69.08	61.08	50.64	اسعار البترول بالدولار/ برميل

Source: - <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique>

- http://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm (تاريخ آخر زيارة 2016/05/19)

وفي سنة 2015 تركزت الصادرات الجزائرية لأهم الشركاء التجاريين من حيث الصادرات مع إيطاليا بنسبة 22,15% وقيمة بلغت 8369 مليون دولار محتلة بذلك المرتبة الأولى، إسبانيا بنسبة 17,37% وقيمة قدرها 6565 مليون دولار، فرنسا بنسبة 13,02% وقيمة بلغت 4921 مليون دولار،

ثم بريطانيا وهولندا بنسبة 7,63% و 6,04% وقيمة 2883 و 2281 مليون دولار على التوالي¹¹، وعليه فإن الصادرات تركزت بصورة رئيسية مع دول الاتحاد الأوروبي، وبالرغم من الجهود الم بذولة من طرف الجزائر من أجل تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات إلا أنها لم تتعدى قيمتها 3 مليار دولار، وأهم المنتجات غير النفطية المصدرة سنة 2014 هي نصف الموارد بنسبة 83,6% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات، أهمها المشتقات النفطية (المذيبات النفطية، غاز الأمونيا، الميثانول، الأسمدة، الزجاج)، وهذا أمر طبيعي بحكم أنه الجزائر بلد نفطي. يلي ذلك المنتجات الغذائية ب 11,5% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات وأهمها السكر، المياه المعدنية، الغازات، التمور. ثم المواد الخام ب 3,91% منها إجمالي الصادرات خارج المحروقات وأهمها الفوسفات وبقايا الورق¹². أما فيما يخص الموردين الرئيسيين لسنة 2015 تحتل الصين المرتبة الأولى بنسبة 15,97% بقيمة قدرها 8223 مليون دولار، وفرنسا في المرتبة الثانية بنسبة 10% بقيمة قدرها 5420 مليون دولار، تليها إيطاليا، إسبانيا، ألمانيا بنسب 9,37%، 7,64%، 6,57% من إجمالي الواردات على التوالي ب قيم 3382-3934-4828 مليون دولار على التوالي، وكما احتلت معدات التجهيزات الصناعية المرتبة الأولى بنسبة قدرها 19,58% من إجمالي الواردات ثم المنتجات الغذائية بنسبة بلغت 13,16% من إجمالي الواردات، تليها نصف المنتجات بنسبة قدرها 11,89% من إجمالي الواردات في سنة 2014¹³.

مما سبق يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على قطاع المحروقات وأن معظم مشاريع التنمية في الجزائر من تمويل العائدات النفطية، ويمكن تفسير وضعية الاقتصاد الجزائري "بالمريض الهولندي" والذي يقصد به حالة الكسل والتراخي التي أصابت هولندا في النصف الأول من القرن العشرين بعد اكتشاف النفط في بحر الشمال، وترافق مع انتشار نمط المجتمع الاستهلاكي ومظاهر البذخ وتراجع ثقافة الإنتاج والعمل، وتوجيه الاستثمار والعائدات النفطية إلى قطاعات خدمية وليست إنتاجية وزيادة قيمة مساهمة الصناعة الاستراتيجية وتراجع نسبة الصناعة التحويلية، ومن خصائصه ارتفاع أسعار السلع الغذائية والمصنعة وضعف القدرة التنافسية للسلع الوطنية.

2. أسباب تراجع أسعار البترول:

شهد الربع الرابع من سنة 2014 بداية انخفاض أسعار البترول حيث قدر سعره حوالي 94 دولار البرميل واستمر هذا الانخفاض ليصل إلى 49,49 دولار برميل سنة 2015 أي ان الاسعار انخفضت بحوالي نصف ما كانت عليه سنة 2014، 2013، والجدول رقم (01) يوضح ذلك. ويرجع انهيار أسعار البترول إلى تصافر عدة اسباب أهمها:

أ. جانب العرض:

ارتفع العرض العلمي البترول عن المستوى المطلوب من 84,1 مليون برميل/ اليوم سنة 2009 إلى 93 مليون برميل /اليوم سنة 2014 وصولا إلى 96,8 مليون برميل اليوم في أبريل 2015. ومن أهم العوامل المؤثرة على جانب العرض¹⁴ نجد:

- السياسات النفطية للدول المنتجة:

رغم وجود تخمة في المعروض العالمي للبترول إلى أن منظمة الأوبك اتخذت قرار بعدم خفض الإنتاج والحفاظ على حصتها من السوق في حدود 37 مليون برميل/اليوم أي حوالي 38% من المعروض العالمي للبترول، مبررة قرارها هذا أنه في حالة خفض الإنتاج فإن المنتجين خارج المنظم سيقومون بزيادة كميات الكبر وتغطية الفارق وهذا ما سيؤدي إلى استمرار انخفاض الأسعار وخسارة دول المنظمة حصتها من السوق في أن واحد. ولقد بلغ المعروض من الدول المنتجة خارج منظمة أوبك خلال سنة 2015 حوالي 57,3 مليون برميل/اليوم محققا نمو قدره حوالي 3,2 مليون برميل/اليوم أي نسبة زيادة قدرها 5,9% مقارنة بنسبة 2013.

- الوضع الطاقوي في الولايات المتحدة الأمريكية:

قدر إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من البترول إلى غاية جوان من سنة 2015 حوالي 9,5 مليون برميل/اليوم أي بزيادة قدرها 2 مليون برميل/اليوم و 1 مليون برميل/اليوم مقارنة بسنتي 2013، 2014 على التوالي.

كما أن التطور والنمو المستمر في إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية للبترول خلال الثلاث السنوات الماضية يدل على تغيير في استراتيجيتها وسياستها النفطية حيث اتجهت إلى تغطية احتياجاتها من البترول من الإنتاج الداخلي بدلا من اعتمادها على الاستيراد.

- المصادر الطاقة البديلة للبترول:

تلعب مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة دور هام في مضمار الصناعة البترولية خاصة في جانبي العرض والطلب، فانخفاض أسعارها مقارنة بالبترول يؤدي إلى زيادة الطلب عليها وانخفاض الطلب على البترول وهذا ما سيؤثر على العرض العالمي له، وبالتالي ستتأثر الأسعار.

كما تعمل العديد من دول العالم على تطوير استخدام هذه المصادر البديلة في حالة توفرها (سينم التطرق إلى الغاز الصخري كمثال)، ففي أمريكا بلغت التحولات المتعلقة بالمصادر غير التقليدية من نפט وغاز صخريين وغاز كتيمة حوالي 57 مليار دولار في عام 2011. بينما بلغت عمليات الاندماج والاستحواذ أكثر من 232 مليار دولار عام 2012.

وتشير التقارير إلى أن الإنفاق في هذا المجال مرشح للارتفاع، مما يدفع إلى الاعتقاد بأن إنتاج النفط الأمريكي قد يصل إلى 11,5 مليون برميل مكافئ نפט في اليوم في نهاية العقد الحالي. وقد ساهم الغاز الصخري بإضافة حوالي 1 مليون برميل/اليوم بالولايات المتحدة الأمريكية وكندا سنة 2012، وينتج حقل *lam a la lata* في الأرجنتين حوالي 10 آلاف برميل مكافئ نפט يوميا كما تشير التقارير الأولية في السعودية على وجود احتياطات تقدر بحوالي 17 تريليونا متر مكعب من الغاز الصخري.

- التقدم التكنولوجي:

أدى التقدم التكنولوجي السريع والتطور إلى اكتشاف احتياطات نفطية جديدة وزيادة الطاقات الإنتاجية للأبواب القديمة، وهذا يؤدي إلى زيادة العرض الكلي العالمي للبترول، كما ساهمت التكنولوجيا في تخفيض تكلفة إنتاج الطاقات البديلة مثل الطاقة الشمسية والغاز الصخري...إلخ.

ب. جانب الطلب:

قدر الطلب العالمي للبترول خلال سنتي 2014 و 2015 حوالي 91,5 و 93,5 مليون برميل/ اليوم على التوالي. وهو ما يؤكد وجود عجز في ميزان الطاقة قدره 1,6 و 4 مليون برميل/اليوم خلال نفس السنتين ويتأثر الطلب العالمي بعوامل التالية¹⁵:

- **النمو الاقتصادي العالمي:** تعتبر معدلات النمو الاقتصادي المحرك الرئيسي للطلب العالمي، وتمثلت العلاقة بينها بعلاقة طردية كلما زادت معدلات النمو الاقتصادي زادت الكميات المطلوبة من البترول. وبما أن معدل النمو الاقتصادي العالمي في تباطؤ خاصة في الدول الصناعية مثل (اليابان، الهند، ...) سينتج عنه انخفاض الطلب على البترول.

- **سعر الدولار مقابل العملات الرئيسية:** لقد عرفت سنة 2014 ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية، وهذا ما أدى إلى ارتفاع أسعار البترول للدول التي لا تتعامل بالدولار، وهذا ما يؤدي إلى تراجع الطلب عليه، وبالتالي الضغط على سعره نحو التراجع.

3. انعكاسات انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري:

انعكست الانخفاضات المتتالية في أسعار البترول انعكاسات بعيدة المدى على الاقتصاد الجزائري وربما كان أوضحها ما يلي¹⁶:

أ. انخفاض قيمة العائدات البترولية:

انخفاض قيمة العائدات من المحروقات من حوالي 60304 مليون دولار خلال سنة 2014 إلى حوالي 35724 مليون دولار خلال سنة 2015، أي بنسبة تراجع (انخفاض) قدرت بحوالي 40,76%.

- الميزان التجاري:

عرف الميزان التجاري الجزائري عجز قدرة 13714 مليون دولار خلال سنة 2015 (وهذا ما لم تعرفه الجزائر منذ سنوات طويلة) إذ قدرت مجموع الصادرات بـ 37787 مليون دولار أي بتراجع قدره 39,91% مقارنة بسنة 2014 وقد تحقق العجز السابق الذكر رغم تراجع الواردات بحوالي 7079 مليون دولار سنة 2015 أي أنها تراجعت بنسبة 21,08%.

ب. المالية العامة:

لقد ترتب على انخفاض العائدات البترولية، اعتماد الجزائر سنة 2016 في احتساب موازنتها العامة وخطط التنمية على أساس سعر مرجعي للبرميل بـ 37 دولار وقررت الحكومة في قانون المالية لسنة 2016 رفع أسعار الوقود والكهرباء وقسيمة السيارات، ضرائب جديدة بهدف خلق موارد إضافية لميزانية الدولة. والرسم على القيمة المضافة، وفرض ضرائب جديدة بهدف مخلق إيرادات جديدة إضافة

للموازنة العامة، كما أصدر رئيس الحكومة عبد المالك سلال تعليمية رقم 348 المؤرخة بتاريخ 25 ديسمبر 2014 بخصوص التدابير الاستعجالية لتعزيز التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد، وهذا ما عرف بسياسة التقشف.

ثالثا: الاقتصاد الأخضر كخيار استراتيجي للجزائر:

بعد تعاطف المشكلات البيئية العالمية على مستوى كوكبنا، الناتجة عن تبني مستوى مرتفع ونموذج غير متوازن للنمو الاقتصادي، وهذا من خلال استنزاف الموارد البيئية، دون مراعاة الآثار المضرّة بها، هذا ما أدى إلى الاهتمام بالأداء البيئي علاوة على أداء الاقتصادي، مما حفز على صياغة منهج أخضر للاقتصاد، وبالتالي التحول الى النمو الاقتصادي المستدام بيئيا (الاقتصاد الأخضر)، ومما سبق يمكن طرح السؤال التالي: لماذا يجب على الجزائر تبني ودعم الاقتصاد الأخضر الآن؟.

1. الأسباب التي تدفع الجزائر لتبني الاقتصاد الأخضر:

من أهم الأسباب التي تدفع الجزائر إلى الاهتمام بالاقتصاد الأخضر مايلي:

أ. **المشكلات البيئية:** إن الواقع البيئي في الجزائر لا يختلف عما هي عليه باقي دول العالم الحالي، فإلى جانب المشكلات البيئية ذات الطابع العالمي مثل (الاحتباس الحراري، تغير المناخ....)، هنا مشكلات بيئية ذات طابع وطني منها استنزاف الأراضي وتدهورها، محدودية المياه العذبة وتلوثها، النفايات الصلبة، تآكل التنوع البيولوجي وبلوث الهواء¹⁷.

ب. **فشل سياسة النمو غير متوازن وغير مستقيم:** لقد فشلت سياسات التنمية التي اعتمدت عليها الجزائر (النمو غير متوازن الذي اعتمد على الصناعات الثقيلة في السبعينيات والربع البترولي من التسعينيات إلى الآن) في تحقيق أهدافها، واستمرت بذلك الفجوة بيننا وبين الدول المتقدمة.

ج. **المرحلة الانتقالية التي تمر بها الجزائر:** إن المرحلة الانتقالية التي تمر بها الجزائر الناتجة على تراجع أسعار البترول وضع اقتصادها الذي يمكن وصفه بالمرض الهولندي، بالإضافة إلى التحديات الاجتماعية، تتطلب تبني منهج واستراتيجية غير تقليدية للتنمية، تتماشى والاتجاهات العالمية للتنمية.

د. **الدراسات التي قام بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة:** أثبت أن تطبيق الاقتصاد الأخضر يعود بنتائج إيجابية بصفة عامة على جميع القطاعات، ومواجهة التحديات البيئية وتحفيز النمو الاقتصادي، خلف فرض عمل جديد والقضاء على الفقر¹⁸.

2. متطلبات الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر:

- قيام الحكومة بقيادة عملية التحول من حلول اصطلاح القوانين السارية التي تؤثر سلبيا على الاقتصاد الأخضر، وكذلك من التزام صانعي السياسات بدمج مبادئ الاقتصاد الأخضر في

- خطط التنمية الوطنية، بالإضافة إلى متابعة هذا التحول اعتبارا من تبنيه فمتابعة فنتقيم نتائجه.
- مشاركة القطاع الخاص حيث يجب على الشركات مراعاة المتطلبات الاجتماعية والبيئية في أنشطتها.
 - يجب على المجتمع المدني أن يندمج في هذا التحول منذ المراحل الأولى من تبنيته.
 - تشجيع الاستثمار الأخضر.
 - تكيف برامج التعليم والتدريب والتأهيل من أجل التحكم في مبادئ وآليات التحول إلى الاقتصاد الأخضر.
 - ترشيد الإنفاق من خلال دعم المجالات التي تدعو إلى تخضير القطاعات الاقتصادية والحد من الإنفاق على المجالات التي تستنزف رأس المال الطبيعي.
 - رفع الحواجز أمام تصدير السلع وخدمات البيئة.
 - استرداد التكنولوجيا الخضراء.
 - تحجيز أنماط الإنتاج والاستهلاك والشراء الخضراء
 - دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخضراء (تمويل، تقوية القدرات، الولوج الى الاسواق).
- 3. إمكانيات تحول الجزائر إلى الاقتصاد الأخضر:**

يمكن حصر إمكانيات التحول إلى الاقتصاد الأخضر بالنسبة للجزائر فيما يلي:
أ. الإطار البيئي:

تتربع الجزائر على مساحة قدرها 44,8 مليون هكتار من الأراضي والمياه المنتجة، وهي موزعة بين 1,5 مليون هكتار من الغابات، و4,8 مليون هكتار من الأراضي الزراعية، و32,9 مليون هكتار من المراعي، و1,1 مليون هكتار الدعم البنية التحتية في البلاد. بالإضافة إلى امتلاكها 1 مليون هكتار من الجرف القاري والمياه الداخلية لدعم مصائد الأسماك.

وكما بلغت القدرة البيولوجية للجزائر 19,3 مليون هكتار عالمي وهذا أقل بحوالي 2,93 مرة من بصمتها البيئية المقدر ب 56,7 مليون هكتار عالمي، وبالتالي وقوع عجز في القدرة البيولوجية والذي يمكن أن يواجه باستيراد الموارد الطبيعية من الخارج، أو الإفراط في استخدام الموارد المحلية والاعتماد على المشاع الجوي العالمي، وبلغ ثمن عجز القدرة البيولوجية حوالي 1300 دولار للفرد¹⁹.

ولقد قدر إجمالي ثاني أكسيد الكربون مقابل كل فرد سنة 2011 ب 1,217,55400 ألف طن متري، كما بلغ استهلاك جميع مواد مركب الهيدرو كلورو فلورو كاربون المؤدية لنفاذ طبقة الأوزون 1 طن متري من الموارد المستنفذة لطبقة الأوزون في سنة 2013، وقدر إجمالي الموارد المائية المتجددة 11,25 متر مكعب/سنة⁹ سنة 2014، ومتوسط حجم هطول الأمطار ب 212 متر مكعب/سنة⁹ 10⁹ سنة 2012²⁰، وبلغت تكلفة الآثار البيئية على شكل تلوث صحي، ومياه الصرف الصحي، وتآكل تربة

كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2008 بحوالي 0,97 و 0,37 و 0,37 على التوالي، ورغم المعطيات السابقة فإن الجزائر لها إمكانية كبيرة لتحقيق الهدف السابع من أهداف الألفية للأمم المتحدة والمتمثل في كفاءة الاستدامة البيئية²¹.

ب. الإطار القانوني:

اهتمت الجزائر على غرار باقي دول العالم بإقامة إطار قانوني يحاول الموازنة بين حماية البيئة وتحقيق التنمية، واتخذت جملة من الإجراءات أهمها:

- استحداث اللجنة الوطنية للبيئة 1974؛
- قانون 83-03 المتعلق بحماية البيئة؛
- المخطط الوطني لتهيئة الإقليم؛
- المخطط المحلي لأجندة 21 سنة 2001؛
- القانون الخاص بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها سنة 2001؛
- القانون المتعلق بجودة الهواء وحماية الجو؛
- القانون الخاص بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة سنة 2001.

ج. الإطار الاقتصادي:

وضعت الجزائر أدوات اقتصادية ومالية من أجل الحفاظ على البيئة أهمها:

- الرسوم الإيكولوجية (البيئة):

استحدثت أولى رسم بيئي بالجزائر في قانون المالية لسنة 1992 والمتمثل في رسم على الأنشطة الملوثة والخطيرة على البيئة (T.A.P.D). وتم الشروع في اتخاذ إجراءات ملموسة ابتداء من سنة 2000 حيث تم رفع المعدلات السنوية للرسم على T.A.P.D وتصنيف المنشآت الملوثة ومن أهم الرسوم البيئية في الجزائر ما يلي:

* الرسوم الخاصة بالنفايات الصلبة مثل الرسم على رفع النفايات المنزلية، والرسم التحفيزي لإنقاص المخزون من النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج (24000 دج/طن)، والرسم التحفيزي على إنقاص المخزون من النفايات الصناعية الخاصة (10500 دج/طن)، والرسم على الاكياس البلاستيكية (10,50 دج/كغ)، والرسم على العجلات المطاطية...

* الرسوم الخاصة بالانبعاثات الجوية لسنتي 2002-2016 مثل الرسم على الوقود، والرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو المصدر الصناعي.
* الرسوم على الانبعاثات الصناعية السائلة سنة 2003.

الخاتمة:

ان الاهتمام العالمي بالاقتصاد الأخضر نابع من اعتباره ادات لتحقيق التنمية المستدامة، خاصة في ظل الازمة الاقتصادية والمالية و المشكلات البيئية و ازمة الغذاء ، بالإضافة الى ازمة الطاقة، لذا جاء

بحثنا هذا ليلقي الضوء على طبيعة الاقتصاد الجزائري و انعكاسات انخفاض اسعار البترول عليه، وامكانيات تبني الاقتصاد الأخضر كخيار استراتيجي ، اذ خلصنا الى النتائج التالية:

*يرتبط الاقتصاد الأخضر بالقضايا البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي تقود حتما للارتقاء بالانسان و البيئة المحيط به.

*تكمّن اهمية الاقتصاد الاخضر في الفوائد الاقتصادية والاجتماعية و البيئية الناتجة عن اعطاء وزن متساو لركائز و ابعاد التنمية المستدامة (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي).

*تواجه الجزائر خسائر كبيرة في ايرادات التصدير نتيجة لانخفاض الحاد في اسعار البترول ، الشيء الذي انعكس سلبا على وضع الميزان التجاري الذي حقق عجز.

*تعاني الجزائر من المرض الهولندي، و الذي تظهر اعراضه في الوزن الكبير للمحروقات في الاقتصاد الجزائري (96 % من اجمالي الصادرات)، و محدودية الصادرات خارج المحروقات، وضعف انتاجية القطاعات الاخرى.

* تمتلك الجزائر امكانيات بيئية هائلة، الا انها تعاني من بعض المشكلات (التصحر،النفائيات، الجفاف، انجراف التربة....).

وعليه فالجزائر مطالبة بقيام بجملة من الاصلاحات متعلقة بتنويع الانشطة الاقتصادية تهدف الى تحقيق نمو متوازن، تخلق فرص عمل و تتماشى مع المتطلبات البيئية وهذا يوفره للاقتصاد الاخضر.

المراجع والاحالات:

- ¹ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نحو اقتصاد أخضر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، 2011، ص01.
- ² اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، رصد الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية: المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الأمم المتحدة، 2013، ص: 03
- ³ وزارة البيئة والتنمية المستدامة، الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2010-2013 السير نحو اقتصاد أخضر ومنصف، فرنسا، 2010، ص01.
- ⁴ مولاي سكوت كاتو، الاقتصاد الأخضر مقدمة في النظرية والسياسة والتطبيق، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2010 ص27-28.
- ⁵ صندوق النقد العربي، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاديات العربية، الامارات، 2008، ص3-5.
- ⁶ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الاقتصاد الأخضر بالمنطقة العربية المفهوم العام والخيارات المتاحة أمام دول المنطقة، جامعة الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة/ المكتب الإقليمي لغرب آسيا، أبريل 2011، ص: 01.

⁷ Unep, The state of the envirohment. 1988-

- 8 - محمد الحمدي، التحول نحو الاقتصاد الأخضر في ظل المستجدات العالمية والإقليمية، الاسكوا، عمان، 2014، ص08.
- 9 - Economic and statistics administration (USA), **measuring the green economy** - **united states department of commerce**, april 2010.
- 10 - Ministère de l'ecologie Du développement durable et de l'énergie francais. **Tableau de bard des sndicateurs de l'écanmie verte**, 2013.
- 11 - dernière visite 01/06/2016 www.andi.dz/index.php/ar/statistique
- 12 - نفس المرجع السابق.
- 13 - نفس المرجع السابق.
- 14 - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير شهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء، يونيو 2015، ص: 07.
- 15 s energy information: **short- torm enery outlook (STEO)eio**. July 2015 , p01.
- تقرير الامين العام السنوي، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول اوبك، العدد 40، الكويت، 2013، ص 129.126.125.124.78.
- تقرير الامين العام السنوي، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول اوبك، العدد 40، الكويت، 2013، ص 129.126.125.124.78 -تقرير شهري حول التطورات البترولية في الاسواق العالمية والدول الاعضاء، مرجع سبق ذكره، ص07.
- 16- ministère des finances, direction général des douanes,statistiques du commerce exterieurs de l'algerie,(période : 09 mois 2015).
تاريخ آخر زيارة 2016/06/11
www.andi.dz/index.php/ar/statistique
- قانون المالية 2016
- 17 شراف براهمي، **البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي في ظل الاطار الاستراتيجي العشري (2001-2011)**، مجلة الباحث، العدد 12، الجزائر، 2013، ص: 99-100.
- 18 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الإسكوا)، **الاقتصاد الأخضر بالمنطقة العربية المفهوم العام والخيارات المتاحة أمام دول المنطقة**، مرجع سبق ذكره، ص: 1-4.
- 19 تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية 2012، **البيئة العربية خيارات البقاء، البصمة البيئية في البلدان العربية**، المنتدى العربي للبيئة والتنمية، بيروت، 2012، ص: 175.
- 20 نفس المرجع السابق، ص 176.
- 21تاريخ اخر زيارة 2016/06/12
www.sesrtic.org
- 22 تقرير التنمية العربية، **نحو منهج هيكلتي للإصلاح الاقتصادي**، العدد1، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2013، ص 293-299.

مكانة النفط ضمن مصادر الطاقة الدولية : الواقع و الآفاق

د. شريف بوقصبة - جامعة الوادي

Abstract:

Our study aims to determine the Oil source position among other international energy sources, where this study beginner to demonstrate the conceptual frame work of the Oil and the development of various international sources of energy consumption , then determine the oil position . After that, we addressed the prospects for oil within these international sources of energy through prospects demand for the various sources of energy , and determine the status of Oil , In the latter determining the size of the required investments in these sources to meet the growing demand , and determining the Oil position.

Key Words : Oil – International Energy Sources – Non-Renewable energy sources –Renewable energy sources.

المخلص :

تهدف دراستنا هاته إلى تحديد موقع المصدر الطاقوي النفطي ضمن مصادر الطاقة الدولية الأخرى ، و ذلك من خلال معرفة ماهية النفط و تطور استهلاك مصادر الطاقة الدولية المختلفة و من ثم تحديد موقع النفط ضمنها ، ثم التطرق إلى آفاق النفط ضمن هذه المصادر الدولية للطاقة من خلال آفاق الطلب المتوقع على مختلف المصادر الطاقوية و تحديد مكانة النفط ضمنها ، و كذلك حجم الاستثمارات المطلوبة في هذه المصادر لتلبية الطلب المتزايد عليها و موقع النفط منها .

الكلمات المفتاحية : النفط - مصادر الطاقة الدولية - مصادر الطاقة غير المتجددة - مصادر الطاقة المتجددة .

مقدمة :

الطاقة منتج ضروري لا يمكن الاستغناء عنه و أحد المقومات الرئيسية للمجتمعات ، نشأت صناعته في القرن التاسع عشر مع تزايد استهلاك كلا من الفحم و النفط ، لتتطور هذه الصناعة و تشمل جملة من المصادر الطاقوية المختلفة (المصادر الأحفورية ، الطاقة النووية ، الحيوية ، الهيدروليكية ، الشمسية ، الرياح ،...).

يعتبر النفط من المصادر الأحفورية للطاقة التي تطور استهلاكها بشكل ملحوظ في القرن العشرين ، حتى أصبح سلعة إستراتيجية عالمية الطابع و محركا رئيسيا للاقتصاد العالمي ، تشن الحروب و تشتعل النزاعات الدولية لضمان تدفقات إمداداته.

انطلاقا مما سبق سنتناول في دراستنا هاته مصادر الطاقة الدولية و محاولة معرفة :
ما هي المكانة الحالية و المستقبلية للنفط ضمن مصادر الطاقة الدولية ؟

و سنحاول الإجابة على هذا الإشكال الرئيس من خلال المحورين التاليين :

أولا: موقع النفط ضمن مصادر الطاقة الدولية :

يتضح لنا الموقع الحالي للنفط ضمن مصادر الطاقة الدولية من خلال : تحديد ماهية النفط ، فتطور استهلاك مصادر الطاقة الدولية .

أ- ماهية النفط : كلمة النفط هي فارسية الأصل (نافاتا) تعني القابلة للسريان. أما كلمة البترول (PETROLEUM) فهي لاتينية الأصل تتألف من مقطعين، هما PETR و تعني الصخر، و OLEUM التي تعني زيت ، و بذلك تعني في مجملها (البترول) زيت الصخر (1) .

1- نشأة النفط : يتكون النفط عبر مراحل متتالية بصورة تدريجية بطيئة ، ففي أولى مراحلها تتحول البقايا العضوية عبر ملايين السنين بفعل مستوى الضغط و الحرارة التي تنتشط البكتيريا المساعدة على تحليلها إلى ما يعرف بالكيروجين (مادة هلامية تمثل النفط غير التام) ، و يبدأ هذا الأخير في التكون بتحول الكيروجين إلى أسفلت (أردء أنواع النفط لأنه أقلها نضجا) الذي يتحول بدوره إلى النفط الثقيل ثم الخفيف و تزداد درجة خفته بطول فترات تكونه ، و يتسرب النفط من خلال الطبقات الأرضية المسامية التي تنسم بارتفاع نسبة الرمل و الجير بها، ليتجمع في النطاقات المعروفة " بمصايد النفط " ، و تتحدد درجة جودته من خلال معياري (ثقله أو

خفته / مرارته أو حلاوته) ، حيث يتحدد معيار النقل أو الخفة تبعا لكثافته ، أما معيار المرارة أو الحلاوة فتبعا لكمية عنصر الكبريت فيه ، فأجودها الخفيف الحلو (قليل الكبريت) . و للنفط أكثر من 150 نوعا ، و يدخل في إنتاج أكثر من 400 ألف منتج ، و بعد تكون النفط الخفيف تزداد درجة خفته تبعا لاستمرار توافر الظروف السابقة الذكر إلى أن يتحول إلى غاز طبيعي ، يكون إما مصاحبا للنفط في مصادبه ، و إما يكون في مصادب نفطية تم تحولها كليا إلى غاز طبيعي.⁽²⁾

2- مراحل الإنتاج: تمر عملية إنتاج المحروقات بالمرحل التالية:

2-1- التنقيب: و تتم من خلال:

- الكشف الجيولوجي: عند البحث عن النفط في منطقة ما يجري أولا الكشف الجيولوجي، لمعرفة مدى مساعدة الظروف التي كانت سائدة خلال الأزمنة الجيولوجية القديمة على تكوينه ، و تتم هذه المرحلة عن طريق رسم خريطة للصخور، ليجري بعد ذلك البحث عن التكوينات الأرضية التي يحتمل أن يتجمع فيها.

- الكشف الجيوفيزيقي: إذا تعذر استخدام الكشف الجيولوجي لرسم خريطة تفصيلية للتكوينات الصخرية الموجودة تحت سطح الأرض تستخدم طريقة الكشف الجيوفيزيقي و التي تشمل:

- طريقة قياس الجاذبية: عن طريق أجهزة خاصة لقياس الاختلافات في قوة الجاذبية.

- طريقة قياس المغناطيسية: عن طريق تحديد الخواص المغناطيسية لكل نوع من الصخور.

- طريقة قياس الاهتزازات: بإحداث هزات أرضية اصطناعية و تحديد عن طريق أجهزة خاصة طبيعية المكونات الأرضية تبعا لرصد هذه الاهتزازات.

2-2- الحفر: و هي المرحلة الثانية بعد التنقيب ، حيث أنه رغم تعدد طرق التنقيب عن النفط و تطورها إلا أنه لا يمكن إثبات وجوده إلا بعملية الحفر و الوصول إلى مصادبه ، ليحدد بعد ذلك جدوى هذا البئر تبعا للتكنولوجيا المتاحة و كميات النفط أو الغاز بهذه المصادب ، و عمقا ، و السعر الحالي له.

2-3- الاستخراج : و هي المرحلة النهائية لإنتاج المحروقات الخامة ، و يتم الاستخراج عن طريق التدفق الذاتي للآبار انطلاقا من الضغط المتوافر، أو عن طريق مضخات تساعد على استخراجها ، ليتم نقله عادة عبر الأنابيب إلى العملاء مباشرة (بالنسبة للغاز الطبيعي) أو إلى

موانئ ليتم نقله إلى العملاء أو تخزينه (بالنسبة للنفط) ، أو يتم نقله عبر هاته الأنابيب إلى معامل التكرير و الفصل إذا كان نفطا، و إلى مركبات التمييع عادة إذا كان غازا طبيعيا.

2-4 معالجة النفط : يتم معالجة النفط عن طريق تكريره بما يعرف بنظام التقطير، فيعد فصل عنصرى الماء و الأملاح من النفط الخام ، تتم المعالجة بالحرارة للمزيج المتبقي ليرسب كل نوع من المشتقات تبعا لدرجة الحرارة المتعرض إليها، و يحصل بذلك على المشتقات ، التي تختلف بنسبها من نفط لآخر، فمثلا برمبل النفط الجزائري صحارى البلند (الخفيف - الحلو) يمكن أن يشتق منه بعد تكريره : (3)

- ناقتا: 34 % ؛

- مازوت: 25% ؛

- رزديس: 25 % ؛

- كيروسين: 12 % ؛

- غاز البترول المميع: 04 % .

تساهم كل من هذه المشتقات في صناعات أخرى كمواد أولية مثل صناعة البتروكيماويات ، أو كوقود بعد إعادة تحسينها.

3- الاحتياطات العالمية من النفط : يعتمد تقدير حجم الاحتياطات على المعايير المادية و الاقتصادية ، فالمعايير المادية تتمثل في تحديد الحقول (التنقيب) و القدرة على استغلال الموارد ، كما يعد المعيار الاقتصادي أمرا بالغ الأهمية أيضا حيث يتم اعتبار الحقول قابلة للاستخدام في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة . (4)

و يتضح حجم الاحتياطات العالمية المؤكدة من النفط التقليدي و غير التقليدي كما يلي :

3-1- الاحتياطات العالمية من النفط التقليدي: لقد شهد حجم الاحتياطات العالمية المؤكدة خلال الفترة (1994 - 2014) تطورا ملحوظا ، يتضح من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (01): تطور حجم احتياطات العالمية من النفط التقليدي و توزيعها الإقليمي
خلال الفترة: 1994 - 2014

الوحدة : مليون برميل

2014	2013	2004	1994	
332.5	332.5	223.7	127.6	أمريكا الشمالية
330.2	329.8	103.4	81.5	أمريكا اللاتينية و الجنوبية
154.8	157.2	140.8	141.2	أوريا و أوراسيا
810.7	808.7	750.1	663.6	الشرق الأوسط
129.2	130.1	107.6	65.0	إفريقيا
42.7	42.7	40.6	39.2	آسيا الباسيفيك
1700.1	1701.0	1366.2	1118.0	إجمالي العالم
1216.5	1214.9	918.8	778.9	الأوبك

Source: BP : BP Statistical Review of World Energy , 64th Edition , June 2015 ,
P : 06 .

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن:

- الاحتياطات العالمية النفطية انتقلت من : 1118 مليار برميل سنة 1994 إلى 1700,1 مليار برميل في 2014 ، أي بنمو يقدر بـ : 52 % ، و كانت أكبر الدول احتياطا خلال سنة 2014 : (5)

• فنزويلا : 17,5 % من الاحتياطي العالمي ؛

• المملكة العربية السعودية : 15,7 % من الاحتياطي العالمي ؛

• كندا : 10,29 % من الاحتياطي العالمي .

- احتلال منطقة الشرق الأوسط (متمثلة في: إيران ، العراق ، الكويت ، عمان ، قطر ، المملكة العربية السعودية ، سوريا ، الإمارات العربية المتحدة ، اليمن) المرتبة الأولى عالميا من حيث حجم الاحتياطات النفطية خلال الفترة : 1994 - 2014 ، مثلت 59,4 % من الاحتياطي العالمي في سنة 1994 ، و 54,9 % سنة 2004 ، و بلغت 47,7 % من الاحتياطات النفطية العالمية سنة 2014 .

- مثلت دول منظمة الأوبك 69,7% من الاحتياطي العالمي سنة 1994 ، 67,2% سنة 2004 ، و 71,6% سنة 2014 .

3-2- الاحتياطات العالمية من النفط غير التقليدي (النفط الصخري) : النفط غير التقليدي له نفس مواصفات نظيره التقليدي إلا أنه يختلف في طرق و آليات استخراجه ، و من أهم النفوط غير التقليدية " النفط الصخري " الذي تتوزع احتياطاته في العالم كما يلي:

الجدول رقم (02) : أهم الاحتياطات الدولية من النفط الصخري خلال سنة 2013

الوحدة: مليار برميل

المرتبة	الدولة	حجم الاحتياطي
01	روسيا	75
02	الولايات المتحدة الأمريكية	48
03	الصين	32
04	الأرجنتين	27
05	ليبيا	26
06	فنزويلا	13
07	المكسيك	13
08	باكستان	9
09	كندا	9
10	اندونيسيا	8
	إجمالي احتياطات العالم	335

Source: U.S Energy Information Administration : EIA / ARI World Shale oil ressource assessment, U. S Department of Energy , Washington , June 2013 , p:02 .

من خلال الجدول السابق يتضح بان هذا النوع من النفط سيضيف احتياطات هامة للاحتياطي العالمي من النفط التقليدي (ما يقارب 23%) ، و بالتالي فسيعزز مركز هذه الدول الأكبر احتياطيا في الخارطة الطاقوية الدولية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، إلا أن

ما يواجهه هذا النفط من تحديات هي تكلفة الاستخراج (التي تقدر بما بين 40- 80 دولار للبرميل) العالية مقارنة بنظيره التقليدي.

4- الإنتاج العالمي من النفط : يشمل إنتاج النفط كلا من إنتاج النفط التقليدي و النفط غير التقليدي ؛

4-1 - الإنتاج العالمي من النفط التقليدي : مر الإنتاج العالمي من النفط التقليدي بالعديد من المراحل التي كانت تتلاءم و تواكب الظروف العالمية السائدة آنذاك ، إلا أنها خلال الفترة (2004 - 2014) عرف الإنتاج العالمي من هذا النفط حالة عامة من التطور مدفوعة بنمو الاقتصاد العالمي و النمو السكاني ، حيث يتضح ذلك خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (03): تطور حجم الإنتاج العالمي من النفط التقليدي و توزيعها الإقليمي

خلال الفترة: 2004 - 2014

الوحدة : ألف برميل/ اليوم

2014	2012	2010	2008	2006	2004	
18721	15555	13847	13166	13724	14160	أمريكا الشمالية
7613	7317	7360	7398	7479	7166	أمريكا اللاتينية و الجنوبية
17198	17119	17692	17576	17587	17572	أوروبا و أوراسيا
28555	28502	25777	26417	25734	24873	الشرق الأوسط
8263	9275	10096	10203	9945	9313	إفريقيا
8324	8382	8428	8097	7947	7854	آسيا الباسيفيك
88673	86150	83190	82847	82417	80938	إجمالي العالم
36593	37472	35073	36279	35489	34040	الأوبك

Source: BP : BP Statistical Review of World Energy , Op , P :08.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن :

- الإنتاج العالمي النفطي اليومي انتقل من : 80,94 مليون برميل يوميا في سنة 2004 إلى 88,67 مليون برميل يوميا في 2014 ، أي بنمو يقدر بحوالي : 10 % ، و كانت أكبر الدول إنتاجا خلال سنة 2014 : (6)

- المملكة العربية السعودية : 12,9 % من الإنتاج العالمي ؛
- روسيا : 12,7 % من الإنتاج العالمي ؛
- الولايات المتحدة الأمريكية : 12,3 % من الإنتاج العالمي.

- احتلال منطقة الشرق الأوسط المرتبة الأولى عالميا من حيث حجم الإنتاج النفطي خلال الفترة : 2004-2014 ، فمثلت 30,7% من الإنتاج العالمي في سنة 2004 ، و بلغت 32,2% من الإنتاج النفطي العالمي سنة 2014 .

- مثلت منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) 42% من الإنتاج النفطي العالمي لسنة 2004 و 41 % من الإنتاج العالمي لسنة 2014.

4-2- الإنتاج العالمي من النفط غير التقليدي : (7) قدر الإنتاج العالمي من النفط الصخري بالكميات التجارية في سنة 2014 بـ : 4,29 مليون برميل يوميا ، توزعت بين ثلاث دول فقط هي :

- الولايات المتحدة الأمريكية : 4,07 مليون برميل يوميا .
- كندا : 0,20 مليون برميل يوميا .
- الأرجنتين : 0,02 مليون برميل يوميا .

ب- تطور استهلاك مصادر الطاقة الدولية : تقسم مصادر الطاقة من حيث ديمومتها و نضوبها إلى : مصادر غير متجددة كالمصادر الأحفورية (النفط ، الغاز الطبيعي ، الفحم) و الطاقة النووية ، و مصادر غير متجددة كالطاقة الهيدروليكية ، الكهربائية، الرياح . تستهلك هذه المصادر لتلبية الاحتياجات الطاقوية في المجالات الرئيسية التالية : النقل ، إنتاج الكهرباء ، الصناعة ، الاستخدام المنزلي و التجارة و الزراعة (8) . حيث يتضح تطور الاستهلاك العالمي من هذه المصادر في الجدول التالي :

الجدول رقم (04): تطور الاستهلاك العالمي لمصادر الطاقة

خلال الفترة: 2004 - 2014

الوحدة : مليون طن مكافئ للنفط

2014	2012	2010	2008	2006	2004	
4211.1	4133.2	4041.8	3999.0	3985.9	3870.8	النفط
3881.8	3798.8	3611.2	3500.1	3278.0	2914.5	الفحم
3065.5	3017.8	2879.7	2751.0	2577.9	2435.6	الغاز الطبيعي
879.0	833.6	783.9	739.9	689.0	635.2	الطاقة الهيدروليكية
574.0	559.6	626.2	619.4	634.9	624.7	الطاقة النووية
316.9	242.9	168.0	123.5	95.1	75.5	الطاقات المتجددة
12928.4	12585.9	12083.8	11732.9	11260.8	10556.3	إجمالي الطاقة المستهلكة

Source: BP : BP Statistical Review of World Energy , Op , pp :11-38.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ما يلي :

- النمو الايجابي لإجمالي للطاقة المستهلكة عالميا من سنة لأخرى ، حيث ارتفع هذا الاستهلاك من 10556,3 مليون طن مكافئ للنفط سنة 2004 إلى 12928,4 مليون طن خلال سنة 2014 ، محققا معدل نمو يقارب 22,5 % .
- يعتبر النفط المصدر الطاقوي الأول في العالم من حيث الاستهلاك ، فقد بلغ نسبة 37% من إجمالي الاستهلاك لسنة 2004 ، و 32.6 % في سنة 2014 .
- تمثل مصادر الطاقة الأحفورية 87 % من إجمالي المصادر المستهلكة خلال سنة 2004، و 86 % خلال سنة 2014 .

ثانيا: آفاق النفط ضمن مصادر الطاقة الدولية : نقوم باستشراف الدور المستقبلي الذي يمكن أن يلعبه النفط ضمن مصادر الطاقة الدولية من خلال دراسة آفاق الطلب على مصادر الطاقة ، و آفاق الاستثمارات في هذه المصادر .

أ- آفاق الطلب على مصادر الطاقة الدولية : قدمت منظمة الدول المصدرة للنفط ضمن تقريرها لسنة 2015 حول آفاق النفط حتى سنة 2040 توقعات حول اتجاه الطلب العالمي على مختلف مصادر الطاقة الأولية ، تتضح من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (05): آفاق الطلب العالمي على مصادر الطاقة الأولية
خلال الفترة: 2013- 2040

الوحدة : مليون برميل مكافئ للنفط يوميا

2040 (%)	2020 (%)	2013 (%)	معدل النمو 2013-2040	2040	2020	2013	
25.2	30.2	31.5	0.7	100.6	90.1	84.4	النفط
24.6	28.3	28.4	1.0	98.3	84.2	76.1	الفحم
27.9	23.2	22.1	2.4	111.5	69.1	59.2	الغاز الطبيعي
5.9	4.7	4.9	2.2	23.5	13.9	13.1	الطاقة النووية
2.5	2.5	2.4	1.8	10.2	7.4	6.3	الهيدروليكية
9.5	9.8	9.8	1.4	38.1	29.1	26.2	الحيوية
4.3	1.4	0.9	7.6	17.4	4.3	2.4	طاقات متجددة أخرى
100.0	100.0	100.0	1.5	399.6	298.0	267.6	الإجمالي

Source: OPEC : 2015 World Oil Outlook , OPEC Secretariat, P:59.

من خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي :

- النمو المستمر للطلب على مصادر الطاقة الأولية في المدين المتوسط (2013 - 2020) و الطويل (2013 - 2040) ، حيث سيصل الطلب الإجمالي على هذه المصادر في آفاق 2040 إلى 399.6 مليون برميل مكافئ للنفط يوميا بعد أن كان 267.6 مليون برميل ، أي بمعدل نمو 1.5% سنويا ؛
- استمرارية تصد النفط كأول مصدر طاقي في العالم في المدى المتوسط إلا أنه سيتراجع أمام الغاز الطبيعي في المدى الطويل ، حيث سيصبح الطلب المتوقع على الغاز الطبيعي في آفاق 2040 : 111.5 مليون برميل مكافئ للنفط يوميا (ما يمثل 27.9 % من إجمالي الطلب العالمي) ، في حين يتوقع أن يبلغ الطلب على النفط : 100.6 مليون برميل يوميا (ما يمثل 25.2 % من إجمالي الطلب العالمي) ؛

- النمو المضطرد لمصادر الطاقة غير الأحفورية خلال الفترة (2013 - 2040) ، فالطاقات المتجددة الأخرى (كالشمسية و الرياح) هي الأكبر نموا بحيث ستنقل من 0.9% من إجمالي الطلب العالمي على مصادر الطاقة في سنة 2013 إلى 4.3% منه في آفاق 2040 ، كما أن الطاقة النووية أيضا سيرتفع الطلب عليها بمعدل 2.2% لتصبح تمثل 5.9% من إجمالي الطلب العالمي على مصادر الطاقة الأولية في آفاق 2040 ، أما الطلب على كل من الطاقة الهيدروليكية و الحيوية فسبقى مستقرا و في المدين المتوسط و الطويل (2.5% من إجمالي الطلب العالمي للهيدروليكية و في حدود 9.5 إلى 9.8% للحيوية)؛

- بالرغم من النمو المضطرد للطلب على مصادر الطاقة غير الأحفورية خلال الفترة (2013 - 2040) إلا أن مصادر الطاقة الأحفورية ستبقى تسيطر على المشهد الطاقوي العالمي في المدين المتوسط و الطويل ، حيث مثلت 82% من إجمالي الطلب في سنة 2013 و يتوقع أن تبلغ 77.7% في آفاق 2040 .

ب- آفاق الاستثمار في مصادر الطاقة الدولية : سعيًا لتلبية الطلب العالمي المستقبلي المتزايد على مختلف مصادر الطاقة الأولية قامت الهيآت الدولية المختصة (كالأوبك و منظمة الطاقة الدولية) بتقدير حجم الاستثمارات المطلوبة لتطوير القدرات الطاقوية العالمية حتى آفاق 2040/2035 ، و التي نوضحها كما يلي :

1- حجم الاستثمارات المطلوبة لتطوير القدرات النفطية : يقدر حجم الاستثمارات اللازمة لتلبية الطلب المتزايد على النفط خلال الفترة : 2015- 2040 بحوالي 10 تريليون دولار (دولار سنة 2014) ، أما في المدى المتوسط فيحتاج العالم لاستثمار 250 مليار دولار سنويا ، حيث أغلب هذه الاستثمارات ستكون في دول خارج الأوبك ، في حين تحتاج دول الأوبك إلى استثمار ما يقارب 40 مليار دولار سنويا في المدى المتوسط وما يفوق 60 مليار دولار سنويا في المدى الطويل (حتى آفاق 2040).⁽⁹⁾

2- حجم الاستثمارات المطلوبة في مصادر الطاقة من غير النفط : قدمت منظمة الطاقة الدولية ضمن تقريرها لسنة 2014 حول آفاق الاستثمارات الطاقوية حتى سنة 2035 (وفقا لسيناريو

السياسات الجديدة) توقعات حول حجم الاستثمارات العالمية في مصادر الطاقة من غير النفط ، يمكن توضيحها بالجدول التالي :

الجدول رقم (06): حجم الاستثمارات المتوقعة على المستوى الدولي في مصادر الطاقة من غير النفط وفقا " لسيناريو السياسات الجديد" خلال الفترة : 2014 – 2035

الوحدة: مليار دولار (دولار سنة 2012)

الإجمالي	طاقات أخرى	الطاقة الشمسية	طاقة الرياح	الطاقة الهيدروليكية	الطاقة الحيوية	الطاقة النووية	الغاز الطبيعي	الفحم	
1728	60	207	368	311	87	293	70	332	الصين
1351	93	254	354	100	160	166	117	103	الاتحاد الأوروبي
1127	88	212	219	57	143	90	183	185	الو. م. أ
930	17	139	138	174	34	72	54	302	الهند
406	5	3	6	55	25	125	103	84	روسيا
282	6	17	35	158	27	11	23	5	البرازيل
8941	447	1276	1429	1507	639	1061	1054	1528	إجمالي العالم

Source: International Energy Agency : World Energy Investment Outlook – Special Report , IEA , 2014 , P : 103.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن إجمالي الاستثمارات التي يحتاجها العالم لتلبية الطلب على مصادر الطاقة من غير النفط خلال الفترة 2014 – 2035 ستفوق 8,9 تريليون دولار (دولار سنة 2012) ، حيث يعتبر الفحم المصدر الأكبر استثماريا منها بنسبة 17,1 % من إجمالي الاستثمارات ، لتليه الطاقة الهيدروليكية بنسبة 17% ، فالرياح 16% ، ثم الطاقة الشمسية 14,2 % ، لتليها النووية بحوالي 12 % ، فالغاز الطبيعي بنسبة 11,7 % ، ثم الحيوية بنسبة 7 % ، و أخيرا طاقات أخرى (الطاقة الحرارية ، الطاقة الشمسية المركزة و البحرية) بحوالي 5 % .

الخاتمة :

- تناولنا في دراستنا هاته واقع و آفاق مختلف المصادر الطاقوية الدولية و ركزنا على مكانة النفط ضمنها ، حيث تمكنا من التوصل إلى النتائج التالية :
- النمو المستمر للطلب العالمي على مختلف مصادر الطاقة المدفوع بنمو الاقتصاد العالمي و النمو السكاني.
 - تصدر الطاقة الأحفورية لمصادر الطاقة الدولية في الأمدين المتوسط و الطويل ، مما يجعل العالم أمام إشكالية نضوب هاته المصادر غير المتجددة.
 - تصدر النفط لمصادر الطاقة الدولية في الأمدين القصير و المتوسط إلا أنه سيتراجع أمام الغاز الطبيعي في المدى الطويل (آفاق 2040) ليكون في المرتبة الثانية ، لكن سيبقى من أهم المصادر.
 - النمو المضطرد لمصادر الطاقات المتجددة و لاسيما في المدى الطويل إلا أن ما تمثله من إجمالي الطاقة المطلوبة يبقى ضعيفا في مقابل المصادر الأحفورية .
 - يستهدف التحول المستقبلي- و إن كان نسبيا- من المصادر غير المتجددة إلى المصادر المتجددة الانتقال من مصادر ناضبة إلى مصادر مستديمة .

الهوامش والإحالات :

(1) محمد خميس الزوكة: جغرافيا الطاقة (مصادر الطاقة بين الواقع و المأمول) ، دار المعرفة ، الإسكندرية ، 2001 ، ص: 71.

(2) المرجع السابق نفسه ، ص: 72.

(3) SONATRACH - Activité Commercialisation : SAHARA Blend , Publications Périodique , Décembre 2004 , P : 06.

(4) لودوفيك مون : الطاقة النفطية و الطاقة النووية : الحاضر و المستقبل ، ترجمة : مارك عبود ، الطبعة الأولى ، كتاب العربية ، الرياض ، 1435 هـ 2014 م ، ص:43 .

(5) BP : BP Statistical Review of World Energy , 64th Edition , June 2015 , P : 06.

(6) BP : BP Statistical Review of World Energy ,Op , P : 08.

(7) أحمد محمد الساري : نظرة عامة على أهم مصادر الطاقة غير التقليدية ، ادارة الأبحاث الاقتصادية ، مؤسسة النقد العربي السعودي ، الرياض ، يوليو 2015 ، ص : 10 .

(8) لودوفيك مون : مرجع سابق ، ص:21 .

(9) OPEC : 2015 World Oil Outlook , OPEC Secretariat, P:15.

العولمة المالية وقنوات تأثيرها على النمو الاقتصادي
حتى تكون الآثار إيجابية: فما هي الشروط؟

د. خاطر طارق جامعة الحاج لخضر - باتنة

ملخص:

Summary:

This paper provides a review of the phenomenon of financial globalization, in terms of its definition, the direction of the driving forces of this phenomenon, also shed light on the channels of their impact on economic growth. We will summarize the theoretical benefits of financial globalization on growth.

Financial globalization could, in principle, help to raise the growth rate in developing countries through a number of channels. Some of these directly affect the determinants of economic growth (augmentation of domestic savings, reduction in the cost of capital, transfer of technology from advanced to developing countries, and development of domestic financial sectors). Indirect channels, which in some cases could be even more important than the direct ones, include increased production specialization due to better risk management, and improvements in both macroeconomic policies and institutions induced by the competitive pressures or the "discipline effect" of globalization.

Key words: financial globalization, economic growth, financial integration, financial openness, financial liberalization.

تقدم هذه الورقة استعراضاً لظاهرة العولمة المالية، من حيث التعريف بها، القوى الدافعة اتجاه هذه الظاهرة، كما تلقي الضوء على قنوات تأثيرها على النمو الاقتصادي. حيث سنقوم بتلخيص الفوائد النظرية للعولمة المالية على النمو.

يمكن أن العولمة المالية، من حيث المبدأ، أن تساعد على رفع معدل النمو في البلدان النامية من خلال عدد من القنوات. بعض هذه المحددات تؤثر بشكل مباشر على النمو الاقتصادي (زيادة المدخرات المحلية، وتخفيض تكلفة رأس المال، ونقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية، وتنمية القطاعات المالية المحلية). وتشمل القنوات غير المباشرة، والتي في بعض الحالات يمكن أن يكون أكثر أهمية من تلك المباشرة، زيادة التخصص الإنتاج بسبب إدارة المخاطر بشكل أفضل، والتحسينات في كل من السياسات والمؤسسات الاقتصادية الكلية الناجمة عن الضغوط التنافسية أو "تأثير الانضباط" الناجم عن العولمة.

الكلمات المفتاحية: العولمة المالية، النمو الاقتصادي، التكامل المالي، الانفتاح المالي، التحرير المالي.

مقدمة:

شهدت الساحة الاقتصادية والمالية والمصرفية العالمية عدة تطورات ومستجدات زاد تفاعلها بعد زيادة درجات التحرير المالي، والذي من أبرز إفرازاته هو الانفتاح المالي أو بما يسمى بالعولمة المالية، فبعد إزالة القيود تصاعد حجم التدفقات المالية في العالم النامي والمتقدم بمعدلات كبيرة وذلك في إطار الاستثمارات الأجنبية المباشرة. هذا مما قد يخلق فرصا جديدة للمنفعة الاقتصادية على الدول النامية، إلا أنه في المقابل قد يحدث مخاطر وتحديات وآثار سلبية على أوضاع اقتصادات الدول النامية ومعدلات نموها. وتهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز أهم القنوات التي يؤثر من خلالها الانفتاح المالي على النمو الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، إعطاء لمحة عن الشروط التي من شأنها إذا توفرت أن تجعل من انعكاسات التكامل المالي أكثر إيجابية على النمو الاقتصادي.

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف قسمت هذه الورقة إلى أربعة محاور وهي:

أولاً- مفهوم وقياس العولمة المالية.

ثانياً- القوى الدافعة اتجاه العولمة المالية:

ثالثاً- قنوات تأثير العولمة المالية على النمو الاقتصادي.

رابعاً- شروط (عتبات) جعل آثار العولمة المالية أكثر إيجابية على النمو الاقتصادي.

أولاً- مفهوم وقياس العولمة المالية:

تعتبر العولمة المالية هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي، مما أدى إلى تكامل وارتباط أسواق المال المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال، ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود ولتصب في أسواق المال العالمية بحيث أصبحت أسواق رأس المال أكثر ارتباطا وتكاملا⁽¹⁾. وفي هذا السياق، يمكن التنبؤ بأن مفهومي العولمة المالية والاندماج المالي مختلفين من حيث المبدأ، فالعولمة المالية هي مفهوم شامل والذي يشير إلى ارتفاع الروابط العالمية من خلال التدفقات المالية عبر الحدود، بينما يشير الاندماج المالي إلى رابطة بلد بعينه مع أسواق المال الدولية. ومن الواضح أن هذين المفهومين يرتبطان ارتباطا وثيقا، فعلى سبيل المثال، تزايد العولمة المالية هو مرتبط بارتفاع الاندماج المالي في المتوسط⁽²⁾. ولمعرفة درجة تطور العولمة المالية أن تتم عملية قياس درجة الاندماج المالي. وفي هذا الإطار هناك مقياسين وهما: ⁽³⁾

أ. **القيود على رأس المال (تدابير القيود القانونية):** والتي تتعلق بالقيود على تدفقات رأس المال عبر الحدود، وتشمل هذه القيود: القيود على التدفقات الواردة والصادرة لرأس المال، ضوابط الكمية مقابل السعر، القيود على حيازة الأسهم الأجنبية. وتستخدم مجموعة تدابير القيود القانونية بغرض تقييم درجة الانفتاح المالي، وذلك من خلال الثنائية (1/0) مقياسا لانفتاح حساب رأس المال.^(*) وبالنسبة للمقياس الأول، تشير البيانات إلى لجوء دول العالم إلى تحرير حسابات رأسمالها وانفتاحها على

الأسواق المالية العالمية، ولو بدرجات متفاوتة، ففي خلال الفترة (1970-2004) - بداية ونهاية الفترة -، فقد تراوحت درجة الانفتاح بين: 0,3 و 0,9 بالنسبة للدول المتقدمة، و 0,18 و 0,19 بالنسبة للأسواق الناشئة، و 0,16 و 0,4 بالنسبة للاقتصادات النامية الأخرى.

ب. **التدفقات المالية/ الرصيد (المقاييس الفعلية):** وحسب هذه الطريقة فإن المقياس الذي يقيس درجة الاندماج المالي فهو نسبة رصيد الأصول والخصوم الأجنبية إلى الناتج المحلي الخام (PIB). ويعتبر هذا الرصيد حصيلة التدفقات الحالية لرأس المال عبر الحدود، والتي تعكس درجة اندماج دولة ما في الأسواق المالية العالمية. وأما بالنسبة للمقياس الثاني، فتشير البيانات إلى أن نسبة رصيد الأصول والخصوم الأجنبية إلى الناتج المحلي الخام (PIB) خلال الفترة (2000-2007) فقد قدرت بحوالي 300% في الدول المتقدمة، في حين استقرت هذه النسبة عند أقل من نصف هذه القيمة في الأسواق الناشئة وحوالي 130% في آسيا، أوروبا الغربية ودول أمريكا اللاتينية.⁽⁴⁾

ثانياً - القوى الدافعة اتجاه العولمة المالية:

والتي تشمل ما يلي:

1. التقدم التكنولوجي وانخفاض التكاليف في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات:

خلال النصف الثاني من السبعينات والثمانينات شهد العالم ثورة تكنولوجية عارمة والتي تولدت عنها ثورة أخرى في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصالات والبرمجيات، مما ساعد على زيادة اندماج الأسواق المالية الدولية، كما حدث انخفاض كبير في تكلفة النقل والاتصالات، كما كان لظهور الفاكس وشبكات الكمبيوتر المساهمة في تذليل عقبة الحدود الجغرافية، فأصبح بإمكان الملايير من الدولارات الأمريكية أو أي من العملات الأخرى أن تتجاوز الحدود في دقائق معدودة. وهكذا ساهم التقدم التكنولوجي في رفع سيولة الأسواق المالية وسهولة تدفق رؤوس الأموال والحصول عليها بسرعة كبيرة⁽⁵⁾. ناهيك عن مساهمته كذلك في تمكين المتعاملين في الأسواق وسلطات الدول من جمع المعلومات التي يحتاجونها لقياس ومراقبة وإدارة المخاطر المالية، وتسعير وتداول الأدوات المالية الجديدة المعقدة والتي تم تطويرها في السنوات الأخيرة، وإدارة دقاتر المعاملات المنتشرة في المراكز المالية العالمية.⁽⁶⁾

2. عولمة الاقتصادات الوطنية: حيث تطورت أنشطة الاقتصاد الحقيقي: الإنتاج، الاستهلاك،

والاستثمارات المادية بشكل ملحوظ، وتوزعت على بلدان ومناطق مختلفة. كما تم إنشاء الشركات المتعددة الجنسيات، وأصبحت السلع والخدمات تتوزع عبر العالم من خلال شبكات هذه الشركات، والتي توسعت عن طريق الدمج والاستحواذ. كما خفض العديد من الدول الحواجز أمام التجارة الدولية، وزادت تدفقات السلع والخدمات عبر الحدود. وقد حفزت هذه التغييرات الطلب على التمويل عبر الحدود، مع الترادف مع التحرير المالي، كما شجعت على التدفق الدولي لرأس المال والسيولة⁽⁷⁾.

3. **تحرير أسواق المال الوطنية:** إلى جانب التحسينات السريعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعولمة الاقتصادات الوطنية وتحفيز الابتكارات المالية وحركة رأس المال عبر الحدود، نجد أن عولمة الوساطة المالية، كجزء من آليات الطلب على التدفقات عبر الحدود وكجزء أيضا من تخفيف الحواجز أمام تجارة الخدمات المالية وتحرير القواعد التي تحكم دخول المؤسسات المالية الأجنبية إلى أسواق رأس المال المحلية⁽⁸⁾.
4. **صعود الرأسمالية العالمية:** لا يمكن للعولمة المالية أن تنمو وتتسارع دون الرأسمالية المالية العالمية المتنامية، حيث نمت هذه الأخيرة من خلا تطور بين الخدمات المالية والمصرفية المقدمة من قبل البنوك، شركات التأمين، صناديق الاستثمار... الخ، وأيضا أصبحت ذات طابع رأسمالي وغلة للتبادل. ويتجلى ذلك من خلال توظيف رؤوس الأموال غير المستثمرة، وارتفاع إيراد الأوراق المالية أكثر من جني الأرباح في المشاريع الإنتاجية. وهذا يشير إلى أن حركة رؤوس الأموال في العالم لم تعد مرتبطة مع حركة التجارة الدولية، ولكن لديها الآن كيانها الخاص وآلياتها الخاصة، ويمكن ربط نمو الرأسمالية المالية بالاقتصاد الرمزي مدفوعا بمؤشرات أسواق المال العالمية، كما يتأثر بأسعار الفائدة وأسعار الصرف، المستوى العام للأسعار، ومعدلات البطالة⁽⁹⁾.
5. **تزايد الفوائض الكبيرة نسبيا في رأس المال:** في ضوء تزايد المدخرات المالية العالمية والفوائض الرأسمالية وعدم قدرة الأسواق المحلية على استيعابها، استوجب البحث عن فرص استثمار في الخارج بغرض تحقيق معدلات أرباح أكبر، وهذا وتعكس تدفقات المال إلى الخارج انخفاض معدلات الأرباح في البلدان التي تخرج منها هذه الأموال⁽¹⁰⁾. وأدى هذا العامل -المحفز بأثر التحرير المالي- إلى زيادة الاندماج المالي العالمي مع ملاحظة أن أداء أسواق الدول النامية أكثر جاذبية من الاقتصادات المتقدمة من حيث تنويع المحفظة المالية للمستثمرين⁽¹¹⁾.
6. **نمو سوق السندات الدولية:** يعزى شارع العولمة المالية إلى النمو الكبير الذي شهده السوق العالمية للسندات، والتي أضحت تحتل مكانة بارزة في الاستثمارات المالية الدولية خاصة الطويلة الأجل منها. وتعود أهمية هذه السوق إلى كونها أداة استثمارية طويلة الجمل لمساهمتها في إعادة توزيع المدخرات المتوافرة عالميا على جميع المقترضين في العالم، وتتطوي هذه السوق على نوعين من السندات هما سندات الأورو والسندات الأجنبية⁽¹²⁾.
7. **ظهور الابتكارات المالية واستخدامها كأداة للوقاية من المخاطر:** عرفت سنوات السبعينات والثمانينات ظهور العديد من الأدوات الاستثمارية التي تمنح مستخدميهما حق بيع وشراء الأسهم والعملات الأجنبية بسعر متفق عليه، أو حق إجراء تغيير تسويات نقدية عندما تحدث تغيرات في أسعار الفائدة أو الأسهم أو أسعار الصرف الرئيسية⁽¹³⁾.

8. تطبيق الاتفاقية العامة بشأن تحرير الخدمات المالية (GATS) وما تولد عنها من احتدام المنافسة في سوق الخدمات المالية وإعادة هيكلة صناعاتها: أدت مفاوضات جولة الأوروغواي إلى تكريس مزيد من التحرير في القطاع المصرفي والتأمين، وتعزيز التزامات الوجود التجاري لموردي الخدمات المالية الأجانب، كما ركزت على تخفيف القيود من خلال:

- توسيع التجارة القائمة في الخدمات المالية وتعديل الشكل القانوني للحضور التجاري؛
- التعديل القانوني لملكية الأجانب في المستويات المالية المحلية.
- كما تلتزم الدول المتوقعة على الاتفاق المتعلق بتحرير أسواق الخدمات المالية بما يلي:
- إزالة تدريجية للاحتكاكات في قطاع الخدمات المالية، وعدم وضع قيود على نقل المعلومات؛
- المعاملة الوطنية للوسطاء الماليين الأجانب الذين كانوا داخل الدولة؛
- حرية وصول مقدمي الخدمات المالية الخارجية للمنتجات المالية إن وجدت؛
- لا يمكن التراجع عن الالتزامات التجارية المقدمة.

وهكذا، فإن تطبيق هذه الاتفاقية يزيد من وتيرة العولمة المالية لأنه يساهم في توسيع دائرة تواجد البنوك محليا ودوليا، خاصة بعد التحرير المالي، كما أنه يمكن المؤسسات المالية من النفاذ إلى أسواق لم تكن متاحة من قبل. وقد تم تسجيل دخول مؤسسات مالية غير مصرفية في مجال صناعة الخدمات المالية مثل شركات التأمين وصناديق التقاعد وصناديق الاستثمار المشترك... الخ، وبالإضافة إلى انتشار عمليات الاندماج والاستحواذ بين المؤسسات المالية⁽¹⁴⁾.

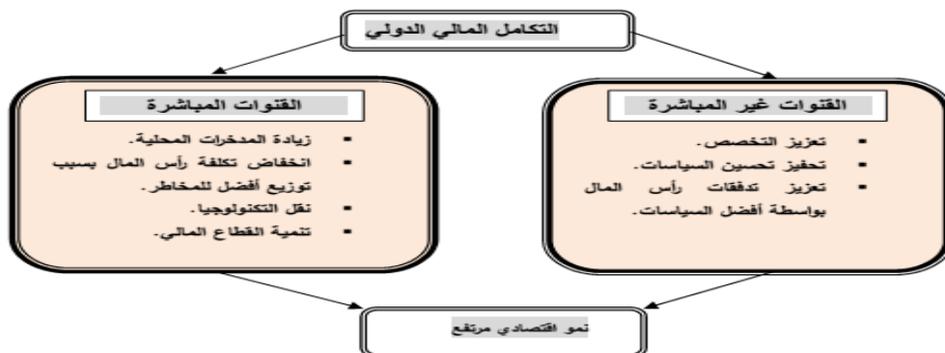
9. تطبيق برامج الخصخصة كأحد متطلبات الإصلاح الاقتصادي:

تلعب عمليات خصخصة شركات ومؤسسات القطاع العام دورا في توسيع العولمة المالية، خاصة مع زيادة تدابير التحرير على المستويين المحلي والدولي في البلدان التي اعتمدت برامج الخصخصة، لاسيما في البلدان النامية، مما يسمح للمستثمرين الأجانب بالحصول على الملكية.⁽¹⁵⁾

ثالثا- آثار العولمة المالية على النمو الاقتصادي:

هناك عدد من القنوات ، والتي من خلالها يمكن أن يساعد تبني العولمة المالية على تعزيز النمو الاقتصادي في الدول النامية ويقدم الشكل رقم (1) ملخص تخطيطي لهذه القنوات.

الشكل (1): القنوات التي يستطيع من خلالها التكامل المالي النهوض بالنمو الاقتصادي.



Source: Eswar Prasad et al, **Effects of Financial Globalization on Developing Countries: Some Empirical Evidence**, working paper series of International Monetary Fund , U.S.A, March 17, 2003, P :24.

وفيما يلي عرض لمضمون هذه القنوات: (16)

I. القنوات المباشرة:

- 1. زيادة المدخرات المالية المحلية:** من حيث المبدأ، إن تدفقات رأس المال شمال جنوب في صالح كلا المجموعتين، لأنها تسمح بزيادة الاستثمار، في الدول صاحبة رؤوس الأموال الفقيرة في حين أنها توفر أعلى عائد على رأس المال مما هو متاح في الدول الغنية.
- 2. انخفاض في تكلفة رأس المال من خلال أفضل توزيع عالمي للمخاطر:** حيث تتوقع نماذج تسعير الأصول أن تحرير أسواق رأس المال يحسن تخصيص المخاطر. وفي هذا السياق، ومن ناحية أولى، قد تساعد زيادة فرصة تقاسم المخاطر بين المستثمرين الأجبيين والمحليين على تنويع المخاطر. ومن ناحية ثانية، فمن شأن زيادة القدرة على تنويع المخاطر أن تشجع الشركات على تحمل المزيد من الاستثمار الكلي، وبالتالي تعزيز النمو. ومن ناحية ثالثة، فإنه يترتب على زيادة تدفقات رأس المال أن تصبح سوق رأس المال المحلية أكثر سيولة. والتي يمكن أن تخفف علاوة مخاطر حقوق الملكية، وبالتالي تخفيض تكلفة رأس المال بغرض الاستثمار.
- 3. نقل الخبرات التكنولوجية والإدارية:** تبدو الاقتصادات المتكاملة ماليا جاذبة لحصص كبيرة غير متناسبة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي لديها القدرة على توليد التكنولوجيا، كما تخدم كقناة لتمرير ممارسات إدارية أفضل، ويمكن لهذا رفع الإنتاجية الإجمالية، وبالتالي تعزيز النمو.
- 4. تحفيز تطور القطاع المالي المحلي:** يمكن لتدفقات محفظة المالية الدولية أن تزيد من سيولة أسواق رأس المال الحلية، كما يمكن لزيادة ملكية الأجانب للبنوك المحلية أن يولد أيضا مجموعة متنوعة من المزايا الأخرى. أولا، يمكن أن تسهل مشاركة البنوك الأجنبية الوصول إلى الأسواق المالية الدولية. ثانيا، يمكن أن تساعد على تحسين الإطار التنظيمي والرقابي للقطاع المصرفي المحلي. ثالثا، في كثير من الأحيان، تقدم البنوك الأجنبية التكنولوجيا في الأسواق المحلية، كما أن دخول البنوك

الأجنبية يميل إلى زيادة المنافسة، والتي بدورها يمكن أن تحسن من نوعية الخدمات المالية المحلية فضلا عن تحسين الكفاءة التخصصية.

II. القنوات غير المباشرة:

1. **تشجيع التخصص:** تعتبر فكرة التخصص قد يزيد الإنتاجية والنمو أمرا بديهيا. ولكن دون آلية لإدارة المخاطر، فسوف ينتج هيكل الإنتاج الذي هو على درجة عالية من التخصص إنتاجا عالي التقلب، وبالتالي ارتفاع تقلبات معدلات الاستهلاك. وقد تنثني هذه المخاوف بشأن التعرض لمثل هذه الزيادة في التقلبات الدول عن اتخاذ أنشطة التخصص لتعزيز النمو. وقد تعني التقلبات المرتفعة عموما معدلات أقل من الادخار والاستثمار الإجماليين. ومن حيث المبدأ، فإن العولمة المالية يمكن أن تلعب دورا مفيدا من خلال مساعدة الدول على المشاركة في تقاسم المخاطر الدولية، وبالتالي الحد من تقلبات الاستهلاك. كما أن تقاسم المخاطر قد يشجع بشكل غير مباشر على التخصص، والذي بدوره، قد يرفع معدلات النمو.

2. **الالتزام بأفضل السياسات الاقتصادية:** يمكن للتكامل المالي الدولي أن يزيد الإنتاجية في الاقتصاد، وذلك من خلال تأثيره على قدرة الحكومة في الالتزام بمصادقية مسار السياسات المستقبلية. وبصورة أكثر تحديدا، يمكن أن يغير الدور المنضبط للتكامل الدولي من ديناميكيات الاستثمار المحلي في الاقتصاد إلى درجة تؤدي إلى إعادة تخصيص رأس المال نحو أنشطة أكثر إنتاجية، وهذا استجابة للتغيرات في السياسات الاقتصادية الكلية. وفي بعض الأحيان، قد تميل الحكومات الوطنية إلى وضع السياسات الضريبية المجحفة في حق رأس المال المادي، ومن المحتمل أن مثل هذه السياسات تثبط الاستثمار وتحد من النمو. كما قد يمنع الانفتاح المالي استدامة المعوقات الحكومية من خلال الانخراط في مثل هذه السياسات المجحفة مستقبلا، لأن الآثار السلبية لهذه الأفعال ستكون أكثر وقعا في ظل التكامل المالي الدولي.

كما يمكن أن تحث العولمة المالية العديد من الدول على تصحيح هياكل حوكمة الشركات فيها، استجابة للمنافسة الأجنبية ومطالب المستثمرين الدوليين. وإضافة إلى ذلك، يدعم الاستثمار الأجنبي المباشر للقطاع المالي القادم من الدول المصدرة له ذات الإشراف والتنظيم الجيد التنمية المؤسسية والحوكمة في اقتصادات الدول الناهضة. كما يمكن بفرض تحرير حساب رأس المال، زيادته للتكاليف المحتملة والمرتبطة بالسياسات السيئة وتعزيز المنافع المرتبطة بالسياسات الجيدة، الانضباط على السياسات الاقتصادية الكلية. وتحديدا، فإنه نظرا لأن تحرير حساب رأس المال يجعل الدولة أكثر عرضة لمخاطر التحولات المفاجئة في مشاعر المستثمرين الدوليين، فإنه يمكن أن يدل على التزام الدولة بسياسات اقتصادية كلية أفضل كوسيلة لتخفيف احتمال وقوع هذه التحولات وأثارها المعاكسة.

3. تعزيز تدفقات رأس المال بالإشارة إلى أفضل السياسات: قد يفسر استعداد الدولة للتعهد بالتكامل المالي على انه إشارة على ذهابها لممارسة سياسات أكثر ودية اتجاه الاستثمار الأجنبي في المستقبل. كما أن إزالة القيود المفروضة على رأس المال من شأنه تعزيز زيادة تدفقات رأس المال الناجمة عن زيادة معدلات الاستثمار الأجنبي في العديد من الدول.

رابعاً- شروط (عتبات) جعل آثار العولمة المالية أكثر إيجابية على النمو الاقتصادي:

في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن بعض الدراسات ذات الصلة بمسألة ما هي الشروط الأولية (العتبات) التي تعد ضرورية إذا كان بإمكان الانفتاح المالي تحقيق منافع جيدة بالنسبة لدولة ما في حين يقلل مخاطر وقوع أزمة. فما هي هذه الشروط؟. ويشير الشكل رقم (2) إلى هذه الشروط. الشكل رقم (2): الشروط الأولية (العتبات) التي من شأن توفرها أن يعكس إيجاباً الانفتاح المالي على النمو الاقتصادي.



المصدر: م. إيهان كوزي وآخرون، العولمة المالية (فيما وراء لعبة إلقاء اللوم) - طريقة جديدة للنظر للعولمة المالية بإعادة فحص تكاليفها ومنافعها، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، المجلد: 44، العدد: 01، مارس 2007، ص: 13.
وفيما يلي بيان لهذه الشروط وما يترتب عليها: (17)

1) **تنمية القطاع المالي:** والذي يعتبر محددًا ضروريًا لمدى المنافع التي يمكن للعولمة المالية أن تأتي بها بالنسبة للنمو والاستقرار، فكلما زاد تطور القطاع المالي في بلد ما، زادت منافع التدفقات المالية الوافدة بالنسبة للنمو وقد تعرض البلد إلى مخاطر الأزمات، من خلال القنوات المباشرة وغير المباشرة على حد سواء. وهناك نفع آخر لزيادة تنمية القطاع المالي هو تأثيره الإيجابي على الاستقرار الاقتصادي الكلي، وهو بدوره له تداعيات على حجم وتكوين تدفقات رأس المال. وفي البلدان النامية التي تفتقر إلى قطاعات مالية عميقة تميل التغيرات المفاجئة في اتجاه تدفقات رأس المال إلى حفز وزيادة حدة دورات الانتعاش والكساد. وعلاوة على ذلك، أسهمت عمليات تحرير القطاع المالي المحلي غير الكافية وسيئة الإدارة في نشوب أزمات كثيرة قد ترتبط بالتكامل المالي.

(2) نوعية السياسات الاقتصادية الكلية المحلية: والتي تؤثر على مستوى التدفقات الوافدة وتكوينها، وكذلك على مدى تعرض البلد إلى مخاطر الأزمات. إذ تزيد السياسات النقدية والمالية السليمة منافع تحرير حساب رأس المال بالنسبة للنمو، وتساعد على تجنب الأزمات في البلدان ذات الحسابات المفتوحة لرأس المال. وإضافة إلى ذلك، فإن حسابا مفتوحا لرأس المال ونظاما لسعر الصرف الثابت. لا يمثلان توليفة ملائمة بالنسبة للاقتصاديات ذات النظم المالية الضعيفة. لأن ذلك يمكن أن يجعل البلد أكثر تعرضا لمخاطر الأزمات عندما تفتح أسواق رأس المال فيه.

(3) التكامل التجاري: والذي يحسن خيار التكاليف والمنافع، المرتبطة بالتكامل المالي. كما يقلل من مخاطر احتمال وقوع الأزمات المرتبطة بالانفتاح المالي، ويقلل تكاليف هذه مثل هذه الأزمات إذا وقعت. وهذا ما يدعم الرأي القائل: بإعطاء أسبقية لتحرير التجارة على تحرير حساب رأس المال. وتجدر الإشارة إلى أن مدى توافر الشروط (العتبات) سالفة الذكر وتفاعلها مع العولمة المالية هو الذي يحدد نتائج النمو والتقلب.

الخاتمة:

وهكذا، يمكن أن تكون العولمة المالية عاملا دافعا للنمو الاقتصادي، وذلك إذا ما توافرت شروط محددة أبرزها تنمية الأسواق المالية، وتبني مبادئ الحوكمة وما تستلزمه من شفافية وإفصاح، وإذا لم يتحقق ذلك تصبح العولمة المالية عاملا معيقا للنمو وتجلب العديد من التكاليف بدلا من جلبها للمنافع.

الهوامش والمراجع:

(1) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظماتها - شركاتها - تداعياتها)، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص: 49.

(2) Esward Prasade et al, **Effects of Financial Globalization on Developing Countries: Some Empirical Evidence**, working paper series of International Monetary Fund , U.S.A., March 17, 2003 ,P : 07.

(3) Ayhan Kose et al, **Financial globalization and Economic Policies**, Handbook of Development Economics, Elsevier Publisher, USA, March 2009,P: 4288-4289.

(*) تدل الثنائية (1/0) على المجال الذي تنتمي إلى درجة الانفتاح المالي، فالواحد الصحيح (1) دلالة على انفتاح حساب رأس المال لدولة ما بالكامل، بينما الصفر (0) تدل على انغلاق حساب رأس المال. ويتم بناء هذا المقياس من خلال معلومات التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي بشأن ترتيبات الصرف وقيود التبادل.

(4) Ayhan Kose et al, OP. cit, p : 4291.

(5) مفتاح صالح، العولمة المالية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 1، العدد 2، جامعة بسكرة، الجزائر، جوان

2002، ص: 211

(6) Gerd Häusler, **The Globalization of finance**, Finance & Development, a quarterly magazine of the of International Monetary Fund, Volume 39, N°: 01, , U.S.A, March 2002.

(7) Gerd Häusler, OP,cit.

(8) Ibid,

(9) Abdalla Ab Sinusi Saiah et al, **The Future Direction for the Globalization of Financial Markets and the Impact of that of Financial Markets in the Arab Developing Countries**, Journal of Basic and Applied

Scientific Research, Volume 02, N°: 01, 2012 , P:665.

(10) Ibid, P :665.

(11) مفتاح صالح، مرجع سابق، ص: 208.

(12) مفتاح صالح، مرجع سابق، 210.

(13) مفتاح صالح، مرجع سابق، ص: 210.

(14) Abdallah Ab Sinusi Saiah, OP, cit, P : 666.

(15) Ibid, P : 666.

(16) Eswar Prasad et al, OP.cit, PP :23-26.

(17) م. إيهان كوزى وآخرون، العولمة المالية (فيما وراء لعبة إلقاء اللوم) - طريقة جديدة للنظر للعولمة المالية

بإعادة فحص تكاليفها ومنافعها، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، المجلد: 44، العدد: 1، مارس 2007، ص: 13.

نحو تعزيز إدارة مخاطر المصارف الإسلامية بالجزائر في ظل العولمة

أ. د. قدي عبد المجيد . جامعة الجزائر 3

أ. حدو علي . جامعة الجزائر 3

ملخص :

Abstract :

We have tried through this study, highlighting the most important competencies that are characterized by Islamic banks, in the face of financial globalization threats to Algeria, and gained legitimacy because of its commitment to the rules, where it is shown that the latter is based on Islamic banking risk management primarily approach, However, we found that the reality of Islamic banking in Algeria do not take into account the legitimate privacy, Has reflected a lack of effectiveness, so our intention through this paper review of the most important requirements to enable Islamic banks to effectively manage risk and including agrees legitimacy rules, and we found that the most important of which are as follows: Legislative requirements, supervisory and regulatory requirements (of Islamic banking corporate governance manual, an effective system of control legitimacy, and procedures for modifying the tools and methods, Increase the competitiveness of Islamic Banks and Algeria, and the requirements of institutional support for the management of risks and requirements, require the establishment of an institution to protect the deposits of Islamic banks on the one hand, the market financial Algerian Islamist effectively on the other hand, all of which are considered derived the requirements of various international experiences.

Key-words: Risk Management, Islamic banks, financial globalization, , financial liberalization.

حاولنا من خلال هذه الدراسة، تسليط الضوء على أهم الكفاءات التي تتميز بها المصارف الإسلامية، في مواجهة تهديدات العولمة المالية على الجزائر، والمكتسبة بسبب التزامها بالقواعد الشرعية، أين بينا أن هذه الأخيرة مبنية على أساس مقارنة إدارة مخاطر المصارف الإسلامية بالدرجة الأولى، إلا أننا وجدنا أن واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر لا يراعي خصوصياته الشرعية، قد انعكس بنقص فعاليتها، لذلك فعدنا من خلال هذه الورقة استعراض أهم المتطلبات اللازمة لتمكين المصارف الإسلامية من إدارة مخاطرها بفعالية وبما يوافق القواعد الشرعية، ووجدنا أن أهمها كالتالي: المتطلبات التشريعية (القانونية)، والمتطلبات الإشرافية والرقابية (من دليل حوكمة المصارف الإسلامية، نظام فعال للرقابة الشرعية، وإجراءات تعديل الأدوات والأساليب المطبقة حاليا من بنك الجزائر على المصارف الإسلامية)، ومتطلبات الرفع من القدرة التنافسية للمصارف الإسلامية الجزائرية، ومتطلبات مؤسساتية داعمة لإدارة مخاطرها، تقتضي إنشاء مؤسسة لحماية ودائع المصارف الإسلامية من جهة، وسوق مالي إسلامي جزائري فعال من جهة أخرى، وجميعها تعتبر متطلبات مستخلصة من تجارب دولية مختلفة.

الكلمات المفتاحية: إدارة مخاطر، مصارف

إسلامية، عولمة مالية، ، تحرير مالي.

مقدمة

إذا كان لعمليات التحرر المالي، منافع فإن لها في المقابل سلبيات تترك آثارها على الاقتصاديات النامية. فزيادة انتشار وتيرة العولمة زادت درجة عدم الاستقرار المالي. مما ساهم في تسارع وتيرة تكرار الأزمات المالية وانتشارها في العالم، يعزز ذلك حدة المنافسة في البيئة المصرفية والاقتصادية بشكل لا يراعي الأخلاقيات المهنية.

وإذا كانت الصيرفة الإسلامية قد ظهرت منذ فترة السبعينات من القرن العشرين، فإن زيادة الاهتمام بها كان نتيجة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، أين أظهرت المؤشرات الاختلالات في أداء المصارف التقليدية، وتراجع الاستثمار في الاقتصاد الحقيقي.

لقد أدى انتشار العولمة بالمصارف الإسلامية إلى مواجهة مخاطر جديدة تتطلب أساليب جديدة في المعالجة والإدارة. وتزداد صعوبة إدارة مخاطر الصيرفة الإسلامية في البيئات التي لا تعري تشريعاتها خصوصيات هذه المصارف كما هو الحال في الجزائر. وهذا ما يقودنا إلى طرح السؤال التالي:

كيف يمكن تعزيز إدارة مخاطر المصارف الإسلامية بالجزائر في ظل العولمة المالية؟

1. أنواع مخاطر الصيرفة الإسلامية:

تتعرض البنوك التقليدية لمجموعة من المخاطر يثور النقاش بشأن ما إذا كانت تتعرض لها المصارف الإسلامية كذلك؛ وهذه المخاطر هي على النحو التالي¹:

أ. مخاطر السوق: يشير هذا النوع إلى التغيرات في الأسعار على مستوى الاقتصاد ككل أو على مستوى الأصول والأدوات المستخدمة نتيجة عدم استقرار عوامل السوق. ويشمل ذلك مخاطر أسعار الأسهم، أسعار الصرف، أسعار السلع وأسعار الفائدة. وبالرغم من أن المصارف الإسلامية لا تتعامل بالفائدة، فإنها تحدد هامش الربح في البيوع الآجلة بالاستناد إلى الليبور كسعر أساس. ونظراً لعدم جواز تغيير هامش الربح خلال فترة الأجل؛ فإن المصارف الإسلامية سوف تتعرض للمخاطر الناشئة عن تغير سعر الفائدة خلال فترة الأجل، بالإضافة إلى إمكانية تأثرها بتغيرات أسعار الأصول الحقيقية موضوع معاملاتها، سواء في شكل سلعة أو ضمانات.

ب. مخاطر الائتمان: وهي المخاطر التي ترتبط بعدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته التعاقدية كاملة. ويشمل ذلك مخاطر التسوية، أو عدم تسليم الطرف المقابل لما يجب عليه تسليمه في العقود التجارية في الوقت الذي قام الطرف الأول بذلك. وتظهر آثار هذه المخاطر في عدم القدرة على التأكد من صافي الدخل. و يمكن معالجة هذه المخاطر جزئياً عن طريق تنويع المحفظة الاستثمارية².

وتواجه المصارف الإسلامية هذا النوع من المخاطر. ففي المرابحة حيث تؤول إلى دين توجد مخاطر الطرف المقابل بالإضافة إلى مخاطر تسوية العقود التي يكون فيها المصرف ملزماً بتسليم نقود كما في

عقود السلم الاستصناع، أو تسليم أصول كما في المرابحة قبل أن يتسلم ما يقابلها من أصول أو نقود. وتظهر مخاطر الائتمان في المشاركة والمضاربة عندما لا يقوم الشريك بسداد نصيب المصرف عند حلول أجله. وتعود أسباب المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية إلى ما يأتي:

- عدم كفاية المعلومات عن الأرباح الحقيقية للوحدات التي تم تمويلها على أساس المشاركة والمضاربة.
- العوامل الخارجية التي تؤدي إلى تعثر الوحدة التي تم تمويلها على أساس المرابحة أو السلم أو الاستصناع.

ج- مخاطر السيولة: وتتعلق بعدم كفاية السيولة لمتطلبات التشغيل العادية، فتقلل من قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته في آجالها. وتتسبب هذه المخاطر نتيجة صعوبة الحصول على السيولة بتكلفة معقولة عن طريق الاقتراض (مخاطر تمويل السيولة)، تعذر بيع الأصول (مخاطر تسهيل الأصول). ويمكن معالجة مخاطر تمويل السيولة من خلال الترتيب المناسب للتدفقات النقدية، وتوفير مصادر جديدة لتمويل عجز السيولة. كما يمكن معالجة مخاطر تسهيل الأصول من خلال تنويع المحفظة الاستثمارية، ووضع قيود على المنتجات ذات السيولة المنخفضة.

تهتم إدارة الأصول والخصوم في المصارف التقليدية في جانب منها بتخفيض مخاطر السيولة. إلا أن المصارف الإسلامية تواجه هذا النوع من المخاطر مع فقدان بعض البدائل الملائمة للتخفيض منها لأن الاقتراض بفائدة الربا، ولأن بيع الدين لا يجوز إلا بقيمته الاسمية.

هناك بدائل لتوفير السيولة للمصرف في الحالات العادية والطارئة من أهمها عقد السلم الذي يكون فيه المصرف بائعاً، الاستصناع الذي يكون فيه المصرف بائعاً مع اشتراط دفع الثمن مقدماً، صكوك الإجارة الإسلامية التي تستند إلى بيع أصول حقيقية مملوكة للمصرف، صكوك المضاربة والمشاركة، ترويج الحسابات الجارية والحسابات الاستثمارية القائمة على المضاربة والمشاركة والوكالة، وبيع بعض الموجودات ثم إعادة استئجارها دون ربط بين العقدين لأن ربط العقدين يؤدي إلى الوقوع في بيع العينة المنهي عنها شرعاً.

د- مخاطر التشغيل: عرفت لجنة بازل للرقابة المصرفية في سنة 2001 المخاطر التشغيلية على أنها: " مخاطر التعرض للخسائر التي تنتج عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية، والعنصر البشري، والأنظمة والأحداث الخارجية"³ وتشمل مخاطر التشغيل المخاطر الآتية: العمليات، السمعة، القانونية، الالتزام، الإستراتيجية، السيولة.

ويحتمل أن تواجه المصارف الإسلامية مخاطر تشغيل أكثر من المصارف التقليدية، نظراً للاحتياجات الخاصة على صعيد الكفاءات البشرية والأنظمة الآلية التي يتطلبها تنفيذ الصيغ الشرعية.

كما تتفرد المصارف الإسلامية بمخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في تنفيذ عقودها، والتي تنعكس في عدم اعتراف هيئة الرقابة الشرعية بالدخل الناجم عن العمليات المرتبطة بها.

هـ- المخاطر القانونية: وتتعلق بعدم تنفيذ العقود المالية، لأسباب تتعلق بضعف التشريعات والضوابط الرقابية التي تحكم العقود والصفقات. وتواجه المصارف الإسلامية مخاطر قانونية ناجمة من عدم ملاءمة الإطار القانوني والنظام القضائي للعقود التي تنفذها، ويعزز هذه المخاطر أيضاً عدم تمييز العقود المستخدمة من قبل المصارف الإسلامية.

II. انعكاسات العولمة المالية على الجزائر

عرفت الدول موجة من التحرر المالي ابتداء من فترة السبعينات، أخذت في التصاعد، مما أسفر على بروز حاد لظاهرة العولمة المالية، والتي تحمل في طياتها تهديدات عديدة.

1- العولمة المالية وعلاقتها التحرير المالي: يرى عبد المطلب عبد الحميد بأن العولمة المالية هي: "الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالاندماج المالي، مما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال. ومن تم أخذت تتدفق عبر الحدود إلى الأسواق العالمية"⁴. بينما يعرف عما محمد العاني التحرير المالي على أنه "يتمثل في كونه مجموعة الأساليب والإجراءات التي تتخذها الدولة لإلغاء أو تخفيف درجة القيود المفروضة على عمل النظام المالي، بهدف تعزيز مستوى كفاءته وإصلاحه كلياً، وذلك بفتح الأسواق المالية والرأسمالية أمام الشركات الأجنبية، في ميادين: المصارف والتأمين والأوراق المالية وشركات الاستثمار وإدارة الصناديق وعدد كبير من الخدمات، وأما بالمفهوم الضيق فهو يشمل تحرير عمليات السوق المالية من القيود المفروضة عليها والتي تعمق عملية تداول الأوراق المالية ضمن المستويين المحلي والدولي"⁵.

ولقد أدى الانفتاح المالي إلى زيادة ترابط وتكامل أسواق رأس المال.⁶ مما ساعد في سرعة انتقال عدوى الأزمات يعزز ذلك انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

2- منافع العولمة المالية: للعولمة المالية منافع عديدة أبرزها:

- يؤدي التنوع في موارد التمويل إلى تقليل احتمالية مخاطر أزمات الائتمان (الحاجة للتمويل)، فإذا ما عانت المصارف من صعوبات، يتجه المقترضون للحصول على أموال بالإصدار أو بشراء صكوك تأمين في أسواق الأوراق المالية؛

- يستطيع المقترضون والمستثمرون الذين تتاح لهم فرص أكبر للاختيار الحصول على شروط أفضل لتمويلهم، وبإمكان المؤسسات تمويل الاستثمارات المادية على نحو أرخص وإن تنوع بسهولة، وتحدد دولياً الحجم حسب اختياراتها، وهذا يشجع الاستثمار والادخار، مما يحسن الرفاهية الاقتصادية.

- تستطيع المصارف والمؤسسات ذات الجدارة الائتمانية في بلدان الأسواق الناشئة، الحصول على قدر أكبر من رأس المال من مجموعة متنوعة ومتنافسة من المودعين.

- تحفز البيئة التنافسية المصارف على تطوير خدماتها بما يحسن جودتها، بتنوع في المعروضات، وزيادة حجمها، مع نقص في التكاليف، وسرعة في الأداء، و جوانب أخرى قد تزيد من رضا العملاء.

- توجيه الأموال إلى أكثر استخداماتها الإنتاجية، حيث تساعد الدول في تحقيق مستويات معيشية عليا.⁸

3- مخاطر العولمة المالية : بالنظر إلى واقع النظام المصرفي الجزائري بهيكله الحالي، وطبيعة الخدمات التي يقدمها، يمكن أن يؤدي توقيع الجزائر على اتفاقية تحرير الخدمات المالية والمصرفية إلى ترك آثار سلبية وبخاصة على المدى القصير تتمثل أهمها كالتالي:⁹

3-1- المخاطر الناجمة عن تحرير حساب رأس المال: يمكن تصور مجموعة من المخاطر تنتج عن تحرير حساب رأس المال، من بينها:

3-1-1- مخاطر التقلبات الفجائية لرأس المال: بسبب السعي الدائم نحو الأرباح السريعة، تتعرض المحافظ المالية إلى تقلبات تتحكم فيها العوامل قصيرة الأجل، من توقعات ومعلومات متوفرة لدى المتعاملين، والتي ترجع لطبيعة المضاربة التي تمتاز بقصر أجلها. وقد تؤدي إلى دخول الأموال بكميات كبيرة. كما يمكن أن يحدث ارتفاع في أسعار العملة الوطنية، و من ثم خروجها بكميات كبيرة. ويؤدي حدوث انخفاض سعر صرف العملة، في فترة وجيزة إلى آثار سلبية على المعاملات الاقتصادية التي تعتمد على التجارة الخارجية.¹⁰

3-1-2- مخاطر التعرض لهجمات المضاربة المدمرة وهروب رؤوس الأموال الوطنية: بابتعاد السلطات النقدية عن التدخل في المعاملات المالية، يستغل المضاربون التقلبات السابقة في تحقيق الأرباح، مما قد يزيد من اضطراب الأسعار، وهو ما ينعكس بالسلب على اقتصاد الدولة، ويزعزع استقرارها، كما حدث في أزمة دول جنوب شرق آسيا، في سنة 1997.

3-2- مخاطر تعرض المصارف للأزمات: تتعرض الدول النامية ذات المصارف الضعيفة أو سيئة التنظيم بوجه خاص للأزمات. فلقد بينت دراسة تجريبية لـ¹¹ Reinhare et Kaminski، قلة الأزمات المالية والمصرفية، خلال فترة الستينات، وهذا بسبب الرقابة الشديدة على الجهاز المصرفي. وبعد ذلك تصاعدت الأزمات المصرفية، بسبب ظهور موجة التحرر المالي والمصرفي في العالم.

3-3 - تعارض مصالح المصارف الخاصة مع السياسات الاقتصادية للدول: عادة ما تخدم لمصارف الخاصة القطاعات المربحة قطاع التجارة الخارجية، الأمر الذي لا يخدم التنمية الاقتصادية بمختلف

أبعادها، وهو ما يؤدي إلى تأثيرات سلبية على السياسة الاقتصادية العامة للبلد من جراء سلوك هذه المصارف.

4-3 - مخاطر ضعف سلطة بنك الجزائر: في ظل سياسات التحرير المصرفي، يتم تضيق أدوات السياسات النقدية بالتركيز على الأدوات غير المباشرة وتفضيل التمويل المباشر، مما يؤدي إلى إضعاف سلطات بنك الجزائر في توجيه السياسة النقدية وضبط النشاط المصرفي.

3-5- مخاطر شدة المنافسة الأجنبية: تكون المنافسة بين المصارف الوطنية والأجنبية في صالح المصارف الأجنبية نظرا لما تتمتع به هذه الأخيرة من خبرة فنية وعمالة مؤهلة وتنوع خدماتها بالإضافة إلى توظيفها إلى التكنولوجيا المصرفية، مقارنة بالمصارف المحلية غير المهيأة لمواجهة المنافسة نظرا لضعف رؤوس أموالها ومحدودية وصغر أحجامها وتواضع خدماتها بالمقارنة مع المصارف الخاصة والأجنبية المنافسة.

III - كفاءة إدارة مخاطر الصيرفة الإسلامية أمام تهديدات العولمة المالية

تعتبر عملية تمكين المصارف الإسلامية، عملية معقدة، ومكلفة، وكبيرة من حيث الانجاز، إلا أنها ضرورية، لما لهذه المؤسسات المالية من قدرة على مواجهة مخاطر العولمة المالية، مثلما نوضحه أدناه:

I - الكفاءة التأصيلية لضوابط المعاملات المالية الإسلامية في التقليل من المخاطر

تعتبر الكفاءة التأصيلية لضوابط المعاملات المالية الإسلامية في التقليل من المخاطر، من أهم العوامل في إدارة المخاطر المصرفية من المنظور الإسلامي - والباعثة على استقرار القطاع المالي عامة -، نذكر ما يلي:¹²

- تنظر الشريعة إلى النقود على أنها أداة للتبادل وليست سلعة، وبالتالي فإن الاستثمار يكون في الاقتصاد الحقيقي، وليس النقدي، مما يجنب الاقتصاد بروز الفقاعات المالية. لهذا حرم الإسلام الربا والطرق الموصلة إليه، كتحريم "بيع ما لا يضمن"، "بيع ما لا تملك"، "تحريم بيع العينة" وغيرها؛

- لا يجوز التعرض للمخاطر التي تحتوي على الغرر الجسيم أو الجهالة الفاحشة، فهي تبطل المعاملات التي تشمل عليها؛ وبالتالي منع المصارف الإسلامية من السلوكات المؤدية لحدوث أزمات، مما يقلل من حالات الذعر المصرفي، المؤدي للسحب المفاجئ للأموال ومنه التقليل من تعثر المصارف التي قد تصل لحد الإفلاس؛

- عدم فصل المخاطر عن الملكية وفقا للقواعد الشرعية: ألزمت القواعد الشرعية عدم المتاجرة في ما لا يمكن ضمانه، ومنه منع إنتاج أدوات مالية (مثل المشتقات) أو المتاجرة في المخاطر؛ ولهذا لا تقبل الشريعة الإسلامية تحويل المخاطر: بل المشاركة فيها بين أطراف المعاملة؛ فلقد منعت الشريعة

الإسلامية المتاجرة بالمخاطر لما فيه من ميسر، مثل: الاتجار بالديون فذلك غير جائز، وكما قال د. نجاته الله صديقي: " إن تحريم الإسلام للميسر يقتضي عدم السماح لطرف ثالث بشراء المخاطر".¹³

2- الكفاءة النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار المالي.

تساهم المصارف الإسلامية في الاستقرار المالي، بفضل القواعد الشرعية الهادفة للتقليل من المخاطر، وعدم المتاجرة بها، بالإضافة إلى عدم الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية، على عكس النظام المالي التقليدي. فمن أهم أسباب الأزمة المالية من المنظور الإسلامي، هو سعر الفائدة المصرفية، التوريق (التسديد)، المضاربة (المقامرة).¹⁴ بالإضافة إلى الغرر الفاحش. في الوقت الذي تتمتع فيه المصارف الإسلامية بدرجة عالية من الاستقرار. وهو ما بينته أغلب المؤشرات التي أدرجنا بعضها في الجدول أدناه، فهنا نجد بعض مؤشرات الأداء قبل وبعد الأزمة المالية العالمية، لعينة من المصارف في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (77 مصرفا إسلاميا و210 مصرفا تقليديا).¹⁵

الجدول رقم (01): مؤشرات أداء لعينة من المصارف في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

المؤشر	البنوك الإسلامية	احداث الفرق	البنوك التقليدية	البنوك الإسلامية	احداث لفرق	البنوك التقليدية	المعنوية
	2007			2009			
	قبل الأزمة المالية العالمية			بعد الأزمة المالية العالمية			
القروض إلى الودائع	107.6%	<	76.1%	122.6%	<	77.0%	***
العائد على الأصول	4.2%	<	1.7%	-1.2%	>	1.1%	***
نسبة حقوق المساهمين إلى الأصول	30.5%	<	12.8%	29.9%	<	13.8%	***
القروض المودعة إلى إجمالي القروض	6.2%		7.6%	7.2%		8.7%	غير معنوي
احتياطيات القروض المودعة إلى إجمالي القروض	6.3%		8.2%	9.2%		7.4%	غير معنوي

المصدر: طارق الغمراوي، سبل تحقيق التنمية من خلال النظام المصرفي القائم على المشاركة في الربح والخسارة، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، بدون، ص30، متاح على: <http://www.eces.org.eg>، تاريخ الإطلاع: 08-02-2016 على 10:13.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة القروض إلى الودائع - وهي من أهم مؤشرات الوساطة المالية - أعلى بصورة معنوية في المصارف الإسلامية منها في المصارف التقليدية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية؛ وأن العائد على الأصول أعلى في المصارف الإسلامية قبل الأزمة خلافا لما بعدها، نظرا لتركز نشاط كثير من المصارف الإسلامية في العقارات، والتي تأثرت كثيرا بالأزمة خاصة في دول الخليج، مما ساهم في تأثر المصارف الإسلامية بتداعيات الأزمة على الاقتصاد الحقيقي؛ كما أن نسبة حقوق المساهمين

إلى الأصول أعلى في المصارف الإسلامية قبل وبعد الأزمة، وهو ما يعكس انخفاض نسبة التمويل بالديون في المصارف الإسلامية مقارنة بالمصارف التقليدية (الرافعة المالية)؛ وأن نسبة القروض المدعومة أقل في المصارف الإسلامية قبل وبعد الأزمة إلا أن الفرق غير معنوي إحصائياً؛ بالإضافة إلى الفرق في احتياطات القروض المفقودة غير معنوي، إلا أنه يلاحظ زيادته في المصارف الإسلامية بعد الأزمة مما يعكس اتخاذ هذه الأخيرة سياسة احترازية في أعقاب الأزمة لمواجهة انخفاض العائد.¹⁶

3- الكفاءة الاقتصادية والتنموية للمصارف الإسلامية

من المخاطر التي تهدد الدول النامية من جراء التحرير المالي تعثر مسار التنمية، في ظل تقلص أدوات السياسة النقدية الموجهة للتمويل، بسبب تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. ويمكن النظر إلى المصارف الإسلامية على أنها حل لهذا الأمر -مع ضرورة توفير المتطلبات المذكورة لاحقاً-، وذلك راجع إلى:

3-1- الأسس الشرعية المحفزة على الادخار في المصارف الإسلامية: من أهم القواعد التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي الدعوة إلى الادخار والحض عليه باعتبارها الأداة الأساسية للاستثمار. ويتم تجميع المدخرات من خلال قنوات عديدة، كالودائع تحت الطلب (الودائع الجارية)، والودائع الادخارية (حسابات التوفير)، والودائع الاستثمارية، والصكوك، ولكل واحدة منها أنواع فرعية له، مما يفتح المجال أمام المصارف الإسلامية لتنويع الخدمات أمام العملاء، لتشجيعهم على إيداع أموالهم؛

3-2- تعدد صيغ المساهمة في تمويل القطاع الفلاحي: تتعدد صيغ التمويل الإسلامية، المتاحة لمشاركة القطاع الفلاحي في مخاطره، وليس فقط لتمويل القطاع، فيمكن المصرف الدخول في مشاركة الفلاح في مشروعه، سواء بنقاسم تكاليف المشروع سوية (عقد مشاركة) أو بالخبرة المهنية فقط منه والتمويل من المصرف (عقد مضاربة) أو للمشاركة في مشروع زراعي (عقد مزارعة) أو في تمويل مشروع الاستفادة من الأشجار أو في التشجير (المساقاة)، أو في تعجيل ثمن السلعة الفلاحية من المصرف إلى الفلاح، مقابل التسليم المؤجل من الفلاح إلى المصرف (السلم)، على أن يعيد يبيعها هذا الأخير بسعر أعلى؛¹⁷

3-3- تعدد صيغ تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يعرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة مشاكل وصعوبات، أهمها مشكلة عدم توفره على ضمانات كافية مقابل التمويل، وأمام هذه الصعوبات يطرح العمل المصرفي الإسلامي بدائل تمويلية لها آثار إيجابية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منها:¹⁸

- تقدم صيغ المشاركة بأنواعها التمويل الكافي دون تكلفة، وإنما يتم اقتطاعها من الربح المحقق، كما تسمح بالحصول على تمويل فترات لاحقة، بدون أن تنتقل كاهل العميل بالضمانات المقدمة، بسبب أن

المصرف مشارك في المؤسسة، وبما يتيح لها إدارة سيولتها بالتوفيق بين تدفقات المشروع والتزامات المصرف الخاصة مستقبلا؛ وأسلوب التمويل بالمراوحة والإيجار بأنواعه العادي والمنتهي بالتملك، يساعدان المؤسسات على الحصول على عوامل الإنتاج حاليا، مقابل أقساط مستقبلية ثابتة دون أي مخاطر للتغيرات المستقبلية، بما يبعث الاستقرار المالي للمؤسسات؛

- يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تمول عن طريق السلم سواء نقدا أو عينيا، بالحصول على الآلات والمواد الأولية، أو الحصول على خدمات مختلفة تساعده على عملية الإنتاج، مقابل كمية من المنتجات للبائع (المصرف) مستقبلا، وهكذا فهو أسلوب تمويل مناسب للمشروع لأنه يضمن الحصول على التمويل وعلى تسويق منتجاته، وفق التقنية التسويقية المعروفة "بالبيع قبل الإنتاج". أضف إلى أن التمويل عن طريق عقد الإستصناع: فتح مجالات واسعة أمام المصارف الإسلامية لتمويل الحاجات العامة والمصالح الكبرى للمجتمع، وبما يفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويستخدم عقد الإستصناع في الصناعات المتطورة والمهمة جدا في الحياة المعاصر، كإستصناع الطائرات، والقطارات، والسفن، ومختلف الآلات، التي تصنع في المصانع الكبرى أو المعامل اليدوية. وعموما يستخدم في مختلف الصناعات ما دام يمكن ضبطها بالمقاييس والموصفات المتنوعة ومن ذلك الصناعات الغذائية (تعليب وتجميد المنتجات الطبيعية وغيرها).

وتقضي هذه الصيغ إلى اثرين مهمين على الاقتصاد: فهي تحفز جانب العرض، ومنه يساهم في دعم الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، ودفع الحركة التنموية؛ كما تحفز جانب الطلب، حيث يساهم بذلك في تنشيط حركة البيع والشراء في السوق المحلي، ورفع مستوى الطلب الكلي، والمساهمة في دوران النشاط الاقتصادي.

4- كفاءة المصارف الإسلامية في دعم التنمية المستدامة: تهتم المصارف الإسلامية بتحقيق التكافل الاجتماعي، بين أفراد المجتمع بدعم آلياته مثل صناديق الزكاة. التي تمول عن طريق موارد متعددة، أهمها الزكاة الواجبة في رأس مال المصرف وأرباحه، وأموال الزكاة المتأتية من أصحاب حسابات الاستثمار والذين يفوضون المصرف في إخراجها من أرصدهم نيابة عنهم، وكذا الزكوات التي يتلقاها من غير عملائه والذين يدفعونها إلى المصرف الإسلامي ويفوضونه في توزيعها، هذا إلى جانب الصدقات والتبرعات التي يتلقاها من الأفراد والمنظمات.¹⁹ فتقوم المصارف الإسلامية بتوجيه هذه الموارد إلى قنواتها الشرعية في صورة نقدية أو عينية. هذا بالإضافة إلى اهتمام المصارف الإسلامية بالقروض الحسنة الإنتاجية والاجتماعية، والمساهمة في المشاريع الاجتماعية التي لا تهدف إلى تحقيق الربح.²⁰

5- الهيئات الشرعية كبدل لضعف رقابة البنوك المركزية: إن المقصد العام للشرعية الإسلامية هو تحقيق مصالح الإنسان وسعادته في الدنيا والآخرة، بالمحافظة على مختلف جوانب حياة الإنسان والتي

تتخصر في الجوانب الخمسة الآتية: الدين، النفس، العقل، النسل، المال، وتحت كل جانب تندرج شبكة من الفروع والوسائل، وهذه تعتبر نواة المقصد العام للشرعية.²¹ وبذلك تهتم المصارف الإسلامية بالتنمية الاجتماعية بالدرجة الأولى على أن لا تُفَرِّط في التنمية الاقتصادية، كما أن وعي الهيئات الشرعية، وحرصها على تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية، والعمل على عدم الإضرار بالاقتصاد الوطني يسهل من عمليات توجيه بنك الجزائر للمصارف الإسلامية، مع حصر تدخلاته فقط في التدخلات المباشرة التي تعتبر مقيدة في ظل سياسات العولمة المالية.

خامسا: أساليب دعم فعالية إدارة مخاطر المصارف الإسلامية في الجزائر

تقوم كفاء المصارف الإسلامية في مواجهة مخاطر العولمة المالية، على أساس أن إدارة هذه المخاطر وفقا للقواعد الشرعية، إلا أن قدرة المصارف الإسلامية على مواجهة سلبات العولمة، تتوقف على مدى توفر متطلبات فعالية إدارة المخاطر.

- **واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر وأهم صعوباتها:** قامت الجزائر على غرار العديد من الدول بمنح الاعتماد للمصارف الإسلامية على أنها مصارف تجارية عادية، فتم إنشاء بنك البركة سنة 12/06/1990، وبعد سنوات تم اعتماد ثاني مصرف إسلامي " مصرف السلام " 2008/10/20 برأسمال قدره 72 مليار جزائري ليصبح بذلك أكبر مصرف خاص في الجزائر²². وعلى الرغم من أن العمل المصرفي في الجزائر يخضع لمعايير الصيرفة التقليدية،²³ فإن المنتجات المالية المصرفية الإسلامية تلاقى رواجاً لدى المتعاملين الجزائريين، خصوصا عقود التمويل بالمرابحة، الإجارة، الاستصناع والمشاركة. ويؤثر على ذلك تضاعف حجم ميزانية أصول بنك البركة بحوالي 55 مرة في الفترة الممتدة ما بين 1993-2010.²⁴ ولقد بلغ حجم التمويل الاستثماري بالصيغ الإسلامية ما قيمته 69068 مليون دينار لدى بنك البركة سنة 2010 مقابل 21920 مليون دينار سنة 2003²⁵، أي بنسبة زيادة تفوق 68%.

وبالرغم من استعداد السلطات الجزائرية لفتح المجال أمام الصناعة المصرفية الإسلامية، إلا أن واقعها يبقى محدوداً، كونها تعاني من مجموعة من المعوقات، أهمها:²⁶

- وجود نقص واضح في الموارد البشرية ذات الكفاءة، مع ندرة في المدارس المتخصصة في الصيرفة الإسلامية، وهو ما يؤدي إلى حدوث أخطاء عند التطبيق، قد تفقد المنتج الإسلامي لخصوصيته. وهو ما يجعل الحاجة قائمة إلى مراجعة أساليب تطبيق بعض الصيغ بإصدار تنظيمات خاصة بها ومراعاة خصوصيتها عند الرقابة.

- الحاجة إلى البحوث المتعلقة ببعض جزئيات صناعة المصرفية الإسلامية، للمساهمة في بناء مصارف إسلامية قوية، تتبع معايير الأداء الصحيحة. ويمكن أن يتعزز ذلك بتبادل الخبرات والتعاون بين

المصارف الإسلامية، مع الحرص على مراعاة قواعد الجودة في تقديم المنتجات الإسلامية، لتؤكد مدى قدرتها على تحقيق شرطي المصادقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية.

- وهناك تحديات أخرى تتمثل في كيفية بيع الفرص الاستثمارية في مشاركة المخاطر (مثل الصكوك)، وتحديات لتخفيض تكاليف الحصول على معلومات وعمولات الوساطة والسمسرة، مع ضرورة مواكبة متغيرات العصر خاصة في المجال التكنولوجي.

2- أهم متطلبات تفعيل إدارة مخاطر المصارف الإسلامية في الجزائر.

بعد أن استعرضنا أهم تحديات الصيرفة الإسلامية في الجزائر، وفي إطار محاولة تفعيل إدارة مخاطر المصارف الإسلامية بالجزائر، لمواجهة سلبيات العولمة المالية، أثرنا اقتراح المتطلبات التالية:

2-1- المتطلبات التشريعية للعمل المصرفي الإسلامي بالجزائر: يؤدي عدم سن قوانين في هذا المجال إلى كثير من الإشكالات في الرقابة والإشراف ومعايير المحاسبة والمراجعة، والعلاقة مع مختلف المؤسسات التي تعمل في السوق المصرفية الجزائرية. ويوفر سن قانون خاص بالمصارف الإسلامية، الإطار التشريعي لتنظيم عملها بما يتفق ومتطلبات الاقتصاد الوطني. ولذلك لا بد من إدراج ملف المصارف الإسلامية ضمن ملفات إصلاح المنظومة المصرفية.²⁷

يمكن أن يشمل قانون المصارف الإسلامية العناصر التالية:²⁸

- بنودا توضح الشروط والمواصفات الواجب توفرها في المصارف الإسلامية، ولا سيما بالنسبة للعناصر الآتية: الشكل القانوني للمصرف، الحد الأدنى لرأس المال المدفوع، النص في النظام الأساسي على الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، النص على وجوب أداء الزكاة المفروضة شرعا وبيان كيفية إنفاقها في مصارفها الشرعية، خضوع المعاملات للرقابة الشرعية، إلزامية تمويل نظام حماية الودائع وفقا للتأمين التكافلي، والإيداع فيه.

- السماح للمصارف بالإسلامية القيام بكافة الأعمال المصرفية والمالية والتجارية والعقارية وأعمال الاستثمار والتنمية العمرانية وإنشاء الشركات والمساهمة فيها في الداخل والخارج، واستثناء هذه المصارف من كافة القيود المفروضة بالنسبة للتوسع في هذه المجالات، مع إعطائها الحق في ابتكار أدوات مالية جديدة متوافقة مع القواعد الشرعية؛

- مجالات تدخل نظام الرقابة الشرعية وصلاحياتها ومدى إلزامية أحكامه؛

- آليات عمل نظام حماية ودائع المصارف الإسلامية العاملة بالجزائر؛

- السماح للمصارف الإسلامية من ممارسة حق تأسيس المحافظ والصناديق الاستثمارية وإصدار الصكوك.

2-2- المتطلبات الإشرافية والرقابية على المصارف الإسلامية بالجزائر:

يتميز القطاع المصرفي بالحساسية العالية، مما يتطلب وجود أدوات لضمان سلامته. ولهذا عمدت دول إلى وضع أطر للرقابة والإشراف للصيرفة التقليدية. ولكون الصيرفة الإسلامية لا تخرج على هذا الاطار، كان من الضروري إيجاد أدوات تتكيف مع طبيعتها الشرعية، وتساعد على تأدية وظائفها بأداء عالي، دون الاخلال بالقواعد الشرعية.

2-2-1- دليل حوكمة خاص بالمصارف الإسلامية: فالحوكمة مثلما تعرفها مؤسسة التمويل الدولية (IFC) الحوكمة بأنها: "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها". كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بأنها " مجموعة العلاقات التي تربط بين كل من إدارة المؤسسة ومجلسها الإداري ومساهميها والأطراف الأخرى ذات المصلحة".²⁹

هناك علاقة وطيدة بين إدارة المخاطر والحوكمة.³⁰ فالتعاريف السابقة تؤكد على أنها: مجموعة المبادئ التي تحكم العلاقات بين الأطراف المعنية في المنظمة بغرض حماية المصالح الخاصة بكل طرف من جهة، والمصالح المشتركة بينهم من جهة أخرى. ومنه فهي تعتبر أداة فعالة أمام عمليات ترشيد إدارة مخاطر المصارف الإسلامية، لكونها تساهم في عدم انتشار الأزمات المصرفية والمالية، وتمنع الإصابة بعدوى التعثر المصرفي، من خلال مبادئها وميكانيزماتها.³¹ ومنه فهي تساهم في فعالية تطبيق المصارف الإسلامية للقواعد الشرعية، وعدم التهور في مخاطر غير شرعية، كما تعزز عملية تحقيق المقاصد الشرعية.

وتعود أهمية الحوكمة للمصارف الإسلامية، في مدى مراعاة الحوكمة للجانب الذي يجب تعزيزه بترسيخ القواعد الشرعية. وترسيخها فإن الأطراف ذات المصالح في المصارف الإسلامية، تسعى بإدارة عقلانية لتحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية، ولمواجهة المخاطر المحيطة بهذه المصارف من جهة، وبالاقتصاد عامة بما فيها سلبيات العولمة المالية من جهة أخرى.

وبالنظر لكل من تجارب المملكة العربية السعودية، والأردن، والمصارف الإسلامية بسورية، فيما يخص إعداد دليل الحوكمة للمصارف الإسلامية، وجدنا أن أهم مرتكزاته تتمثل فيما يلي:³²

أ- التزام مجلس الإدارة بالحاكمة المؤسسية؛ ب- تحديد وظائف مجلس الإدارة؛ ت- فصل مهام رئيس المجلس والمدير العام؛

ث- تحديد دور رئيس المجلس؛ ج- تشكيلة المجلس؛ ح- تنظيم أعمال المجلس؛ د- تشكيل لجان المجلس؛ خ- تحديد أنشطة المجلس؛

د- تشكيل لجان المجلس؛ ذ- توصيف بيئة الضبط والرقابة الداخلية؛ ر- العلاقة مع المساهمين؛ ز- الشفافية والإفصاح.

2-2-2- تعديل أدوات وأساليب رقابة وإشراف بنك الجزائر على المصارف الإسلامية: إن الحاجة لتنظيم العلاقة هي حاجة متبادلة بين بنك الجزائر بصفته بنك مركزي من جهة والمصارف الإسلامية من جهة أخرى، حيث أن هذه الأخيرة تحتاج لثقة العملاء من خلال علمهم بأن البنك المركزي مشرف ومراقب لها، ومساند لها في حالات الضرورة؛ كما لا يمكن للبنك المركزي أن يتجاهل المصارف الإسلامية إذا ما أراد المحافظة على سلامة القطاع المالي واستقراره، لما لها من انعكاسات إيجابية وسلبية، مما يستوجب على البنك المركزي إدارة المصارف الإسلامية والتقليل من انعكاساتها السلبية وفقا لأساليب وأدوات إشرافية توافقت خصائصها الشرعية، ولذلك تم اقتراح بعض التعديلات لأهم أدوات السياسة النقدية التالية -مع ضرورة أن تكون الأدوات ذات قوة قانونية، لتسهيل مهام بنك الجزائر والمصارف الإسلامية-: ³³

- **نسبة الاحتياطي الإلزامي:** تستعمل كأداة للتحكم في المعروض النقدي، وفي حماية أموال المودعين؛ ولتطبيقها على المصارف الإسلامية الأجدر هو عدم إخضاع الحسابات الاستثمارية لهذه النسبة، لأن هذه الحسابات مبالغ مقدمة من العملاء للمصرف وفق مبدأ المشاركة بالربح والخسائر، ومنه فهي غير مضمونه-إلا في حالات التعدي والتقصير-، وبتجميدها في البنك المركزي يؤدي ذلك لإنقاص العوائد المتأتية منها، كما أن المصرف الإسلامي لن يقتصر من بنك الجزائر لكونها مخالفة شرعية (لتعامله بالربا)، ومنه فهو لن يستفيد منها في إدارة سيولته في المستقبل؛

- **دور الملجأ الأخير للإقراض:** تستعمل هذه الأداة، لمساعدة المصارف لتغطية أزمة السيولة التي تتعرض لها؛ ولتطبيقها على المصارف السلامية كان من الأجدر، إنشاء صندوق خاص بهذه المهمة، يقدم قروضا حسنة (دون فوائد) مقابل التخلي عن فوائد نسبة الاحتياطيات القانونية أو أي منافع أخرى لصالح بنك الجزائر، ولا يمنح القرض إلا بعد التأكد من وجود ثغرة السيولة على أن يتم إرجاع القرض فور الانتهاء منه، ويرجع سبب هذا التعديل لكون القروض المقدمة من بنك الجزائر قروض ربوية، تؤدي إلى مخاطر شرعية، والتي قد تكون مصدرا لمخاطر سمعة المصرف الإسلامي، وقد تصل لمخاطر ثقة في مصداقية المصارف الإسلامية، بالإضافة إلى مخاطر أخرى قد تتعلق باستقرار القطاع المالي مثل مخاطر الذعر المصرفي.

- **نسبة السيولة:** تستعمل من المصارف المركزية كمؤشر للحيلولة دون تعرض المصارف لأزمات سيولة على المدى القصير، ولتطبيقها على المصارف الإسلامية الأجدر، أن تكون مفروضة بنسبة أقل، مما هي مفروضة على المصارف التقليدية، فيتم فرض نسبة معتبرة على الودائع الجارية -محسوبة ضمن الاحتياطي القانوني- ولكنه يبقى لدى المصرف الإسلامي، تحت رقابة بنك الجزائر، بالإضافة إلى فرض نسبة بسيطة من حسابات الاستثمار تترك لدى بنك الجزائر، ويرجع سبب التعديل هذا لاختلاف

مكونات أصول المصارف الإسلامية عن مكونات أصول المصارف التقليدية، كما أن دور النسبة هو توفير السيولة لمواجهة طلبات السحب من المودعين، وليس لحماية أموالهم كما أسلفنا، فإذ ذلك من الأجر أن تبقى لدى المصرف الإسلامي.

- **معيار الحد الأدنى لكفاية رأس المال:** يستعمل هذا المعيار كمؤشر لمعرفة مدى ملاءمة المصارف، وبالتالي مدى قدرتها على مواجهة الصدمات، على أن لا تقل عن النسبة المحددة ضمن متطلبات مقررات بازل 3، لذا نرى أن أفضل طريقة لحل هذا الإشكال، هو تبني بنك الجزائر لمعايير كفاية رأس المال الذي أصدره مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB بماليزيا سنة 2005 و 2008، حيث وضع هذا المعيار وفقا لنسبة بازل II ويراعي في نفس الوقت خصوصية العمل في المصارف الإسلامية، وقد تبنت العديد من هذه المصارف هذا المعيار بعد أن لقي اعترافا من لجنة بازل نفسها، بل إن دولا عديدة فرضت على مصارفها الإسلامية تبني هذا المعيار بتعليمات خاصة؛ كما أن جهود التطوع والملاءمة التي يقوم بها في كل مرة مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB بماليزيا - حيث يصدر معايير مشابهة لتلك التي تصدرها لجنة بازل من جهة، وتتلاءم مع طبيعة العمل المصرفي الإسلامي من جهة أخرى- تجعل المصارف الإسلامية تختصر الطريق إلى تطبيق المعايير الجديدة لبازل 3، وقد صدر هذا المعيار بالفعل على شكل مسودة بتاريخ: 2012/11/01، مع خضوعه للتعديلات بعد ورود الملاحظات في أجل حدده المجلس بتاريخ: 2013/03/31. ويبقى الأهم في هذا المعيار هو الالتزام بتطبيقه، وفرض ذلك من السلطات الرقابية المشرفة على هذه المصارف خاصة في الدول الإسلامية.³⁴

ونشير إلى أن هناك حافزا آخر، وهو أجل تطبيق مقررات لجنة بازل 3، والذي يمتد إلى سنة 2019 وهو زمن كافٍ جداً للانتقال إلى تطبيق هذه المعايير وإجراء التعديلات الهيكلية على المصارف دون هزات، وهي الميزة التي ستستفيد منها جميع المصارف، الإسلامي منها والتقليدي. وعلى هيئات الرقابة الشرعية والمراجعين الخارجيين الاهتمام بمتابعة كفاية رأس المال لتحقيق الملاءة في المصرف الإسلامي حتى تصبح مهنة المحاسبة والمراجعة أداة فاعلة لخدمة مستخدميها.³⁵

2-3- المتطلبات الرقابية على المصارف الإسلامية: تمتاز الرقابة على المصارف الإسلامية بالمقارنة بنظيرتها التقليدية، بوجود رقابة شرعية، تسهر على مدى الالتزام بالقواعد الشرعية. وتعرف محمد أمين قطان الرقابة الشرعية بأنها: "التأكد من مدى مطابقة أعمال المؤسسة المالية الإسلامية لأحكام الشريعة الإسلامية حسب الفتاوى الصادرة والقرارات المعتمدة من جهة الفتوى".³⁶

وترجع أهمية هذه الرقابة إلى:³⁷

- عدم إحاطة العاملين في المصرف الإسلامية بقواعد المعاملات المالية الإسلامية؛

- زيادة الاستقرار المالي، لأنه يعطي المصرف الصبغة الشرعية، مما يزيد من ارتياح الجمهور المتعاملين مع المصرف؛
- ظهور كيانات مالية واستثمارية غير جادة تنص نظمها الأساسية وقوانين إنشائها على أنها تعمل وفقاً لأحكام الشريعة، دون وجود رقابة تتكفل ذلك.
- ازدياد احتدام فيه المنافسة بين المصارف.
- أ- **هيئة الرقابة الداخلية:** تكون داخل المصرف وتتألف من مدققين شرعيين، وتعود درجة فعالية الرقابة الشرعية لطبيعة تخصص أعضائها ومدى استقلاليتها، المتعلقة بمستواها الإداري في النظام المالي، فكلما كان المستوى أعلى كانت الفتاوى والمتابعة أكثر إلزامية.
- في ماليزيا يسمح لمجموع المشايخ بإمكانية الانضمام إلى أكثر من هيئة رقابة شرعية على أن تتباين في طبيعة نشاطها (مصرف، مؤسسة تأمين، ومؤسسة استثمارية)، كما يمكن للمصارف التعاقد مع شركات استشارات شرعية لتقديم الفتوى بنفس الطريقة التي تتعاقد بها مع مجموع المشايخ، وبينت التجربة السودانية، أن اختصاصات الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية قد وسعت، أين تصل فيه هيئة الرقابة الشرعية العليا إلى إمكانية الرقابة الشرعية على المصرف المركزي، ناهيك عن المصارف التجارية، والمؤسسات المالية الأخرى.³⁸ كما أن فتاوى هيئة الرقابة الشرعية تتمتع بالإلزامية قانونية.³⁹
- ب- **هيئة الرقابة العليا:** في ظل الاختلافات الفقهية وصعوبة توحيد الفتوى بين البنوك الإسلامية، وفي ظل عدم إلزامية الفتاوى الصادرة عن المجامع الفقهية الإسلامية العالمية، وفي سبيل توحيد قواعد عمل البنوك الإسلامية قدر الإمكان داخل البلد الواحد، يكون من المفيد وضع ضمن هيئات البنك المركزي هيئة شرعية عليا، تتولى الرقابة على عمل المصارف الإسلامية. حيث تتمثل أهم وظائف هيئة الرقابة الشرعية المركزية في:⁴⁰
- الرقابة الدورية أو المفاجئة لأعمال وقرارات هيئات الرقابة الشرعية للبنوك الإسلامية، على أن يكون رأي الهيئة العليا ناقضاً عند الضرورة،
- إبداء الرأي في المسائل التي تُرفع لها سواء أكانت من الهيئات الشرعية للمصارف، أم من أحد المتعاملين معها والذي لم يقتنع مثلاً بإحدى فتاواها، على أن يكون رأي الهيئة العليا ملزماً.
- المصادقة على تعيين الأعضاء الذين يُختارون لهيئات الرقابة الشرعية للبنوك الإسلامية،
- الرقابة على أعمال وقرارات مجلس السياسة النقدية للبنك المركزي الإسلامي، والتي تُعرض كلاً على هيئة الرقابة الشرعية المركزية قبل صدورها.

قام عدد من البلدان الإسلامية ذات النظام المصرفي المختلط بإنشاء هيئات عليا مركزية للرقابة الشرعية، حيث نص قانون المصارف الإسلامية لدولة الإمارات العربية المتحدة على تشكيل -بقرار من مجلس الوزراء- هيئة عليا شرعية تضم عناصر شرعية وقانونية ومصرفية تتولى الرقابة العليا على المصارف والمؤسسات المالية والشركات الاستثمارية الإسلامية.⁴¹ كما قامت ماليزيا بإنشاء هيئة استشارية عليا بالبنك المركزي الماليزي (هيئة رقابة شرعية عليا)، تصدر أحكاما ملزمة للمصارف الإسلامية وللنواذ الإسلامية في المصارف التقليدية. وكذلك الأمر بالنسبة للدول التي قامت بأسلمة نظامها المصرفي كباكستان والسودان، إذ نجد أن محافظ بنك السودان أو من يمثله عضو بالهيئة العليا للرقابة الشرعية، كما أن الأمين العام لهذه الهيئة يحضر اجتماعات الإدارة العليا للبنك المركزي، ويشارك في وضع سياساتها وقراراتها بغرض تأمين شرعية هذه السياسات والقرارات.⁴²

ج- مكاتب الرقابة الخارجية: حرصاً على استكمال متطلبات تعزيز الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية، ولضمان سلامة تطبيق القواعد الشرعية، من المفيد الفصل بين عمل لجنة الفتوى ولجنة التدقيق الشرعي منعاً للجمع بين الوظائف المتعارضة، بطريقة تكون أشبه بالفصل بين عمل المحاسب في الشركة وعمل المراجع الخارجي أو مراقب الحسابات. وهناك مجموعة من الشروط يجب أن تتوفر في المدقق الشرعي الخارجي، منها:⁴³

- أن يتم تعيينه وإعفاؤه وتحديد مكافآته من الجمعية العمومية للمساهمين وليس من إدارة البنك، شأنه في ذلك شأن مراجعي أو مراقبي الحسابات.

- ألا تكون له علاقة بالبنك، كأن يكون مساهماً فيه ولو بنسبة قليلة من الأسهم أو رأس المال، أو أن يكون أحد المودعين.

2-3- متطلبات خاصة بالرفع من القدرة التنافسية للمصارف الإسلامية بالجزائر: تتبج الحاجة إلى تأهيل المصارف الإسلامية في الجزائر من الحاجة إلى رفع تنافسيتها، وبأخذ هذا التأهيل الجوانب التالية: - تأهيل الموارد البشرية في مجال الصيرفة الإسلامية، مع التركيز على تأهيلها للإشراف على مختلف المخاطر، وتطوير قدراتهم في هذا المجال،⁴⁴ حيث تحتاج هذه الموارد للتحكم في الجانب الفقهي من جهة، والجانب التقني من جهة أخرى، لتفادي الخروقات التي قد تنعكس بالسلب على سمعة الصيرفة الإسلامية والرسالة المالية الإسلامية؛

- الاهتمام بالبحث والتطوير في مجال المالية الإسلامية خاصة وفقاً لمدخل إدارة المخاطر، وإعطاءه الأهمية للهندسة المالية الإسلامية، لإنشاء صيغ جديدة تكسي على المصارف الإسلامية المحلية ميزة تنافسية، وتعمل على تنويع الخدمات وبالتالي تنويع مخاطر المصرف الإسلامي، وذلك باستحداث أدوات مالية جديدة خاصة انطلاقاً من الحاجات والخصائص التمويلية المحلية؛⁴⁵

- إنشاء مراكز للبحث والتدريب تابعة للمصارف الإسلامية، على غرار التجارب السابقة مع التركيز على تطوير أدوات وأنظمة قياس المخاطر وفقا لطرق التقييم الداخلي، للاستفادة من مزايا هذه الطريقة من طرف المصارف الإسلامية بما يوافق القواعد الشرعية للصوصود في وجه سلبيات العولمة المالية، والتي تعتبر أيضا ميزة تنافسية هامة بالنسبة لها في مواجهة منافسة المصارف التقليدية؛⁴⁶
- الاهتمام بالتسويق للخدمات المصرفية الإسلامية، فلا يكفي تنوع الخدمات المصرفية الإسلامية، إن لم تحقق حصة سوقية كبيرة، كما يزيد ذلك من نشر الوعي بأهمية الرسالة المالية الإسلامية، ومدى صلاحيتها للاقتصاد والمجتمع، فتضح ميزة تنافسية لدى المصارف الإسلامية، وبما يحقق الولاء من الزبائن، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار التقليص من الفجوة الحادثة بين ما هو نظري و ما هو على أرض الواقع، والمنعكس بالسلب على سمعة هذه الرسالة.

2-4- متطلبات مؤسساتية داعمة لفعالية إدارة مخاطر المصارف الإسلامية بالجزائر.

لما تتميز به المصارف الإسلامية من خصائص فإنه يتطلب مجموعة من المؤسسات الداعمة لأنشطتها خاصة إدارة مخاطرها، ولهذا خصصنا هذا العنصر للتفصيل في نظام تأمين الودائع للمصارف الإسلامية، وسوق المالية الإسلامية.

2-4-1- نظام تأمين الودائع للمصارف الإسلامية: لا يخرج إنشاء نظام التأمين على الودائع في الجزائر عن السياق العام الذي أنشئت على إثره كثيرا من أنظمة التأمين على الودائع في العالم، حيث كان نتيجة لأزمات المصارف الخاصة في الجزائر. ولرغبة السلطات العمومية في فرض قواعد انضباط أكثر صرامة على المصارف بهدف ضمان استقرار النظام المصرفي، فكان نظام تأمين الودائع استجابة لتوصيات المؤسسات المالية والنقدية الدولية (FMI و BM) وألية ضمن آليات الإشراف والرقابة لفرض الانضباط السوقي وتوفير عوامل خلق مناخ تنافسي سليم وبيئة مصرفية سليمة.⁴⁷

لقد تم تأسيس نظام التأمين على الودائع في الجزائر بمقتضى الامر 03-11 المؤرخ في 27 جمادي الثانية 1424 هجرية الموافق 26 أوت 2003.⁴⁸ حيث جاء في المادة رقم 18 من الباب الخامس، ما يلي: "يجب على المصارف أن تشارك في تمويل صندوق ضمان الودائع المصرفية بالعملة الوطنية ينشأها البنك المركزي، ويتعين على كل مصرف أن يدفع إلى صندوق الضمان علاوة ضمان سنوية نسبتها 01% (واحد بالمائة) على الأكثر من مبلغ الوديعة"، هذا ويحدد مجلس النقد والقرض كل سنة مبلغ العلاوة المذكورة في الفقرة السابقة كما يحدد مبالغ الضمان التي تمنح لكل مودع. ولا يمكن استعمال هذا الضمان إلا في حالة توقف المصرف عن الدفع، كما لا يغطي هذا الضمان المبالغ التي هي عبارة عن تسبيقات المصارف فيما بينها.

تستخدم المصارف الإسلامية مجموعة من الأدوات لإدارة مخاطرها. ولزيادة ثقة المتعاملين معها، تقوم بالتأمين على ودائعها، كنوع من الحماية في حالة الأزمات، وهناك مجموعة من الشروط الواجب توفرها في نظام لحماية الودائع بالمصارف الإسلامية. فلقد توصلت السلطة النقدية الفلسطينية، بعد دراسات قامت بها على نظم الودائع الأردنية والعمانية واللبنانية والبحرينية والسودانية، إلى أنه وقبل الخوض في المتطلبات، على النظام المصرفي أن يستوفي الشروط المسبقة لإنشاء لنظام، وأهمها في وضع النظام المصرفي سليم بخلوه من المصارف الضعيفة والمتعثرة، ويتمتع بعمليات رقابية فعالة، ويتوفر على أنظمة إفصاح فعالة ومناسبة.

تتمثل أهم الشروط التي تمكن المصارف الإسلامية من استخدام هذا النظام في إدارة مخاطرها، فتتمثل في:⁴⁹

- جواز التأمين على الودائع المصرفية لدى مؤسسات ضمان الودائع القائمة على الشروط الشرعية أو شركات التأمين التكافلي الإسلامي، شريطة أن لا يكون المصرف الإسلامي يملك أغلب حصص شركة التأمين، خشية تركيز المخاطر في مثل هذه الصور.
- كل وديعة مصرفية لا تكيف على أساس القرض أو ما شابهه يتحمل ضمانها المصرف مثل الودائع الجارية أو تحت الطلب أو الأجزاء غير الداخلة في الاستثمار من الودائع الاستثمارية أو ما شابهها.
- يتحمل المصرف تكاليف التأمين على بعض مخاطر الاستثمار المتعلقة بالتعدي أو التقصير أو الإهمال لكونه مضاربا، ولا يجوز للمصرف في أي حال من الأحوال أن يضمن رأس مال المضاربة، كون المضارب لا يضمن رأس مال المضاربة.
- البحث في الحكم الشرعي للتأمين على الودائع المصرفية لدى المؤسسات الحكومية أو شبه الحكومية القائمة على غير الشروط الشرعية لحين إيجاد البديل الإسلامي مع محاولة استصدار قانون من الجهات المختصة يراعي خصوصية المصارف الإسلامية، مع دعوة البنك الإسلامي للتنمية إلى إنشاء مؤسسة تابعة له تعمل على حماية و ضمان ودائع المصارف الإسلامية.
- وبصياغة أخرى يجب أن يصمم النظام بحيث يتيح للمؤسسة القائمة عليه حرية العمل على حماية مصالح المودعين بكفاءة في كل حالة على حدة، أي بالشكل الذي يحقق أعلى قدر ممكن من الاستقرار المصرفي وبأقل تكلفة اقتصادية ممكنة.

2-4-2- إقامة سوق مالي إسلامي جزائري فعال: تعتبر إقامة سوق مالي إسلامي، أداة ضرورية للمساعدة في إدارة مخاطر المصارف الإسلامية، لكونها تعمل بأدوات وأساليب إسلامية، ذلك أنه عند أسلمة النظام المالي لأي دولة، فإن من مهام البنك المركزي الرئيسية ترقية إطار مؤسساتي ضروري

للعمل الطبيعي للأسواق المالية الملائم لمبادئ الشريعة الإسلامية، كما تهتم المصارف الإسلامية بالأسواق المالية الإسلامية، لكونها أداة لإدارة مخاطرها، وأهمها إدارة مخاطر السيولة.

لإنشاء سوق مالي إسلامي في الجزائر، هناك مجموعة من الشروط يجب استيفؤها لضمان فعاليتها، خاصة بسبب خصوصيتها الشرعية، وفي هذا الإطار يمكن الاسترشاد بالدعائم التي قامت عليها السوق المالية الإسلامية الماليزية، والتي يمكن إجمالها فيما يلي: ⁵⁰

- إنشاء بورصات أوراق مالية محلية إسلامية تتضبط بالضوابط الشرعية كخطوة أولية نحو إقامة نظام مصرفي إسلامي قادر على إدارة مخاطره خاصة مخاطر السيولة، من خلال التأصيل الفقهي وإعداد وتهيئة الكوادر والخبراء في هذا المجال، والتطرق إلى العوائق والعقبات التي تعترض طريق إنشائها، وتحليل البدائل الشرعية بصورة مفصلة وخاصة آلية تطبيقها؛

- استقلال البورصة الإسلامية للأوراق المالية عن البورصة التقليدية الحالية لضمان التزام أنشطتها بأحكام الشريعة الإسلامية الغراء بشكل خاص، فقد بينت التجربة الماليزية على أن الإدماج بين البورصتين يؤدي إلى اختلاط عمليات التداول، مما يؤدي إلى عدم التزام السوق المالي الإسلامية بالمبادئ السالفة الذكر؛

- التعاون بين هيئة الأوراق المالية والحكومة ومشاركي السوق لضمان تحقيق أهداف الخطة الرئيسية لسوق رأس المال؛ والتعاون بين هيئة الأوراق المالية المحلية، وهيئات الأوراق المالية في الدول الأخرى لاسيما في دول الشرق الأوسط لضمان تطوير سوق رأس المال الإسلامي، وتدعيمه على المستوى العالمي في المستقبل.

الخلاصة

تبين لنا من خلال التطرق إلى أنواع مخاطر الصيرفة الإسلامية، أن هذه الأخيرة تتعامل مع مجموعة من المخاطر التي تشترك فيها مع المصارف التقليدية، إلا أنها تزيد بسبب طبيعة صيغ تمويلها ذات الخصوصية الشرعية، وبنتظرنا للعولمة المالية تبين لنا كيف أن العولمة المالية لها مجموعة من المنافع لكن تعاني من سلبيات تهدد الدول النامية بما فيها الجزائر، حيث توضح لنا بأنها تنقسم بين سلبيات تهدد استقرار القطاع المالي، وسلبيات تنعكس على التنمية الاقتصادية وعلى التنمية المستدامة، فيجب على الجزائر أن تراعي الخصوصية الشرعية لهذه المصارف إذا ما أرادت تكثيف هذا النظام، لمواجهة هذه السلبيات، وأفضل مقارنة لمراعاة هذه الخصوصية خلال عملية التكثيف، يكون بمقاربة إدارة المخاطر للمصارف الإسلامية، وبالتطرق إلى كفاءة إدارة مخاطر الصيرفة الإسلامية أمام تهديدات العولمة المالية وجدنا أنها تستوجب تبني متطلبات، عددنا أهمها في متطلبات حول إعداد قانون لتنظيم المصارف الإسلامية، متطلبات رقابية لتعزيز الحوكمة والتي تنجز إلى: دليل حوكمة المصارف الإسلامية، ورقابة

شرعية فعالة، وعلاقة تنظيمية بين بنك الجزائر والمصارف الإسلامية، مبنية على أسس شرعية، بالإضافة إلى متطلبات أخرى ذكرناها وهي أهم المتطلبات لحماية ودائع المصارف الإسلامية، ومتطلبات حول سوق مالي إسلامي جزائري فعال، ومتطلبات خاصة بتأهيل المصارف الإسلامية.

الإحالات:

¹ عبد الباري مشعل، المخاطر في المصارف الإسلامية / وصف وتحليل، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد: سبتمبر 2014، الحلقة 2/1. متاح على: <http://www.giem.info/article/details/ID/51#.VLTsCNKG9vQ> تاريخ الاطلاع: 19-04-2016، على 11:10.

² مفتاح صالح، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الملتقى الدولي حول: الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، جامعة سطيف، أيام 20-21 أكتوبر 2009، ص 3.

³ هاجر زراقي، إدارة المخاطر الائتمانية بالمصارف الإسلامية دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مذكرة ماجستير علوم تجارية، فرع: مالية ومحاسبية معمقة، جامعة سطيف، 2012، ص 66.

⁴ عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، 2001، ص 33.

⁵ عماد محمد علي عبد اللطيف العاني، اندماج الأسواق المالية الدولية، أسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص: 148.

⁶ رمزي زكي، العولمة المالية والبلاد النامية، الاقتصاد السياسي لرأس المال دولي"، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، مصر، 1999، ص: 75.

⁷ بتصرف: رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص 112.

⁸ هايزوهواجو س. كال واجيد، "الاستقرار المالي في إطار التمثيل العالمي"، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2002، ص 13.

⁹ بتصرف: كمال ديب، "النظام النقدي الدولي في ظل العولمة الاقتصادية"، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص 61.

¹⁰ للتفصيل أكثر أنظر إلى: علي بن ساحة، نحو تأهل النظام المصرفي الجزائري لإدماجه في الاقتصاد العالمي، رسالة الماجستير، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2007، ص 5.

¹¹ فلقد بينت دراسة تجريبية لـ: Reinhart et Kaminski تحت عنوان The Twin Crises: The causes of banking and balance of Payment Problems ، وقدمت هذه الدراسة في شكل ورقة عمل إلى صندوق النقد الدولي، وتتعلق بـ 20 دولة من آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا والشرق الأوسط، خلال الفترة الممتدة من الستينات إلى غاية منتصف التسعينات من القرن العشرين. للتفصيل أنظر:

Luis Miotti & Dominique Philon, Libéralisation financière, spéculation et crises bancaires, Économie internationale, n°85, 2001/1, p :3-36, disponible sur :

<http://cemi.ehess.fr/docannexe/file/2737/plihon.pdf> consulté le: 10-06-2015 à 10.03

¹² بتصرف: حسين حامد حسان، آليات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، المؤتمر الحادي عشر: الهيئة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، في البحرين، 7 - 8 مايو 2012، ص 2-9.

¹³ نفس المرجع، ص 9.

- ¹⁴ طبري سعد، تشخيص الأزمة المالية العالمية الحالية من منظور إسلامي، مجلة علمية دولية محكمة متخصصة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، العدد: 23 المجلد 2 - 2011، ص ص 204 - 209.
- ¹⁵ للتفصيل في الدراسة أنظر:
- طارق الغمراوي، سبل تحقيق التنمية من خلال النظام المصرفي القائم على المشاركة في الربح والخسارة، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، بدون، ص 30، متاح على: <http://www.eces.org.eg>، تاريخ الإطلاع: 08-02-2016 على 10:13.
- ¹⁶ مفتاح صالح ورحال فاطمة، تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الإسلامي، المؤتمر الدولي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي بعنوان: النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، اسطنبول، تركيا، 09 - 10 سبتمبر 2013، ص 20.
- ¹⁷ نفس المرجع، ص 6.
- ¹⁸ يتصرف بالاعتماد على: محمود سحنون وميلود زكري، مرجع سبق ذكره، ص 8،
- صالح مفتاح، العولمة المالية، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 2، جوان 2002، ص ص 4 - 7.
- ¹⁹ سليمان ناصر، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 07 / 2009 - 2010، ص 308.
- ²⁰ على الرغم من كونها تقدم للعملاء على نطاق ضيق، لخلوها من العوائد المفروضة عليها، بحكم أن هذا النوع من القرض هو عبارة عن: "عقد بين طرفين أحدهما المقرض والثاني المقترض يتم بمقتضاه دفع مال مملوك للمقرض إلى المقترض على أن يقوم هذا الأخير برده أو رد مثله إلى المقرض في الزمان والمكان المتفق عليها"
- للتفصيل أنظر، سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 310.
- ²¹ عبد الودود مصطفى مرسي السعودي، مقاصد الشريعة وتطبيقاتها في المعاملات المصرفية المعاصرة، المؤتمر الدولي حول الصيرفة والمالية الإسلامية، كلية الدراسات الإسلامية، الجامعة الوطنية الماليزية، 15 - 16 جوان 2010، ص 4.
- ²² بن زكورة لعونية وغدوكة لخضر، مكانة وأدوات المالية الإسلامية بالنظام المصرفي الجزائري، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد: ديسمبر 2014، متاح على: <http://www.giem.info/article/details/ID/581#.VLTPgdKG9vQ>.
- تاريخ الاطلاع 14-01-2015، على 9:25.
- ²³ جريدة الشرق الأوسط الثلاثاء 16 رجب 1433 هـ 5 يونيو 2012 العدد 12243، متاح على: <http://www.aawsat.com/details.asp?section=58&article=680377&issueno=12243#.UxDjSc75DFw>
- تاريخ الاطلاع: 14-01-2015 على 09:39.
- ²⁴ رحيم حسين & زكري محمد، الصناعة المصرفية الإسلامية في دول المغرب العربي، واقع وتحديات، المؤتمر العلمي الدولي التاسع، الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل 2012 ص 05
- ²⁵ نفس المرجع، ص 06.
- ²⁶ جريدة الشرق الأوسط الثلاثاء 16 رجب 1433 هـ 5 يونيو 2012 العدد 12243، متاح على: <http://www.aawsat.com/details.asp?section=58&article=680377&issueno=12243#.UxDjSc75DFw> تاريخ الاطلاع: 14-01-2015 على 10:17.
- ²⁷ يتصرف: سليمان ناصر، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 311.
- ²⁸ يتصرف: محمود سحنون وميلود زكري، مرجع سبق ذكره، ص 13.
- ²⁹ نقلا: أمال عياري وأبو بكر خوالد، تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية - دراسة حالة الجزائر -، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، يومي 06-07 ماي 2012، ص 4.

- ³⁰ للتفصيل أكثر أنظر: الحوكمة والامتثال في المصارف الإسلامية، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، بدون، ص: 37، متاح على: <http://www.elcafi.com/wp-content/uploads/2014/02/Cover-Comp.pdf> تم الاطلاع في 2015/06/10 على 11.30.
- ³¹ فاتح ديلة ومحمد جلاب، الحوكمة المصرفية ومساهمتها في إدارة المخاطر، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، العدد الصفر، 2012، ص 199.
- ³² الحوكمة والامتثال في المصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص: 28.
- ³³ بتصرف، سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 311.
- ³⁴ سليمان ناصر، جوانب الضعف في المصارف الإسلامية لمواجهة الأزمات، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 15، الحلقة 3.
- ³⁵ تهاني محمود محمد الزعابي، تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص: 113.
- ³⁶ محمد أمين قطان، هيئات الرقابة الشرعية: اختيار أعضائها وضوابطها، المؤتمر السابع للهيئات الشرعية للمؤسسات العالمية الإسلامية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، يومي 27 - 28 مايو 2008، ص 3.
- ³⁷ أحمد العليات، الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية، أطروحة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية نابلس، فلسطين، 2006، ص 50.
- ³⁸ أحمد عبد الله، العلاقة بين الهيئات الشرعية والبنوك المركزية، المؤتمر الأول للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، يومي 9 - 10 أكتوبر 2001، البحرين، ص 9.
- ³⁹ نفس المرجع، ص 9.
- ⁴⁰ سليمان ناصر: علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة، مرجع سابق، ص: 368.
- ⁴¹ أنظر: المادة 5 من القانون الاتحادي رقم 6 لسنة 1985، والخاص بالمصارف الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- ⁴² سليمان ناصر، جوانب ضعف المصارف الإسلامية في مواجهة الأزمات، مرجع سبق ذكره،
- ⁴³ عبد الجباري، استراتيجية التدقيق الشرعي الخارجي: المفاهيم وآلية العمل، نظرة مستقبلية في ضوء معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، جمعية المؤسسات المالية الإسلامية، ماليزيا، 10 ماي 2011، ص 9.
- ⁴⁴ مفتاح صالح ورحال فاطمة، تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص
- ⁴⁵ علاء الدين الرفاتي، مرجع سبق ذكره، ص 189.
- ⁴⁶ مفتاح صالح ورحال فاطمة، تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص
- ⁴⁷ بريس عبد القادر، أهمية ودور نظام التأمين على الودائع - مع إشارة إلى حالة الجزائر -، ملتقى وطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، الواقع والآفاق، جامعة الشلف، 14-15 ديسمبر 2004، ص 97..
- ⁴⁸ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 03-04، الصادر في 04 مارس 2004، المتضمن نظام ضمان الودائع المصرفية.
- ⁴⁹ عبد الله الصيفي، التأمين على الودائع المصرفية في المصارف الإسلامية، دراسات علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، المجلد 40، العدد 2، 2013، ص 13
- ⁵¹ علاء الدين الرفاتي، سوق الأوراق المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق "دراسة حالة سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا"، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2007، ص 188

دور الإفصاح المحاسبي والشفافية في تفعيل بورصة الجزائر

د. عزيزة بن سمينة . جامعة بسكرة
أ. طنبني مريم . جامعة بسكرة

ملخص :

Summary:

Essayons à travers cette étude en évidence le rôle de la divulgation et de la transparence de l'information comptable dans l'activation de l'Algérie Bourse et par l'importance accordée par les marchés boursiers arabes à augmenter le degré d'exigences de divulgation et de modification en conformité avec les normes internationales en vue de renforcer le rôle de surveillance du marché en fournissant un égal opportunités pour les commerçants du marché d'autre part, la disponibilité de haute efficacité et la transparence et la divulgation de toute information menant à des prix deal reflètent le fait que la valeur des institutions qui traitent les laisse et ainsi aboutir à une véritable évaluation à la direction des investisseurs leurs économies aux institutions les plus rentables, que ce soit à court ou à long terme, que les exigences divers vie économique et les changements assisté par l'Algérie a fait un besoin urgent de méga et le grand capital, pour sécuriser les diverses activités privées et gouvernementales, et cela ne peut être atteint que si il est une gestion efficace de la Bourse.

Mots-clés: la divulgation de la comptabilité, la transparence, Bourse d'Alger.

سنحاول من خلال دراستنا هذه تسليط الضوء على الدور الذي يلعبه الإفصاح والشفافية عن المعلومات المحاسبية في تفعيل بورصة الجزائر وذلك من خلال الأهمية التي أولتها أسواق الأوراق المالية العربية لزيادة درجة الإفصاح وتعديل متطلباته بما يتلاءم مع المعايير الدولية بهدف تعزيز الدور الرقابي للسوق من جانب، وتوفير تكافؤ الفرص للمتعاملين من جانب آخر، فتوافر المعلومات ذات الكفاءة العالية والإفصاح والشفافية تؤدي إلى التعامل بأسعار تعكس حقيقة قيمة المؤسسات التي تتداول أوراقها فيها وهذا ما يؤدي الى اتجاه المستثمرين بمدخراتهم إلى المؤسسات الأكثر ربحية سواء في المدى القصير أو الطويل، إذ أن متطلبات الحياة الاقتصادية وتغيراتها المختلفة التي شهدتها الجزائر جعلت الحاجة ملحة إلى رؤوس الأموال الضخمة والكبيرة، لتأمين مختلف الأنشطة الخاصة منها والحكومية، وهذا لا يتحقق إلا بوجود بورصة فعالة تنظم تداول هذه الأموال.

الكلمات المفتاحية : الإفصاح المحاسبي، الشفافية، بورصة الجزائر.

مقدمة:

حظيت الأسواق المالية في الآونة الأخيرة بأهمية كبيرة وخاصة على مستوى الدول الناشئة وعلى غرارها الجزائر وذلك كونها أداة لتمويل الاقتصاد من جهة، ووسيلة لدفع بعجلة التنمية من جهة أخرى، بحيث أنها تشكل إحدى الآليات الهامة لتجميع وتوجيه الموارد المالية وتوظيفها في المشروعات الاستثمارية، وذلك من خلال دور الوساطة الذي تلعبه، إذ أنها تخلق حيزا يجمع المدخرين والمستثمرين وذلك بإتاحة الفرص لأصحاب الفوائض المالية لاستثمار مدخراتهم من جهة، وتوفير الأموال الضرورية لأصحاب العجز المالي من أجل التوسع والنمو من جهة أخرى، فهي تعمل على تعبئة المدخرات وتنميتها وتوجيهها إلى مختلف قنوات الاستثمار الكفاء في الاقتصاد، إلا أنه لا يمكن أن تؤدي السوق المالية العملية المنوطة بها من الناحية العلمية إلا إذا توفرت على مقومات الكفاءة التي تساهم في التقييم الحقيقي للمؤسسات المدرجة ولأسهمها المتداولة، وعليه ومن هذا المنطلق فقد حاولنا معالجة الإشكالية التالية:

ما هو الدور الذي يلعبه الإفصاح المحاسبي والشفافية في تفعيل بورصة الجزائر؟

ولمعالجة هذه الإشكالية فقد قمنا بتقسيم دراستنا الى المحاور التالية:

أولاً: الاطار النظري للإفصاح المحاسبي والشفافية

تعتبر الجودة من الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية، ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عند وضع المعايير المحاسبية وتقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج من تطبيق طرق محاسبية بديلة عند إعداد القوائم المالية، بحيث أن أهداف القوائم المالية في توفير المعلومات المفيدة لمقابلة الأغراض المختلفة لمستخدمي تلك التقارير سواء كان ذلك داخل المنشأة أو خارجها لتلبية الاحتياجات الضرورية لمستخدميها، ولكي تكون المعلومات مفيدة فلا بد من توفير مجموعة من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ولذلك فإن الهدف الأساسي في تحديد هذه الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هو استخدامها لتقويم مستوى جودة المعلومات المالية التي يتم عرضها والإفصاح عنها في التقارير المالية¹، فالإفصاح يعتبر أحد أهم المبادئ الأساسية التي يقوم السوق المالي الكفاء بالإفصاح الأمثل والشفافية في عرض المعلومات المتعلقة بالأداء العام للهيئات الناشطة في السوق المالي، يعد من الدعائم الأساسية لإنتاج معلومات ذات جودة عالية وبالتالي المساهمة في تحقيق مصالح الأطراف الفاعلة في السوق المالية.

1- تعريف الإفصاح المحاسبي: يعتبر الإفصاح من أهم الأسس التي تركز عليها المبادئ المحاسبية المتعارف كونه يعمل على إظهار وإظهار المعلومات المحاسبية، حيث تدعو هذه المبادئ إلى ضرورة الإفصاح الكامل عن جميع المعلومات الهامة ذات العلاقة بنشاطات مؤسسة ما لتكون في

صالح مستفيدين آخرين لديهم مصلحة في التعرف والتطلع على هذه المعلومات، ولقد اقترنت معظم تعريف الإفصاح بالقوائم المالية رغم وجود مصادر أخرى للإفصاح كتقرير مجلس الإدارة، والكشوف الإضافية... إلخ، وبالنظر إلى فقد تعددت آراء الباحثين في تحديد تعريف واضح ودقيق لمصطلح الإفصاح²، وفيما يلي عرض لأهم هذه التعريفات:

بث المعارف أو نقل المعلومات من القوائم المالية مضللة³.

يعتمد حجم مصدر انتاجها إلى مستقر الاستفادة منها أو استخدامها، فالإفصاح هو نقل هادف إلى نقل المعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها⁴.

كما أنه يعرف: شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية⁵.

ويعرف بأنه: إعداد التقارير المالية عن المعلومات الضرورية التي تكفل الداء الأمثل لأسواق المال التي يتعين إبصارها حتى لا تكون المعلومات التي يجب الإفصاح عنها على خبرة مستخدم المعلومات ومتطلباته والقياس المحاسبي المطلوب مما أدى إلى ظهور التصنيفات التالية للإفصاح⁶:

✓ **الإفصاح الكامل:** يتطلب الإفصاح الكامل الإفصاح عن كل المعلومات والتفاصيل سواء كانت هنالك حاجة إليها أم لا، وهذا النوع من الإفصاح قد لا يفيد مستخدم المعلومات حتى لو تحقق حيث أن كثرة التفاصيل التي تكون غير مهمة قد تترك مستخدم المعلومات ولا تساعده على اتخاذ القرار السليم في التوقيت المناسب.

✓ **الإفصاح العادل:** يركز هذا النوع على أهداف أخلاقية تتعلق بالعدالة والمساواة بين مستخدمي القوائم المالية في عرض الحقائق المتعلقة بأنشطة المنشأة لمساعدتهم على اتخاذ القرارات الصحيحة، إلا أن هذا المفهوم انتقد حيث أن مفهوم العدالة مفهوم نسبي غير محدد.

✓ **الإفصاح الكافي:** هو الأكثر استخداما من قبل المنظمات المهنية ومعظم الكتاب والباحثين حيث أنه وفقا لهذا المفهوم يتم عرض وتوفير المعلومات الملائمة والتي تتفق واحتياجات مستخدم المعلومات والتي تساعده على اتخاذ القرارات السليمة في الوقت المناسب ويتطلب هذا المفهوم عرض جميع المعلومات الملائمة لمستخدمي المعلومات.

2- **الشفافية:** لا بد لنا من التفرقة بين الإفصاح والشفافية والتي يقصد بها قيام الشركة أو الجهة بتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطها ووضعها تحت تصرف المساهمين وأصحاب الحصص والمتعاملين في السوق وإتاحة الفرصة لمن يريد الاطلاع عليها وعدم حجب المعلومات في ما عدا تلك التي يكون من شأنها الأضرار بمصالح الشركة أو اسمها فيجوز لها الاحتفاظ بسيرتها على أن تكون هذه المعلومات والبيانات معبرة عن المركز الحقيقي والواقعي للشركة وعليه فالشفافية هي الاتجاه

السائد لتنظيم الإفصاح المحاسبي، ويجب أن تتوفر في الشفافية الشروط التالية: أن تكون في الوقت المناسب، أن تتاح لكافة الجهات في ذات الوقت، أن تقوم الشركات بنشر قوائمها المالية بالصحف استيفاء للشكل القانوني مع الحفاظ على بعض المعلومات ذات الصلة بسرية العمل، وأن يعقب الشفافية مساعلة في حد ذاتها ليست غاية بل وسيلة لإظهار الأخطاء والاقتصاص من مرتكبيها وذلك بالطبع في إطار الوسائل القانونية المنظمة لذلك⁷.

3- كيفية تحقيق الإفصاح والشفافية: توصف المحاسبة بأنها نظام معلومات متكامل تأخذ مخرجاته أشكالاً متعددة ولكي تحقق مجموعة المخرجات الغاية المرجوة منها، لا بد أن تعرض المعلومات بالشكل الذي يسهل من قرائتها وفهمها، لكونها تمتاز بالبساطة والوضوح، بحيث تكون الوحدات النقدية هي الوسيلة المستخدمة للتعبير عن جميع العناصر المكونة لتلك القوائم، وعليه فإن الإفصاح المالي أصبح مسألة قانونية ملزمة لكل شركات الأموال، فنشر البيانات والإفصاح عنها في أوقات محددة، يؤدي إلى تعميق ثقة المتعاملين بعمليات السوق، وإلى استقطاب مشاركة أوسع منهم، ويحقق الإفصاح الشفافية عن طريق⁸:

- ✓ متابعة التزام الشركات بتوفير البيانات بالدقة والشفافية المطلوبة؛
- ✓ تطوير قاعدة بيانات الخبرة الحسابية بهيئة سوق الأوراق المالية؛
- ✓ تطبيق قواعد ومعايير المحاسبة والمراجعة؛
- ✓ تطوير أدلة إرشادية عن متطلبات الإفصاح والشفافية؛
- ✓ تقييم أداء الشركات وشركات السمسرة في الأوراق المالية.

ثانياً: بورصة الجزائر

تعود فكرة انشاء بورصة الأوراق المالية في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي أعلن عنها سنة 1987 ودخلت حيز التطبيق عام 1988 في نفس الوقت صدرت قوانين اقتصادية عن استقلالية المؤسسات العمومية وصناديق المساهمة وقسم رأس المال المؤسسات العمومية والاجتماعي والذي يمثل حق الملكية إلى عدد من أسهم والتي توزع ما بين صناديق المساهمة وقسم رأس المال المؤسسات العمومية الاجتماعي والذي يمثل حق الملكية إلى عدد من أسهم والتي توزع ما بين صناديق المساهمة وبذلك تحولت الشركات العامة إلى شركات أسهم⁹.

1- مراحل تطور بورصة الجزائر: نظرا لطبيعة النظام السياسي القائم بالجزائر في ذلك الوقت الذي كان يتبنى الاشتراكية، فإنه لم يكن هناك مبرر لوجود البورصة ولا للقيم المتداولة قبل مرحلة الإصلاحات وتحديدًا قبل سنة 1988، وبعد صدور أولى نصوص الإصلاحات والمتمثلة تحديداً في كل من القانون رقم 88-01 المتعلق بتوجيه المؤسسات العمومية الاقتصادية وكذا القانون رقم 88-03 الخاص بإنشاء صناديق المساهمة، ومع التحضير لنص تشريعي تجاري جديد يتضمن

المعطيات الجديدة المتعلقة بالإصلاحات الاقتصادية التي شرع فيها بغية المرور إلى اقتصاد السوق والتي اعتبرت عملية شاقة جدا وتحتاج إلى وقت طويل¹⁰، وعليه فإنه يمكن تقسيم تاريخ نشأة بورصة الجزائر إلى مراحل أساسية التالية:

✓ **المرحلة الأولى (1990 - 1992):** اتخذت الحكومة في هذه المرحلة إجراءات بعد أن تحصلت معظم المؤسسات الحكومية على استقلاليتها، و كذلك إنشاء صناديق المساهمة، ففي أكتوبر 1990 تأسست بورصة الجزائر تحت اسم "شركة القيم المنقولة"، بقرار من الحكومة عبر هيئة مؤهلة قانونا تتمثل في مجلس صناديق المؤسسة، وهكذا تم تأسيس هذه الشركة بين الثمانية صناديق المساهمة وهذه الصناديق هي كالآتي:

- ← صندوق المواد الفلاحية الغذائية؛
- ← صندوق المناجم، الفحم والري؛
- ← صندوق التجهيز؛
- ← صندوق البناء؛
- ← صندوق الكيمياء، البيتروكيميا، الصيدلة؛
- ← صندوق الاتصال الإلكترونيك الإعلام الآلي؛
- ← صندوق الصناعات المختلفة؛
- ← صندوق الخدمات.

وهذه الصناديق مكلفة بالحفظ والتسيير في مكان الدولة لمجموع أسهم المؤسسات التي تسير إلى الاستقلالية المالية، وحدث هذا بعد عقد مؤرخ في 09 ديسمبر 1990، وقدر رأسمالها في هذه المرحلة 320.000 دج مقسمة بالتساوي بينهم¹¹، وبعدها أصبح يديرها مجلس إدارة متكون من ثمانية أعضاء يمثل كل عضو أحد صناديق المساهمة، وعرفت هذه الفترة إصدار المراسيم التنفيذية التالية¹²:

← مرسوم تنفيذي رقم 169 الصادر في 21 ماي 1991 يتضمن تنظيم العمليات على القيم المنقولة.

← مرسوم تنفيذي رقم 177 الصادر في 1991 يوضح أنواع وأشكال القيم المنقولة وكذا شروط الإصدار من طرف شركات رأس المال.

✓ **المرحلة الثانية بعد 1993:** وقد تم خلال هذه المرحلة بروز الوضع القانوني التشريعي والتنظيمي للبورصة في غضون عام 1993، تم إصدار مرسومين تشريعيين هما¹³:

◀ المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أبريل 1993 المتمم والمعدل للأمر المتضمن قانون التجارة.

◀ المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 ماي 1993 المتعلق بسوق القيم المتداولة. وبموجب هذين المرسومين التشريعيين تم تكريس انطلاق عملية تأسيس بورصة الجزائر، وقد نص المرسوم التشريعي رقم 93-10 على إنشاء، هيئة ممثلة للسلطات العمومية تتكفل بمهمة تنظيم ومراقبة البورصة وعملياتها، حيث منحت لها من الصلاحيات ما جعل أي نشاط بورصي مرهون بوجود هذه الهيئة.

وخلال الفترة المحصورة بين 1996 و1998 كان الظهور الفعلي لمؤسسة البورصة ممثلة في شركة إدارة بورصة القيم ولجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة وكذا وسطاء عمليات البورصة.

أما بعد 1998 فقد مثلت هذه الفترة فترة البداية الفعلية في قبول المؤسسات الاقتصادية وإدخالها في قيد البورصة، وكذا الشروع في عملية التداول المتعلقة بالقيم المنقولة على مستوى بورصة الجزائر.

2- تنظيم بورصة الجزائر : تعتبر بورصة الجزائر هي عبارة عن تجمع للعديد من المؤسسات والمهنيين من بينهم¹⁴:

✓ لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها COSOB التي تمثل سلطة السوق المالي الساهرة على ضمان احترام أنظمة البورصة السارية المفعول وحماية المدخرين.

✓ شركة تسيير بورصة القيم SGBV المعرفة عامة باسم بورصة الجزائر وهي شركة ذات أسهم مملوكة للوسطاء في عمليات البورصة، وتتمثل مهامها في التنظيم العملي لعمليات إدخال الشركات إلى الشركات إلى البورصة، وتنظيم جلسات التداول وتسيير نظام التسعيرة ونشر المعلومات والإحصاءات المتعلقة بالبورصة(من خلال النشرة الرسمية للتسعيرة وقنوات الإعلام الأخرى: مواقع الانترنت، الومضات المتلفزة، الصحف الوطنية...).

✓ الوسطاء في عمليات البورصة IOB هم البنوك والمؤسسات المالية والشركات التجارية التي تتمحور نشاطاتها أساسا حول القيم المنقولة ويتم اعتماد الوسطاء في عمليات البورصة من طرف لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها.

✓ المؤتمر المركزي الذي ينشط تحت اسم الجزائر للمقاصة وهو عبارة عن شركة ذات اسهم تتمثل مهمتها في ضمان حفظ السندات المالية المصدرة، وإدارة الحسابات الجارية المفتوحة باسم ماسكي الحسابات حافظي السندات لفائدة الشركات المصدرة، ونزع الصفة المادية عن السندات وترميزها وفقا للمعايير الدولية (ISIN: الرقم الدولي لتعريف الأوراق المالية).

✓ ماسكو الحسابات حافظو السندات TCC هم البنوك والمؤسسات المالية الشركات التجارة التي تمتلك صفة الوسطاء في عمليات البورصة، ويوفر ماسكو الحسابات حافظوا السندات للمستثمرين خدمات

فتح وتسيير الحسابات الجارية المخصصة للقيم المنقولة المكتتب عليها في السوق الأولية أو المكتسبة في السوق الثانوية.

✓ هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة OPCVM وتتألف من شركات الاستثمار ذات رأس مالي المتغير SICAV والصناديق المشتركة للتوظيف FCP، وتعتبر هذه الهيئات بمثابة محفزات حقيقية لضمان السيولة على مستوى سوق البورصة ولهم دور جوهري في نشر القيم المنقولة في أوساط فئات واسعة من جمهور المستثمرين.

كما توجد في البورصة الجزائرية حاليا شركة استثمار ذات رأس مال متغير واحدة وهي المسماة شركة الاستثمار المالي SICAV CELIM.

3- الشركات المدرجة في بورصة الجزائر: يندرج في البورصة الجزائر حاليا المؤسسات التالية¹⁵:

✓ مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي: تم افتتاح مؤسسة الأوراسي المصنفة 5 نجوم بتاريخ 2 مايو 1975 وكانت تعمل تحت وصاية وزارة السياحة والثقافة، وقد قامت الوزارة على تسيير المؤسسة من خلال الشركة الوطنية للسياحة والفندقة (SONATOUR) حتى عام 1977، ثم من خلال الشركة الجزائرية للسياحة والفندقة (ALTOUR) حتى عام 1979، وأخيراً من خلال الديوان الوطني للندوات والمؤتمرات (NCCB) حتى عام 1983، في ذلك العام وضمن إطار عملية إعادة الهيكلة التنظيمية تم توصيف الفندق كمؤسسة اشتراكية وأنشئت مؤسسة التسيير الفندقي (EGH) (المرسوم رقم 83-226 المؤرخ في 2 ابريل 1983)، وعدّل الفندق في 12 فبراير عام 1991 من وضعه القانوني وأصبح مؤسسة اقتصادية عامة في شكل شركة ذات أسهم برأس مال قدره 40 مليون دينار، وصار اسمه الاجتماعي مؤسسة التسيير الفندقي "الأوراسي".

✓ وفي عام 1995 وُضع الفندق تحت وصاية المؤسسة القابضة العامة للخدمات بموجب القانون 95-25 المتعلق بتسيير الأموال التجارية التابعة للدولة، وأصبحت المساهم الوحيد فيه، ولكن وتمشيا مع توجهات السلطات العمومية التي تهدف إلى فك الارتباط الكلي بالدولة من خلال مختلف القوانين التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالخصوصية الكلية أو الجزئية، اختيرت مؤسسة الأوراسي بقرار من المجلس الوطني لمساهمات الدولة في فبراير 1998 لإدراجها في البورصة وطرح ما لا يتجاوز 20 ٪ من رأس مالها للاكتتاب العام.

في يونيو 1999 فتحت مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي رأس مالها عن طريق العرض العلني للبيع ومثل مبلغ العرض 480 مليون دينار جزائري أو ما يعادل 20 ٪ من رأس المال الاجتماعي.

في 14 فبراير 2000 وبعد استيفائه شروط القبول المنصوص عليها في القواعد التنظيمية للبورصة تم إدراج سند رأس المال لمؤسسة التسيير الفندقية الأوراسي في جدول التسعيرة الرسمية (وقدر مبلغ الإدراج ب 400 دينار جزائري).

✓ **أليانس للتأمينات:** هي شركة ذات أسهم برأسمال مبدئي قدره 500 مليون دينار جزائري أنشئت في يوليو 2005 من قبل مجموعة من المستثمرين الوطنيين، وتم رفع رأس مالها إلى 800 مليون دينار جزائري خلال العام 2009، وشهد العام 2010 زيادة أخرى في رأسمالها ليبلغ 2.2 مليار دينار جزائري بالنسبة لنشاط التأمين على الأضرار، وتحققت هذه الزيادة في رأس المال عن طريق اللجوء العيني للادخار ومكنت الشركة من الامتثال لأحكام المرسوم التنفيذي 09-375 المؤرخ في 2009/11/16 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 95-344 المؤرخ في 10/30/1995 المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال شركات التأمين.

في نوفمبر 2010 شرعت المؤسسة في زيادة رأس مالها عن طريق العرض للاكتتاب وانصب مبلغ العرض على 31% من رأس المال الاجتماعي أي ما نسبته 1.44 مليار دينار مقسمة إلى 1804511 سهم.

في مارس 2011 بعدما استوفى شروط القبول المنصوص عليها في القواعد العامة لبورصة الجزائر تم إدراج سند رأس المال لشركة أليانس للتأمينات في جدول التسعيرة الرسمية بتاريخ 7 مارس 2011 وقدر سعر الإدراج ب 830 دينار جزائري.

✓ **الشركة ذات الأسهم أن سي أروبية:** هي شركة خاصة خاضعة للقانون الجزائري ذات رأسمال قدره 849195000 دينار جزائري، ويتمثل نشاطها الرئيسي في إنتاج وتوزيع المشروبات وعصائر الفاكهة وقد تأسست في عام 1966 في شكل شركة ذات مسؤولية محدودة (ذ م م) تحت اسم الشركة الجديدة للمصبرات الجزائرية، وكانت الشركة متخصصة في إنتاج معجون الطماطم، والهريسة والمرببات تحت العلامة التجارية "الروبية"، في سنة 2003 غيرت الشركة شكلها القانوني وأصبحت شركة ذات أسهم، في سنة 2006 ارتفع رأس مال الشركة من 109472000 إلى 152044000 دينار جزائري مخصص لمؤسسة مساهمة أجنبية، وهي شركة رأس المال الاستثماري غير المقيمة افرسينفست المحدودة، تمديد فترة حياة الشركة لمدة 99 سنة، في سنة 2008 تم تغيير الاسم السابق للشركة من "الشركة الجديدة للمصبرات الجزائرية إلى أن سي أروبية ش.ذ.أ"، رفع رأس المال الشركة من 792195000 دينار جزائري إلى 849195000 دينار جزائري، في سنة 2011 صدر قرار مجلس الإدارة في 27 مايو 2011 بإدراج الشركة في البورصة وصادقت عليه الجمعية العمومية للمساهمين في 31 يناير 2012، في أبريل 2013 شرعت مؤسسة أن سي أ - الروبية في بيع أسهمها من خلال العرض العيني للبيع، وانصب مبلغ العرض على 25% من رأس المال، أي ما يعادل 849195200

دينار جزائري موزعة على 8491950 سهم، وفي يونيو 2013 وبعد استيفائه شروط القبول المنصوص عليها في القواعد التنظيمية للبورصة، تم إدراج سند رأس المال للشركة ذات الأسهم أن سي أروبية في جدول التسعيرة الرسمية بتاريخ 03 يونيو 2013، وقد مبلغ الإدراج ب 400 دينار جزائري..

✓ **شركة دحلي ش.ذ.أ(دايو الجزائر للفندقة والترفيه والعقارات):** هي شركة ذات أسهم برأسمال قدره 20882040000 دينار جزائري، وقد تم إنشاؤها في 9 أكتوبر 1996 بعد تعديل الوضع القانوني للشركة الاقتصادية المختلطة ساحلي. وكانت هذه الأخيرة قد تأسست بتاريخ 24 مايو 1988 بالشراكة بين شركة أونافاس سابقا(Onafex) وشركة دايو، وقد تم تمديد اتفاقية الامتياز السارية لمدة 40 عاماً الموقعة في عام 2001 مع مديرية الأملاك الدولية، وتحويلها إلى اتفاقية امتياز-بيع بحيث تتم عملية التنازل بعد الانتهاء من انجاز مشروع الجزائر مدينة، وتعمل شركة دحلي ذات الأسهم في مجال عقارات الأعمال(برج مركز الأعمال الجزائريABC)، كما تشارك في قطاع السياحة لا سيما الفندقية(فندق هيلتون) وكذلك في توفير الخدمات مثل تأجير مساحات للاستخدام المكتبي ويمتد نشاطها أيضاً إلى خدمات أخرى ذات صلة، وفي إطار تمويل جزء من مشروع الجزائر مدينة لجأت شركة دحلي إلى إصدار سندات دين موجهة للجمهور في 11 يناير 2009.

✓ **صيدال:** تأسست الصيدلية المركزية الجزائرية في عام 1969 بموجب مرسوم رئاسي أسند لها مهمة ضمان احتكار الدولة لاستيراد وتصنيع وتسويق المواد الصيدلانية ذات الاستخدام البشري وفي إطار مهامها الإنتاجية، أنشأت الصيدلية في عام 1971 وحدة إنتاج الحراش واشترت على مرحلتين في سنة 1971 ثم 1975 وحدتي بيوتيك(BIOTIC) وفارمال(PHARMAL) وفي أعقاب إعادة هيكلة الصيدلية المركزية الجزائرية، أصبح فرعها للإنتاج يُسمى الشركة الوطنية للإنتاج الصيدلاني بموجب المرسوم 161/82 الصادر في أبريل 1982، وكانت مهمة الشركة الوطنية للإنتاج الصيدلاني هي ضمان احتكار إنتاج وتوزيع الأدوية والمواد الشبيهة والنفاعية، وهدفها تزويد السوق الجزائرية على نحو كاف ومنظم، ثم إن هذه الشركة غيرت اسمها في سنة 1985 لتصبح صيدال، وفي أعقاب تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية لعام 1989 صارت صيدال مؤسسة اقتصادية عامة تملك استقلالية الإدارة واختيرت لتكون من بين الشركات الوطنية الأولى التي تحصل على وضع الشركة ذات الأسهم، وفي عام 1993 تم إجراء تغييرات على النظام الأساسي للشركة ما مكنها من المشاركة في كل العمليات الصناعية أو التجارية ذات الصلة بأغراض الشركات من خلال إنشاء شركات جديدة أو فروع تابعة، في فبراير 1999 قام مجمع صيدال بفتح رأس ماله عن طريق العرض العلني للبيع، وانصب مبلغ العرض على 20٪ من رأس مال المجمع أي ما يعادل 500 مليون دينار جزائري موزعة على 2 مليون سهم، في

سبتمبر 1999 وبعد استيفاء شروط القبول المنصوص عليها في القواعد التنظيمية للبورصة، تم إدراج سند رأس المال لمجمع صيدال في جدول التسعيرة الرسمية (وقدر مبلغ الإدراج ب 800 دينار جزائري).

4- **واقع نشاط بورصة الجزائر:** بورصة الجزائر حتى وإن كانت لا تقوم بالدور المنتظر منها في تمويل الاقتصاد الوطني فإنها مازالت تثير اهتمام المصدرين والمهنيين والمستثمرين في داخل الجزائر وخارجها، فحسب تقرير صادر عن لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة 2010 سجلت البورصة طلبين لزيادة رأس المال من مصدرين خاصين، كما تم تأسيس وسيط في عمليات البورصة من القطاع الخاص مع شريك أجنبي من أجل ضمان خدمات الاستثمار على مستوى السوق¹⁶، وفيما يلي سيتم عرض لتطور نشاط بورصة الجزائر خلال 3 سنوات الأخيرة وقيمة التداول بالنسبة للشركات الناشطة على مستوى السوق المالية الجزائرية:

الجدول(01): نشاط بورصة الجزائر للفترة 2013-2015

عدد الصفقات	حجم التداول	قيمة المتداولة (دج)	
177	127589	101027990.00	2013
299	101950	148946340.00	2014
234	2189228	1249142545.00	2015(حتى شهر اكتوبر)

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الموقع الرسمي لبورصة الجزائر:
http://www.sgbv.dz/ar/?page=bilan_boc

شهدت بورصة الجزائر في السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا وهذا ما عكسه الجدول(01) أعلاه بحيث نلاحظ أن القيمة المتداولة والحجم المتداول بلغا قمتها في سنة 2015 بحيث ارتفع حجم التداول الى 2189228 مقارنة ب 2013 و 2014 إذ قدرت بـ 127589 و 101950 على التوالي، أما القيمة المتداولة فقد قدرت بـ 1249142545.00 دج لسنة 2015 لتعبر بذلك عن زيادة مقارنة مع سنتي 2013 و 2014 التي قدرت بـ 101027990.00 دج و 148946340.00 دج على التوالي، بالرغم من أن عدد الصفقات المبرمة شهد في 2015 انخفاضا مقارنة بسنة 2014 قدر بـ 21.73% إلا أن هذا الانخفاض لم يؤثر بالسلب على حجم التبادل الذي عرف ارتفاعا ملحوظا.

الجدول(02): القيمة المتداولة للشركات المدرجة في بورصة الجزائر للفترة 2013-2015

الوحدة: دينار جزائري

الشركة السنة	أليانس للتأمينات	م.ت.ف. الأوراسي	أن سي أروبية	صيدال	سونلغاز	دحلي
2013	27400	4246440	40943600	3899550	15241000	36670000
2014	5660690	3339595	20303575	12106480	8145000	99391000
2015(حتى شهر اكتوبر)	1198848435	4334940	29990730	8388440	/	7580000

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الموقع الرسمي لبورصة الجزائر :

http://www.sgbv.dz/ar/?page=bilan_boc

يلاحظ من خلال الجدول (02) الموضح أعلاه أنه في سنة 2013 سجلت شركة رويبة أكبر حجم للتداول قدر بما قيمته 40943600.00 دج أما شركة أليانس للتأمينات فقد سجلت أدنى قيمة للتداول قدرت بـ 27400.00 دج، أما في سنة 2014 فقد سجلت شركة دحلي أكبر حجم للتداول قدر بما قيمته 99391000.00 دج لتسجل الأوراسي أدنى قيمة للتداول قدرت بـ 3339595.00 دج، أما في سنة 2015 فقد سجلت شركة أليانس للتأمينات أعلى قيمة للتداول قدرت بـ 1198848435.00 دج لتليها في ذلك شركة رويبة بما قيمته 29990730.00 دج بعدها صيدال بما قيمته 8388440.00 دج لترتّب بعدها دحلي بما قيمته 7580000.00 دج وقد سجلت الأوراسي أدنى قيمة للتداول قدرت بـ 4334940.00 دج أما سونلغاز فلم تسجل أي قيمة لسنة 2015.

5- معوقات بورصة الجزائر: هناك مجموعة من المعوقات التي حالت دون تحقيق بورصة الجزائر الفعالية المرجوة منها في تمويل الاقتصاد وتتمثل فيما يلي¹⁷:

✓ **المعوقات الاقتصادية:** وتتمثل هذه العوائق تحديدا فيما يأتي:

أ. **التضخم:** وذلك من خلال تأثيره على الادخار إذ يؤدي إلى التقليل من الميل إلى الادخار بل وتقليل حجم المدخرات الموجودة فعلا، حيث يدفع التضخم الأفراد ذوي الدخل الثابتة أو المنخفضة إلى اللجوء إلى مدخراتهم لاقتطاع جزء منها لإنفاقها على السلع الاستهلاكية رغبة منهم في المحافظة على مستويات استهلاكهم عندما لا تكفي دخولهم النقدية الجارية في تحقيق مستويات الاستهلاك المعتاد عليها.

وإذا استمر الوضع على هذه الحالة فمن الممكن أن يؤدي إلى هبوط معدل الادخار الوطني إلى مستويات غير مرغوب فيها. وقد شوهد في بداية التسعينات ارتفاعا كبيرا لمعدلات التضخم بالجزائر ترجمت بارتفاع مستوى أسعار السلع و زيادة تداول الكتلة النقدية.

كما أن المستثمر عندما يتخذ قراراته الاستثمارية لابد أن تكون حسابات التكلفة و العائد على أساس الأرقام الحقيقية و ليست الاسمية ، ذلك لأن العائد يفقد جزءا من قيمته نتيجة الانخفاض في قوته الشرائية خلال فترة الاستثمار تبعا لمعدل التضخم السائد خلال هذه الفترة .

إضافة إلى أنه يؤدي إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي الأقل إنتاجية ، فعند ظهور الحالة التضخمية تلجأ الدولة إلى رفع سعر الفائدة للحد من التضخم ، الأمر الذي يؤدي بالأفراد إلى إيداع ما لديهم من أموال في البنوك للحصول على فائدة عالية ومضمونة ، وبما أن التضخم يعبر عن الحالة السيئة التي يمر بها الاقتصاد فإنه يشجع على انتقال رؤوس الأموال نحو

الأسواق الأجنبية التي تتميز بالاستقرار وهكذا فإن التضخم يمثل عائقا بالنسبة لنشاط البورصة في

الجزائر من خلال توجيه رؤوس الأموال في ميادين أخرى غير البورصة

ب. **السوق الموازية:** إن الأرباح المحققة في هذه السوق على قدر كبير من الأهمية لذا فإن وجود هذه السوق لا يشجع إطلاقا العائلات على توجيه ادخاراتها نحو الاستثمار في الأوراق المالية.

ج. **ضعف الحوافز الجبائية:** ما يميز النظام الجبائي الجزائري هو أنه أخضع الأعوان الاقتصاديين إلى ضرائب مرتفعة على الدخل، فمثلا نسبة الضريبة على أرباح الشركات تعادل 30% من الأرباح، هذه النسبة تؤدي إلى تخفيض نسبة الأرباح القابلة للتوزيع على المساهمين، زيادة عن الضريبة على الدخل الإجمالي التي تخضع لها مرة أخرى التوزيعات عند تحويلها إلى حسابات المساهمين، كل هذه الضرائب تضعف من مردودية الأموال المستثمرة في الأوراق المالية، لذا فإن هذا الضغط الجبائي أدى بهم إلى تغيير سلوكهم الادخاري والاستثماري.

د. **ضعف الجهاز الإنتاجي:** يمثل القطاع العمومي للمؤسسات الاقتصادية قرابة 80% من مجموع الاستثمارات الجزائرية وأهم ما يميز هذا القطاع :

◀ ارتفاع عدد العمال وضعف مردودية العمل وبد عاملة غير مؤهلة؛

◀ مؤسسات عمومية غير متوازنة ماليا؛

◀ تعيين مسيري المؤسسات غالبا ما يكون إلى اعتبارات غير اقتصادية مما ينعكس سلبا على أداء هذه المؤسسات؛

◀ ضف إلى ذلك أن أغلبية المؤسسات الخاصة مكونة على شكل شركات ذات مسئولية محدودة أو شركة تضامن ليس لدى ملاكها استعداد لفتح رأس مالها للغير.

✓ **المعوقات السياسية والتشريعية:** وتتمثل العوائق التشريعية عموما فيما يلي:

أ. **المعوقات السياسية:** من المعروف أن بورصة الجزائر أنها افتتحت في ظروف سياسية غير مستقرة وهذا ما أسهم في مما ساهم في عرقلة النشاط الفعلي لبورصة الأوراق المالية، بحكم أن المستثمر يبحث دائما على عامل الأمان و المردودية بالدرجة الأولى، وهذان العاملان لا يتحققان إلا في محيط يتميز بالاستقرار السياسي، إذ عادة ما تنفر رؤوس الأموال من البلدان أين تسود الحروب، الانقلابات السياسية، والتغيرات المستمرة للسياسات والقوانين المتعامل بها.

ب. **المعوقات التشريعية:** طبقا للقانون المتضمن شروط القيد ببورصة الجزائر نجد أنه يشترط وجوب إصدار الأوراق المالية من الشركات ذات الأسهم، إلا أن أغلب مؤسسات القطاع الخاص في الجزائر شركات ذات مسؤولية محدودة أو شركات ذات شخص وحيد، ضف إلى ذلك الإطار التشريعي البطيء حيث أن تأسيس بورصة الجزائر كان في التاريخ الذي تم فيه إنشاء لجنة تنظيم و مراقبة عمليات البورصة، إلا أن تعيين أعضائها لم يكن إلا بتاريخ 1995/12/27، أما التصيب الرسمي فلم يتم إلا في

شهر فيفري من عام 1996، كما أن شركة إدارة بورصة القيم انعقدت جمعيتها التأسيسية بتاريخ 1997/05/21 رغم أن المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 ماي 1993 قد نص صراحة على إنشائها، نفس الشيء يمكن ذكره عند التطرق للوسطاء في عمليات البورصة حيث نجد صدور نظام COSOB رقم 96-03 المؤرخ في 03 جوان 1996 المتعلق بهم، إلا أن تأسيس معظم شركات الوساطة كان في سنة 1999.

✓ **المعوقات الاجتماعية والثقافية والدينية:** وتتمثل فيما يلي:

أ. **العائق الاجتماعي والثقافي:** إنا العامل الديمغرافي في الجزائر جعل العائلات منشغلة بحاجياتها من غذاء ولباس إضافة إلى هذا فإن العائلات تميل إلى توجيه ادخارها أساسا نحو البنوك العمومية باعتبارها تمثل أكبر قدر ممكن من الثقة والأمان وهذا ما يؤدي إلى إعاقة عمل البورصة في الجزائر. كما نجد أن غياب الثقافة البورصية لدى أفراد المجتمع وذلك لجهل الفئات العريضة من المجتمع بماهية البورصة وأهميتها التي تمثل عائقا حقيقيا بالنسبة لمعظم الناس غير الواعين من أجل استثمار أموالهم في القيم المتداولة .

ب. **العامل الديني:** لا يخفى على أحد أن اللجوء إلى عملية التمويل عن طريق البورصة من خلال إصدار أسهم وسندات هي من إحدى طرق التمويل العصرية غير أن التعامل بها من طرف المجتمعات العربية والإسلامية يعترضها بعض الحرج من الناحية الدينية خاصة السندات باعتبارها قرض ربوي، وإذا ما نظرنا إلى قرار مجمع الفقه الإسلامي المنعقد في دورة مؤتمره السابع بجدة من 4/9 ماي 1992 الذي أقر بأن الأصل حرمة الإسهام في شركات تتعامل أحيانا بالمحرمات كالربا ونحوه بالرغم من أن أنشطتها الأساسية مشروعة كل هذا من شأنها أن يؤثر على القرارات الاستثمارية للمدخرين التي لا بد أن تصب في خانة الكسب الحلال.

✓ **المعوقات التنظيمية:** وتتمثل فيما يلي:

أ. **قلة المؤسسات المدرجة:** تعتبر المؤسسات المحرك الأساسي للبورصة فهي العامل الذي يؤدي إلى نموها حيث كلما زاد عدد المؤسسات المدرجة في البورصة كلما زادت فعالية البورصة والعكس صحيح، وما يلاحظ الآن في بورصة الجزائر هو أن هناك عدد محدود جدا من المؤسسات المدرجة، ذلك لأن عدد المؤسسات المؤهلة والقادرة على أن تدرج في البورصة محدود جدا وهذا بسبب الوضعية المالية المتدهورة التي تميز المؤسسات، وهذا ما يعيق نمو البورصة.

ب. **عدم تنوع الأوراق المالية:** يعد التنوع أحد أهم الركائز التي تقوم عليها الأسواق المالية في الدول المتقدمة إذ تعرض أمام المستثمرين تشكيلة متنوعة ومتعددة من الأوراق المالية، تفسح لهم المجال واسعا لاختيار منها ما يلائم إمكانياتهم، أهدافهم وميولاتهم الشخصية، والتنوع من هذا المنطلق يعمل على

تخفيض حجم المخاطر، أما البورصة الجزائرية فهي حديثة النشأة ولا نتداول فيها إلا ثلاثة أصناف من الأوراق المالية، مما يجعلها بذلك تفتقر للكفاءة التقنية كما وسبق الإشارة إليه، الأمر الذي يرفع من حجم المخاطر ويحد من رغبة المستثمرين على الاستثمار في الأوراق المالية.

ج. **غياب الشفافية:** سواء بالنسبة للتعامل في القيم المتداولة أو بالنسبة لمصادقية المعلومات التي يجب أن تقدمها المؤسسات المقيدة في البورصة للجمهور، بحيث يجب أن تكون هذه المعلومات ذات طابع اقتصادي مالي، محاسبي ... إلخ وذلك بغرض معالجة الوضعية السابقة والحالية والمستقبلية للمؤسسة، وفي حالة الجزائر لا نجد نظام معلومات يضمن الشفافية لمستهملها يضاف إليه صعوبة الحصول على هذه المعلومات التي تسمح للمتعاملين القيام بالعمليات التي يريدونها في الوقت المناسب دون الوقوع في خطر.

د. **سير عمل البورصة:** حيث نجد أن شركة إدارة بورصة القيم كانت تنظم حصص التفاوض مرة واحدة في الأسبوع وذلك كل اثنين من الساعة 09:30 إلى الساعة 10:30 صباحا، ضف إلى ذلك أن عملية التسوية تتم خلال أسبوعا كاملا مما يعرقل السير الحسن للتعاملات فإذا كان أمر المساهم غير منفذ كليا وهناك مدة طويلة ليستلم شهادة السهم، فهذا الوقت الطويل سيحبط من رغبته في القيام بأمر بيع أو شراء آخر.

كما نلاحظ نقص الوسطاء خاصة الخواص منهم إذ أن هناك خمس مؤسسات فقط تعمل كوسيط في عمليات البورصة.

ثالثا: الإفصاح والشفافية في بورصة الجزائر

يشجع وجود نظام إفصاح قوي وجودة للمعلومات المحاسبية على الشفافية الحقيقية للشركات المدرجة في السوق، ويعتبر أمراً رئيسياً لقدرة المساهمين على ممارسة حقوق مملاكاتهم على أسس مدروسة، وتظهر التجارب أن الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية أداة قوية للتأكد على سلوك الشركات وحماية حقوق المستثمرين، حيث يمكن للنظام الإفصاح الكافي عن المعلومات في الوقت المناسب أن يساهم في اجتذاب رأس المال والحفاظ على الثقة في أسواق رأس المال، هذا وتظهر أهمية الإفصاح وجودة التقارير المالية أيضا من خلال ازدياد حاجة الشركات المساهمة إلى التمويل عن طريق أسواق المال وبورصات الأسهم والسندات، فالإفصاح يعد شرطاً أساسياً لتأسيس أسواق المالية التي غالباً ما تشرف على تلك الأسواق هيئات مهنية أو شبه حكومية تلزم الشركات المدرجة في السوق المالي بإتباع إجراءات وقوانين وقواعد أساسية تحدها المهنة، وذلك حتى يكتسب الإفصاح والتقارير المالية المنشورة مصداقية لدى المستخدمين والمساهمين وبذلك تكون هذه المعلومات ذات قيمة وجودة ومنفعة لجميع مستخدميها ولكن للاعتماد على هذه المعلومات والوثوق بها يجب أن تعبر بصدق عن الظواهر والإحداث، وأن تكون قابلة للإثبات وبالإمكان التحقق من سلامتها، و

أن تكون حيادية، وغير متحيزة، وتعرض الحقائق كاملة غير منقوصة، وتكون قابلة للمقارنة وما يتطلبه ذلك من الثبات في تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية وكذلك قابليتها للفهم¹⁸، إلا أن المستثمر في الأسواق المالية الناشئة يعاني من غياب العدالة في الحصول على المعلومات المهمة المتعلقة بأسعار أسهم الشركات المدرجة في هذه الأسواق، الأمر الذي يمس في الصميم مصداقية الأسواق، في حين أن المطلعين، سواء كانوا أعضاء مجالس إدارات الشركات أو المديرين التنفيذيين أو المقربين منهم يحققون مكاسب كبيرة، أو يتجنبون خسائر جسيمة من خلال اطلاعهم على المعلومات الداخلية للشركات، أما في بورصة الجزائر فإن المستثمر ينتظر التقارير السنوية سنة كاملة التي تصدرها المؤسسات المقيدة في البورصة لكي يتحصل على بعض البيانات المالية التي تعتبر سطحية وعامة مقارنة مع البورصات المتقدمة، فلا يتمكن من اتخاذ قرار الاستثمار إضافة إلى عدم تنظيم مهنة المحاسبة وتدقيق الحسابات، وكذا انعدام صناعة التحليل المالي والاستثمار¹⁹.

1- أهمية الإفصاح والشفافية في بورصة الجزائر: تلعب المعلومات دورا حاسما في التأثير في قرارات

المتعاملين في السوق بالبيع أو الشراء أو الاحتفاظ وتقتضى نظريات كفاءة سوق الأوراق المالية أن جميع المعلومات عن السوق والشركات المسجلة فيها متاحة بشكل عام وأن المتعاملين في السوق لديهم حرية الوصول إلى هذه المعلومات دون تكلفة أو بتكلفة زهيدة غير أنه من الناحية العملية يعد حصول جميع المستثمرين على المعلومات اللازمة لتقييم القرار الاستثماري أحد التحديات التي يمكن أن تواجه أي سوق للأوراق المالية خصوصا في الدول النامية، بحيث أن توفر المعلومات يؤدي إلى استقرار السوق ونمو المعاملات فيها وتدعيم ثقة المتعاملين، في حين أن غياب قوانين الإفصاح والشفافية تؤدي إلى انتشار حالة من عدم العدالة في المعاملات التي تتم في سوق الأوراق المالية وتوفير كل الدوافع اللازمة للعب بمقدرات السوق ومن ثم استثثار فئات محددة من المتعاملين، خصوصا الذين لديهم حرية الوصول إلى المعلومات الداخلية Inside information غير المتاحة للعامة، أو الذين يمكنهم من أن يشيعوا في السوق معلومات خاطئة، أو يتمكنوا من تسريب معلومات صحيحة تحقق لهم أرباحا ضخمة في حال دخول تلك المعلومات في قرارات المتعاملين، بالجانب الأكبر من الأرباح التي يمكن أن تتحقق من المعاملات في السوق، وذلك على حساب باقي المتعاملين الذين ليس لديهم حرية الوصول إلى مثل هذه المعلومات²⁰، سواء بالنسبة للمتعاملين في القيم المتداولة أو بالنسبة لمصداقية المعلومات التي يجب أن تقدمها المؤسسات المقيدة في البورصة للجمهور بحيث يجب أن تكون هذه المعلومات ذات طابع اقتصادي مالي، محاسبي... الخ، وذلك بغرض معالجة الوضعية السابقة والحالية والمستقبلية للمؤسسة، وفي حالة الجزائر لا نجد نظام معلومات يضمن الشفافية لمستعمليه، يضاف إليه صعوبة الحصول على هذه المعلومات التي تسمح

للمتعاملين القيام بالعمليات التي يريدونها في الوقت المناسب دون الوقوع في خطر²¹، فمن خلال العمل على زيادة درجة الإفصاح وتعديل متطلباته بما يتلاءم مع المعايير الدولية بهدف تعزيز الدور الرقابي للسوق من جانب وتوفير تكافؤ الفرص للمتعاملين في السوق من جانب آخر، فمن جانب السوق يتعين توسيع نطاق المعلومات والبيانات التي يتوجب على لجنة تنظيم البورصة الإفصاح عنها سواء تلك المعلومات المتعلقة بأسماء الجهات المصدرة للأوراق المالية وأسماء أعضاء السوق بالإضافة إلى البيانات الدورية المتضمنة لحركة التداول والمؤشرات المالية الرئيسية، وفي هذا الجانب على شركة إدارة بورصة إصدار نشرات يومية وأسبوعية وشهرية وسنوية تتضمن معلومات عامة عن السوق وقرارات مجلس الإدارة ومعلومات عن أحجام التداول ومؤشرات الأسعار، مع إبرام اتفاقيات مع شركات عالمية لنشر المعلومات الخاصة بالتداول بصورة آنية ولتعزيز الشفافية والإفصاح في بورصة الجزائر يجب²²:

- ✓ إلزام الشركات بنشر تقارير مالية سنوية (ميزانية، حساب أرباح وخسائر، تقرير تدفق نقدي، الخ) مدققة، وميزانية وحساب أرباح وخسائر ربعيه (غير مدققة بالضرورة) في فترة لا تتجاوز 10 أيام أو شهر عن انتهاء الفترة، وأن تبين التقارير المالية بوضوح السياسات المحاسبية التي تستعملها الشركة؛
- ✓ أن تكون التقارير المالية المنشورة لسنتين: السنة الحالية وسنة سابقة للمقارنة؛
- ✓ التأكيد على إتباع تبويب محاسبي صحيح في طريقة تقديم التقارير المالية (العناوين الرئيسية والفرعية، تسلسل وترتيب عرض العناصر، المجاميع الفرعية والكلية... الخ) لجعل التقارير المالية سهلة القراءة مفهومة غير مضللة وقابلة للتحليل المالي؛
- ✓ التأكد من وجود إفصاح مالي كافي في التقارير السنوية وفي التقارير المالية الربعية خاصة فيما يتعلق بالأرباح الحقيقية الإجمالية وبالسهم ومعدلات نموها لتلبية متطلبات المستثمرين في سوق الأوراق المالية والتمكن من عمل تحليل مالي ذو معنى، إن ما نراه الآن من إفصاح عن المعلومات وطرق تبويب في التقارير المالية لكبرى الشركات لا يبعث على الارتياح أبداً، لا يمكن المحللين من تحديد المركز المالي لشركة وبالتالي لا يوحى بالكثير من الثقة للمستثمرين الحائزين على وعي استثماري؛
- ✓ التوصل مع وزارة المالية إلى حل مناسب للتضارب ما بين رغبة إدارة شركة مساهمة في التهرب من ضريبة الدخل، وبين ضرورة الإفصاح عن الأرباح الحقيقية لتلبية متطلبات الإفصاح الرسمية، وتوفير العوامل الجوهرية لتحليل وتقييم سعر السهم في البورصة، فمن المعروف أن أداء الربح الفعلي بالسهم ربعياً مقارنة مع هو متوقع من قبل المحللين الماليين في السوق يعتبر من أهم عوامل تحديد سعر السهم في السوق، فالمفاجآت السارة في الأرباح بالسهم ونموها ترفع سعر السهم في السوق والمفاجآت غير سارة تخفض سعر السهم في السوق.

2- آليات وإجراءات تأهيل السوق المالية في الجزائر: يرى بعض الاقتصاديين أن تطوير السوق

المالية يتم إما في جانب العرض وذلك من خلال تشجيع إنشاء شركات الأموال وخلق أدوات جديدة، وإما من جانب الطلب وذلك بتوفير المناخ الملائم اقتصاديا وسياسيا ونشر الوعي الادخاري لدى الأفراد وتوفير المعلومات الكافية عن قطاعات أعمال المختلفة ونشاطاتها، وفي البلدان المتقدمة يكفي التطوير من جانب واحد، حيث أن المحيط الاقتصادي والاجتماعي السائد يتكفل بتطوير الجانب المتبقي، أما في الدول المتخلفة فإنه ليس هناك فائدة من تطوير أحد الجانبين دون تطوير الجانب الآخر، فزيادة العرض دون مقابلة ذلك بطلب كاف لن يعطي النتيجة المرجوة، وعليه ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن تطوير السوق المالي في الجزائر يتركز على العناصر التالية²³:

✓ توفير البيئة الاقتصادية الملائمة إذ ينبغي التحكم في المحيط المرتبط بالاقتصاد الكلي و ذلك من خلال مراجعة التشريعات والتأكيد على ضرورة الاستقرار والأمن، والقضاء على أسباب التضخم والسعي للحد من ظاهرتي التهرب والغش الجبائين مع العمل على محو سوق الاقتصاد الموازية. كما ينبغي التأكيد على ضرورة الربط بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي مع مراجعة الإطار التشريعي والتنظيمي للبورصة كلما دعت الحاجة لذلك.

✓ تنشيط السوق المالية خاصة ما تعلق بالسوق الأولى بمعنى المساهمة في تسويق عدد كبير ومتنوع من الأوراق المالية التي حددها المشرع في عشرة أنواع باعتبارها السلع المتداولة في إطار سوق التداول. إن وجود البورصة مرهون بوجود سوق الإصدار علاوة على وجود وسطاء تداول لذلك فإنه ينبغي إسناد الأمر للبنوك التجارية للقيام بهذا الدور في فترة أولية مع إمكانية اللجوء إلى مكاتب الاستشارة المالية الأجنبية لإتمام العملية في إطار سليم بما ينعكس إيجابا على السوق المالية الجزائرية.

✓ من المفيد للمؤسسات العمومية قبل دخولها البورصة إتمام عملية تطهيرها على المستوى التنظيمي والتسييري قبل خصصتها ويستحسن عند تحرير أسهمها التوجه للمستثمرين التأسيسيين لما لهم من قدرات تمويلية ومع ذلك فإنه يتعين تطبيق سياسة إدماج للمحيط، وذلك بإشراك عمال المؤسسة في رأس مالها وبعد ذلك يمكن اللجوء إلى الجمهور العريض بغية صرف أسهم المؤسسة في أوساطهم، وفي حالة عدم قدرتهم وكفايتهم فإنه يمكن التوجه للشراكة الأجنبية مع ضبط سلوكيات هؤلاء المستثمرين بنصوص تشريعية وتنظيمية واضحة تتولى مهمة تحديد الحقوق والواجبات لكل الأطراف على النحو الذي تتم فيه المحافظة على المصالح العليا وينبغي الإشارة إلى أن توسيع قاعدة المساهمين تعطي حركية كبيرة في نشاط البورصة.

✓ تحفيز المؤسسات الاقتصادية لاسيما الاستراتيجية منها والتي تحقق نتائج ايجابية على الابتعاد عن أساليب التمويل بالوساطة المالية والتوجه أكثر نحو أسلوب التمويل بلا وساطة مالية، ويمكن لأصحاب

القرار في الدولة تنشيط البورصة عن طريق المضي في برنامج التخصيص بانتهاج طريقة استبدال الديون بمساهمات في تلك الشركات سواء تلك الديون لدائنين محليين أو ديون خارجية.

✓ ضرورة مراجعة شروط دخول مؤسسات القطاع الخاص في البورصة لما يمكن أن تلعبه من أدوار أساسية في تحقيق التنمية الشاملة للبلاد، وتمكينها بالتالي من الاستفادة بالدعوة العمومية لادخار وتداول أوراقها المالية بهذه الهيئة.

✓ بعث الوعي الادخاري ولاستثماري لدى الفرد الجزائري. وذلك بتوعيته بأهمية هذه السوق بمختلف الطرق ووسائل التوعية والاعلام وعلى مستوى المناهج التعليمية والتربوية.

✓ وضع رقابة شديدة وتشريعات وقوانين صارمة معاقبة التصرفات غير القانونية وغير الرشيدة للمتدخلين في البورصة، بالإضافة إلى إحكام وتدعيم الرقابة على الشركات المساهمة بحيث تعكس بياناتها المالية المنشورة وضعيتها الحقيقية تدعيماً للثقة في نتائج أعمال الشركات مما يجلب المدخرين إليها.

الخاتمة:

من خلال ما سبق يتضح لنا أن السوق المالية الجزائرية تواجه بعض الصعوبات خاصة بتقبل الجمهور وهذا راجع لانعدام ثقافة الاستثمار في الأوراق المالية في أوساط أفراد المجتمع الجزائري ومن ثمة عدم تقبل فكرة الاستثمار في البورصة لعدم الثقة في مصداقية وفعالية هذه السوق نظراً لعدم توفر بيئة تتسم بالإفصاح والشفافية الكافيين إذ أن أي قرار استثماري يتوقف على توفر المعلومات المالية والمحاسبية مع وجود مجال واسع للشفافية، وهذا ما يسمح بإجراء عملية المقارنة والمفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة وعليه فإنه يلزم:

- ✓ الانفتاح الكبير على الجمهور والتنوع في الأدوات المالية؛
- ✓ تعزيز مبادئ الإفصاح والشفافية وما إلى ذلك من دور فعال في المساهمة في خلق مناخ ثقة بين مختلف المتعاملين في السوق المالية؛
- ✓ وضع أطر قانونية وتنظيمية والرقابة اللازمة التي تؤدي إلى تحسين السوق الجزائرية؛
- ✓ تفعيل شركات الوساطة المالية في الجزائر والتي تهدف إلى تقديم خدمات المستثمرين وخصوصاً صغار المستثمرين.

الاحالات:

1 عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبية، الطبعة الاولى، دار السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1990، ص194.

2 د.جلال العبد، "تساؤلات حول مدى تطبيق معايير الحوكمة المصرفية"، جريدة عكاظ السعودية.

- 3 Forker, J.J, *Corporate Governance and Disclosure Quality*, Vol:22, Accounting and Business Research, P:115.
- 4 سمير محمد الصبان، أصول القياس وأسابيل الاتصال المحاسبي، الدار الجامعية، بيروت، 1991، ص350.
- 5 وليد ناجي الحياي، المحاسبة المتوسطة: مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي، دار حنين، عمان، 1996، ص371.
- 6 طارق عبد العال حماد، التقارير المالية: أساس الإعداد والعرض والتحليل وفقاً لأحدث الإصدارات والتعديلات في معايير المحاسبة الدولية والأمريكية والبريطانية والعربية والمصرية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص53.
- 7 عطوي سميرة، دور الحوكمة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية في البنوك، الملتقى الدولي حول: الحوكمة المحاسبية للمؤسسة: واقع تداعيات وآفاق، أم البواقي(الجزائر)، 2010.
- 8 كمال ديب، أسس ودعائم الملازمة لإقامة سوق مالي كفي: تشخيص لحالة السوق المالي الجزائري، مجلة دفاتر البحوث العلمية، العدد:03، تيبازة(الجزائر)، ديسمبر 2013، ص378.
- 9 بن اعمر بن حاسين، فعالية الأسواق المالية في الدول النامية: دراسة قياسية، رسالة دكتوراه(غير منشورة)، جامعة أبي بكر بلقايد(تلمسان)، الجزائر، 2013/2012، ص160.
- 10 براق محمد، بورصة الجزائر ودورها في تمويل الاقتصاد الوطني، الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسة الاقتصادية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، ورقلة(الجزائر)، 2003.
- 11 دليل بورصة الجزائر، شركة تسيير بورصة القيم المنقولة، 2008، ص23-24.
- 12 بوكساني الرشيد، معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها، رسالة دكتوراه(غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005/2006، ص228.
- 13 براق محمد، بورصة الجزائر ودورها في تمويل الاقتصاد الوطني، مرجع سابق.
- 14 بورصة الجزائر، تعريف بورصة الجزائر، www.sgbv.dz.
- 15 الموقع الرسمي لبورصة الجزائر، http://www.sgbv.dz/ar/?page=bilan_boc، 2015/11/21.
- 16 محمد حمو وجعفر هني محمد، الصكوك الإسلامية كأداة لضمان استقرار السيولة في البورصة، مجلة دفاتر البحوث العلمية، العدد:03، تيبازة(الجزائر)، ديسمبر 2013، ص362.
- 17 زيدان محمد ونورين بومدين، دور السوق المالي في تمويل التنمية الاقتصادية بالجزائر المعوقات والآفاق، الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات: دراسة حالة الجزائر والدول النامية، بسكرة(الجزائر)، 2006.
- 18 هوام جمعة ولعشوري نوال، دورة حوكمة الشركات في تحقيق جودة لمعلومة المحاسبية، الملتقى الوطني حول: الحوكمة المحاسبية للمؤسسة: واقع، رهانات و آفاق، أم البواقي(الجزائر)، 2010.
- 19 نورين بومدين، أساليب تفعيل بورصة الجزائر، ماجستير(غير منشورة)، جامعة حسيبة بن علي(الشلف)، الجزائر، 2007/2008، ص119.
- 20 محمد ابراهيم السقا، لماذا الإفصاح والشفافية في البورصة؟، http://www.aleqt.com/2010/03/19/article_365837.html.
- 21 حاج قويدر قورين، البيئة المحاسبية الرشيدة في ظل النظام المحاسبي المالي(SCF) ودورها في تدعيم السوق المالية في الجزائر، مجلة دفاتر البحوث العلمية، العدد:03، تيبازة(الجزائر)، ديسمبر 2013، ص170.
- 22 المرجع السابق، ص179.
- 23 وصاف عتيقة وعاشور سهام، مكانة الأسواق في الاقتصاديات العربية وعوامل دفع كفاءتها، ملتقى دولي حول: سياسات التمويل وأثارها على الاقتصاديات والمؤسسات: دراسة حالة الجزائر والدول النامية، بسكرة(الجزائر)، 2006.

الاعتبارات البيئية كأداة حمائية أمام التجارة الدولية مع الإشارة للدول النامية

أ. زعيمي رمزي - جامعة عباس لغرور - خنشلة

ملخص:

Summary:

The subject of environment is considered one of the most controversial issues nowadays especially after the environmental decline that has had consequences on the next generations. This is mainly due to the waste of the available economic resources; in addition to the appearance of the domination phenomenon in the International Trade field. Therefore, we need to stop the economic activities which are harmful to the environment through promoting to the environmentally friendly products from one hand; and through the International treaties and the organized trade under the supervision of The International Trade Organization from the other hand.

key words:

Environment, protection of the environment-friendly products, limitations, terms of trade.

يعد موضوع البيئة اليوم من أهم المواضيع الرئيسية على مستوى العالم، وخاصة بعد أن بلغ الاختلال البيئي حدا يندر بتبعية خطيرة على مستقبل الأجيال القادمة، وذلك جراء الهدر المستمر للموارد الاقتصادية المتاحة، وأنه وفي عصرنا الحالي برزت ظاهرة الهيمنة وبشكل خاص في المعاملات الدولية التجارية، وفي هذا الإطار فإن المحافظة على البيئة يستدعي تثبيط النشاطات الاقتصادية المضرّة للبيئة والتي تدخل في التبادل التجاري الدولي، وذلك من خلال القيود التي تفرضها الدول تحت شعار منتجات صديقة البيئة هذا من جهة، ومن جهة أخرى ترتيبات التجارة والاتفاقات البيئية، والتي تشرف عليها منظمة التجارة العالمية.

الكلمات المفتاحية: البيئة، حماية البيئة، منتجات صديقة، القيود، التبادل التجاري.

مقدمة:

لقد أثارت المحاولات العديدة للدول المتقدمة والمتعلقة بالمعايير البيئية وارتباطها بالتجارة الدولية داخل منظمة التجارة العالمية العديد من الانتقادات حول الأهداف الحقيقية التي تسعى من أجلها الدول المتقدمة، خاصة ونحن في عصر أصبح فيه استخدام الحواجز التجارية أمراً مرفوضاً في ظل نظام تجاري دولي تحكمه التنافسية، وأن هذه التنافسية داخل الأسواق الدولية لم تهتم لأمرين هما: أولاً: أن عمليات الإنتاج التي تقوم بها الدول المتقدمة والنامية لم تراعي الأضرار البيئية التي تخلفها، والأمر الثاني: هو أن الدول النامية لها استخدامات إنتاجية محدودة تكون أكثر سلبية على البيئة، وبالتالي فإن تركيز الدول المتقدمة على القضايا البيئية سيؤدي إلى التأثير على القدرات الاقتصادية المحدودة للدول النامية، وكذلك في الحد من الاستهلاك العالمي بحسب الخبراء، لذلك أصبحت الاعتبارات البيئية مصدر قلق لدى الدول المرتبطة ببعضها البعض في التجارة الدولية، وذلك من خلال القيود المفروضة على السلع والخدمات التي تكون مخصصة للتصدير والاستيراد. لذلك تسعى هذه الدراسة للإجابة على الإشكالية التالية: إلى أي مدى تمكنت السياسات البيئية من تقليص حجم التجارة الدولية؟ بصيغة أخرى: هل ساهمت القيود البيئية الجديدة في الحد من التبادل التجاري الدولي؟ ولإجابة على هذه الإشكالية قمنا بدراسة الموضوع من الجوانب الرئيسية التالية:

I. الاعتبارات البيئية :

1. مفهوم البيئة: لقد وردت عدة تعريفات للبيئة، ومن بين هذه التعاريف نجد:

– **التعريف اللغوي للبيئة:** اتفقت معاجم اللغة العربية على أن لفظ البيئة مشتق من الجذر الثلاثي (بؤأ) الذي أخذ من الفعل (باء)، إلا أنه يمكن استخلاص التعريف اللغوي للبيئة على أنها المكان أو الوسط أو المنزل الحسن المهيأ للنزول والإقامة¹.

– **تعريف ثاني:** "هي الموارد الطبيعية للعالم التي تتضمن الهواء، الماء، الأرض، النباتات والحيوانات المكونة للنظام الإيكولوجي"².

– **تعريف ثالث:** "هي جميع العناصر الطبيعية والاصطناعية التي تحيط بالإنسان، والتي تؤدي إلى تشكيل نظام معين، يتأثر ويؤثر في الفرد"³.

من خلال هذه التعاريف نستخلص التعريف التالي: "البيئة هي مكونات الطبيعة، والمتمثلة في التربة، الماء، الهواء، الكائنات الحية وما يتضمنه كل عنصر من هذه العناصر وفق ظروف وعوامل متواجدة في الطبيعة (مناخ، تلبية حاجات... الخ)، تؤدي إلى القيام بعمليات ونشاطات متبادلة بين هذه العناصر، ينتج عنها علاقات تأثير وتأثر".

2. المعايير البيئية:

هي تلك المعايير التي تطبق على السلع المتداولة تجارياً، حيث تطبق عليها تدابير وطنية ذات

أهمية كبيرة في علاقة التجارة بالبيئة، هناك معايير بيئية معمول بها في جميع مراحل دورة المنتج (من استخراج المواد الخام إلى التصنيع والتغليف، النقل، تجارة الجملة، تجارة التجزئة إلى الاستهلاك) منفق عليها ومن بين هذه المعايير⁴:

1.2. معايير الجودة والانبعاثات: *Normes de qualité et démission*

1.1.2 **معايير الجودة:** وهي تهدف إلى وصف الدولة المنشودة للبيئة، قد تكون محددة من حيث حالة ونوعية الهواء أو الماء أو التربة، مع الأخذ بعين الاعتبار تراكم المواد الضارة في البيئة "الأحمال الحرجة"

Charges critiques

ففي فرنسا أنشأت الهيئة التشريعية على أساس مبدأ الوقاية (وهو نظام لضمان مراقبة جودة الهواء وأثاره على الصحة والبيئة).

1.2. **معايير الانبعاثات:** تتطلب استخدام أفضل التقنيات المتاحة للحد من كميات المواد التي تنبعث من النباتات والمصانع.

2. معايير المنتجات والعمليات وأساليب الإنتاج :

Normes de produit et les précédés et méthodes de production

1.2.2 **معايير المنتجات:** وجب تعيين أحد الاختصاصيين الفيزيائيين أو الكيميائيين من أجل التدقيق في عملية الانبعاثات كالأدوية والمنظفات أو قواعد التعبئة (وتستخدم على نطاق واسع في الشؤون الصناعية).

2.2.2 **معايير عمليات وأساليب الإنتاج :** العديد من المنتجات تتم وفق عدة خطوات، على سبيل المثال إنتاج الورق يتطلب الحرق وقطع الأخشاب، هذه العمليات المختلفة لها تأثيرات على البيئة (فقدان التنوع البيولوجي، تلوث الأنهار، تدهور نوعية الهواء....)

3.2: معايير الأداء: *les normes de Performance*

تعرف منظمة الإيزو الأداء البيئي على "أنها النتائج الكمية القابلة للقياس لنظام الإدارة البيئية ذات العلاقة بالأبعاد البيئية والتي تم وضعها على أساس السياسة والأهداف البيئية للمنظمة"⁵.

كما تحدد مؤسسة التمويل الدولية المعنية بالاستدامة، بأنه الالتزام الاستراتيجي للمؤسسة تجاه التنمية المستدامة، ويتألف إطار الاستدامة من سياسات المؤسسة ومعايير أدائها المعنية بالاستدامة البيئية، وذلك من خلال تحديد المخاطر والآثار، وتشكل معايير الأداء الثمانية معا المعايير التي يجب على الجهات المتعاملة مع المؤسسة الوفاء بها على مدى عمر استثمار المؤسسة⁶:

- معيار الأداء رقم 1: تقييم المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية وإدارتها.
- معيار الأداء رقم 2: العمال وأوضاع العمل.
- معيار الأداء رقم 3: كفاءة الموارد ومنع التلوث.
- معيار الأداء رقم 4: صحة المجتمعات المحلية وسلامتها وأمنها.

- معيار الأداء رقم 5: الاستحواذ على الأراضي وإعادة التوطين القسري.
- معيار الأداء رقم 6: حفظ التنوع الحيوي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية.
- معيار الأداء رقم 7: الشعوب الأصلية.
- معيار الأداء رقم 8: التراث الثقافي.

3. أهمية البيئة في علم الاقتصاد:

يعرف علم الاقتصاد الكلاسيكي على أنه: "العلم الذي يدرس الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية، بهدف تحقيق أكبر ربح ممكن أو اشباع الحاجات الإنسانية بأقل تكلفة ممكنة"، لكن هذا المفهوم لعلم الاقتصاد بدأ يتغير، ولم يعد يتناسب مع الاقتصاد الحديث (متطلبات تطور النشاط الاقتصادي)، لأنه لا يأخذ بالاعتبار الجانب البيئي الذي فرض نفسه.

فمثلاً عند إنتاج أي منتج صناعي، فإنه لا يحسب ضمن التكلفة سوى التكلفة داخل المجمع الصناعي ولا يحسب كم طناً من الأسماك قد دمر في البحيرة أو في البحر المجاور مقابل إنتاج هذا المنتج أم كم شخصاً قد تضرر أو مرض نتيجة الغازات أو الغبار المنطلق، وكم سيكلف علاجهم وما هي خسائر الإنتاج الناجمة عن التوقف عن العمل بسبب المرض، وكم هو حجم الضرر الحاصل في المزروعات والغابات والهواء في المنطقة المحيطة بالمجمع الصناعي⁷.

ولعل، أولى بوادر الاهتمام بموضوع حماية البيئة كانت في دول الشمال المصنعة، وهذا في الستينيات عندما أثرت مسألة الأمطار الحمضية التي سممت مصادر المياه العذبة في السويد وأثرت على غاباتها، وعندما تبين أن مصدر هذا التلف البيئي هو الغازات المنبعثة من مداخن محطات المصانع في أمريكا الشمالية،⁸ اكتسبت المسألة بعداً اقتصادياً عالمياً يتجاوز الحدود السياسية للدول والاعتبارات الجغرافية المحلية .

كذلك جراء الظواهر المحلية لتدهور البيئة، النتيجة على أنشطة التنمية الاقتصادية، كأنشطة التصنيع المكثف والتجمعات الحضرية التي غزت المدن أدى بجمعية الأمم المتحدة إلى عقد مؤتمر عالمي عن البيئة في ستوكهولم عام 1972 طرحت فيه العديد من المسائل (منها انتشار داء الملاريا وهو الموضوع الذي طرحته الصين) وأنتهى المؤتمر إلى تأسيس برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وكما عقدت الأمم المتحدة مؤتمر آخر عن التصحر سنة 1994، أفرزته النشاطات الاقتصادية المتنامية الأخطار، وتزامن عقده مع حالة الجفاف التي أصابت منطقة الساحل بغرب إفريقيا، وأبرز فيه كذلك مشكلة الخلل البيئي الذي نجم عن بناء السد العالي في جنوب مصر⁹.

ونتيجة النشاط الصناعي المكثف والتطورات التكنولوجية المتسارعة، والتي أدى إلى تسمم المعادن الثقيلة باليابان،¹⁰ سنة 1952، وكارثة تسرب مادة كيميائية سامة من مصنع في شمال إيطاليا سنة 1976، ومشكلة العطب الذي أصاب محطة الطاقة النووية في شرق الوم.أ سنة 1979، والأمثلة كثيرة

على ذلك، كل هذا أدى إلى الاهتمام بقضايا البيئة، مما أسهم في ظهور الاقتصاد البيئي، والذي أرجعه الخبراء إلى فشل السوق وفشل السوق يعني عدم قدرة الأسواق على تخصيص الموارد بكفاءة. ولعل التاريخ الفعلي لظهور علم اقتصاد البيئة هو في عقد الثمانينات من القرن العشرين بعد أن أدرك مجموعة من الباحثين والمفكرين بأن التحسينات في السياسة والإدارة البيئية وحماية رفاة الأجيال القادمة تعتمد أساساً على الجمع بين مجالات الفكر هذه، هذا ما أدى بعلماء الاقتصاد وعلماء البيئة إلى تشجيع المنظمات الدولية على تطوير نظم مساعلة شملت البيئة، وجراء هذه الجهود تم تشكيل الجمعية الدولية لعلم الاقتصاد البيئي في ورشة عمل عقدت في برشلونة أواخر سنة 1987م، وتم إطلاق مجلة علم الاقتصاد البيئي في سنة 1989م، وعقدت منذ ذلك الحين العديد من المؤتمرات العالمية الدولية المهمة، وأسست معاهد تعنى بالاقتصاد البيئي في أرجاء العالم وتمنح الشهادات العليا في علوم الاقتصاد البيئي المختلفة.

وفي نصيب الدول النامية من هذا الطرح فإنه وفي خضم الدعوة إلى إعادة توزيع الصناعات على الصعيد العالمي بما يخدم الدول النامية، ظهرت نوايا لتوجيه الصناعات الملوثة إلى الدول النامية من خلال الشركات المتعددة الجنسيات التي تمتلك التكنولوجيا المطبقة في المنشآت الصناعية التي سعت وتسعى الدول النامية إلى إقامتها على أراضيها وهي أدري بمخاطرها حيث لا توجد معايير مقننة لأدنى شروط السلامة البيئية همها الوحيد هو السعي إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية متجاهلة الأضرار البيئية¹¹ وطبعا مع تركيز الصناعات المعتمدة على التكنولوجيات الحديثة كثيفة رأس المال، قليلة العمالة في الدول المتقدمة.

II. تحرير التجارة الدولية:

تدخل حركة التبادل التجاري الدولي ضمن نظام العلاقات الاقتصادية الدولية، والتي تعبر بصورة شاملة على جميع أوجه النشاط الاقتصادي، والذي يقوم بين الدول المختلفة التي تتميز ببنائين أنظمتها السياسية والاجتماعية والثقافية، بحيث تتضمن هذه العلاقات حركات الهجرة الدولية أي تنقل الأشخاص، وحركات السلع والخدمات، رؤوس الأموال والاستثمارات، وتنقسم هذه الأخيرة كما هو واضح إلى حركات تبادلية دولية للسلع والخدمات والتي يطلق عليها مصطلح "التجارة الدولية".

وكما أن حركة التبادل التجاري الدولي، بدأت بمفهوم بسيط في السابق عن طريق المقايضة، إلى أن وصلت إلى مفهوم أكثر تعقيدا من حيث وسائل التنفيذ والظروف التي ترتبط بشكل كبير بالتخصص الدولي في العمل،

والسبب في ذلك يعود إلى التغيرات والتطورات الاقتصادية العالمية التي حصلت، مما أسهمت في تطور تحرير التجارة الدولية، ومن بين هذه التطورات الحديثة الأساسية في شأن التجارة الدولية نجد:

- أولا: ظاهرة التكتلات الاقتصادية فهي ظاهرة ليست جديدة، بل أنها تعود إلى بداية القرن العشرين وتحديداً بعد الحرب العالمية الثانية إلا أن الجديد هو تنامي تلك الظاهرة، وذلك بقيام

للدول النامية

كل من الدول المتقدمة والنامية بإنشائها أو الانضمام إليها، وأرتبط هذا التنامي بتسارع خطى العولمة، وما رافقها من عمليات اندماج تزامنت مع عمليات تحرير التجارة الدولية، وتحرير حركة رؤوس الأموال عالمياً سواء عبر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أم عبر تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل، حتى أصبحت هذه الظاهرة سمة أساسية من سمات النظام الاقتصادي الجديد¹². وتعزز التوجه نحو التكتلات الاقتصادية بعد خضوع كل من الدول المتقدمة والنامية لشروط منظمة التجارة العالمية الخاصة بتحرير التجارة، فضلا عن خضوع عدد كبير من الدول النامية لشروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الخاصة بإعادة جدولة الديون وما ترتب عليها من التزام ببرامج الخصخصة والتكليف الهيكلي. وأن هذه التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية ستساهم في النهاية إلى تعزيز حرية التجارة على المستوى العالمي، من خلال تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية بين هذه التكتلات وتعميم الأفضليات الممنوحة لأعضاء التكتل على سائر الدول خارج التكتل، وبالتالي المساهمة في بناء منطقة تجارة حرة عالمية، ويناصر هذا الرأي الاقتصادي "ريتشارد بالدوين" "R.Baldwin" والذي يرى أن النهج الإقليمي طريقاً مرحلياً نحو التعددية وبناء منطقة التجارة الحرة العالمية¹³.

ثانياً: قيام الشركات الغربية بالإنتاج أكثر فأكثر في الدول النامية والناشئة وخصوصاً الآسيوية أي الصين والهند، والسبب هو التكلفة المنخفضة والعمالة الجيدة التي تجذب الاستثمارات، فالشركات الأميركية مثلاً تنتج في الصين وتصدر منها إلى أميركا، أما التجارة الإلكترونية، فتتطور تدريجاً لتغير معالم التجارة الدولية بحيث يصبح قطاع الاتصالات ركيزة أساسية للتبادل السلعي والخدمات¹⁴.

ثالثاً: منظمة التجارة العالمية التي تأسست عام 1995 يأتي إنشاء الـ OMC في ضوء استكمال النظام الاقتصادي العالمي الجديد لأركانه الرئيسية حيث تمثل الـ OMC ثالث هذه الأركان إلى جانب الـ FMI و*BM* وتعمل على إقرار معالم النظام الجديد الذي أصبح يميز بوحدة السوق العالمية، وبالتالي فإن المبادئ الأساسية التي أنشأت من أجلها منظمة التجارة العالمية هي¹⁵: هناك ثلاث مبادئ أساسية بنيت عليها هذه الاتفاقية:

➤ **المبدأ الأول:** عدم التمييز بين الدول الأعضاء: معناه أن منتجات أي دولة طرف في الجات يجب أن تلقى نفس المعاملة التي تلقاها منتجات أية دولة متعاقدة أخرى، ويضمن هذا المبدأ شرط المعاملة التجارية المساوية بين الدول الأطراف في الجات، و يمنع لجوء الحواجز التجارية بصورة انتقائية .

➤ **المبدأ الثاني:** إزالة كافة القيود على التجارة سواء كانت تلك القيود جمركية أو غير جمركية مثل الحصص الكمية، ولكن يستثنى من ذلك تجارة السلع الزراعية وتجارة الدول التي تعاني من

عجز جوهرى مستمر في ميزان المدفوعات، حيث يحق لها في هذه الحالة فرض القيود اللازمة على تجارتها.

➤ **المبدأ الثالث:** اللجوء إلى التفاوض : وذلك لغرض فض المنازعات التجارية الدولية بدلا من الجلاء إلى الإجراءات الانتقامية التي تتسبب في تقليل حجم التجارة الدولية .

III. علاقة البيئة بالتجارة الدولية:

هناك ارتباط وثيق بين النشاط التجاري الدولي والبيئة، بحيث تعتمد كافة الأنشطة الاقتصادية على البيئة، إذ تعتبر البيئة المصدر الرئيسي لكل مستلزمات الإنتاج، وفي المقابل فإن ما يتبقى (نفايات) عن العملية الإنتاجية يؤثر بشكل مباشر على البيئة، إضافة إلى أن حركة التجارة الدولية تتأثر بالقواعد التي تضمنتها العديد من الاتفاقيات والتي تنادي بتطبيق المعايير البيئية على إنتاج السلع الموجهة للأسواق العالمية، وبالتالي فإن هذه العلاقة بين البيئة والتجارة الدولية نلاحظها في:

1. الإقرار بالارتباط بين التجارة الدولية والبيئة: وذلك من خلال الأتي¹⁶:

1.1. الرابط القانوني: بحيث يتجسد القانون التجاري الدولي في هياكل مثل منظمة التجارة العالمية، وكذا اتفاقيات التجارة الإقليمية والثنائية، أما القانون البيئي فيتجسد في مختلف الاتفاقيات والأنظمة البيئية المتعددة الأطراف داخل هياكل النظام التجاري الدولي، مثال ذلك تعهد الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ بإعادة هيكلة اقتصاداتها للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

2.1. البيئة والتنمية: من خلال الدراسات التي تمت في إطار التجارة والتنمية، فقد اجمع جل الاقتصاديين بأن التجارة تزيد في معدل النمو الاقتصادي الذي يعكس على زيادة التنمية الاقتصادية، وأن زيادة التجارة يعني زيادة النشاط الاقتصادي وزيادة هذا الأخير يؤدي إلى زيادة الضرر البيئي.

2. البيئة في اتفاقيات منظمة التجارة الدولية: *L'environnement dans les accords de l'OMC*

منذ سنة 1947، سعت الـ GATT من خلال المؤتمرات التجارية المتعددة الأطراف، وكذا الترتيبات والاتفاقيات، لتشمل مجالات جديدة، وابتداء من جولة الأوروغواي إلى التوقيع على اتفاق مراكش يومي 14 و 15 أبريل 1994، الذي أتاح للدول باتخاذ قرار بشأن التجارة والبيئة، والاعتراف بالعلاقة الوثيقة بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، إلى أن ظهرت منظمة التجارة العالمية، وما تخللها من جهود مبذولة في إطار حماية البيئة ومن بين هذه الجهود نجد¹⁷:

(1) تجارة السلع:

- ✓ اتفاقية تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية؛
- ✓ الاتفاق بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة؛
- ✓ الاتفاق بشأن الزراعة؛
- ✓ اتفاقية الدعم والتدابير التعويضية.

(2) تجارة الخدمات:

- ✓ التصنيف القطاعي للخدمات (التصنيف المركزي للمنتجات، الخدمات البيئية)؛
- ✓ خدمات التنظيف (البند رقم 9410 من cpc)؛
- ✓ خدمات التخلص من القمامة (البند 9402 من cpc)؛
- ✓ خدمات الصرف الصحي وخدمات مماثلة (البند رقم 9402 من cpc).

ونضرا لأهمية موضوع البيئة على المستوى العالمي فقد تشكلت هيئة داخل منظمة التجارة العالمية تعنى بالقضايا البيئية تمثلت في:

لجنة التجارة والبيئة *Le comité de commerce et de l'environnement*

تأسست لجنة التجارة والتنمية بموجب قرار اللجنة 1994 بمراكش، وتمددت أهدافها في إطار جدول أعمال الدوحة وتقوم على:

- تحديد العلاقة بين احكام النظام التجاري العالمي المتعدد الاطراف والاجراءات التجارية المتخذة لأغراض بيئية؛
- تحديد العلاقة بين التدابير التجارية والتدابير البيئية من أجل تعزيز التنمية المستدامة؛
- تقديم التوصيات المناسبة حول ما إذا كان من الضروري تعديل أحكام النظام التجاري المتعدد الأطراف وفق مبادئ الانفتاح والعدل وعدم التمييز.

النقاط الأساسية التي تعمل من أجلها لجنة التجارة والتنمية:

- قواعد التجارة والاتفاقات البيئية: *Règles commerciales et accords environnementales*
 - أن قواعد وإجراءات النظام التجاري الدولي بما فيه التجارة متعددة الأطراف تتم في إطار الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف؛
 - حماية البيئة والنظام التجاري *Protection de l'environnement et système commerciale*
 - الضرائب ومتطلبات البيئة الأخرى *Les impôts et autres exigences de l'environnement*
 - وتعني الرسوم والضرائب لغرض حماية البيئة؛
 - شفافية الإجراءات التجارية البيئية: *Transparence des mesures commerciales environnementales*
 - بحيث تم إنشاء قاعدة بيانات بيئية (*BDE*) سنة 1998، تشرف عليها منظمة التجارة العالمية وتقوم بجمع وتحديث التدابير المتعلقة بالبيئة سنويا؛
 - البيئة وتحرير التجارة: *Environnement et libéralisation du commerce*
- وهي تختص بتأثير التدابير البيئية من أجل الوصول إلى الأسواق، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية.

3. واقع حماية البيئة في إطار المنظومة الاقتصادية الدولية.

على الرغم من أن حديث العالم والتعاون الدولي أتى بمؤتمرات واتفاقيات أسهمت في وضع قوانين ومبادئ لحماية البيئة الإنسانية بمختلف قطاعاته، وأرجع المختصون بأن المشكلات البيئية تكمن في المنظومة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أما الحلول فتتوقف على إحداث تغييرات في خصائص هذه المنظومة¹⁸، ومن أهم المؤتمرات التي تعالج المشكلات البيئية هي:

مؤتمر ستوكهولم بالسويد عام 1972: جاء فيه أن المسؤولية مشتركة للدول عن الأخطار والمشكلات التي تعاني منها البيئة الإنسانية والتي شارك في إحداثها المجتمع الدولي كله¹⁹، وأن العالم بحاجة ماسة إلى التعاون الدولي لرفع مستوى البيئة الإنسانية وإنقاذها من التدهور وتطوير قواعد القانون الدولي خاصة فيما يتعلق بالمسؤولية الدولية لتنمashi مع التطورات الحديثة التي تجتاح العالم وقد نص المبدأ (21) من إعلان ستوكهولم على أن « للدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، حق سيادي في استثمار مواردها طبقاً لسياستها البيئية الخاصة، وهي تتحمل مسؤولية ضمان أن الأنشطة المضطلع بها داخل حدود ولايتها أو تحت رقابتها لا تضر بيئة دول أخرى أو بيئة مناطق تقع خارج حدود الولاية الوطنية ويعتبر هذا المبدأ من أهم مبادئ إعلان ستوكهولم، حيث عمل على التوفيق بين مسألتين مهمتين²⁰: الأولى هي حرية الدولة في ممارسة ما تشاء من أنشطة استثمارية لمواردها في حدود سيادتها الإقليمية، والثانية هي ألا تتسبب هذه الحرية في الإضرار ببيئة الغير أو خارج الحدود السيادة للدولة مثل المواقع التي تشكل تراثاً مشتركاً للإنسانية جمعاء ويمكن القول أن هذا المؤتمر شكل منعطفاً تاريخياً من حيث بداية الانطلاق الحقيقي لبدء الاهتمام بالبيئة الإنسانية عموماً، حيث تمخض عنه قيام الجمعية العامة للأمم المتحدة بإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) *United Nations Environment Program*، ومهمته العناية بشؤون البيئة والتعاون الدولي في مجال حماية البيئة الإنسانية بوجه عام .

مؤتمر ريودي جانيرو في البرازيل عام 1992 عقد المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية في مدينة ريودي جانيرو البرازيلية في الفترة الممتدة من 3 إلى 14 يونيو عام 1992 تحت مظلة الأمم المتحدة²¹، ولعل هذا المؤتمر هو الأكبر والأوسع نظراً للعدد الهائل من المشاركين، فقد كان أكبر اجتماع عالمي في التاريخ حضره ثلاثون ألفاً من ممثلي (178) دولة ومائة وثلاثون من رؤساء الدول والحكومات، اجتمعوا من أجل حماية كوكب الأرض وموارده ومناخه، ووضع سياسة النمو العالمي والقضاء على الفقر مع المحافظة على البيئة ومن أبرز الأسباب التي دعت إلى عقد هذا المؤتمر²²:

1. حماية الغلاف الجوي وطبقة الأوزون؛
2. مكافحة إزالة الغابات؛
3. مكافحة التصحر والجفاف؛
4. حفظ التنوع البيولوجي؛
5. اعتماد سلوك الإدارة السليمة بيئياً للنفايات الخطرة والنفايات المشعة؛

6. حماية المياه العذبة وإمداداتها من التلوث؛
 7. النهوض بالزراعة والتنمية الريفية وإدارة موارد الأراضي؛
 8. النظر في ارتفاع عدد سكان العالم والتزايد المخيف لشعوب العالم الثالث؛
 9. تحسين ظروف العيش والعمل، عن طرق استئصال الفقر ووقف التدهور البيئي.
- وقد انقسم المؤتمر إلى اتجاهين أساسيين²³: فدول الشمال الغني ترى أن حماية البيئة هو الهدف الأهم للمؤتمر ما لم تصطدم بمصالحها الاقتصادية، ودول الجنوب الفقير تؤكد أن الهدف من المؤتمر هو التنمية ومحاربة الفقر ولو على حساب البيئة واستنزاف الموارد واجتثاث الغابات، وأهم الاتفاقيات التي جاءت فيه:

- **الاتفاقية الأولى:** وتتعلق بالتنوع الحيوي وهي تهدف إلى حماية الكائنات الحية الحيوانية والنباتية المهددة بالانقراض.
- **الاتفاقية الثانية:** اتفاقية مناخ الأرض وتتعلق بالتغيرات المناخية ومكافحة ارتفاع درجات الحرارة عن طريق الحد من انبعاث الغازات المسببة لسخونة الجو.
- **الاتفاقية الثالثة:** معاهدة الغابات والمساحات الخضراء وجاء فيها: "تتعاون الدول بروح المشاركة العالمية في عمليات حماية البيئة والمحافظة على سلامة النظام البيولوجي للأرض، لذلك يتوجب على الدول الصناعية الاعتراف بالمسؤولية الواقعة على عاتقها على صعيد الأبحاث الدولية من أجل تنمية ثابتة وفقاً لقدراتها المالية".

اتفاقية كيوتو في اليابان لخفض انبعاث الغازات الضارة بالبيئة لعام 1997 : هي معاهدة بيئية دولية خرجت للضوء في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية (UNCED)، ويعرف باسم قمة الأرض الذي عقد في ريو دي جانيرو في البرازيل، هدفت المعاهدة إلى تحقيق "تثبيت تركيز الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير من التدخل البشري في النظام المناخي"²⁴. كما نصت معاهدة كيوتو على التزامات قانونية للحد من انبعاث أربعة من الغازات الدفيئة (ثاني أكسيد الكربون، والميثان، وأكسيد النيتروس، وسداسي فلوريد الكبريت)، ومجموعتين من الغازات (هيدروفلوروكربون، والهيدروكربونات المشبعة بالفلور) (perfluorocarbon) التي تنتجها الدول الصناعية، ونصت أيضاً على التزامات عامة لجميع البلدان الأعضاء. واعتباراً من عام 2008 م، صادقت 183 طرفاً على الاتفاقية، التي كان قد اعتمد استخدامها في 11 ديسمبر 1997 في كيوتو في اليابان، والتي دخلت حيز التنفيذ في 16 فبراير 2005²⁵. وافقت الدول الصناعية في إطار اتفاقية كيوتو على خفض الانبعاث الكلي للغازات الدفيئة بنحو 5.2% مقارنة بسنة 1990، بحيث أُلزم الاتحاد الأوروبي بتخفيض قدره 8%، والولايات المتحدة بنسبة 7%، واليابان بنسبة 6%، وروسيا بنسبة 0%، سمحت المعاهدة بزيادة انبعاث الغازات الدفيئة بنسبة 8% لأستراليا و 10% لأيسلندا²⁶.

بناء على ذلك فإن هناك بعضاً من المقترحات والتوصيات التي تمثل في مجملها حلولاً ولو في درجات مختلفة ومنها:²⁷

- بالنسبة لقضايا الطاقة والوقود والانبعاثات السامة فيمكن معالجتها من خلال استخدام موارد الطاقة النظيفة والمتجددة، كما ف وقود الأخشاب والقوة الكهرومائية؛
- انسجاماً مع التغييرات الجارية في العالم تبرز ضرورة اعتماد الاعتبارات البيئية كغيرها من المعطيات التي تتم بناء على تصميم الخطط الاقتصادية والاجتماعية الإنمائية، وهذا قبل البدء في تنفيذ المشروع.

مؤتمر باريس 2015: "المثالية البيئية" *"Lexemplarité environnementale"*

اخترت فرنسا وضع المؤتمر تحت شعار "المثالية البيئية"، وذلك بتنفيذ خطة عمل للحد من تأثير هذا الحدث من حيث استهلاك الموارد الطبيعية (الماء، النفايات، والطاقة). وقد تقرّر في هذا المؤتمر بأن تنتهج الدول المشاركة سلوكاً نموذجياً من حيث البيئة، وستنفذ برنامج عمل يتيح تقليص التأثير الناجم على البيئة، من حيث استهلاك الموارد الطبيعية (الماء والنفايات والطاقة) وانبعاثات غازات الدفيئة إلى أدنى حد.

V . تأثير القيود البيئية على حجم التبادل التجاري الدولي:

في الوقت الذي ساد فيه الاعتقاد أن البيئة الاقتصادية الدولية أصبحت مواتية للدول النامية والدول المتقدمة على السواء لطي عهد الحمائية والقيود التجارية، وبالتالي بناء نظام تجاري عالمي متكافئ فيه شروط التبادل التجاري الدولي، وذلك من خلال تدابير منظمة التجارة العالمية، ظهرت تطورات وتغييرات جديدة على النظام الاقتصادي الدولي تعلن عن وجود تأثيرات قد تؤدي إلى مشاكل بيئية والناجئة على التدفقات التجارية بين دول العالم، وقد بينت منظمة التجارة العالمية بأنه يمكن للتجارة أن تكون في بعض الأحيان عاملاً أساسياً في تزايد الأضرار البيئية وذلك من خلال²⁸:

- (1) في مجال الزراعة: بينت تقارير منظمة التجارة العالمية أن الاستخدام المكثف للمواد الكيميائية في الزراعة يؤثر على الحياة البشرية ويضر المحاصيل، وقد تتجم عنه آثار سلبية على المياه الجوفية؛
- (2) في مجال إزالة الغابات: إن انخفاض مساحة الغابات والمراعي واختفاء الأراضي الرطبة من جراء التوسع الزراعي الناتج على الطلب المتزايد للمنتجات الزراعية وكذا الطلب على الأخشاب، يؤدي إلى تدمير بيئة وبالتالي السكن الملائم لكم هائل من مختلف النباتات، الحيوانات والحشرات، كما أن الغابات تساهم في الحد من ظاهرة الإحتباس الحراري؛
- (3) الإحتباس الحراري: تعتبر منظمة التجارة العالمية الإحتباس الحراري المتأتي من تزايد انبعاثات غازات ثاني أوكسيد الكربون خاصة في الصناعات، والتي تستعمل الطاقة بشكل كبير مثل صناعة

السيارات، قضية عالمية تستوجب تضافر الجهود الدولية من أجل إيجاد الحلول المناسبة وبالتالي الحد من تفاقم المشكلات البيئية، وفي هذا السياق تقترح المنظمة فرض ضرائب النشاطات المتسببة في التلوث، وهذا ما قامت به دولة الدانمارك مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج في صناعاتها. كذلك هناك عراقيل إضافية ذات صلة بالبيئة والتبادل التجاري الدولي، والمتمثلة في مجموعة من النزاعات تمت في ظل الجات ومنظمة التجارة العالمية ومن بينها:

1. قضية التونة والدرافيل بين المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية:

رفعت المكسيك قضية ضد الولايات المتحدة في 3 سبتمبر 1991 تتهمها فيها بأن الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية بناء على قانون حماية الحيوانات البحرية²⁹، والذي تحرم بمقتضاها الولايات المتحدة الأمريكية استيراد التونة ومنتجاتها التي يتم اصطيادها بشبكات تؤثر على حياة الدرافيل، ومن جانبها فقد احتجت الولايات المتحدة بقانونها الصادر في سنة 1988 بشأن حماية الحياة البحرية والذي يحرم استيراد التونة من دول الشرق الاستوائي للمحيط الهادي التي لا تتوافق طرق صيدها مع معايير حماية الدرافيل التي تطبقها الولايات المتحدة على صيادها المحليين.

2. نزاع الجمبري والسلاحف البحرية:

نتيجة لضغط المنظمات البيئية والغير الحكومية ادمج القانون الأمريكي الخاص بالمحافظة على الحيوانات المهددة بالانقراض حكما يمنع استيراد الجمبري الذي تم اصطياده بواسطة انواع معينة من الشبكات والتي لا تحافظ على سلاحف البحر، ومن ثم فقد تضررت بعض البلدان المصدرة للجمبري من هذا القرار الأمريكي وكان على رأس تلك البلدان الهند وماليزيا وباكستان وتايلاند معتبرة ان القانون الأمريكي يناقض احكام اتفاقية منظمة التجارة العالمية وهو ما ابدته الاجهزة المعنية لمنظمة التجارة العالمية حيث عارضت الاجراءات المتخذة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية حيث خلص جهاز الاستئناف التابع لألية فض المنازعات الى ان الاجراء الأمريكي كان "تميزيا بشكل لا يمكن تبريره" كما ان الولايات المتحدة الأمريكية لم تقم بإجراء مفاوضات لتوصل الى حلول توافقية لحماية السلاحف البحرية والمحافظة عليها، كما ان الولايات المتحدة الأمريكية في تطبيقها لقرار منع الاستيراد اعطت دول الكاريبي فترة سماح اطول من تلك الممنوحة الى الدول الاسيوية .

3. النزاع حول البقر الهرموني:

والذي قام بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بعدما قرر الاتحاد الأوروبي منع استيراد اللحوم المحتوية على هرمونات النمو القادمة من الولايات المتحدة الأمريكية لأغراض صحية، حيث كان الاتحاد الأوروبي يرى انه يجب القيام بالتحاليل على المدى الطويل لمعاينة اخطار استهلاك اللحوم المحتوية على الهرمونات على صحة الانسان، وعندما عرضت هذه القضية امام منظمة التجارة العالمية فقد رفضت الاجهزة المعنية بتسوية النزاعات الاجراءات الأوروبية حيث ان هذه الاجراءات من

طرف الاتحاد الأوروبي مخالفة لقواعد المنظمة حيث لم يثبت حتى الآن أي أخطار لتلك اللحوم.

4. الحظر الأسترالي ضد بعض صادرات السلمون الكندية:

يتلخص ذلك النزاع في تقديم كندا شكوى الى منظمة التجارة العالمية بسبب وجود حظر أسترالي لبعض انواع صادرات السلمون الكندي بسبب بعض قواعد الحجر التي يعود تاريخها الى عام 1975، ووفقا لحكم محكمة جهاز الاستئناف التابع لمنظمة التجارة العالمية فان استراليا بهذا الحظر تكون قد خرقت اتفاقية تدابير الصحة النباتية والحيوانية "SPS"³⁰ وخاصة بعد ان فشلت في تبرير الحظر الذي فرضته على اساس علمي ومن ثم فقد رفضت منظمة التجارة العالمية الاجراءات الأسترالية من جانب واحد. كما أن وفي إطار العلاقة بين التجارة الدولية والبيئة في الدول النامية فإن هذه الأخيرة تحظى باهتمام خاص، بحيث تطالبها الدول المتقدمة بضرورة تبني سياسات بيئية ملائمة، إلا أن هذه الدول ترى بأنها غير مسؤولة عن تضرر البيئة العالمية، فالمسؤولية تقع على عاتق الدول المتقدمة الصناعية، ومن جهة أخرى تتمسك الدول المتقدمة بأن الممارسات البيئية للدول النامية يمكن أن تضر بالبيئة العالمية في المستقبل بأكثر مما أضر به التصنيع الذي قامت به في الماضي.

ولعل تبني السياسات البيئية من جانب واحد يعد مصدر إضرار غير مشروع للطرف الآخر، ومصدر ضرر اقتصادي للجهات الملتزمة به، وهو ما لا يمكن تبريره على أساس القيود التجارية على صادرات الدول النامية، ما لم تلتزم هذه الدول بانتهاج السياسات البيئية المناسبة والتي تدعو إليها الدول المتقدم. ومع تزايد الاهتمام بالبيئة على المستويين المحلي والدولي، فقد بدأت الدول المتقدمة في عقد التسعينات من القرن الماضي في إجبار مختلف الدول وخاصة النامية على الالتزام بالمعايير البيئية والتي وجدت نفسها أمام قيود تؤثر على حجم صادراتها وفي حال الالتزام بها سيؤثر ذلك على نفقات الإنتاج، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية³⁰.

كما أن هناك العديد من الصعوبات والتحديات التي يواجهها المنتجون والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية من أجل الاستجابة للقيود البيئية المطلوبة في أسواق التصدير من قبل الدول المتقدمة، وذلك راجع إلى النقص في البنى التحتية، رؤوس الأموال، المهارات، ناهيك عن نقص التحكم في التكنولوجيا وصعوبة الحصول على المعلومات، وتكمن أهم هذه التحديات فيما يلي³¹:

1. **نقص المعلومات:** إن المشكلة هنا لا تتمثل فقط في الحصول على المعلومات في حد ذاتها، ولكن تكمن كذلك في الوقت المناسب للحصول عليها، فالمعلومات الخاصة بأي قطاع تتطلب توفير شبكات اتصال فعالة، وهو ما ينقص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية، ففي بعض الحالات تتحصل الحكومات أو القطاعات المعنية للدول المصدرة على المعلومات في وقت متأخر مما لا يترك لها الفرصة في التجاوب مع هذه القيود حتى ولو كانت تملك القدرة على ذلك.
2. **نقص الموارد والإمكانات:** لا يملك بعض المنتجين في الدول النامية المعارف الضرورية من أجل التوافق مع القيود البيئية، خاصة عندما يتعلق ذلك بتغيرات يجب إدخالها على عمليات ووسائل

الإنتاج، وفي بعض الحالات لا يتمكن المصدرون وخاصة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من فهم تفاصيل هذه القيود نتيجة التعقيدات التقنية، كما لا يملكون رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار في عمليات وأساليب إنتاج جديدة مثل معدات الحد من التلوث و مواد معينة تدخل في عملية التصنيع.

3. **اختلاف القيود البيئية من سوق إلى آخر:** وتعد من أهم الصعوبات التي تواجهها الدول النامية في تصدير منتجاتها حيث يجد المصدرون أنفسهم مجبرين على التكيف مع متطلبات متغيرة ومتعددة بتعدد الأسواق الخارجية التي يصرفون فيها منتجاتهم.

4. **ارتفاع تكاليف تقييم المطابقة:** إن الهيئات المحلية المكلفة بالمصادقة على النوعية في الدول النامية لا تملك مصادقية وغير معروفة لدى الدول المستوردة، حيث أنها تعاني من نقص في البنى التحتية مثل (المخابر، أدوات القياس، نقص البيانات) فمثلا قد يشترط البلد المستورد عدم تجاوز حدا معيناً من الانبعاثات والتي لا يمكن قياسها إلا في مختبرات حديثة وتتوفر على وسائل تقنية متطورة جداً ومعترف بها، وهي في العادة ذات تكاليف مرتفعة لا تقدر على دفعها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية.

هذا، ونتيجة للمشاكل والتحديات المذكورة سابقاً فقد كشفت دراسة قامت بإجرائها منظمة الصحة العالمية على 67 دولة من الدول النامية، على أن أغلب هذه الدول لا تملك القدرة الكافية على تخطيط وإدارة الشؤون البيئية، حيث أنها تحظى بدرجة 6 نقاط من 7 نقاط كمقياس رقمي، بينما لم تسجل الدول النامية حسب هذا المقياس سوى 3 نقاط فقط من 7. كما أن السياسات الحمائية التي فرضتها الدول المتقدمة على الصادرات الزراعية والصناعية من الدول النامية قد ساعدت على زيادة اعتماد هذه الأخيرة على صادراتها من المواد الأولية.

من حيث التصور الشخصي لهذا الموضوع، فإنه يمكن للاعتبارات البيئية أن تؤدي إلى تقليص حجم التبادل التجاري الدولي، وهذا نظراً للأهمية التي أصبحت تعطى للاعتبارات البيئية وذلك من خلال مايلي:

قد تؤثر القيود البيئية في صناعة السيارات لدرجة أنها قد تلغي فكرة إنتاج سيارة ماء، أو حتى تسويقها في مكان معين بسبب ارتفاع سعرها المبالغ فيه، وكذا عدم قبولها من طرف الدولة المستوردة مما ينجم عنه تقليص الإنتاج الموجه للتصدير، وبالتالي تقليص حجم التجارة الدولية.

كما إن المبادرة التي قامت بها المجموعة المكونة من 14 دولة «أستراليا، كندا، الصين، تايبيه الصينية، كوستاريكا، الاتحاد الأوروبي، هونج كونج /الصين، اليابان، نيوزيلندا، النرويج، سنغافورة، كوريا الجنوبية، سويسرا والولايات المتحدة» بالعمل على إطلاق مبادرة عمل تفاوضية، عديدة الأطراف للتوافق على قائمة السلع البيئية، سترتب عليها زيادة التوجهات للاعتبارات البيئية في التجارة الدولية، وبالتالي قد

يؤدي هذا الإجراء إلى المغالاة في تطبيق المعايير البيئية المتمثلة في المقاييس البيئية والصحية الإلزامية، معايير الأداء، مواصفات بيئية وتوفير معلومات عن المنتج أو ما يعرف بالعلونة البيئية *Eco-labeling* المعتمد على تحليل دورة الحياة للمنتج، بحيث أن هذه الإجراءات من قبل الدول المتقدمة تعتبر نوعاً من الحماية التجارية والتي تراها الدول النامية غير عادلة وتقلل من قدرتها على بلوغ الأسواق وبالتالي تثبط من إمكاناتها، بما قد تحوزه بعض تلك الدول من عناصر الميزة النسبية والقدرة التنافسية، وسينتج عنه توقف العديد من الدول النامية عن إنتاج كثير من المنتجات وخاصة الزراعية والغذائية والاعتماد شبه الكامل على الاستيراد، الأمر الذي لا يتفق مع مبادئ اشراك الدول النامية في النظام التجاري الدولي الجديد.

كما أن الشكوى التي رفعتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان إلى منظمة التجارة العالمية ضد الصين بسبب القيود التي تفرضها الصين على صادراتها من المعادن النادرة بدافع حماية البيئة، وكان مبرر الصين في ذلك هو أن المعادن يستخرج من المناجم، سيؤدي هذا الأمر حتماً إلى المعاملة بالمثل لكل من الدول الثلاثة اتجاه الصين فيما يخص الصادرات والواردات.

وقد أوقف الاتحاد الأوروبي وارداته من في مجال المنتجات النسيجية وفقاً للقانون رقم 2002/61/EEC والتي تحمل أصباغ أزرق *Azo Dyes* وكانت ألمانيا وهولندا هي السباقة لذلك، ونحن نعلم بأن المنتجات النسيجية أغلبها تأتي من الدول النامية، وأن هذا الإجراء ستؤدي إلى زيادة إبعاد الدول النامية من النظام التجاري الدولي وبالتالي التقليل من حجم التجارة الدولية.

وفي الأخير، نقيام الاتحاد الأوروبي بمنع استيراد الأسماك من الدول النامية سنة 1997، وكذا عمل على تقليص وارداته من الأخشاب من دول جنوب شرق آسيا، وهذا بداعي الإفراط في نهب الموارد للمحافظة على البيئة، يقلل من فرص نفاذ هذه الدول إلى الأسواق العالمية لأن معظم الدول النامية تتميز بإمكانيات محدودة، وأن عرقلة عمليات نفاذها إلى الأسواق العالمية سيؤدي إلى عدم تسديد فواتير وارداتها وبالتالي فإن التجارة الدولية تدور في حلقة ضيقة (التجارة الدولية تتم بين الدول المتقدمة فقط). أصبح الآن على الدول المصدرة أن تستعيد لمواجهة التحديات المصاحبة لتحرير التجارة الدولية والنظر إلى تحسين المواصفات القياسية البيئية للوصول إلى الأسواق الخارجية، لأن ذلك عقبتين تتمثل الأولى في التكاليف الزائدة والعقبة الثانية العلامة البيئية.

الخاتمة :

من خلال دراستنا لموضوع البيئة والتجارة الدولية تبين لنا بأنه توجد علاقة ارتباط بين التجارة الدولية والبيئة، وذلك أن التجارة الدولية مبنية على تبادل السلع والخدمات، وأن هذه السلع والخدمات مرتبطة أساساً بعملية الإنتاج التي تستخدم الموارد الطبيعية والبيئية، وبالتالي فإنه هناك علاقة تأثير وتأثر، بحيث زيادة النشاط التجاري يعني الزيادة في استغلال الموارد مما يؤدي إلى أحداث تأثيرات على البيئة، مما أدى إلى ادخال البعد البيئي على جودة المنتجات، وأخذ في الازدياد بمرور الوقت، حتى أصبحت

- المعايير البيئية بمثابة تأشيرة لأي منتج أو خدمة لاقتحام الأسواق الخارجية خاصة بالنسبة لمنتجات الدول النامية، ولقد توصلنا من خلال هذا البحث إلى النتائج التالية:
- هناك علاقة ارتباط بين التجارة الدولية والبيئة وذلك أن التجارة الدولية تعتمد على السلع والخدمات التي انتاجها من خلال الاستغلال الغير العقلاني للموارد الطبيعية مما يلحق أضرار على البيئة وكذا عدم المحافظة على نصيب الأجيال القادمة؛
 - تؤدي الاعتبارات البيئية إلى زيادة تكاليف الإنتاج المادية والفنية، وبالتالي فهي تشكل عقبة أمام التجارة الدولية خاصة على منتجات الدول النامية، وأن هذه الاعتبارات قد تمثل عائقا قد يثبط الجهود المبذولة في إطار التحرير التجاري الدولي.
 - لايزال تحرير التجارة العالمية مرتبط ارتباطا كبيرا بإرادة الدول المتقدمة وفق ماتراه مناسبا لظروفها ومصالحها التجارية، مما يعمق من المشاكل المرتبطة بتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية خاصة المتعلقة بالبعد البيئي.
 - ساهمت التجارة الدولية في ظهور العديد من المشاكل البيئية، من خلال الاستخدام المفرط للموارد الطبيعية، مما أدى إلى استنزافها ونضوب الكثير منها.
 - المشكلة الأولى في الدول النامية هي ليست مشكلة بيئة، وإنما المشكلة هي فشل التنمية الاقتصادية.

التوصيات والاقتراحات

- العمل على تخفيض وإذا كان مناسبا إزالة الرسوم الجمركية والعوائق غير الجمركية على السلع والخدمات التي تدخل البعد البيئي في العملية الإنتاجية؛
- من إثبات عدالة النظام التجاري العالمي، وجب على الدول المتقدمة أن تقوم بتقديم مساعدات فنية ومالية للدول النامية من أجل التوافق البيئي، وهذا لضمان وصول منتجاتها المتواضعة إلى الأسواق العالمية؛
- تعاني العديد من الدول النامية من فشل برامج التنمية، وبالتالي لا يمكن إيقاف التنمية من أجل المحافظة على سلامة البيئة، وكذلك لا يمكن الاستمرار بالتنمية بالشكل السائد حيث لا تؤخذ الاعتبارات البيئية بالحسبان، إلا أنه لابد من التوفيق بين التنمية والبيئة، وعملية التوفيق هذه يمكن أن تتم عن طريق حساب العائدات والتكاليف البيئية للتنمية.

الهوامش والإحالات :

¹ - أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، علم الكتب، القاهرة، مصر، 2008، ص: 104.

² - خير الدين بلعز، التحديات الراهنة للتجارة العالمية وتأثيرها على الدول النامية على ضوء نظام تجاري متعدد الأطراف-مع الإشارة إلى حالة الجزائر-أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص تجارة دولية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014، ص: 62.

³ - Bertrand Lévy, **Nature et environnement : considérations épistémologiques**, L'article complet, Département de Géographie, Université de Genève, 1999.

⁴ Cheick Oumar Toure, **Protection de l'environnement et commerce international**, Université de limoges, 2008.

⁵ - عبد الرحمان العايب، الشريعة بقة، مداخلة بعنوان "قراءة في دور الدولة الداعم لتحسين الأداء البيئي المستدام للمؤسسات الاقتصادية-حالة الجزائر"، المؤتمر العالمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، يومي 20 و 21 نوفمبر 2012، جامعة ورقلة، الجزائر.

⁶ international finance corporation (IFC), **World Bank Group, Performance Standard 8**, Cultural Heritage, January 2012, P : 2.

⁷ - محمد غنايم، الاقتصاد والبيئة، مقال بمعهد الأبحاث التطبيقية، الأكاديمية العربية في الدانمارك، بدون سنة.

⁸ - أسامة الخولي، البيئة وقضايا التنمية والتصنيع، سلسلة عالم المعرفة الكويتية، 1990، ص: 37.

⁹ - محمد صالح تركي القرشي، علم اقتصاد التنمية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص: 354.

¹⁰ - شريف علي الصوص، التجارة الدولية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص: 106.

¹¹ - رشيد الحمد، محمد سعيد صباريني، البيئة ومشكلاتها، علم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب - الكويت 1979، ص: 67.

¹² -Eric Bosserelle, Article : **La guerre économique, forme moderne de la guerre ?**, Revue Française de Socio-Economie, N°8, 2011/2, France

¹³ - عائشة خلوفي، تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية -دراسة حالة الاتحاد الأوروبي، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة سطيف، الجزائر، 2012، ص: 89.

¹⁴ - Silvio Contessi and Hada El-Ghazaly, **Multinationals from Emerging Economies : Growing but Little Understood**, Review Regional Economist 2010.

FMI : Fonds Monétaire International, *صندوق النقد الدولي

BM : Groupe de la Banque mondiale, *مجموعة البنك العالمي

¹⁵ - Article Ecrit et Publié Par : **L'organisation mondiale du commerce**, Publications de L'OMC, Genève, Suisse, 2015.

¹⁶ -Institut international du développement durable, **Guide de l'environnement et du commerce**, Canada, 2005.

¹⁷ - United Nations Statistics Commission, **Central Product Classification, CPC version 1.1**, New-York, 2002, pp : 28-29.

⊗ Central Product Classification : cpc التصنيف المركزي للمنتجات

* BDE : database Environmental قاعدة بيانات بيئية :

18 - تاريخ المطالعة: 23.12.2014. <http://www.un.org/ar/globalissues/environment/>

19 - سامية سرحان "أثر السياسات البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية - دراسة للآثار المتوقعة على تنافسية الصادرات الجزائرية" رسالة ماجستير تخصص اقتصاد دولي و التنمية المستدامة، جامعة سطيف، الجزائر، 2011، ص: 47.

20- عطية ناصف إيمان، مبادئ اقتصاديات الموارد البيئية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2008 ص: 24.

21- عامر محمد حراف، إرهاب التلوث والنظام العالمي، المؤسسة الجامعية، بيروت، لبنان، 2002، ص: 71.

22- خبابة عبد الله: مداخلة بعنوان التنمية الشاملة المستدامة - المبادئ والتنفيذ من مؤتمر ريو دي جانيرو 1992 إلى مؤتمر بالي 2007، خلال المؤتمر الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة أيام 07، 08 أبريل 2008، ص: 06.

23- <http://www.britannica.com/EBchecked/topic/616390/United-Nations-Conference-on-Environment-and-Development>

UNCED : United Nations Conference on Environment and Development, مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

24- شكراني الحسين: مداخلة بعنوان، من مؤتمر ستوكهولم 1972 إلى ريو +20 لعام 2012 - مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية، مجلة المستقبل العربي، ص: 13.

25- تقرير لجنة التنمية البشرية 2008.

26 - Réseau Action Climat France, Protocole de Kyoto : Bilan et perspectives, France 2012, (www.rac-f.org).

27 - Elena Ares, Oliver Bennett, Paul Bolton, Climate Change : The Copenhagen Conference, House of Commons, Reserch Paper 09/87, America, 2009 .

28- سامية سرحان (مرجع سبق ذكره)، ص: 72.

29- خير الدين بلعز (مرجع سبق ذكره)، ص: 95.

sps : SPS Agreement, Agreement on Sanitary and Phytosanitary, اتفاقية الصحة والصحة النباتية،

30- سامي عفيف حاتم، قضايا معاصرة في التجارة الدولية، بدون دار نشر، مصر، 2004، ص: 273.

31 - le commerce et l'environnement, <http://ecompus.wto.org/admin/files/> consultez 05/03/2016 à 15 :27.

استخدام تقنية الإنتاج الأنظف و دورها في تحقيق الأمن البيئي في ظل التغيرات المناخية .
دراسة حالة الجزائر .

أ . غنية نزلي - جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

المخلص:

Resumé :

La technologie de production propre sont une stratégie essentielle et environnementale, face à la source du problème grâce à la prévention de la pollution, à la différence des méthodes traditionnelles, et par la méthode de production propre pour parvenir à un développement durable grâce à l'aide de diverses industries à produire en grandes quantités, et des matières premières et d'énergie, et donc moins de pollution et les émissions et voici ce que de se tourner vers les entreprises industrielles stratégie intégrée avec d'autres stratégies visant à améliorer les conditions environnementales et donc de réaliser des progrès industriel et la protection durable de l'environnement, dont la présente étude vise à mettre en lumière l'importance de la contribution de la méthode de production plus propre à assurer la sécurité de l'environnement en Algérie

تعتبر تكنولوجيا الإنتاج الأنظف إستراتيجية أساسية وبيئية، تتعامل مع مصدر المشكلة من خلال الوقاية من التلوث على خلاف الطرق التقليدية، وعن طريق أسلوب الإنتاج الأنظف نحقق التنمية المستدامة وذلك من خلال مساعدة الصناعات المختلفة على الإنتاج بكميات أكبر، ومواد خام و طاقة أقل، وبالتالي تلوث وانبعثات أقل، وهذا ما تلجأ إليه المؤسسات الصناعية كإستراتيجية متكاملة مع الإستراتيجيات الأخرى لتحسين الأوضاع البيئية وبالتالي تحقيق التقدم الصناعي والحماية المستدامة للبيئة، وعليه تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى مساهمة أسلوب الإنتاج الأنظف في تحقيق الأمن البيئي بالجزائر .

Les termes de l'étude : production
Propre_ sécurité environnementale_ Le
développement durable_ Le progrès
industriel_ Changement climatique

الكلمات المفتاحية: الإنتاج الأنظف . الأمن
البيئي . التنمية المستدامة . التقدم الصناعي .
التغيرات المناخية

مقدمة:

تعتبر قضية التغيرات المناخية من القضايا البيئية الهامة ومن المشاكل العالمية طويلة المدى، حيث تشكل التغيرات المناخية إحدى أهم التهديدات للتنمية المستدامة على مستوى جميع الدول وخاصة الدول الفقيرة منها ويرجع ذلك لهشاشة اقتصادها وضعف قدراتها، وتعود قضية التغيرات المناخية إلى التلوث البيئي الواقع بسبب تطور الصناعة .

حيث أنه ومن أهم الأسباب المباشرة للتلوث البيئي والاحتباس الحراري كما هو معروف هو الاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية وزيادة حجم الغازات السامة المنبعثة من المصانع والنفايات، ولهذا حاولت الجهود الدولية منذ زمن طويل لمعالجة التلوث البيئي بإبرام عدة مؤتمرات، حيث عمدت الدول في الفترة الأولى إلى التخفيف من حدته وصولاً إلى التحكم فيه وأخيراً منع حدوثه، ويتحقق هذا الأخير بتطبيق تدابير وقائية تتحاشى فيها الملوثات من المنبع أحسن من معالجتها بعد وقوعها، وهو ما تم اعتماده فعلاً من طرف الدول المتقدمة من خلال تقنية الإنتاج الأنظف فهي تقنية تعالج المشكلة من الأصل بمسبباتها و ليس بأعراضها وذلك لما يحققه من خفض في تكلفة الإنتاج وتحسين الأوضاع البيئية وكذا تحقيق التنمية المستدامة و التقليل من الآثار المناخية ، وهو ما استدعى قيام بعض الدول النامية مؤخراً بتبني أسلوب الإنتاج الأنظف كأسلوب جديد لإدارة النظم البيئية ومن بينها الدولة الجزائرية .

وعلى ضوء ما سبق، نطرح إشكالية الورقة البحثية وفق الشكل التالي: ما مدى مساهمة أسلوب الإنتاج الأنظف في تحقيق الأمن البيئي في الجزائر؟ وللإجابة على هذه الإشكالية تم تضمين هذه الورقة البحثية المحاور التالية :

أولاً : مفاهيم عامة عن أسلوب الإنتاج الأنظف والأمن البيئي والتغيرات المناخية .

ثانياً : أسلوب الإنتاج الأنظف كآلية لتحقيق الأمن البيئي في ظل التغيرات المناخية

ثالثاً : مساهمة تطبيق أسلوب الإنتاج الأنظف في تحقيق الأمن البيئي بالجزائر .

أولاً : مفاهيم عامة عن أسلوب الإنتاج الأنظف والأمن البيئي والتغيرات المناخية

1 . مفهوم أسلوب الإنتاج الأنظف :

لقد تم بلورة فكرة الإنتاج الأنظف في القطاع الصناعي من قبل برنامج الأمم المتحدة سنة 1989 كآلية لتحقيق التنمية المستدامة، حيث يقوم على استبعاد الملوثات قبل حدوثها، بدلاً من المقاربة التقليدية الباهظة التكاليف والقائمة على معالجة التلوث بعد حدوثه .

الإنتاج الأنظف هو تطبيق مستمر لاستراتيجية وقائية تشمل عمليات التصنيع والتسويق والخدمات، وتهدف إلى زيادة الكفاءة والتقليل من الأخطار التي تمس جميع النواحي الاقتصادية، البيئية، الصحية والاجتماعية، وهي عملية تتطلب تغييراً في مواقف وسلوكيات وسياسات الحكومات البيئية الصناعية .

كما يشمل الإنتاج الأنظف استخدام تكنولوجيا أنظف، أي أسلم بيئياً، سواء في استخراج الموارد الطبيعية أو صنع المنتجات أو توزيعها أو استهلاكها أو التخلص منها، وغير ذلك من المراحل التي تمر بها أثناء دورة حياتها، وهذا يتطلب اعتماد نظام للإدارة البيئية وتطبيق مفاهيم بيئية أخرى، حيث تستخدم هذه الأيام مصطلحات وقائية عدة، مثل الكفاءة الايكولوجية، ومنع التلوث، والتقليل من النفايات، وخفض النفايات في المصدر.... إلخ لكن مصطلح "الإنتاج الأنظف" يشملها كلها ويغطي جميع المراحل التي تمر بها صناعة المنتجات¹.

وحسب برنامج الأمم المتحدة للبيئة فإن مفهوم الإنتاج الأنظف هو " التطبيق المستمر لإستراتيجية متكاملة لوقاية البيئة، في العمليات والمنتجات والخدمات بغرض زيادة الكفاءة والحد من المخاطر التي يتعرض لها الإنسان والبيئة"²

كما ينطوي مفهوم الإنتاج الأنظف على فكرة أنه " يمكن إنتاج منتجات نافعة انطلاقاً من رؤية بيئية، من خلال تجنب استعمال المواد السامة والتقليل من هدر الموارد الطبيعية"³ وعرف الإنتاج الأنظف أيضاً بأنه" التطبيق الدائم لإستراتيجية وقائية متكاملة من التلوث في التصرفات والمنتجات والخدمات، والتي تهدف إلى التقليل من الأخطار على الإنسان والبيئة ورفع تنافسية المؤسسة وضمان بقاءها واستمراريتها"⁴

ويعرف أيضاً بأنه" نشاط مستمر ومنهجي لاكتشاف فرص النجاعة البيئية في الإنتاج وتقييمها، وهذا البرنامج تم تكييفه خصيصاً للمقاولات الصغرى والمتوسطة، إلا أنه صالح كذلك لإدخال مفهوم النجاعة البيئية لأية مقولة بغض النظر عن حجمها، بالرغم من أن الشركات الكبرى عادة ما تتوفر على برنامج خاص بها يتم تصميمه حسب تعقيدها"⁵

إن نستنتج من خلال التعريفات السابقة أن أسلوب الإنتاج الأنظف هو طريق عملي لتطبيق التنمية المستدامة ، حيث يسمح بإنتاج أكبر و أفضل باستخدام أقل للموارد الأولية و الموارد و الطاقة و إفراز أقل للنفايات و الانبعاثات و بالتالي يخفض إلى الحد الأدنى حدوث التأثيرات البيئية، كما أنه يعالج المشكلة من الأصل بمسبباتها و ليس بأعراضها، فهو خطوة وقائية متقدمة عن إدارة النفايات أو المعالجة عند النهاية، حيث يختلف عن مكافحة التلوث في التوقيت إذ أن المكافحة تأتي بعد حدوث المشكلة أما أسلوب الإنتاج الأنظف يمنع حدوثها من الأصل، كما يعد إدارة فعالة و استثمار رابح يحقق العديد من الأهداف سواء على مستوى حماية البيئة أو تحقيق التنمية المستدامة و التقليل من الآثار المناخية ، ولتطبيق أسلوب الإنتاج الأنظف بشكل فعال من الضروري احترام المبادئ التالية :

التطبيق الدائم لمبادئ الوقاية والاحتياط .

مشاركة كل المعنيين في تدبير النشاط الصناعي في اتخاذ القرار لتحقيق مبدأ التكامل ومبدأ الديمقراطية.

تطبيق مبدأ المسؤولية الواسعة للمنتجين (REP) وذلك للآثار الناتجة عن عملياتهم الإنتاجية، ونقصد بهذا المبدأ أن إستراتيجية الإنتاج الأنظف تحمل المنتجين المسؤولية تجاه الآثار البيئية الناتجة عن المنتج الذي ينتجونه على امتداد فترة حياته، هذه المسؤولية تتحدد من خلال اختيار المنتج في حد ذاته مع اختيار الوسائل قبل عملية الإنتاج وكذلك تحديد عملية الإنتاج⁶.

ومما تجدر الإشارة إليه أن أسلوب الإنتاج الأنظف مرتبط ارتباطا وثيقا بما يسمى بالتكنولوجيا البيئية كشرط ضروري لوجوده، والتي تدعى أيضا الابتكارات البيئية، ولهذا وجب علينا تسليط الضوء على هذا المصطلح الأخير كما يلي :

وفقا لتقرير لجنة التنمية المتواصلة التابع للأمم المتحدة (ماي 2001) فإن مفهوم تكنولوجيات الإنتاج الأنظف هو " التكنولوجيات التي تحمي البيئة، وهي أقل تلويثا، وتستعمل جميع الموارد على نحو متواصل، كما تعيد تدوير مزيد من مخلفاتها ومنتجاتها، وتعالج المخلفات المتبقية بأسلوب أكثر قبولا من التكنولوجيات البديلة"⁷.

وتعرف أيضا على أنها " تلك الابتكارات التي تخفض من الأثر البيئي السلبي، من خلال تنفيذ أنواع معينة من التحسينات التي تتضمن استهلاك أقل للموارد وإنتاجا أقل للمخلفات"⁸.

2. مفهوم الأمن البيئي :

لقد تزايد في الفترة الأخيرة الاهتمام العالمي بمسألة الأمن البيئي، ويجمع الكثيرون أن مسألة الأمن البيئي لا تقل أهمية عن مسألة الأمن الغذائي، أو الصحي، أو المائي، أو العسكري أو غيرها، وأن العلاقة متشابكة ومتبادلة بين جميع أشكال الأمن، لأن الأمن أصبح يشكل منظومة متكاملة تشمل معظم العلاقات الدولية، ولهذا وجب على دول العالم المتطورة والفقيرة منها أن تعلم بأن الأمن البيئي أصبح من الضرورات الملحة وليس وسيلة ترف .

لأنه ولسنوات قد خلت كان البعض يعتقد أن الاهتمام بالبيئة هو شيء من الرفاهة والترف ولكن مع تراكم الأضرار والأخطار نتيجة التلوث البيئي للعناصر المهمة لحياة البشر وهي الهواء والماء والتربة بما ينعكس على الإنسان والحيوان والنبات من أضرار وبما يؤثر على برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف المجتمعات فقد أخذت الدول على محمل من الجد والمسؤولية الاهتمام بالأمن البيئي من خلال برامج التوعية البيئية وسلامة الغذاء والدواء والتقنيات الحديثة للاقتصاد الأخضر والاهتمام بالتشديد في الاستهلاك وتحويل النفايات إلى طاقة ومصدر للدخل ووضع المعايير البيئية لكافة مناحي الحياة وتشجيع الأفراد على الالتزام البيئي ووضع التشريعات الضرورية المحتوية على العقوبات الرادعة والممانعة لارتكاب المخالفات البيئية حيث يعتبر الأمن البيئي الآن ضرورة ملحة للمجتمع⁹.

وعليه يقصد بالأمن البيئي: "حماية البيئة والموارد الطبيعية من النضوب والانقراض والنقص الناجم من المخاطر والملوثات والجرائم المتمدة التي ترتكب بحق تنمية المصادر والموارد الطبيعية والإخلال بالتوازن البيئي"¹⁰.

كما عرف أيضا بأنه " تحقيق أقصى حماية للبيئة، ومنع أي تعد عليها قبل حدوثه، ويتم هذا باتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة (سن تشريعات وأنظمة ولوائح، استخدام وسائل الملاحظة والقياس أو وسائل التحذير، ضبط الفاعل وأدوات الجريمة في حال ارتكابها).

وهناك من قال إن الأمن البيئي يقصد به: "مجموعة أو جملة من السلوكيات الإيجابية، التي تؤدي إلى الحد والمنع من حدوث تأثيرات سلبية في البيئة، يمكن أن تسبب تلوثها، أو تدهورها أو تخريب بعض مكوناتها، مما يؤدي بالنتيجة إلى اختلال في النظام البيئي المحلي أو الإقليمي أو العالمي، وبالتالي تهديد الأمن البيئي في أحد أو كل هذه الأماكن، أو انعكاسه السلبي عليها"¹¹.

كما رصد مشروع الألفية الجديدة مجموعة العناصر والأسباب المتصلة بتعريف الأمن البيئي وهي :
الأمن البيئي صمام أمان الأمن العام، في تلافى المخاطر البيئية الناجمة عن الكوارث الطبيعية أو البشرية بسبب العمليات والجهل والحوادث وسوء الإدارة والأخطاء الناتجة عن تصميم وتنفيذ المشروعات والتي تنشأ داخل الدولة أو عبر الحدود الوطنية.

الأمن البيئي وسيلة هامة وحاكمة في مسألة حقوق البيئة المستديمة، التي تشمل استعادة البيئة المتضررة من جراء العمليات العسكرية والتخفيف من ندرة الموارد والتدهور البيئي والتهديدات البيولوجية التي يمكن أن تؤدي إلى الاضطراب الاجتماعي والصراعات الإقليمية.

الأمن البيئي دليل لأساليب إدارة الموارد الطبيعية وتدوير المنتجات والنفايات بطرق تعزز الاستقرار الاجتماعي.

الأمن البيئي كمصطلح يستخدمه العلماء والأفراد الممارسين يدعو في المقام الأول للحفاظ على الروابط الصحيحة بين الظروف البيئية والأمنية.

الأمن البيئي يكمن في ميزة السبق بإمكانيات التكنولوجيا المتطورة للوصول بالمخاطر البيئية التي تهدد السلامة الوظيفية للمحيط الحيوي إلى حدودها الدنيا، وبالتالي التقليل من انعكاساتها الضارة على سلامة المعيشة بالمجتمعات البشرية.

الأمن البيئي وسيلة هامة وحاكمة في مسألة حقوق البيئة المستديمة، التي تشمل استعادة البيئة المتضررة من جراء العمليات العسكرية والتخفيف من ندرة الموارد والتدهور البيئي والتهديدات البيولوجية التي يمكن أن تؤدي إلى الاضطراب الاجتماعي والصراعات الإقليمية¹².

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا العنصر أن أهم محاور المخاطر البيئية التي تهدد الأمن البيئي هي :
(الزيادة المفرطة في استخدام الموارد الطبيعية وتلوث ونضوب العديد من هذه الموارد وأيضا التغيرات

المناخية الملاحظة جراء احتراق النفط والغاز والفحم، وكذلك الثقب الموجود في طبقة الأوزون بسبب انبعاث وتصاعد غازات تحتوي على مادة الكلور، إضافة إلى نقص الأراضي الصالحة للزراعة والمساحات الخضراء مع قلة منسوب الأنهار المائية وتلوث مصادر المياه الجوفية، التي يعتمد عليها ما يقارب ثلث سكان الكرة الأرضية مع الأخذ في الاعتبار المخاطر والأمراض الصحية الناجمة عن التلوث البيئي بجميع أنواعه) .

3 . مفهوم التغيرات المناخية :

يقصد بتغير المناخ هو " أي تغيير مؤثر وطويل المدى في معدل حالة الطقس يحدث لمنطقة معينة، ومعدل حالة الطقس يمكن أن يشمل معدل التساقط وحالة الرياح، هذه التغيرات يمكن أن تحدث بسبب العمليات الديناميكية للأرض كالبراكين، أو بسبب قوى خارجية كالتغير في شدة الأشعة الشمسية أو سقوط النيازك الكبيرة.

زيادة على ذلك فقد أدى التوجه نحو تطوير الصناعة خاصة في منتصف القرن الماضي إلى استخراج وحرق مليارات الأطنان من الوقود الأحفوري لتوليد الطاقة، حيث أطلقت الموارد الأحفورية غازات تحبس الحرارة كثاني أكسيد الكربون وهي من أهم أسباب تغير المناخ، كما أدت هذه الغازات إلى رفع حرارة الكوكب إلى 1,2 درجة مئوية مقارنة بمستواها في الفترة ما قبل الثورة الصناعية¹³ .

ومن أسباب التغير المناخي ما يلي :

. التلوث البيئي الثلاث البري والجوي والبحري .

. نشاطات الإنسان مثل قطع الغابات وحرق الأشجار مما يؤدي إلى اختلال في التوازن البيئي .

. الزلازل والبراكين .

أما عواقب تغير المناخ بصفة عامة فهو كما يلي :

- خسارة مخزون مياه الشرب ففي غضون 50 سنة سيرتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من

نقص في مياه الشرب من 05 مليارات إلى 08 مليارات شخص .

- تراجع المحصول الزراعي، وبالتالي تقلص المخزون الغذائي .

- تراجع خصوبة التربة وتفاقم التعرية .

الآفات والأمراض : فارتفاع درجة الحرارة سيؤدي إلى إنتشار الحشرات الناقلة للأمراض كالمالريا .

ارتفاع مستوى البحار: حيث أن ذوبان الكتل الجليدية الضخمة ككتلة جرينلاند مما يتوقع أن يرتفع

مستوى البحر من 0,1 إلى 0,5 متر مع حلول منتصف القرن وهذا الارتفاع المحتمل سيشكل تهديدا

على التجمعات السكنية الساحلية وزراعتها ومواردها المائية العذبة .

تواتر الكوارث المناخية المتسارعة كتواتر موجات الجفاف والفيضانات والعواصف وغيرها من الكوارث

التي تؤدي البشرية واقتصاد الدول¹⁴ .

ثانيا: أسلوب الإنتاج الأنظف كآلية لتحقيق الأمن البيئي:

يعتبر أسلوب الإنتاج الأنظف أحد الخيارات المفضلة والضمانة الوحيدة للمؤسسات الصناعية نحو المنافسة محليا وإقليميا وعالميا، حيث تحرص الجهات والهيئات البيئية مع الجهات المختصة على تبني وتطبيق نظم الإنتاج الأنظف، وذلك من أجل تحقيق التنمية المستدامة، كما أن أسلوب الإنتاج الأنظف يمكنه تحقيق العديد من الأهداف من بينها :

تأكيد الالتزام بالمحافظة على البيئة .

تحقيق عوائد اقتصادية عن طريق التوفير في استهلاك المواد الخام والمياه والطاقة وتحسين صورة المنتج خلق فرص تنافسية أفضل¹⁵.

ولقد تم بالفعل ظهور ثمرات هذا الأسلوب سنة 1989، حيث تم إطلاق إستراتيجية الإنتاج الأنظف من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة كإحدى الوسائل الجديدة للمحافظة على الموارد، وتحسين الإدارة البيئية، إذ تم تأسيس أكثر من 100 مركز وطني وإقليمي للإنتاج الأنظف، وفي 1998 أطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة "الإعلان العالمي للإنتاج الأنظف"، وقَّعه أكثر من 300 طرف، ومن بينها شركات متعددة الجنسية مثل "يونيليفر" و"سوني"¹⁶.

وكان هذا نتيجة الجهود الدولية السابقة، حيث تم عقد عدة مؤتمرات تهتم بقضايا البيئة أهمها مؤتمر ستوكهولم 1972 الذي استنتج من خلاله وجود ارتباط أساسي بين المؤسسات الصناعية والبيئة، أما في سنة 1987 فقد استحدثت الهيئة العالمية للبيئة والتنمية (هيئة برونتلاند) ومن أهم المسائل التي طرحتها التنمية المستدامة والحصول على إدارة بيئية فعالة، أما في سنة 1990 فقد نظم المؤتمر الصناعي الثاني عن الإدارة البيئية¹⁷.

كل هذه التطورات جعلت من موضوع الإدارة البيئية بصفة عامة وتقنية الإنتاج الأنظف بصفة خاصة مصدر اهتمام المؤسسات الصناعية، حيث أن "مبدأ الملوث يدفع"¹⁸ سيفرض عليها إتباع تقنية الإنتاج الأنظف كأحد أساليب الإدارة البيئية وذلك تحت الضغوط المتزايدة المفروضة من جهة واحتدام المنافسة من جهة أخرى للبحث عن المنتج الأمثل للمستهلك والبيئة .

إذن فتحمل المؤسسات الصناعية مسؤوليتها في حال وقوع تلوث أصاب البيئة أو الإنسان وهو ما يعرف ببرامج المسؤولية الاجتماعية، سيؤدي بنا إلى تطبيق أسلوب الإنتاج الأنظف، لأن تطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصناعية يؤدي بنا إلى الحفاظ على البيئة وذلك كما يلي :

تطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية يؤكد وجود علاقة إيجابية بين الالتزام البيئي وإنتاجية المؤسسات وكفاءتها في استخدام الموارد، حيث سيقبل إفراز النفايات والإنبعاثات وبالتالي تخفيض حدوث التأثيرات البيئية وهو ما يصبو إليه أسلوب الإنتاج الأنظف¹⁹.

من خلال برامج المسؤولية الاجتماعية يمنع التلوث بثتى أنواعه .

- استخدام التكنولوجيا في معالجة الأضرار التي تلحق بالبيئة .
 - إستبعاد التسعة مواد الكيميائية الجديدة المدرجة في ملاحق اتفاقية ستوكهولم 2009 بجنيف .
 - عدم الإضرار بالبيئة من حيث تلويث الهواء ، الماء
- دراسة المؤثرات البيئية للمواد الخام واقتراح البدائل عند الضرورة ضمن أبعاد المسؤولية الاجتماعية وأحد متطلبات الإنتاج الأنظف²⁰.
- إستراتيجية المسؤولية الواسعة للمنتجين أو ما يعرف بـ (استعادة المنتجين لمنتجاتهم) وهي من إستراتيجيات الإنتاج الأنظف، حيث تحمّل هذه الإستراتيجية المنتجين المسؤولية اتجاه النتائج والآثار البيئية والاجتماعية السلبية الناتجة عن منتجاتهم وعلى امتداد فترة حياة المنتج من استخراج .
- إذن فبتطبيق تقنية الإنتاج الأنظف سيتم تخفيض تكاليف عمليات المعالجة والتخلص من النفايات وبالتالي فإن هذه التقنية تساهم في تحقيق الأمن البيئي .

ثالثا : مساهمة تطبيق أسلوب الإنتاج الأنظف في تحقيق الأمن البيئي بالجزائر

الجزائر وكغيرها من دول العالم ليست في منأى عن هذه التحديات البيئية التي وإن كانت الدول النامية ليست السبب الرئيسي فيها، إلا أنها تقاسم الدول المتطورة آثارها وينسبة أكبر نظرا لهشاشة اقتصادياتها²¹.

كما تعتبر الجزائر من بين البلدان التي أدركت أهمية الحفاظ على البيئة ووضعت إستراتيجيات لحمايتها والحد من مشكلاتها وذلك منذ إنشاء أول هيئة لحماية البيئة وهي المجلس الوطني للبيئة عام 1974، بالإضافة إلى الآثار السلبية التي خلفتها عمليات التعديل والتطوير في القطاع الصناعي على البيئة أدى إلى اهتمام المسؤولين عن تطوير القطاع الصناعي بالحفاظ على البيئة، ونتيجة لهذا الوعي صدر سنة 1979 القانون الإتحادي رقم 1 لسنة 1979 (الهيئة الإتحادية للبيئة) في شأن تنظيم قطاع الصناعة²² ، وبعدها تم صدور قانون البيئة رقم 03/83 سنة 1983²³ الذي يهدف إلى تنفيذ سياسة وطنية لحماية البيئة والتي ترمي إلى حماية الموارد الطبيعية ومنع أي شكل من أشكال التلوث ومكافحته، وتلاها إصدار العديد من القوانين كالقانون المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها²⁴، والقانون المتعلق بالتهيئة العمران، وقانون المياه... وغيرها من القوانين والإجراءات المهمة بالحفاظ على البيئة ومن أهمها إستراتيجية الإنتاج الأنظف، حيث وبعد تطبيقه حدث انخفاض ملموس في معدلات التلوث وبدأ البحث عن إمكانية تنويع وتطوير هذه الإستراتيجيات لتلائم جميع أنواع المؤسسات .

إن الإنتاج الأنظف كمؤشر تكنولوجي لتحقيق التنمية المستدامة ووظفته الدولة الجزائرية في السياسات الاقتصادية لكنه لا يزال في بدايته نظرا للتكاليف الباهضة التي تتطلبها مثل هذه التكنولوجيات وكذا جملة العوائق والعراقيل التي تتعلق بتوفير الموارد البشرية ذو الكفاءة العالية التي تتوفر على تكوين وتأهيل عاليين .

وتدعيما لأسلوب الإنتاج الأنظف، أحدثت الدولة الجزائرية تحت وصاية وزارة البيئة والتهيئة العمرانية مركز وطني لتكنولوجيات الإنتاج الأكثر نظافة (CNTPP) سنة 2002 بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 02/262 وذلك بهدف مرافقة المؤسسات الجزائرية نحو إنتاج نظيف بمعايير دولية²⁵.

ومن مهام هذا المركز إنجاز التدقيق البيئي من أجل تحديد كمية التلوث وتحديد النقاط التي تتطلب تحسين طريقة إنتاجها، وكذا ترقية وترشيد مفاهيم الإنتاج الأنظف لحصول المؤسسات الجزائرية على الإيزو 9000 والإيزو 14000 بالإضافة إلى تقديم التوجيهات والاستشارات للسلطات العمومية حول السياسات الواجب إتباعها لتحقيق مشاريع ذات الفعالية البيئية²⁶.

ومن بين المؤسسات التي اعتمدت أسلوب الإنتاج الأنظف بولاية سكيكدة : مؤسسات كلينسكي ومؤسسة المياه المعدنية لسبيدي إدريس، مؤسسة سيجيكو، مؤسسة كوكاكولا والمؤسسة البتروكيميائية وكذا مركب المواد البلاستيكية من خلال عقد النجاعة بين وزارة البيئة والتهيئة العمرانية ومركب CPIK بسكيكدة²⁷.

أما المؤسسات الصناعية التي تبنت أسلوب الإنتاج الأنظف بولاية الشلف؛ مؤسسة إنتاج الإسمنت ومشتقاته

(ECDE) ، حيث نجحت في التوفيق بين الأداء الاقتصادي والبيئي، وهي عبارة عن مؤسسة عمومية اقتصادية مستقلة (شركة مساهمة) ذات طابع صناعي، إذ تمثل حوالي 16% من إجمالي إنتاج الإسمنت على المستوى الوطني، حيث قامت بعدة إجراءات اتجه البيئة من بينها تطبيق تكنولوجيا الإنتاج الأنظف للحد من التلوث بكافة أنواعه (الحد من تلوث الهواء، والحد من تلوث المياه، الحد من التلوث بالمواد الصلبة، إجراءات ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية كالماء والطاقة الكهربائية والطاقة الحرارية)²⁸.

أيضا ومن أهم المؤسسات التي تبنت هذا الأسلوب مؤسسة إنتاج وتسويق المحروقات - سوناطراك الجزائر- حيث تمت دراسة مدى تطابق السياسة البيئية لمؤسسة سوناطراك مع متطلبات الحصول على شهادة الإيزو 14001 فخلص الباحث إلى أنه بالرغم من تطبيق مؤسسة سوناطراك لبعض المشاريع والبرامج لمكافحة التلوث وحماية البيئة إلا أنها لا تزال بعيدة عن تحقيق ذلك²⁹.

إن فئتي المؤسسات الصناعية الجزائرية لتقنية الإنتاج الأنظف سوف يساهم في التقليل من المخاطر الناتجة عن والإتبعات والإصدارات الإشعاعية، وبالتالي ستساعد ولو بجزء بسيط في معالجة مشكلة الاحتباس الحراري وحماية طبقة الأوزون، وبالتالي الحصول على بيئة آمنة .

وبالرغم من بلوغ مستوى فعالية لا بأس به في استخدام تكنولوجيا الإنتاج الأنظف وتحقيق انخفاض في معدلات التلوث الصادرة من طرف المؤسسات الصناعية بالجزائر إلا أن عملية التحسين المستمر والإطلاع إلى تحقيق أهداف أكثر وجب على الحكومة الجزائرية البحث عن حلول للمعوقات التي تحول

دون تطبيق تقنية الإنتاج الأنظف كسب تشريعات بيئية لجعل المؤسسة أكثر التزاما لتطبيق هذه التقنية بأكثر كفاءة، وبالتالي تحقيق الأمن البيئي .

الخاتمة :

من خلال ما سبق، وبالرغم من وعي الدولة الجزائرية لأهمية إستراتيجية أسلوب الإنتاج الأنظف كإستراتيجية مهمة في الإدارة البيئية، فهو أسلوب فعال في تحقيق الأمن البيئي، إلا أن زيادة المعايير في الإنتاج الأنظف بالنسبة للدولة الجزائرية مازالت ضعيفة جدا مقارنة بالدول الرائدة في هذا المجال، وهذا يعود إلى عدة معوقات من بينها ضعف الإمكانيات العلمية والتقنية التي تساعدها في تطبيق مثل هذه التكنولوجيات، بالإضافة إلى عدم القدرة على التمويل الداخلي التي تحول دون تطبيق هذه التقنية لكل المؤسسات .

وعليه، وفي ختام هذه الورقة البحثية ارتأينا تقديم بعض التوصيات والاقتراحات التي من شأنها أن تساعد على تميمين هذا البحث وهي كالتالي:

ضرورة الاهتمام بأسلوب الإنتاج الأنظف كإستراتيجية تحقق لنا الأمن البيئي والعمل على نجاحه في ظل المتغيرات المناخية التي تزداد خطورة سنة بعد سنة، ولهذا ومن أجل تحقيق هذا الأسلوب بنجاح لابد من القيام بالإشراف من طرف الإدارة العليا ووجود سياسة واضحة داخل المؤسسات.

وجب على الدولة تقديم تسهيلات والمساعدات المالية اللازمة إلى المؤسسات الصناعية التي تطبق تقنية الإنتاج الأنظف، وذلك قصد تعزيز الفوائد المرجوة وتعميمها على المؤسسة والمجتمع ككل، وأهمها تحقيق الأمن البيئي .

تقديم الدعم الفني للمؤسسات الصناعية التي تبدي استعدادها على تطبيق أسلوب الإنتاج الأنظف، وذلك من خلال تدريب الموارد البشرية المكلفة بتطبيق هذا الأسلوب من طرف الخبراء المختصين التابعين لوزارة البيئة والتهيئة العمرانية .

القيام بإبرام مؤتمرات لعرض الخبرات الدولية للدول المتطورة التي حققت نجاحا في تطبيق أسلوب الإنتاج الأنظف، والاستفادة من كل الأساليب الحديثة في هذا المجال .

إشراك الكفاءات الخارجية المتخصصة في تنفيذ برامج الإنتاج الأنظف .

المراجع والاحالات:

¹ بوغوص غوكاسيان، الإنتاج الأنظف : استراتيجية وقائية لحماية البيئة صناعيا، مقال منشور بمجلة البيئة والتنمية، عدد 54، سبتمبر 2002 على الموقع الإلكتروني: <http://www.afedmag.com>

- ² قحام وهبية، تطبيق الإنتاج الأنظف كجانب من الإدارة البيئية للمؤسسة، مقال منشور بمجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك ص 118 .
- ³ مقيح صبري، الإدارة البيئية وتكنولوجيا الإنتاج الأنظف إمكانية التطبيق بالمؤسسة الصناعية الجزائرية دراسة حالة مؤسسة سوناطراك، ص 255 .
- ⁴ أنظر الموقع الإلكتروني : [http:// www.usgl-glu.org](http://www.usgl-glu.org)
- ⁵ مركز النشاطات الجهوية للإنتاج الأنظف، على الموقع الإلكتروني : [http:// www.cema-sa.org](http://www.cema-sa.org)
- ⁶ مقيح صبري، مرجع سابق، ص 255 .
- ⁷ فاتح مجاهدي، شراف براهيمي، برنامج الإنتاج الأنظف كآلية لزيادة فعالية ممارسة الإدارة البيئية ودعم الأداء البيئي للمؤسسة . دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، عدد 01، سنة 2012 ، ص 79 .
- ⁸ نشوى مصطفى علي محمد، الابتكارات البيئية والأداء الإقتصادي المتواصل، أطروحة دكتوراه بعنوان : فلسفة في الإقتصاد، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2005، ص 16 .
- ⁹ أحمد محمود سعيد، الأمن البيئي، مقال منشور في جريدة الأنباط، يومية سياسية مستقلة، المملكة الهاشمية الأردنية، بتاريخ 2015/06/08 على الرابط الإلكتروني : <http://www.alanbatnews.net/jonews/koktail-news/91778.html>
- ¹⁰ <http://www.saudiacademics.com/article/medicine/item/1042-s.html>
- ¹¹ علي حسين القحطاني، الأمن البيئي ضرورة قصوى في تحضر الأمم، مقال منشور على الموقع الإلكتروني : <http://www.alyaum.com/article/3139832>
- ¹² للتفصيل أكثر أنظر إلى الرابط الإلكتروني :
- <http://kenanaonline.com/users/lobnamohamed/posts/374025>
- ¹³ للتفصيل أكثر أنظر الرابط الإلكتروني : <https://ar.wikipedia.org/wiki/>
- ¹⁴ سمية سراج، ظاهرة التغير المناخي ... معناها وأسبابها ونتائجها، مقال منشور على الموقع الإلكتروني : http://www.sudacon.net/2012/11/blog-post_12.html
- ¹⁵ مقيح صبري، مرجع سابق ، ص 249 .
- ¹⁶ بوغوص غوكاسيان، مرجع سابق .
- ¹⁷ موسى عبد الناصر، رحمان آمال، الإدارة البيئية وآليات تفعيلها في المؤسسة الصناعية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، عدد 04 ، لسنة 2008، ص 67 .

- ¹⁸ نقصد بمبدأ الملوث يدفع : أن كل شخص طبيعي أو معنوي كان سببا في حدوث تلوث أصاب البيئة، فهذا الشخص وبموجب هذا المبدأ ملزم بأن يدفع للغير المتضرر التكاليف اللازمة لمكافحة هذا التلوث ومنع انتشاره وتفاقمه، وهذه التكاليف تقررها وتحددها الهيئات المختصة في حماية البيئة .
- ¹⁹ قحام وهيبية، مرجع سابق، ص 122 .
- ²⁰ المرجع نفسه، ص 121 .
- ²¹ بوسيعين تسعديت، أثر التغيرات المناخية على الاقتصاد والتنمية المستدامة مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مداخلة بالملتقى الوطني الأول حول: البيئة والتنمية المستدامة، كلية علوم الطبيعة والحياة وعلوم الأرض، جامعة العقيد اكلي محند أوحاج . البويرة، ص 5 .
- ²² قحام وهيبية، مرجع سابق، ص 124 .
- ²³ المادة الأولى من المرسوم 03/83 المؤرخ في 05 فيفري 1983 المتعلق بحماية البيئة، المنشور بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 06 ، الصادر بتاريخ 08 فيفري 1983، ص 381 .
- ²⁴ سامي زعباط، عبد الحميد مرغيت، آليات حماية البيئة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، ص 02 .
- ²⁵ للتفاصيل أكثر أنظر الموقع الإلكتروني : <http://www.cntppdz.com/index.php>
- ²⁶ بوسيعين تسعديت، آثار التغيرات المناخية على التنمية المستدامة في الجزائر . دراسة استشرافية . أطروحة دكتوراه، منشوره، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2014 . 2015، ص 172 .
- ²⁷ قحام وهيبية، مرجع سابق، ص 127 .
- ²⁸ بوسيعين تسعديت، آثار التغيرات المناخية على التنمية المستدامة في الجزائر _ دراسة استشرافية ، مرجع سابق، ص 172- 173 .
- ²⁹ تمت دراسة مدى تطبيق تكنولوجيا الإنتاج الأنظف بمؤسسة إنتاج وتسويق المحروقات - سوناطراك الجزائر - من طرف الباحث : مقيح صبري في مقال أشرنا إليه سابقا .

تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية
دراسة تحليلية للفترة: (2000 - 2014)

د. مراد علة جامعة زيان عاشور بالجلفة

Abstract:

When the oil prices has a double effects on each of the Producing Countries (OPEC) and the consuming countries (imported), the conflict over the control of the market, and was able to industrial countries in many cases to ensure oil supplies the lowest prices especially the United States of America, on the other hand, on the other hand, prices of this strategic resource economic effects vary according to the behavior of the price in the world oil market, and as long as the process of economic development are linked to the source of the oil and generates high income, with a link that income by prices, it is clear to us that there is a link between the fluctuations in oil prices and its impacts on the oil revenues and the financing of economic development.

Accordingly; the present paper this research to shed light on the most important elements of the relationship the composition of oil prices and the factors affecting them and this is through a historical review of time stages and developments which oil prices.

Key Words : - Oil prices - demand and supply of oil - oil supplies - Changes in oil prices.

ملخص:

لما كانت لأسعار النفط آثار مزدوجة على كل من الدول المنتجة (المصدرة) والدول المستهلكة (المستوردة)، كان الصراع محتتماً حول السيطرة على أسواق النفط، واستطاعت الدول الصناعية في الكثير من الأحيان ضمان إمداداتها من النفط بأقل الأسعار لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن لأسعار هذا المورد الاستراتيجي آثاراً اقتصادية تختلف باختلاف سلوك السعر في السوق النفطية العالمية، وما دامت عملية التنمية الاقتصادية مرتبطة بمصدر النفط وما يدره من إيرادات، مع ارتباط تلك الإيرادات بواقع الأسعار، يتضح لنا وجود علاقة بين تقلبات أسعار النفط وانعكاسها على الإيرادات النفطية وبين تمويل التنمية الاقتصادية فيها.

وعليه؛ فقد جاءت ورقتنا البحثية هذه لتسلط الضوء على أهم العناصر ذات العلاقة بتكوين أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها وهذا من خلال استعراض تاريخي للمراحل الزمنية وتطورات أسعار النفط خلالها.
الكلمات المفتاحية: - أسعار النفط - الطلب والعرض النفطي - الإمدادات النفطية - تغيرات أسعار النفط.

تمهيد:

يشهد العالم منذ بداية القرن العشرين وإلى غاية الساعة، تحولات جذرية مست المجال الاقتصادي على وجه الخصوص، حيث أدى اتساع حجم النشاط الاقتصادي وتطور المبادلات التجارية الدولية إلى تحسن مستويات المعيشة و لو بنسب مختلفة بين مختلف دول العالم؛ ومما لا شك فيه فإن أي تطور اقتصادي يتطلب توفر المصادر الطاقوية التي تعتبر المحرك الرئيسي لعملية الإنتاج و لمبادلات التجارية على حد سواء، ومن هذا المنطلق لعب النفط باعتباره أهم مصدر للطاقة دوراً بارزاً في عملية التطور والتحول الاقتصادي بالنظر لسهولة استغلاله ووفريته النسبية بالمقارنة مع المصادر الطاقوية الأخرى.

كما ساهم التوزيع الغير متوازن للنفط بين مختلف دول العالم في نشأة سوق عالمي للنفط، يتم من خلاله تبادل السلعة النفطية بين الدول المنتجة والدول المستهلكة، وهي سوق تشهد تنافساً شديداً وتضارباً في المصالح الاقتصادية بين دول مصدرة للنفط تسعى لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة بالاعتماد على المدخيل النفطية ودول مستوردة تهدف إلى ضمان أمنها الطاقوي عن طريق سيطرتها على منابع النفط في العالم.

وقد شهدت أسعار النفط عبر الزمن تطورات وتغيرات أثرت على كافة اقتصاديات دول العالم، و لذلك فإن دراسة أسعار النفط و أنواعها والعوامل المؤثرة فيها تعتبر ضرورة ملحة في الوقت الراهن، لما لها من أهمية كبيرة خصوصاً بالنسبة للاقتصاديات النفطية.

أولاً: في مفهوم السعر النفطي

1. تعريف سعر النفط:

السعر: هو عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود، و السعر قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا يتعادل معها أو يتساوى معها، أي قد يكون السعر أقل أو أكثر من القيمة لذلك الشيء المنتج. ومن خلال هذا التعريف للسعر، فإن السعر النفطي يعني قيمة المادة أو السلعة النفطية معبر عنها بالنقود¹.

2. أنواع أسعار النفط:

عند تناول أسعار النفط الخام لا بد من التطرق إلى ذكر أنواع أسعار النفط، وذلك لشيوع استخدام العديد من المصطلحات السعرية النفطية، حيث أن كل مصطلح سعري نفطي يُعبر عن معنى معين ومميز له عن بقية أنواع الأسعار الأخرى، ومن أبرز هذه الأنواع:

- **السعر المعلن (السعر الرسمي):** هو السعر المعلن والمحدد من قبل الطرف العارض للسلعة النفطية في السوق ومجسدا لقيمة النفط الخام بوحدة نقدية معلومة في زمن معلوم ، وقد يكون الطرف العارض فردا أو شركة أو مؤسسة نفطية، تاريخيا فان هذا السعر ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1880 واستمر العمل به إلى غاية نهاية الخمسينيات من القرن العشرين و هي فترة احتكار الشركات العالمية لإنتاج واستغلال السلعة النفطية².
- **السعر المتحقق:** هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة، يوافق عليها الطرفان البائع و المشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع، والسعر المتحقق هو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقصا الحسومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع والمشتري، لقد ظهر هذا النوع من الأسعار في فترة أواخر الخمسينيات، عملت بها الشركات النفطية الأجنبية المستقلة وبعدها الشركات الوطنية النفطية سواء في منظمة الأوبك، الأوبك أو الدول الأجنبية الأخرى.
- **سعر الإشارة:** سعر الإشارة هو سعر متوسط بين السعر المعلن والمتحقق، ظهر هذا السعر النفطي في السوق النفطية الدولية في فترة الستينات نتيجة لعقد اتفاقيات نفطية جديدة كاتفاقيات المشاركة بين العديد من الشركات الأجنبية النفطية المستقلة والشركات الاحتكارية للدول النفطية الشرق أوسطية بصورة خاصة. إن هذا السعر أخذت به وطبقته العديد من البلدان النفطية مثل ما تم بين الجزائر و فرنسا في 1965³.
- **سعر الكلفة الضريبية:** هو السعر المعادل لكلفة إنتاج النفط الخام مضاف إلى قيمة ضريبة الدخل والربح بصورة أساسية العائدة للدول النفطية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة النفطية، إذن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية لحصولها على برميل من النفط الخام، وهو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق، فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بالخسارة.

■ **السعر الفوري (الآني):** هو سعر الوحدة النفطية المتبادلة آنياً أو فورياً في السوق النفطية الحرة، وهذا السعر مجسد لقيمة السلعة النفطية نقدياً في السوق الحرة للنفط المتبادل بين الأطراف العارضة والمشتريّة بصورة آنية⁴.

ثانياً: ميكانيزمات تسعير النفط

إن نظام التسعير الحالي للنفط هو نظام المعادلة السعرية، والذي تم اللجوء إليه في نهاية عام 1987، والذي بموجبه يتم احتساب أسعار النفوط بواسطة معادلة تعتمد على أسعار نفوط الإشارة، تحدها السوق، و لذا يعتبر نظام مبني على أسعار السوق⁵. والتسعير قد يركز على السوق الفوري للنفط المرجعي، أو على مؤشر يحتسب على أساس السعر المتحصل عليه من السوق المستقبلية المرتبطة بهذا النفط المرجعي.

1. معادلة التسعير:

تعمل معادلة التسعير على الحصول على سعر نفط معين انطلاقاً من سعر نفط إشارة (مرجعي) وفق الصيغة التالية:

$$\text{سعر النفط المراد تسعيره} = \text{سعر نفط الإشارة الفوري أو المستقبلية} \pm \text{فروقات.}$$

وهذه الفروقات تهدف إلى ضمان التنافسية بين النفط المراد تسعيره والنفوط المشابهة البديلة الأخرى. وتتضمن هذه الفروقات النوعية و فروقات الموقع الجغرافي، وبالتالي الفروقات قد تكون علاوة أو خصم.

وبذلك تصبح المعادلة بالشكل التالي:

$$\text{سعر النفط المراد تسعيره} = \text{سعر الخام المرجعي} + \text{فروقات النوعية} + \text{فروقات الموقع الجغرافي.}$$

أ- **سعر خام القياس:** يغلب اعتماد أسعار نفط برنت بالنسبة للنفط المصدر إلى أوروبا، أما النفط المصدر إلى أمريكا فيعتمد الإشارة إلى سعر نفط غرب تكساس الوسيط WTI، ويستند إلى نفوط دبي وعمان لتسعير النفوط المتجهة إلى اليابان والصين وغيرهما⁶.

ب- **فروقات النوعية:** وكما تطرقنا سابقاً فإن النفط ليس سلعة متجانسة على الإطلاق، ولذلك لا يوجد هناك سعر موحد للنفط، بل هناك سعر لكل نوع، وتختلف الأسعار حسب النوعية من حيث كثافة النفط ومواصفاته⁷.

وتشتمل فروقات النوعية على المحتوى الكبريتي ودرجة كثافته API، وهي تعتمد على مستوى الطلب على كل نوع من طرف مصافي التكرير و هذا راجع إلى إمكانياتها التكريرية والتقنيات المعتمدة عليها. وكمثال أظهرت دراسة أخذت معدلات أسعار 56 نوعا من النفوط الخام، من جانفي 2004 لغاية أبريل 2005، وخلصت إلى أن زيادة درجة واحدة في كثافة API يزيد من السعر النسبي للنفط بواقع 0.7 سنت/برميل. كما أن زيادة درجة كاملة من المحتوى الكبريتي تؤدي إلى تخفيض السعر بواقع 5.6 سنت/برميل⁸.

ج- فروقات الموقع الجغرافي: يتحقق لكل قطر ما يسمى بربع الموقع الجغرافي. و هو الفرق الحاصل ما بين أجور النقل بين أسواق الاستهلاك الأبعد عن موانئ تصدير النفط الخام و الأقرب منها⁹، حيث يتساوى سعر خامين ذوي خصائص نوعية متماثلة من حيث درجة الحموضة و الكثافة في سوق معين، و بذلك يتحمل الخام ذو المصدر الأبعد تكاليف نقل أكبر. ومعادلات التسعير قد توضع من طرف الدول المصدرة للنفط، أو من طرف وكالات إعلان السعر مثل بلاتس PLATTS و أرغوس ARGUS.

وتجدر الإشارة إلى أن الدول المصدرة في إعداد معادلة تسعيرها للنفط، قد تكون لها سياسات تسعير مختلفة حسب الوجهة، فمثلا في حالة المملكة العربية السعودية، سعر النفط المصدر إلى الولايات المتحدة هو سعر CIF في نقطة التسليم ساحل الخليج، في حين يتم تسعير النفط المصدر إلى آسيا يكون على أساس سعر FOB لميناء التحميل، ويعود هذا إلى حدة المنافسة في السوق الأمريكية، في حين تتخفف المنافسة في آسيا حيث النمو القوي في الطلب¹⁰.

2. أهم الأسعار المرجعية في النظام العالمي لتسعير النفط:

يعتبر سعر النفط المرجعي هو قلب معادلة التسعير، و هذه الأسعار هي عادة أسعار السوق الفورية، وتستخدم هذه الأسعار من قبل شركات النفط و التجار لتسعير النفط تحت العقود طويلة الأجل، أو في التبادلات الفورية، وفي الأسواق المستقبلية لتسوية الوضعيات المالية، ومن قبل البنوك والشركات لتصفية المشتقات مثل عقود المبادلة.

وحيالاً الأسعار المرجعية الأكثر اعتماداً هي: أسعار مزيج برنت وأسعار خام غرب تكساس الوسيط وأسعار خام دبي، كل خام يعتمد لتسعير النفط المتجه إلى سوق معينة، حيث يعتبر سعر برنت

السعر المرجعي الأساسي والذي تتأسس عليه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة حوالي 70% من التجارة العالمية للنفط، و يسعر على أساسه النفط المتجه إلى أوروبا بالدرجة الأولى. في حين الواردات الأمريكية تسعر عادة حسب خام غرب تكساس الوسيط WTI، حيث تعتبر الولايات المتحدة أكبر سوق حيث تستهلك حوالي ربع الإنتاج العالمي للنفط. كما تعتبر آسيا من بين أهم الأسواق المستهلكة للنفط كذلك، و تسعر أغلب الشحنات المصدرة من الخليج إلى آسيا وهي حوالي 13.1 مليون برميل يوميا عن طريق سعر خام دبي، كما وتسعر روسيا نفطها المتجه إلى آسيا عن طريق فروق بالنسبة لدبي.

ويفترض أن تتعكس ظروف الطلب و العرض في كل سوق على الأسعار المرجعية¹¹.

3. السعر العادل:

إن السعر العادل (أو الموضوعي) تحكمه في الواقع اعتبارات كثيرة ينبغي أن تؤخذ في الحسبان و ذلك حتى لا يتعرض العالم لأزمات فيما يتعلق باحتياجاته من النفط، و يضمن تأمين الإمدادات وإفراح المجال أمام الاستثمارات المطلوبة لتجنب أية مخاطر تهدد بنقص الإمدادات، و يفسح المجال التدريجي والشامل أمام وسائل الاستخراج التي تمد في عمر الحقول التقليدية، وفي ذات الوقت التدرج في مجال إنتاج الزيوت غير التقليدية.

هذا السعر سوف يضمن للدول النفطية دخلا مستقرا على المدى القصير، ومستمر على المدى الطويل، ويوفر للدول المستهلكة ضمان الإمدادات بأسعار مستقرة، ما يمكن المستثمرين في القطاعات المختلفة من الاستثمار دون الخوف من التقلبات الكبيرة في أسعار النفط، التي تؤدي في الكثير من الأحيان إلى وقف أو تأخير هذه المشاريع، كما أن هذا النوع من الاستقرار سيقبل من مستويات المخاطرة. ولا يعني أن السعر العادل ثابت بل هو متغير يتغير بما يخدم الأهداف السابق ذكرها¹².

ثالثاً: العوامل المؤثرة في أسعار النفط

1. الطلب و العرض:

1.1. العوامل المؤثرة في الطلب النفطي:

أ- سعر النفط الخام و منتجاته المكررة: يعتبر سعر النفط الخام من العوامل الأساسية المؤثرة على الطلب النفطي، حيث أن انخفاض السعر يؤدي إلى زيادة الطلب، و العكس في حالة

ارتفاعه سواء على النفط الخام أو منتجاته المكررة، وبما أن الطلب على النفط طلبا مشتقا من الطلب على المنتجات النفطية المكررة، فإن سعرها يؤثر على سعر النفط الخام، وتتركز صناعة تكرير المنتجات النفطية لدى الدول الصناعية الغربية التي تفرض ضرائب مرتفعة على استهلاك النفط تؤدي إلى ارتفاع أسعاره إلى مستويات قياسية¹³.

ب- **السعر النسبي للطاقات المنافسة:** تؤثر الأسعار النسبية للطاقات البديلة عن طريق الإحلال الهامشي، فعندما ينخفض السعر النسبي لوقود معين تميل حصته النسبية في مزيج الوقود إلى الارتفاع، فالمستهلك يقبل على النفط أمام باقي السلع الأخرى المنافسة لانخفاض سعره¹⁴، و لقد حفز ارتفاع السعر خلال فترة السبعينيات الدول الصناعية المستهلكة للنفط على البحث على بديل مناسب له ليحل محله أو يشاركه الأهمية النسبية ضمن مصادر الطاقة المختلفة، إلا أن هذه الجهود قد باءت بالفشل النسبي حيث لم تفلح في الحصول على بديل كامل للنفط على الرغم من قدرتها على إيجاد شبه بدائل مختلفة كالفحم وغيره¹⁵.

ت- **معدل النمو الاقتصادي:** يسيطر النفط على أكثر من 40% من إجمالي الاستهلاك العالمي للطاقة مع بداية القرن الحالي، فهو يمثل عنصر أساسي من عناصر الإنتاج، وزيادة النمو الاقتصادي تتطلب زيادة استهلاك النفط خاصة في ظل التطور التكنولوجي الكبير، و انخفاض النمو الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض الطلب على النفط، و بالتالي هناك علاقة طردية بين النمو الاقتصادي و الطلب على النفط¹⁶.

ث- **التغيرات المناخية:** تؤثر التغيرات المناخية المسجلة خلال السنة على مستويات الطلب وفي الدول المستهلكة للنفط، حيث لوحظ أن مستويات الطلب في الدول المستهلكة تتخفف خلال الثلاثي الثالث من السنة نتيجة ارتفاع درجات الحرارة في مقابل ارتفاع الطلب على النفط خلال الثلاثي الأخير و الأول من السنة نتيجة انخفاض درجة الحرارة في هذه الدول¹⁷.

2. العوامل المؤثرة في العرض النفطي:

أ- **الطلب النفطي:** يعتبر الطلب على النفط من العوامل الرئيسية المؤثرة في العرض النفطي، انطلاقا من

فكرة أن الطلب يخلق العرض، بحيث إذا لاحظ أحد المنتجين زيادة في الطلب على النفط نتيجة للعوامل التي سبق ذكرها، فإن ذلك يشجعه على رفع عرضه النفطي في السوق و زيادة الاستثمار في الصناعة النفطية لزيادة الإنتاج، أما إذا حدث نقص في الطلب فإن ذلك يدفعه إلى تقليص الكميات المعروضة من النفط، إذا فالعلاقة بين هذين المتغيرين طردية متداخلة فكل منهما يؤثر في الآخر، فالعوامل المؤثرة على الطلب النفطي تؤثر أيضا على العرض وتنعكس مباشرة على الأسعار¹⁸.

ب- **السعر النفطي:** يؤثر السعر في العرض من خلال تأثيره في الطلب، إذ أن ارتفاع السعر يؤدي إلى تراجع الطلب العالمي، وبالتالي تقلص الإنتاج و العرض في الأخير.

ت- **الاحتياطيات النفطية:** تعتبر قاعدة الارتكاز الأساسية للإنتاج النفطي الذي يتطلب التحقق من التقدير

الحقيقي للاحتياطيات، فالمبالغة في تقدير حجم الاحتياطي تؤدي إلى زيادة الإنتاج ومنه زيادة العرض، كما أن عمليات التنقيب تحدد الكميات المعروضة من النفط¹⁹.

ث- **الكوارث الطبيعية:** تؤثر العوامل الجوية وبالدرجة الأولى الأعاصير و الزلازل على المعروض العالمي للنفط، حيث يتمثل أثر الأعاصير في أسواق النفط العالمية في انخفاض الإمدادات مؤقتا بسبب إخلاء المنصات البحرية وتوقف عمليات الإنتاج البحرية، إضافة إلى تأخر حملات النفط في الوصول إلى الموانئ، وهذه تعتبر آثار مؤقتة. إلا أن هناك آثار أخرى قد تكون أطول مثل تضرر المنصات البحرية، أو شبكات الأنابيب، أو منشآت الإنتاج في حالة الزلازل. فقد نتج مثلا عن إعصاري "كاترينا" و"رينا" عام 2005 انخفاض إنتاج النفط الأمريكي بمقدار 26%، كما خفض إنتاج المصافي بمقدار 17%²⁰.

1.2. التنظيمات الدولية:

- منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC):

تأسست منظمة الأوبك خلال اجتماع عقد في العاصمة العراقية بغداد في الفترة من 10 إلى 14 سبتمبر 1960 باتفاق الخمسة دول الأساسية المنتجة للنفط وهي السعودية، إيران، العراق، الكويت، فنزويلا، والسبب الرئيسي لنشأة المنظمة هو خلق نكث لمواجهة الشركات النفطية الكبرى التي كانت تسيطر على أسعار النفط حيث كانت هي السبب الرئيسي في انخفاض الأسعار في معظم الأحيان مما

أدى إلى إلحاق أضرار كبيرة باقتصاديات الدول الأخرى، وبذلك أصبحت الأوبك أهم منظمة منشأة من طرف الدول النامية لرعاية مصالحها. وتضم المنظمة في عضويتها حاليا اثنا عشر دولة و مقرها في فيينا النمساوية. وقد هدفت المنظمة إلى²¹:

- تنسيق السياسات النفطية للدول الأعضاء، وتحديد أفضل السبل لحماية مصالحهم منفردين أو مجتمعين؛
- المشاركة الفعالة في وضع السياسات التسعيرية، التي تضمن تحقيق استقرار الأسعار في الأسواق العالمية، وتجنب التقلبات الضارة في إيرادات النفط؛
- تحقيق عائد عادل في استثمارات العاملين في الصناعة النفطية؛
- المشاركة الفعالة في وضع السياسات الإنتاجية على نحو تتميز بالانتظام و الاقتصاد و الكفاءة التي تضمن مصالح الدول المنتجة والمستهلكة.

- الوكالة الدولية للطاقة (IEA):

لقد أنشئت هذه الوكالة كرد فعل على أزمة السويس عام 1956، وعلى ارتفاع أسعار النفط عامي 1973-1974 لفرض توحيد و تنظيم جهود الدول المستهلكة في وجه الأوبك، ففي مستهل 1974 وجه رئيس الولايات المتحدة "تيكسون" الدعوة إلى حكومات الدول الصناعية الكبرى المستوردة للنفط لحضور اجتماع في واشنطن في 11 فيفري 1974 لبذل جهود منسقة لتنمية مصادر الطاقة البديلة في إطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)²².

وقد شملت في عضويتها 18 دولة صناعية غربية من أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وارتفعت حاليا إلى 28 دولة، ومقرها في باريس. لقد سعت الوكالة لتحقيق أهدافها المعلنة لصياغة برنامج عمل للدول المستهلكة للطاقة، وهي²³:

- تحديد مستوى مشترك من الاستقلالية النفطية أثناء الطوارئ و تحقيق الإجراءات الكفيلة بضغط الطلب وترشيد الاستهلاك؛
- صياغة نظام معلومات يوزع دوريا حول السوق النفطي العالمي؛
- وضع برنامج طويل المدى يهدف إلى تقليص التبعية للبلدان المنتجة و تقليل الاعتماد على الطاقة المستوردة؛

- تشجيع و تنمية الطاقة البديلة كالطاقة الذرية و الشمسية و غيرها؛
- تكوين مخزون من النفط يكفي للاستهلاك تسعين يوما، لمواجهة الطوارئ و لغرض التأثير في السوق النفطية.

2.2. العوامل الجيوسياسية:

لقد كان هناك إجماع في أوساط المحللين على أن أساسيات السوق من طلب و عرض ومستويات المخزون غير كافية لتبرير الاختلال في مستويات الأسعار خاصة خلال السنوات الأخيرة، فقد كان للأزمات النفطية والعوامل الجيوسياسية و الكوارث الطبيعية دور أساسي في التأثير على أسعار النفط²⁴. وتؤثر العوامل الجيوسياسية في أسعار النفط من خلال تأثيرها في الإنتاج و المعروض العالمي، بسبب الكوارث الطبيعية والحروب و النزاعات في أماكن الإنتاج أو طرق النقل و التوزيع أو أماكن الاستهلاك. كما تتأثر الأسعار بالاستقرار السياسي في الدول المنتجة للنفط و بعض الدول الرئيسية المستهلكة له، وكذلك على الصعيدين الإقليمي و العالمي، بحيث أن حدوث أي نوع من القلاقل السياسية من شأنه أن يؤثر في مستويات الأسعار العالمية للنفط صعودا. إضافة إلى ذلك يستخدم النفط أحيانا كأداة لتحقيق أهداف وغايات سياسية تكون في معظم الحالات غير معلنة، و قد تغلق بغطاء اقتصادي أو اجتماعي. فمثلا قد تعتمد بعض القوى المؤثرة في سوق النفط العالمي إلى تغيير مسار الأسعار صعودا أو هبوطا بهدف تشكيل ضغوط اقتصادية على دول أخرى، تتباين معها في الموقف السياسية عموما أو فيما يخص قضايا معينة، بحيث يؤدي هذا التغيير في الأسعار إلى صعوبات اقتصادية في تلك الدول قد ترغمها على تغيير سياساتها أو تعديلها بالحد الأدنى²⁵.

3.2. عامل المضاربة:

من العوامل المهمة التي لا يمكن تجاهلها حيث تزايد تأثيرها على الأسعار خلال فترة العقد الماضي، من خلال صناديق الاستثمار المنتشرة في الأسواق المالية للدول الصناعية، وقد أدت المضاربة خلال السنوات الأخيرة إلى جعل السوق النفطية ملاذا آمن لجني أرباح طائلة من خلال تعظيم الهواجز الأمنية في السوق، ما يؤدي إلى ارتفاع سعر البرميل إلى مستويات غير مسبوقه، كما تلعب المصارف الاستثمارية لا سيما الأمريكية منها دورا فاعلا إلى جانب صناديق التحوط ومؤسسات ومصارف أوروبية

في هذه العملية، بالرغم من أن المصارف كانت مكتفية في السابق بتجارة العقود، إلا أنها بدأت مؤخرا تمتلك كميات فعلية وتشتري إنتاج حقول بأكملها ولفترة محددة²⁶.

رابعاً: تطور أسعار النفط خلال الفترة: 2000 - 2014

يمكن تقسيم تطور أسعار النفط خلال الفترة 2000-2014 إلى:

الجدول رقم (01): تطور الأسعار الفورية لسلة أوبك خلال الفترة (2000-2014)

(الوحدة : دولار/البرميل)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الأسعار	27.60	23.12	24.36	28.10	36.05	50.64	61.08	69.08
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
الأسعار	94.45	61.06	77.45	107.46	109.45	105.87	96.2	

Source: OPEC, annual statistical bulletin, 2014, p:82.

OPEC, annual statistical bulletin, 2009, p:82.

1. تطور أسعار النفط خلال الفترة من 2000-2003:

عرفت أسعار النفط تذبذباً خلال الفترة: 2000-2003، فمع بداية القرن الواحد والعشرين استعادت أسعار النفط انتعاشها حيث استقر السعر عند 27.6 دولار للبرميل سنة 2000، ويرجع ذلك إلى زيادة الاستهلاك العالمي للنفط بسبب موجة البرد الشديد التي ميزت فصل الشتاء في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وكذا الضرائب الباهظة التي فرضتها الحكومات الأوروبية على أنواع الوقود المختلفة، مما أدى إلى موجة من الاضطرابات والاحتجاجات في فرنسا وبريطانيا لتشمل كل أوروبا. ونظراً لأن الأوبك في تلك الفترة كانت تملك أكبر حصة من الإنتاج العالمي للنفط (40%) و يملك أعضاؤها نسبة 80% من الاحتياطات العالمية للنفط، فان الوكالة الدولية للطاقة AIE أرسلت للأوبك تقريراً حول وضع السوق الذي عرف نقصاً في العرض بمعدل 3 ملايين برميل يومي خلال الربع الأول من عام 2000، وضغطت على المنظمة لرفع الإنتاج. و في مارس من نفس العام عقدت الأوبك اجتماعاً و اتخذت فيه قراراً برفع حصص الإنتاج بـ: 500000 برميل في اليوم في حالة ارتفاع الأسعار

عن أكثر من 28 دولار للبرميل خلال 20 يوم، كما يمكن للمنظمة تخفيض إنتاجها بنفس القيمة في حالة انخفاض الأسعار إلى أقل من 22 دولار للبرميل لعشرة أيام متتالية.

أ- انعكاسات أحداث 11 سبتمبر 2001 على أسعار النفط:

كان لأحداث 11 سبتمبر 2001 والتي استهدفت خلالها برجي التجارة العالمية في نيويورك تأثير سلبي على أسعار النفط، حيث انخفضت أسعار النفط الخام و المنتجات النفطية لعدة أشهر نتيجة لتدهور معدلات النمو الاقتصادي العالمي و ما تبعه من انخفاض حاد في الطلب على بعض المنتجات النفطية مثل وقود النفاثات و الديزل، وقد بين تقرير صدر عن مؤتمر المحروقات الأوروبي الثالث بباريس المنعقد في أكتوبر 2001، أن نمو الطلب على النفط قد انخفض ليسجل 120 ألف برميل يوميا سنة 2001، كما انهار الطلب على وقود النفاثات لانخفاض حركة الطيران في حدود 15% إلى 25% عن مستوياته ما قبل الأحداث، مما أثر سلبا على منظومة الإنتاج و أدى هذا إلى تردد الشركات في المشاركة في المشروعات النفطية الأخرى، بالمقابل شددت هذه الأحداث من موقف الدول المستهلكة التي أصبحت تحذر بصورة أو بأخرى من استغلال الأزمة لرفع أسعار النفط، و حملت الدول المنتجة مسؤولية مواجهة هذا الاحتمال و الحيلولة دون وقوعه، وقد أعلنت دول الأوبك عن تخفيض في الإنتاج ب: 1.5 مليون برميل في اليوم في 14 نوفمبر 2001، وذلك ابتداءً من الفاتح جانفي 2002 شريطة التنسيق مع الدول الغير أعضاء لإتباع نفس السياسة النفطية لإعادة الأسعار إلى الارتفاع²⁷.

ب- أثر الحرب الأمريكية البريطانية ضد العراق على أسعار النفط:

سجلت أسعار النفط في نهاية الربع الأول من سنة 2003 ارتفاعات متواصلة، واستطاعت أن تسلك اتجاهها تصاعديا منذ ذلك الوقت حيث وصل سعر سلة أوبك إلى 28.1 دولار للبرميل سنة 2003، لتصل إلى مستويات قياسية بعد ذلك، فلقد أثرت هذه الحرب تأثيراً كبيراً على السوق النفطية رغم تعويض البلدان النفطية لجزء كبير من كميات النفط المسحوبة من السوق و المتمثلة في جزء كبير من الإنتاج العراقي، خاصة من طرف السعودية و إيران. وتعود خلفية هذا الاحتلال لكون الولايات المتحدة الأمريكية تستهلك ما يقارب ربع الاستهلاك العالمي و تستورد ثلثي هذا الاستهلاك، ولهذا فأى اضطراب في السوق النفطية قد يؤثر على اقتصادها، هذه الوضعية جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تفكر في طريقة لتأمين إمداداتها من النفط العربي و بتزول الشرق الأوسط بصفة خاصة، من خلال احتلال العراق

بذريعة وجود أسلحة محظورة دولياً حسب مزاعمهم أسلحة الدمار الشامل، و لكن حقيقة الأمر أن هذه الحرب واحدة من حروب البترول في العالم الحديث، و التي من خلالها أباحت الثروة البترولية لنفسها، وكل هذا يعتبر مكسب للاقتصاد الأمريكي بعد التدهور التي تعرض له من أحداث 11 سبتمبر 2001، وذلك بسبب²⁸:

- بلغ العجز في الميزانية الأمريكية لسنة 2003 حوالي 200 مليار دولار ووصل الدين العام إلى 22 تريليون دولار، كما ارتفعت نسبة البطالة إلى أكثر من 6%.
- الانعكاسات السلبية على التجارة، الاستثمارات و السياحة بالإضافة إلى الإجراءات الأمنية و السياسية المتخذة مثل عسكرة الاقتصاد، إعطاء المزيد من السلطات للأجهزة الأمنية كل هذا تسبب في زيادة حدة الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة.
- الأعباء الاقتصادية المتزايدة لتكلفة الحرب الأمريكية على الإرهاب بدأ من حرب أفغانستان، مروراً بازدياد عبئ الإنفاق على قضايا الأمن الداخلي، ووصولاً إلى احتلال العراق.
- و عليه فان السيطرة على البترول العراقي حقق للحكومة الأمريكية جملة من المكاسب للتأثير على السوق النفطية أهمها:
- العمل على التأثير على الحكومة العراقية الجديدة لإلغاء ارتباطها بمنظمة الأوبك، مما سيسمح للولايات المتحدة الأمريكية من خلال الإنتاج العراقي في التأثير على السوق البترولية.
- زيادة إنتاج البترول العراقي إلى الحدود القصوى، من أجل تضخيم العرض البترولي و التأثير سلباً على الأسعار.
- العمل على خصوصية قطاع البترول العراقي بما يسمح للشركات النفطية الأمريكية السيطرة الكاملة على النفط العراقي، والتأثير على الإنتاج لإبقاء السعر في حدود 20 دولار للبرميل أو النزول به إلى أقل من ذلك إن أمكن ذلك.
- الاستفادة من عوائد مالية هامة تضخ في الاقتصاد الأمريكي و تساعده على الانتعاش.
- التحكم في المصالح الاقتصادية للقوى الكبرى التي تعتمد على الواردات النفطية من منطقة الخليج العربي وذلك بطريقتين: الأولى هي التحكم في إمدادات النفط التي تستهلكها تلك القوى منها الصين، اليابان و

فرنسا ودول جنوب شرق آسيا، والثانية هي التحكم في أسعار النفط و العمل على هبوطها في السوق العالمية بما يحقق خسائر هائلة في عائدات الدول النفطية منها روسيا.

2. تطور أسعار النفط خلال الفترة (2004-2009):

أ - ثورة أسعار النفط ابتداءً من سنة 2004:

شهد عام 2004 ثورة في أسعار النفط، إذ ارتفعت أسعار النفط العالمية و بصورة استثنائية إلى مستويات لم تصلها من قبل، حيث ارتفع معدل سعر سلة أوبك بنحو 7.9 دولار للبرميل، أي بنسبة 28% مقارنة بعام 2003، حي وصل معدل السعر إلى 36.05 دولار للبرميل مقارنة بـ: 28.1 دولار للبرميل في عام 2003. علما بأن معدل سلة أوبك وصل في بعض الأيام من شهر أكتوبر 2004 إلى 46.6 دولار للبرميل، و وصل سعر الخام الأمريكي الخفيف إلى أكثر من 55 دولار للبرميل خلال السنة نفسها، و لأول مرة حافظ معدل سلة أوبك على مستوى يفوق النطاق السعري المحدد من قبل المنظمة، سواء كان ذلك على المستوى اليومي أو الأسبوعي أو الشهري و طوال عام 2004²⁹.

ويعود هذا الارتفاع في أسعار النفط إلى تضافر عوامل عديدة و متنوعة ذات طبيعة جيوسياسية و مناخية. إن معظم العوامل الجيوسياسية التي كان لها أثر مهم على الأسعار خلال عام 2004 هي بالأصل امتداد لما كانت عليه في عام 2003، بالإضافة إلى الزيادة غير المتوقعة التي طرأت على الطلب العالمي على النفط في الصين وأمريكا و الهند ودول أخرى على وجه الخصوص، و تأثرت الأسعار أيضا جراء قيام بعض المؤسسات العالمية المتخصصة باستشراق مستقبل النفط عبر إجراء مراجعة لأرقام الطلب خلال عام 2004 و زيادتها نحو الأعلى بصورة شهرية لمعظم أشهر السنة، و خلق هذا الإجراء حالة من التخوف في السوق مبعثه الظن بأن الطاقة الإنتاجية في العالم قد لا تكون كافية لتلبية الزيادات في الطلب العالمي على النفط في المستقبل القريب، خصوصا بعد أن اضطرت دول أوبك زيادة إنتاجها إلى مستويات مقاربة لطاقتها الإنتاجية لتلبية الطلب المتنامي غير المتوقع، مما أدى إلى تقليص هامش الطاقة الإنتاجية الفائضة لديها إلى مستويات منخفضة للغاية.

استمرارا لديناميكية عام 2004، شهدت أسعار النفط ارتفاعا خلال عام 2005، حيث بلغ معدل سعر سلة أوبك 50.64 دولار للبرميل خلال عام 2005 أي بزيادة قدرت بحوالي 40.6%³⁰.

وكما كان عليه الحال عام 2004، فإن مجموعة من العوامل المتشابهة كانت وراء ارتفاع الأسعار خلال عام 2005، وأهم تلك العوامل استمرار النمو القوي للطلب العالمي على النفط، وخصوصاً في أمريكا و الصين ودول أخرى مثل الهند، يضاف إلى ذلك الاختناقات في طاقات التكرير العالمية و التحولية منها على وجه الدقة، وعلاوة على ذلك الطاقات الإنتاجية النفطية العالمية المنخفضة، ناهيك عن المشاكل السياسية في منطقة الشرق الأوسط والعراق و إيران و نيجيريا و فنزويلا و لا يمكن إغفال الكوارث الطبيعية التي سببتها الأعاصير و من أهمها إعصار "كاترينا" الذي كان بمثابة أسوأ كارثة طبيعية في أمريكا، وما نتج عنه من نقص في الإنتاج، دمار و زعر و زيادة حى المضاربات.

وخلال عام 2006 ارتفع المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى 61.0 دولار للبرميل، أي بزيادة قدرت بـ: 20.6%.

استمراراً للاتجاه التصاعدي لأسعار النفط العالمية، شهد عام 2007 ارتفاعاً للأسعار التي بلغت مستويات غير مسبوقه، وخاصة في خلال النصف الثاني من السنة، إذا ارتفع المتوسط السنوي لسعر سلة خامات أوبك بمعدل 13.1% حيث بلغ 69.08 دولار للبرميل خلال عام 2007.

و يرجع ارتفاع الأسعار في عام 2007 بالإضافة إلى درجة تذبذبها العالي التي وصلت إلى أكثر من 3.0 دولار للبرميل ما بين يوم و آخر في بعض الأحيان إلى عوامل عديدة متشابهة في آن واحد، ومنها:

- عوامل أساسيات السوق من عرض وطلب، فلقد ازداد الطلب العالمي على النفط في الوقت الذي لم يزد فيه إنتاج النفط في دول خارج أوبك بالمستوى المتوقع نتيجة المشاكل الفنية والتوقفات غير المبرمجة و فترات الصيانة الطويلة والطقس الرديء؛
- العوامل الجيوسياسية و المشاكل و التوترات التي تعاني منها بعض البلدان المنتجة الرئيسية و بالأخص في منطقة الشرق الأوسط. ومن أبرزها الأزمة النووية الإيرانية، و التوترات على الحدود العراقية التركية بعد نشوب أزمة بين تركيا و حزب العمال الكردستاني، إذا اعتبرت هذه الأزمة من احد العوامل المباشرة وراء ارتفاع الأسعار و تجاوز سعر الخام الأمريكي الخفيف لأول مرة حاجز الـ: 90 دولار للبرميل خلال التعاملات الإلكترونية ليوم 19 أكتوبر 2007، بالإضافة إلى الوضع الأمني المتردي في العراق و عدم

قدرته على استعادة طاقته الإنتاجية إلى مستوياتها السابقة، والهجمات على المنشآت النفطية في نيجيريا و المكسيك و المشاكل الفنزويلية.

- المضاربات وزيادة تدفق الاستثمارات إلى سوق النفط المستقبلية بعد أن أصبحت ملاذا لاستقبال استثمارات متزايدة من صناديق التقاعد و بعض المؤسسات المالية العالمية بعد التباطؤ في وقت سابق من السنة بسبب مخاوف تتعلق بسير الاقتصاد الأمريكي، مما أدى بمنظمة أوبك إلى الدعوة إلى تشديد الضوابط في الأسواق المستقبلية لمواجهة ظاهرة المضاربات للحد من تأثيرها على الأسعار.

- حركة المخزون الأمريكي المتمثلة بالسحب خلال فترة الربع الثالث من السنة والتي تعتبر عادة فترة بناء وليس سحباً للمخزون.

- ضعف سعر صرف الدولار و استمرار انخفاضه تجاه العملات الرئيسية الأخرى، وبالأخص اليورو الذي وصل إلى مستويات قياسية خلال السنة بالتزامن مع تصاعد الأسعار.

و في إطار الأوضاع التي سادت سوق النفط العالمية فإنه من الأرجح أن تكون العوامل الأخرى خارج نطاق أساسيات السوق، وخاصة المضاربات و ضعف الدولار، قد ألقت بضلالها و بشدة، كان لها الدور الأكبر في التأثير في حركة الأسعار الاستثنائية خلال سنة 2007.

ب- انعكاس الأزمة المالية العالمية على أسعار النفط:

مع ظهور بوادر تفاقم الأزمة المالية و تعاظم الهواجس المتعلقة بها، واجهت أسواق النفط تحديات جمة، ففي الوقت الذي انتقلت فيه تداعيات أزمة الرهون العقارية الأمريكية إلى أسواق الائتمان الأخرى، وبدء الانهيارات المتلاحقة في أسواق المال والمؤسسات المصرفية، تراجعت معدلات النمو في كل اقتصاديات العالم، وشهدت التوقعات بشأن النمو الاقتصادي العالمي والطلب على النفط تراجعاً متتالية، الأمر الذي سبب تراجعاً حاداً لأسعار النفط وبمعدلات أسرع خلال النصف الثاني من عام 2008 وبداية 2009.

- تحليل تقلبات أسعار النفط خلال سنتي 2008 و 2009:

شهدت أسعار سلة خامات أوبك ارتفاعاً في مستوياتها خلال عام 2008 بنسبة 36% مقارنة بعام 2007، حيث انتقل السعر الفوري لسلة أوبك من 69.08 دولار للبرميل سنة 2007 إلى 94.45 دولار

تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية
دراسة تحليلية للفترة: (2000 - 2014)

د. مراد علة

للبرميل سنة 2008، لتتخفص بنسبة 33.4% خلال سنة 2009 مسجلا ما قيمته 61.06 دولار للبرميل.

والجدير بالاهتمام تباين المتوسط الفصلي لأسعار النفط خلال عام 2008 فقد بلغ متوسط الربع الأول حوالي 92.7 دولار للبرميل، وارتفع خلال الفصل الثاني بمقدار 24.9 دولار للبرميل ليصل إلى 117.6 دولار للبرميل، ثم بدأ المتوسط الفصلي للأسعار في التراجع، فانخفض في بداية الأمر بشكل طفيف و ذلك بنحو 4.1 دولار للبرميل خلال الفصل الثالث ليصل إلى 113.5 دولار للبرميل، وخلال الفصل الأخير من العام شهد انخفاضا كبيرا ليصل المتوسط إلى 52.5 دولار للبرميل مشكلا بذلك انخفاضا بمقدار 61 دولار للبرميل دفعة واحدة أي بنسبة 53.7% مقارنة بالفصل الثالث من عام 2008. و الجدير بالذكر أن مقدار انخفاض معدل أسعار سلة أويك من أعلى مستوى وصلته خلال عام 2008 (131.2 دولار للبرميل في جويلية) مقارنة مع أدنى مستوى لها في ديسمبر و هو 38.6 دولار للبرميل، قد بلغ 92.6 دولار للبرميل أي بنسبة انخفاض 70.6%³¹.

الجدول رقم (02) : تطور متوسط الأسعار الربع سنوية لسلة خامات أويك لسنتي: 2008 - 2009 (الوحدة: دولار للبرميل)

الربع الأول 2008	الربع الثاني 2008	الربع الثالث 2008	الربع الرابع 2008	الربع الأول 2009	الربع الثاني 2009	الربع الثالث 2009	الربع الرابع 2009	
92.7	117.6	113.5	52.5	42.9	58.5	67.7	74.3	أسعار سلة خامات أويك

المصدر: بالاعتماد على تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك لسنتي: 2008 و 2009.

استهل الاقتصاد العالمي عام 2009 بمزيد من التدهور والفوضى المالية وأصبح واضحا في بداية العام بأن العالم يمر بأسوأ حالات الركود الاقتصادي منذ ثلاثينيات القرن الماضي، مما انعكس على السوق النفطية خلال الأشهر الأولى من العام، و مع مرور الوقت خلال العام بدأت تظهر بوادر التحسن

و الانتعاش الاقتصادي بالأخص في النصف الثاني من العام، الأمر الذي ترتب عنه اتجاه تصاعدي بشكل عام، على الرغم من بعض حالات التراجع، لتستقر سلة أوبك عند مستويات تتراوح ما بين حوالي 65 إلى أكثر من 75 دولار للبرميل للأشهر السبعة الأخيرة من العام بالمقارنة مع حوالي 40 دولار للبرميل في بداية العام³².

إن استمرار ضغط الأزمة المالية العالمية على أسعار النفط طيلة عام 2009 -رغم الاتجاه التصاعدي - جعلتها في حالة من التذبذب حيث انخفض المعدل السنوي للسعر الفوري لسلة خامات أوبك من 94.45 دولار للبرميل في عام 2008، إلى نحو 61.06 دولار للبرميل بانخفاض قدره 33.4 دولار للبرميل. و بخصوص المعدلات الفصلية لأسعار النفط خلال سنة 2009 فقد سجل سعر سلة أوبك 42.9 دولار للبرميل خلال الربع الأول من العام، بانخفاض قدره 9.6 دولار للبرميل، وهو ما يعادل 18.3% بالمقارنة مع الربع الرابع من عام 2008، ووصل متوسط السعر إلى 58.5 دولار للبرميل 36.4% دولار للبرميل خلال الربع الثاني من العام، مرتفعا بحدود 15.6 دولار للبرميل و هو ما يعادل 36.4% بالمقارنة مع الربع الأول، كما شهد الربع الثالث ارتفاعا في السعر بواقع 9.2 دولار للبرميل، أي ما يعادل 15.7% بالمقارنة مع الربع الثاني ليصل إلى 67.7 دولار للبرميل، أما بالنسبة للربع الرابع فقد ارتفع معدل السعر بواقع 6.6 دولار للبرميل، أي ما يعادل 9.7% بالمقارنة مع الربع الثالث ليصل إلى 74.3 دولار للبرميل.

3. العوامل المؤثرة على انخفاض أسعار النفط خلال النصف الثاني من عام 2008 وبداية 2009:

ببروز الأزمة المالية العالمية، وانتقال آثارها على الاقتصاد العالمي و على الكثير من المتغيرات الاقتصادية، فإن ذلك قد ولد العديد من العوامل التي أدت إلى اتخاذ أسعار النفط منحا تنازلي، و تتمثل أهم هذه العوامل فيما يلي:

- انخفاض معدل النمو الاقتصادي العالمي و علاقته بالطلب على النفط:

لقد تسببت التطورات المتسارعة للأزمة منذ بروزها على السطح في الربع الثالث لعام 2008 في زيادة مستوى الضبابية و عدم الثقة في الرؤى المستقبلية للاقتصاد العالمي، الأمر الذي أدخله في أعرق ركود مر به منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، و لقد كانت الدول الصناعية سباقة إلى مرحلة الانكماش

حيث بدأ نشاطها الاقتصادي ينكمش منذ الربع الثالث لعام 2008 عندما سجلت نموا سالباً بلغ -1.4% و بحلول الربع الرابع من عام 2008 أصبح هبوط النشاط الاقتصادي عالمي النطاق. وبشكل عام انخفضت معدلات النمو الاقتصادي من 5.2 سنة 2007 إلى 3.0 سنة 2008 ثم إلى -1.1 عام 2009، وعلى مستوى المجموعات الدولية فقد انخفض معدل النمو الاقتصادي للدول الصناعية من 2.6% عام 2007 إلى 0.6% عام 2008 ثم إلى -3.4 عام 2009³³. لقد كان الارتباط بين معدلات النمو الاقتصادي و معدلات النمو في الطلب العالمي على النفط وثيقاً جداً، إذ أدى الانخفاض الكبير في معدلات النمو الاقتصادي العالمي خلال سنتي 2008 و 2009 إلى انخفاض في معدلات نمو الطلب على النفط حيث بلغ 1.2% عام 2007 ليتقلص إلى -0.3% ثم إلى -1.6% عام 2009، ويتتبع معدلات النمو في الطلب العالمي على النفط خلال عام 2008 و 2009 يلاحظ جلياً مدى التقلبات في معدلات النمو استجابة لحالة الركود التي هيمنت على الاقتصاد العالمي بشكل عام. حيث انخفض الطلب العالمي على النفط خلال الربع الثاني من عام 2008 بمستوى 1.2 مليون برميل في اليوم مقارنة بالربع الأول، ثم واصل انخفاضه خلال الربع الثالث بمستوى 0.7 مليون برميل في اليوم حيث بلغ إجمالي الطلب العالمي على النفط في نهاية الربع الثالث مستوى 84.8 مليون برميل يومياً، و بلغ المتوسط العام للطلب العالمي على النفط خلال عام 2008 مستوى 85.8 مليون برميل يومياً³⁴. واستمر الطلب العالمي على النفط في التراجع حتى بلغ أدنى مستوياته في الربع الثاني من عام 2009 عندما بلغ 83.1 مليون برميل يومي، منخفضاً بحدود 0.9 مليون برميل يومي بالمقارنة مع الربع الأول من العام، ثم بدأ يسجل بعض التحسن خلال النصف الثاني من العام.

- انحسار نشاط المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط:

بعد أن وجد أصحاب صناديق التحوط والصناديق الاستثمارية ضالتهم في الأسواق الآجلة للنفط الخام لجني أرباح كبيرة من خلال بيع و شراء البراميل الورقية وذلك خلال مرحلة بروز الأزمة و في ظل تخفيض معدلات الفائدة من طرف البنك الاحتياطي الأمريكي الأمر الذي أسهم في ارتفاع أسعار النفط³⁵، فإنه وبعد تعمق الأزمة المالية والانهيار في أسواق الأسهم بدأ المستثمرون بتصفية مراكزهم على عجل في الأسواق المستقبلية في ظل عدم اليقين وبوادر الركود الاقتصادي، مما أدى إلى انحصار دور المضاربات في تلك الأسواق، و انعكس ذلك على انخفاض حاد في الأسعار، مما يعكس تميز أسواق

النفط من أنها من أسرع و أشد الأسواق حساسية تجاه المتغيرات المحيطة بها، وقد شهد حجم الأصول المالية المتداول في السوق الآجلة للنفط انحساراً عارماً خلال النصف الثاني من عام 2008.

- **الارتفاع في مستويات المخزونات النفطية:**

ساهمت الزيادات الملحوظة في مستويات المخزون التجاري لدى الدول الصناعية بشكل عام، و الولايات المتحدة بشكل خاص على الضغط على أسعار النفط نحو الانخفاض، حيث شهدت سنتي 2008 و 2009 ارتفاعاً ملحوظاً في إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والإستراتيجية) حيث بلغت 6805 مليون برميل مع نهاية شهر ديسمبر 2008، و يمثل ذلك ارتفاعاً بنحو 165 مليون برميل أي بنسبة 2.5% عن سنة 2007، لتبلغ ما مقداره 6973 مليون برميل مع نهاية شهر ديسمبر 2009، و يمثل ذلك ارتفاعاً بنحو 168 برميل أي بنسبة 2.5%³⁶.

- **ارتفاع الطاقات الإنتاجية الفائضة لدى دول أوبك:**

تشير الأدلة التاريخية إلى أنه كلما كانت الطاقة الإنتاجية الفائضة مرتفعة، سيكون هناك ضغط نزولي على الأسعار، وعلى نفس القدر من الأهمية سيكون تأثير الصدمات على أسعار النفط محدوداً³⁷. وبلجوء أوبك إلى قرار خفض في إمداداتها النفطية عند حدوث نقص في الطلب على النفط، مع توفر العرض من قبل المنتجين من خارج أوبك لمحاولة المحافظة على توازن السوق، وذلك لمنع أسعار النفط من الانخفاض، حيث قامت المنظمة بإجراء التخفيض في ثلاث مناسبات خلال عام 2008 الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع في مستويات الطاقة الإنتاجية الفائضة لدى أوبك، و هو الأمر الذي يعطي نوع من الطمأنينة و يساهم في تبييد مخاوف نقص الإمدادات، وهذا ما يؤدي إلى تراجع الأسعار.

4. **تطور أسعار النفط خلال الفترة (2010 - 2014):**

شهد عام 2010 حالة من التوازن في سوق النفط العالمية تميزت باتجاه أسعار النفط مجدداً نحو الارتفاع مع الاستقرار النسبي بالمقارنة مع التقلبات الحادة التي اتسمت بها حركة أسعار النفط خلال العامين السابقين، بلغ معدل سعر خامات أوبك 77.45 دولار للبرميل في عام 2010 بالمقارنة مع 61.06 دولار للبرميل في عام 2009، أي بارتفاع قدره 16.4 دولار للبرميل، ونسبته 26.9% و يعزى ذلك بالدرجة الأولى إلى حالة الانتعاش الاقتصادي العالمي من الأزمة المالية العالمية³⁸.

وخلال عام 2011 ارتفعت معدلات أسعار النفط العالمية ووصلت إلى مستويات غير مسبوقة، حيث تخطى المتوسط السنوي لسعر خامات أوبك عتبة 100 دولار للبرميل ليصل إلى 107.46 دولار للبرميل بالمقارنة مع 77.45 دولار للبرميل عام 2010، أي بزيادة قدرها 30.01 دولار للبرميل ما يعادل حوالي 39%.

وقد تأثرت حركة أسعار النفط خلال عام 2011 بجملة من العوامل المتنوعة و المتداخلة و باتجاهات متفاوتة، فمنها ما دفع بالأسعار نحو الصعود تارة و نحو الهبوط تارة أخرى، و من أهم تلك العوامل ما يلي³⁹:

- التخفيض التراكمي و الذي قدره 4.2 مليون برميل في اليوم الذي أجرته منظمة أوبك في إنتاجها اعتباراً من بداية شهر يناير 2009 و عدم اتخاذ المنظمة لقرارات لتغيير سياستها الإنتاجية طيلة الأعوام الثلاثة الماضية (2009-2011) ساعد في تقليص حجم الفائض في المعروض النفطي في السوق و كان عاملاً حاسماً وراء ارتفاع الأسعار وحالة الاستقرار النسبي التي اتسمت بها خاصة خلال النصف الثاني من العام.
- التوترات السياسية في المنطقة العربية و التي بدأت في تونس في نهاية عام 2010 و ليبيا في 2011، وما صاحبها من قلق عالمي حول احتمال امتدادها لتشمل دول أخرى منتجة للنفط في المنطقة و انعكاسات ذلك على الإمدادات على ضوء الدور الحيوي الذي تلعبه المنطقة العربية في توفير امدادات النفط للسوق العالمية. هذا بالإضافة إلى احتدام التوتر بشأن برنامج إيران النووي و ما أثاره من مخاوف من احتمال تعطل الإمدادات بفعل التهديدات بغلق طرق النقل البحرية في الخليج العربي.
- أزمة الديون السيادية في الدول المتقدمة وخاصة منطقة اليورو، والتي بدأت في اليونان لتشمل دولاً أخرى ليصبح العديد منها على حافة الإفلاس والتي شكلت تحدي رئيسي للاقتصاد العالمي، وقد كان لأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو تأثيرات بالغة على الاقتصاد العالمي و خاصة في النصف الثاني من العام، من خلال تباطؤ معدلات نمو التجارة الدولية واتخاذ تدابير تقشيرية و تزايد الصعوبات الائتمانية في دول المنطقة.

- التقلبات في أسعار صرف الدولار (عملة تسعير النفط في الأسواق العالمية) مقابل العملات الرئيسية، حيث استهل الدولار العام بأداء ضعيف مقابل اليورو و الذي كان أحد الدوافع وراء الارتفاع في أسعار النفط خلال الأشهر الأولى من العام.
- عوامل موسمية لها علاقة بالطقس، خاصة الشتاء البارد في نصف الكرة الشمالي في بداية عام 2011 بالمقارنة مع درجة الحرارة المرتفعة نسبيا خاصة في أوروبا خلال الربع الرابع من العام. هذا بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية، والتي كانت كارثة "فوكوشيما" اليابانية من أبرزها خلال العام.
- على الرغم من الإجراءات التي اتخذتها بعض الحكومات في البلدان الصناعية للحد من التقلبات الكبيرة في الأسعار والمضاربات المفرطة في السوق، كان للمضاربات دور في تذبذب الأسعار خلال العام، حيث بلغ الفارق ما بين أعلى و أدنى معدل شهري لأسعار أوبك 25.3 دولار للبرميل خلال عام 2011 بالمقارنة مع 16.1 دولار للبرميل خلال عام 2010. و يعزى ذلك إلى تزايد اعتبار النفط كسلعة مالية ليس لأغراض المضاربات فحسب، بل أيضا لأغراض الاستثمارات طويلة الأمد من قبل صناديق استثمار متنوعة.
- ومما لا شك أن تفاقم الأحداث في المنطقة العربية كان بمثابة الأرضية الخصبة التي ساعدت في تزايد نشاط المضاربين خصوصا بعد أن طالت التوترات دائرة البلدان المنتجة للنفط مثل ليبيا التي توقف إنتاجها بصورة تكاد تكون تامة منذ اندلاع الثورة في فيفري وحتى سبتمبر 2011.
- وتميزت سوق النفط العالمية خلال عام 2012 بحالة من التوازن و استقرت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات أوبك متراوحا بين 108 و 118 دولار للبرميل خلال معظم أشهر السنة و حقق المتوسط السنوي لسعر سلة خامات أوبك مستوى قياسي بلغ 109.45 دولار للبرميل بالمقارنة مع 107.46 دولار للبرميل عام 2011 أي بزيادة 2 دولار للبرميل، ما يعادل حوالي 2%⁴⁰.
- وكما هو عليه الحال خلال العام السابق، تعد التطورات الجيوسياسية ويؤثر التوتر وخاصة في المنطقة العربية من أهم العوامل التي كانت تدعم الأسعار وتدفع بمستوياتها نحو الأعلى خلال عام 2012، و بالمقابل فإنه من الممكن اعتبار حالة التباطؤ الاقتصادي العالمي و الأزمة المالية في منطقة اليورو من أهم العوامل التي أثرت سلبا على الأسعار، و عملت على الحد من ارتفاعها خلال العام.

تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية
دراسة تحليلية للفترة: (2000 - 2014)

د. مراد علة

وخلال عام 2013 شهدت الأسعار العالمية للنفط انخفاضا متواضعا ليصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى 105.87 دولار للبرميل مقارنة مع 109.45 دولار للبرميل عام 2012، أي بانخفاض قدره حوالي 3.6 دولار للبرميل ما يعادل حوالي 3.3%⁴¹، وذلك في ظل الوفرة في الإمدادات التي نتجت بصورة رئيسية عن الزيادة الكبيرة في إمدادات دول خارج أوبك، وخاصة من أمريكا الشمالية، و بحدود 1.2 مليون برميل يوميا، وفي المقابل شهدت إمدادات دول أوبك انخفاضا لتصل إلى 36 مليون برميل يوميا خلال العام. كما تأثرت الأسعار وبتجاهات متفاوتة بعوامل عديدة منها ما له علاقة بأساسيات السوق بما يعكس مستويات الطلب والعرض، بالإضافة إلى عوامل أخرى من أهمها التطورات الجيوسياسية وخاصة في سوريا وليبيا ودول منتجة أخرى مثل نيجيريا وأنغولا و جنوب السودان. كما شهدت أسعار النفط العالمية عام 2014 انخفاضا، حيث بلغ معدل سعر سلة خامات أوبك 96.2 دولار للبرميل مقارنة مع معدل سعر وصل إلى 105.87 دولار للبرميل سنة 2013.

الجدول رقم (03) : تطور الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال عام 2014

(الوحدة: دولار/البرميل)

جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان
104.7	105.4	104.2	104.3	105.4	107.9
جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
105.6	100.8	96.0	85.1	75.6	59.5

المصدر: التقرير الشهري، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (الأوبك)، فيفري 2015، ص: 20.

الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	المتوسط السنوي
104.7	105.9	100.8	73.4	96.2
الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك				

المصدر: التقرير الشهري ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوبك)، فيفري 2015، ص: 20.
بلغت أسعار النفط خلال الأشهر الأخيرة من عام 2014 معدلات غير مسبوقه من الانخفاض، حيث استقر معدل سعر سلة أوبك عند حوالي 59.5 دولار للبرميل في شهر ديسمبر مسجلا بذلك أدنى قيمة له من شهر ماي 2009، بتراجع شهري كبير مقداره 16.1 دولار للبرميل أو ما يوازي 21.3% عن السعر المسجل في الشهر الأسبق عند ما بلغ متوسط سعر البرميل 75.6 دولار للبرميل. وانخفضت الأسعار الفورية لسلة أوبك من 104.7 دولار للبرميل في الربع الأول و 105.9 دولار للبرميل في الربع الثاني إلى 73.4 دولار للبرميل خلال الربع الرابع.

وفيما يلي عرض لأهم أسباب انخفاض أسعار النفط خلال عام 2014:

✓ تعد الولايات المتحدة الأمريكية المستهلك الأكبر للنفط في العالم، و قد شهت طفرة كبيرة في إنتاجها للنفط الصخري لتبلغ معدل 4 مليون برميل يوميا، المر الذي أدى إلى انخفاض واردات الولايات المتحدة من أوبك إلى النصف تقريبا، كما أوقفت استيرادها للنفط الخام من نيجيريا. يأتي هذا الانتعاش النفطي في السوق الأمريكي متزامنا مع تباطؤ نسبي في معدلات النمو الاقتصادي في البلاد، الأمر الذي ينعكس بالضرورة على الطلب الأمريكي من النفط الذي يشهد تراجعا يلقي بضلاله على الأسواق المالية⁴².

✓ مع بدأ اندحار الأسعار في بداية الربع الرابع من عام 2014، بدأ المستهلكين يتوقعون استمرار انخفاض الأسعار، وعزز توقعهم زيادة المعروض النفطي من خارج الأوبك، و قرار الأوبك في شهر نوفمبر 2014 بنتيبت سقف الإنتاج اليومي عند 30 مليون برميل يوميا، ما أدى إلى تقليص حجم طلبهم آنذاك على النفط في انتظار الحصول عليه بأسعار أقل في المستقبل. و هذا ما قد يفسر حدوث زيادة محدودة في مستوى الطلب في الربع الرابع من 2014، مقارنة بما حصل في الربع الثالث الذي شهد قفزة هائلة في حجم الطلب على النفط.

✓ ويرجع البعض قرار منظمة الأوبك الأخير إلى أسباب سياسية مبطنة تم تغليفها ببعد اقتصادي، يتمثل في الحفاظ على حصص السوق، في حين أن السعودية وبالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية تهدف من وراء قرار رفع إنتاجها إلى معاقبة إيران على سياستها تجاه جملة من القضايا في المنطقة على رأسها سورية، فضلا عن مساعي الضغط عليها بخصوص ملفها النووي⁴³، كما تستخدمان

أيضا النفط سلاحا ضد روسيا لإحداث خسائر في اقتصادها الذي يعتمد على عائدات تصدير هذه السلعة الإستراتيجية وذلك لمعاقبتها على مواقفها وتصرفاتها بخصوص الأزمة الأوكرانية⁴⁴، و قضايا الشرق الأوسط، واستخدام إمدادات الطاقة للدول الأوروبية أداة للابتزاز السياسي⁴⁵.

✓ ويتوقع بعض الخبراء استمرار أسعار النفط في الهبوط إذا استمر سعر صرف الدولار في الارتفاع مقارنة بباقي العملات، حيث شهد سعر صرف الدولار ارتفاعا نسبيا بداية من عام 2014 وارتفاعا متسارعا في الأسابيع الأخيرة، الأمر الذي دفع إلى تفسير انخفاض أسعار النفط بتراجع الطلب عليه بسبب ارتفاع سعر صرف الدولار تزامنا مع قيام بعض دول أوبك بزيادة إنتاجها لتعويض انخفاض إنتاج بعض أعضائها الآخرين من غير أن تحسب حسابا لانخفاض الطلب بسبب ارتفاع سعر الدولار مما أدى لحدوث فائض في السوق.

الخلاصة:

إن أهم ما يمكن أن نستخلصه من نتائج في هذه الورقة البحثية، ما يلي:

- يعتبر النفط المصدر الرئيسي للطاقة في العالم في الوقت الحاضر، بالنظر للخصائص التي تميزه عن المصادر الأخرى و المتمثلة أساسا في الوفرة النسبية و سهولة الاستغلال وملاءمته للتكنولوجيا المستخدمة حاليا، كما يعتبر موردا طبيعيا ناضبا (غير متجدد) مما يجعله أهم سلعة اقتصادية يتم تبادلها على المستوى العالمي.
- تعتبر الصناعة النفطية صناعة معقدة، تحتوي على درجة مخاطرة كبيرة بسبب ضخامة الأموال اللازمة لقيام بعملية الاستكشاف، إضافة إلى عدم التأكد من وجود كميات اقتصادية من النفط، هذا الأخير الذي يتميز بالنفادية، الطبيعة الدولية والكثافة الرأسمالية في كل مرحلة من مراحل صناعته.
- تعتبر السوق النفطية المكان الذي يتم التعامل فيه بأهم مصدر للطاقة، والتي تتأثر بعوامل كثيرة تنعكس إيجاباً وسلباً على السعر النفطي.
- إن التطور الذي عرفته الصناعة النفطية أنتج تعقيدات في تسويق النفط، مما أدى غالى إنشاء سوق نفطية يتم التعامل فيه بأهم مصدر من مصادر الطاقة وهو النفط، وتتميز السوق النفطية بعدم الاستقرار نتيجة لخضوعها لتضارب مصالح مختلف الفاعلين فيها وحساسيتها لمختلف

الأحداث الاقتصادية والسياسية، مما يجعل أسعار النفط فيها لا تعرف الاستقرار لتأثير عدة عوامل عليها اقتصادية وغير الاقتصادية، ولعل هذا ما نلمحه من خلال الهزات التي مرت بها والتي انعكست تارة بالإيجاب وتارة بالسلب على مختلف اقتصاديات دول العالم.

■ إن سياسات الطلب والعرض هي العوامل التقليدية التي تؤثر في أسعار النفط في السوق النفطي، لكن تبقى هناك عوامل أخرى ذات أهمية ولها دور رئيسي في التأثير على أسعار النفط العالمية كاللتنظيمات الدولية والعوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية..

الإحالات والمراجع:

1. محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص: 198.
2. بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والاتفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: نقود و مالية، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص: 84.
3. بوفليح نبيل، مرجع سبق ذكره، ص: 85.
4. سعودي بلقاسم، سعودي عبد الصمد، استدامة الاقتصاد الجزائري مع أسعار البترول في ظل برامج الاستثمار العام وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر (2001-2014)، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة واقع و رهانات المستقبل، 23-24 نوفمبر 2014، جامعة الطارف، ص: 05.
5. علي رجب، تطور فروقات الأسعار بين النفط الخفيفة و الثقيلة واتجاهاتها المستقبلية، مجلة النفط والتعاون العربي، مجلة فصلية محكمة تصدر عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (OPEC)، عدد 123، المجلد 33، خريف 2007، ص: 30.
6. عصام الجليبي و آخرون، مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار، مؤسسة عبد الحميد شومان، الأردن، 2008، ص: 49.
7. عصام الجليبي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 48.
8. علي رجب، مرجع سبق ذكره، ص: 17.
9. نواف الرومي، منظمة الأوبك و أسعار النفط العربي الخام، الدار الجماهيرية، بن غازي ليبيا، 2000، ص: 133.
10. جامع عبد الله، أثر تطورات أسعار النفط خلال الفترة: 2000 - 2010 على الاقتصاديات النفطية - دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2011-2012، ص: 65.
11. جامع عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص: 65-66.
12. جامع عبد الله، نفس المرجع السابق، ص: 70.

- ¹³. عبد السلام بريزة، دور صناديق الثروة السيادية في إدارة الفوائض البترولية-دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الموارد الجزائري وصندوق التقاعد الحكومي النرويجي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات العمال و التجارة الدولية، جامعة سطيف، 2012-2013، ص: 41.
- ¹⁴. كريستوف أسوب و بسام فتوح، تطورات النفط و الغاز الطبيعي وانعكاساتها على البلدان العربية، مجلة النفط و التعاون العربي، أوبك، العدد 135، 2010، ص: 37.
- ¹⁵. عبد السلام بريزة، مرجع سبق ذكره، ص: 42.
- ¹⁶. وصاف سعدي و بنونة فاتح، سياسة أمن الإمدادات النفطية وانعكاساتها، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للمواد المتاحة، جامعة سطيف، يومي: 7-8 أبريل، الجزائر، 2008، ص: 12.
- ¹⁷. بوفليح نبيل، مرجع سبق ذكره، ص: 93.
- ¹⁸. حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط و انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود و مالية، جامعة حسبية بن بوعلوي بالشلف، 2008-2009، ص: 74.
- ¹⁹. عبد السلام بريزة، مرجع سبق ذكره، ص: 22.
- ²⁰. أنس بن فيصل الحجى، أسعار النفط بين غزو العراق وإعصاري "كاترينا" و "ريتا" (2003-2005)، صحيفة اقتصادية الكترونية، العدد 6231، 2010/11/02، مقال متوفر على الموقع الالكتروني:
http://www.aleqt.com/2010/11/02/article_464114.html
- ²¹. محمد بن بوزيان، عبد الحميد لخديمي، تغيرات سعر النفط و الاستقرار النقدي في الجزائر (دراسة تحليلية و قياسية)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، 2013، ص: 202.
- ²². سالم عبد الحسن رسن، اقتصاديات النفط، دار الكتب الوطنية، طرابلس-ليبيا، الطبعة الأولى، 1999، ص: 258.
- ²³. محمد بن بوزيان، عبد الحميد لخديمي، مرجع سبق ذكره، ص: 202.
- ²⁴. وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، هل أصبحت "معادلة العرض والطلب" عاجزة عن تفسير الحالة النفطية الراهنة، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، مقال متوفر على الموقع الالكتروني:
<http://www.dohainstitute.org/release/f996ec0b-adbd-4e8e-b4c8-2909807b76d6>
- تاريخ الاطلاع: 17-02-2016، الساعة: 22.00.
- ²⁵. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، تطور السوق البترولية العالمية و تأثيراتها على الاقتصاديات العربية، 2011، ص: 191.
- ²⁶. قويدري قوشبح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود و مالية، جامعة الشلف، 2008-2009، ص: 102.
- ²⁷. قويدري قوشبح بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص: 103.

تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية
دراسة تحليلية للفترة: (2000 - 2014)

د. مراد علة

28. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوبك)، تقرير الأمين العام السنوي، 31، 2004، ص: 36.
29. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوبك)، تقرير الأمين العام السنوي، 2005، ص: 43.
30. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول أوبك، تقرير الأمين العام السنوي، 2008، ص: 47.
31. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، تطورات في مجال النفط و الطاقة، 2010، ص: 91.
32. منظمة لأقطار العربية المصدرة للبتترول أوبك، تقرير الأمين العام، أعداد مختلفة 2007، 2008، 2009.
33. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول أوبك، التقارير الشهرية لأسواق النفط، 2008، ص: 53.
34. الإدارة الاقتصادية للأوبك، الأزمة المالية العالمية و انعكاساتها الأولية المحتملة على صناعة البترول في الأقطار العربية، مجلة النفط و التعاون العربي، المجلد 35، العدد 128، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول أوبك، الكويت، شتاء 2009، ص: 17.
35. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول أوبك، تقرير الأمين العام، 2008، 2009.
36. كريستوف السوب و بسام فتوح، تطورات النفط و الغاز الطبيعي و انعكاساتها على البلدان العربية، مجلة النفط و التعاون العربي، أوبك، العدد 135، 2010، ص: 37، ص: 16.
37. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات في مجال النفط و الطاقة، 2011، ص: 81.
38. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات في مجال النفط و الطاقة، 2012، ص: 97.
39. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات في مجال النفط و الطاقة، 2013، ص: 100.
40. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات في مجال النفط و الطاقة، 2014، ص: 107.
41. أسباب وسيناريوهات للانخفاض العالمي في أسعار النفط، مقال متوفر على الموقع الإلكتروني:
<http://www.sasapost.com/reasons-for-oil-price-drop>
- تاريخ الاطلاع: 17-02-2016، الساعة: 22.15.
42. وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، هل أصبحت "معادلة العرض والطلب" عاجزة عن تفسير الحالة النفطية الراهنة، مرجع سبق ذكره.
43. محمد الراعي، حلقة نقاشية حول: تراجع أسعار النفط و أثره في اقتصاديات العالم العربي، مركز الجزيرة للدراسات، ديسمبر 2014، ص: 04.
44. وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، مرجع سبق ذكره.
45. 7 أسباب وسيناريوهات للانخفاض العالمي في أسعار النفط، مقال متوفر على الموقع الإلكتروني:
<http://www.sasapost.com/reasons-for-oil-price-drop>
- تاريخ الاطلاع: 17-02-2016، الساعة: 22.30.

تشخيص معوقات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

د. يحيى دريس - جامعة العربي التبسي تبسة -

ملخص:

Summary:

This research deals with obstacles to the creation of small and medium-sized enterprises in Algeria, and this is based on a set of numbers and statistics, which diagnosed the status of the creation of the Algerian small and medium enterprises.

يعالج هذا البحث معوقات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، وهذا بالاعتماد على عدد من الأرقام والإحصائيات، التي تشخص وضع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

مقدمة:

ينظر إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها أصبحت المحرك الأساسي للتنمية في جميع دول العالم، فهي تساهم في إيطاليا مثلا بـ 99.9% من حجم المؤسسات العاملة، وتشغل 80% من مجمل العمالة في قطاعي الصناعة والخدمات، وفي الولايات المتحدة الأمريكية يوجد أكثر من 14.500.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تشغل نصف اليد العاملة هناك¹، وهو ما يبين الوزن المهم لهذه المؤسسات في اقتصاديات الدول. وفي الجزائر وبعد الانفتاح على الاقتصاد الحر في بداية التسعينيات، وبالرغم من إنشاء الكثير من هيئات الدعم والمساندة، إلا أن إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة لم يرقى للمستوى المطلوب، بل لم تتمكن الجزائر من خلق وضع جديد يعتمد على المقاولات الخاصة وبيتعد على العمل العمومي المتكامل أساسا على الريع النفطي، وساعد على تفاقم هذا الوضع ارتفاع أسعار البترول لتتجاوز حد 100 دولار للبرميل، مما جعل الحكومات الجزائري تتكاسل عن حل معضلات ومعوقات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للانطلاق بالاقتصاد الجزائري انطلاقا صحيحة، ومع الصدمة النفطية التي أدت إلى تخمة المعروض وتهاوي أسعار النفط لتقارب 36 دولار؛ أي أقل من السعر المرجعي المحدد في قانون المالية لسنة 2016 بـ 40 دولار للبرميل، لا يسع الحكومة إلا الرجوع إلى الأصل وهو تنمية الاقتصاد وتويعه بالاعتماد على القطاع الخاص، من خلال تحفيز المبادرات الخاصة وتذليل العقبات أمام خلق وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر. وعلى هذا الأساس، سنحاول من خلال هذه الدراسة الكلية، إبراز أهم معوقات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، وتشخيص واقعها علميا، وبالأرقام والإحصاءات الدالة على ذلك.

إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية بحثنا حول التساؤل الرئيسي التالي: ما هي المعوقات الأساسية التي تقف أمام خلق وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر؟

المحور الأول- إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تشهد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقعا متميزا من ناحية الاهتمام والدعم الذي تلقاه، والذي مكن من تحريك قطاع هذه المؤسسات نحو التطوير، وقبل عرض بعض الأرقام حول ذلك الواقع، ولضروريات البحث، سنعرف بداية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق ما حدده المشرع الجزائري.

أولا- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

أخذت الجزائر في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمعايير الاتحاد الأوروبي، حيث يلخص تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على أنها: كل مؤسسة إنتاج سلع و/أو خدمات، مهما كانت طبيعتها القانونية، تشغل من 1 إلى 250 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 02 مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار، كما تتوفر على الاستقلالية، بحيث لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة²، ويمكن تفصيل هذا التعريف من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (01): تصنيف المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الحصيلة السنوية	أو	رقم الأعمال السنوي	عدد العمال: سنويا	تصنيف المؤسسة
> 500 مليون دج	أو	> 2 مليار دج	> 250	متوسطة moyenne
> 100 مليون دج	أو	> 200 مليون دج	> 50	صغيرة petite
> 10 مليون دج	أو	> 20 مليون دج	> 10	مصغرة micro-entrep.

المصدر: بناء على القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا- واقع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-أرقام ذات دلالة:

أولت الجزائر اهتماما بالغا بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لاسيما خلال العقدين الأخيرين، وقد كان ذلك نتيجة منطقية للانتقال من الاقتصاد الموجه، إلى اقتصاد السوق الأمر الذي سمح ببروز المؤسسات الخاصة بشكل ملحوظ. حيث سجل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نموا معتبرا خلال السنوات الأخيرة، أنظر الجدول أدناه:

جدول رقم 01: حركة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة

سداسي أول 2013	حركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -سداسي أول 2013				نوع المؤسسة
	التطور	شطب	إعادة إنشاء	إنشاء	
441964	21847	2423	3962	20308	شخص معنوي
136622	6228	183	/	6411	شخص طبيعي
168801	8037	55	/	8092	نشاط حرفي
747387	36112	2661	3962	34811	المجموع

Source : Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, "bulletin d'information statistique de la pme", Alger, Novembre 2013, n°23, p:30.

فقد وصل حجم المؤسسات خلال السداسي الأول لسنة 2013 رقم 747.934 مؤسسة بعدما كان 687.386 مؤسسة سنة 2012 لنفس السداسي، أي بمعدل نمو بلغ 8.8%، وقد تم إنشاء ما حجمه 177.010 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خلال الفترة الممتدة من 2010/01/01 إلى غاية 2013/06/30، حيث أنشأ خلال السداسي الأول لسنة 2013 ما عدده 34.811 مؤسسة. وإذا ما أردنا حساب معدل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، سنجد ما معدله 08 مؤسسات في الساعة عبر التراب الوطني، وهي نسبة إنشاء جد ضعيفة. ناهيك عن حجم المؤسسات التي تلغي نشاطها الذي وصل خلال الست أشهر الأولى لسنة 2013 إلى 2661 مؤسسة أي أن 13% من المؤسسات المنشأة تندثر وهو معدل قتل يعد مرتفع.

كما أن مقارنة حجم المؤسسات بعدد السكان لا يوحي بوضعية مريحة لها حيث بلغت 22 مؤسسة لكل 1000 ساكن، وإذا استثنينا الأعمال الحرة والنشاطات الحرفية فلا يتعدى هذا المعدل 13 مؤسسة لكل 1000 ساكن³. الجدول التالي يوضح حركة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالجزائر.

المحور الثاني- معوقات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تعددت المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتباعدت عن المشاكل المرتبطة بالتمويل إلى الإدارة إلى المشاكل المتعلقة بالمحيط الخارجي... وغيرها، وهي عوامل من شأنها أن تحد من تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر إن لم يتم معالجتها للحد من مخاطرها وتقليلها قدر الإمكان لما لهذه المؤسسات من دور جد هام في الاقتصاد الجزائري ولما يمكن أن تلعبه في المستقبل؛ ويمكن إجمال هذه المعوقات ضمن ما سيتم عرضه في التالي.

أولاً- سوء بيئة الأعمال بالجزائر⁴

يعتمد انطلاق أي نشاط اقتصادي أو تطويره على مجموعة من الإجراءات يتخذ الجانب الإداري حيزاً لا بأس به ضمن هذه الإجراءات، وتعمل الإدارة في جميع أنحاء العالم على البحث على السبل الأنجع والأيسر لضمان تطبيق اللوائح الإدارية والتنظيمية، وفق منظومة تتواءم وطبيعة النشاط الاقتصادي، الذي يتسم بالسرعة والتغير، وبالتالي فهي تسعى دائماً إلى تسريع مختلف الإجراءات الإدارية لضمان انطلاق مختلف المشاريع أو تطويرها، خاصة ما تعلق منها بمشاريع ذات طابع صغير أو متوسط، فتصبح العملية أكثر إحاحاً، وقد نجحت الكثير من الدول في تخفيض العبء الإداري. أما في الجزائر فإن هذه الإجراءات لا تزال تشكل عائقاً أمام إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1- **مشكل الإجراءات**°: إن ما يتطلبه إنشاء أي نشاط تجاري بالجزائر وفقاً لبيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال للبنك العالمي لسنة 2016، 12 إجراء لبدء العمل، وإذا ما قورنت بفرنسا مثلاً، نجد أن إنشاء أي مشروع يتطلب 05 إجراءات فقط، وهو تقريباً ثلث الإجراءات المطلوبة بالجزائر، وإذا اعتبرنا أن فرنسا دولة متقدمة لا يمكن جعلها معياراً للمقارنة بالنسبة للجزائر، فإننا نجد بالمقابل تونس والمغرب اللذان تجمعنا معهما قواسم كثيرة مشتركة، تتطلب بهما إجراءات إنشاء مشروع تجاري 10 إجراءات و04 إجراءات للبلدين على التوالي، وهي تبقى بعيدة على 12 إجراء بالجزائر مما يجعل إنشاء أي مشروع تجاري بالجزائر يتوقف عند هته المحطات الإثناعشر قبل الانطلاق، وهي بالتالي غير مشجعة تماماً لإنشاء أو تطوير مؤسسات صغيرة أو متوسطة.

2- **الوقت**°: يتطلب إتمام الإجراءات الإدارية لإنشاء نشاط تجاري في الجزائر 20 يوم، في حين تتطلب الإجراءات الإدارية في فرنسا أربعة أيام فقط، كما أن 11 يوماً كافية لإتمام مختلف الإجراءات بتونس، وهي تقريباً نفس المدة بالمغرب بفارق يوم واحد لصالح المغرب، وهي كلها أرقام بعيدة جداً عن 20 يوم التي تتطلبها البيروقراطية الجزائرية لإنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة بالجزائر.

3- **التكلفة**°°: قدرت تكلفة الإجراءات الإدارية بحدود 10.9% من الدخل القومي الفردي بالجزائر علماً أن الدخل الفردي للجزائر بلغ 5.340 دولار بينما لا تتعدى تكلفة الإجراءات الإدارية المرافقة لإنشاء أي مشروع تجاري بفرنسا 0.8% من الدخل القومي الفردي، وحتى تونس لم تتعدى تكلفة الإجراءات الإدارية 3.9% من الدخل القومي الفردي بالرغم من أن الدخل القومي الفردي لتونس لا يتعدى بدوره 4.459 دولار، فيما تعتبر تكلفة الإجراءات الإدارية مرتفعة نسبياً بالمغرب والتي بلغت تقريباً 09% من الدخل القومي الفردي الذي هو أصلاً متدني حيث وصل إلى 3.020 دولار، ورغم ذلك تبقى تكلفة الإجراءات الإدارية بالجزائر هي الأعلى بين هذه الدول.

جدول رقم 02: تكلفة الإجراءات الإدارية لإنشاء نشاط تجاري

الدخل القومي للفرد	تكلفة الإجراءات الإدارية (بالدولار)	نسبة التكلفة إلى الدخل القومي للفرد (بالمائة)	
5340	582.06	10.9	الجزائر
43080	3446.4	0.8	فرنسا
4459	173.90	3.9	تونس
3020	274.82	09.1	المغرب

4- الحد الأدنى لرأس المال المدفوع: حيث يمثل في الجزائر أكثر من 23 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد، بينما تخلت المغرب عن هذا الشرط، أما كل من فرنسا وتونس فلا شرط لحد أدنى من رأس المال لإيداعه بالبنك. ويمكن توضيح أكثر من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 03: مؤشرات بيئة الأعمال بالجزائر

البلد	بدا المشروع للترتيب العالمي	عدد الإجراءات	الوقت بالأيام	التكلفة (٪ من متوسط الدخل القومي للفرد)	المدفوع في الحد الأدنى لرأس المال (٪ من متوسط الدخل القومي للفرد)
الجزائر	145	12	20	10.9	23.6
فرنسا	32	5	4	0.8	0.0
تونس	103	10	11	3.9	0.0
المغرب	43	4	10	9.1	0.0

Sours: World Bank report, « Doing Business measuring regulatory quality and efficiency, Economy Profile: Algeria, 2016 » 13th edition, p : 11.

إن وجود بيئة للأعمال تتميز بهذه الخصائص تجعل من إنشاء وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأعمال الخاصة بالجزائر أمر غاية في الصعوبة ويشكل عائقا كبيرا في تطورها. **ثانيا- مشكلة التمويل البنكي:**

بالرغم من أن حجم القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المتمثلة أساسا في القطاع الخاص سنة 2014 قدر بحوالي 3121.7 مليار دينار جزائري؛ أي ما نسبته 48% من حجم القروض الإجمالية الممنوحة خلال سنة 2014⁵، إلا أن هذا الأمر لم يغير كثيرا في مشكلة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر. فلا تزال المؤسسات العمومية تحظى بالنصيب الأكبر من التمويل والائتمان من قبل البنوك، بالرغم من أن حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الطاغي على الاستثمار في الجزائر.

جدول رقم 04: حجم القروض الممنوحة للاقتصاد وفق القطاع

2014	2013	2012	2011	2010	
3382.3	2434.0	2040.2	1741.6	1460.6	القطاع العام
31.21.7	2721.9	2247.0	1984.2	1806.7	القطاع الخاص
0.6	0.4	0.4	0.7	0.8	الإدارة المحلية
6504.6	5156.3	4287.6	3726.5	3268.1	المجموع
بالنسبة المئوية					
52.0	47.2	47.6	46.7	44.7	القطاع العام
48.0	52.8	52.4	53.2	55.3	القطاع الخاص
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	الإدارة المحلية
100	100	100	100	100	المجموع

Source : Banque d'Algérie ; « rapport 2014 : Evolution économique et monétaire en Algérie », juillet 2015, p :162.

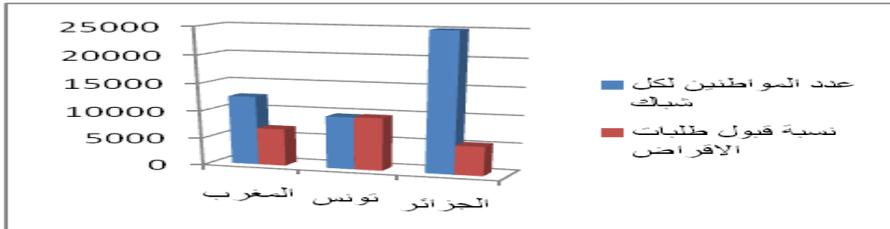
ويعود عجز البنوك الجزائرية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للأسباب التالية:

1- كثرة الإجراءات: فبالنظر لتشكيلة النظام البنكي الجزائري الذي يطغى عليه العمل العمومي التابع للدولة يجعل اتخاذ قرارا الإقراض يأخذ الكثير من الثقل وبالبيروقراطية الإدارية، وهذا لطبيعة الخدمة العمومية من جهة، ولمركزية القرار من جهة أخرى، فتخضع بعض قرارات التمويل لرأي الإدارة الجهوية للبنك وتخضع قرارات أخرى لرأي الإدارة المركزية للبنك مما يطيل آجال منح القرض للمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة الراغبة في تمويل نشاطها، وتتراوح هذه المدة بين 5 إلى 6 أشهر⁶.

2- قلة شبائيك البنك: لا تزال البنوك في الجزائر تعاني من قلة التغطية فحسب الإحصائيات نجد شبائك لكل 25.000 موطن في الجزائر، وهي نسبة ضئيلة تجعل من قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاتصال بالبنوك وفروعها ضعيفة، فإذا ما قارنا هذه النسبة مع كل من البنوك التونسية نجد 9.530 شبائك لكل موطن، والبنوك المغربية 12.540 شبائك لكل موطن⁷.

3- ارتفاع معدل رفض الإقراض: تتعرض 47% من طلبات الإقراض للرفض من قبل البنوك الجزائرية لأسباب متعددة حيث لا يتم قبول إلا ما نسبته 53% من الطلبات الأمر الذي لا يحفز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على طلب التمويل البنكي وإذا ما أجرينا مقارنة بسيطة مع كل من تونس والمغرب نجد أن نسبة قبول الإقراض على التوالي هي: 96%، 68%⁸.

شكل رقم 02: مقارنة للنظام البنكي لكل من الجزائر، تونس والمغرب من ناحية التغطية ومعدل قبول الإقراض



ثالثا- الصعوبات المتعلقة بالعقار الصناعي:

يعاني أصحاب المشاريع الجديدة من مشكلات مرتبطة بالعقار المخصص لتوطين مؤسساتهم، فالحصول على عقد الملكية أو عقد الإيجار يعد أساسيا من أجل الحصول على التراخيص الأخرى المكتملة. فقد عجزت الكثير من التعليمات والقوانين المتعلقة بآليات تسهيل منح الأراضي إلى المستثمرين، عن تسوية مشكل العقار الصناعي حيث ساهمت هذه التعليمات في تحويل مساحات مهمة من العقار الصناعي لصالح نشاطات عمرانية وتجارية، كما أنها عجزت عن توفير عقار صناعي قابل للاستغلال.⁹

فبالرغم من امتلاك الجزائر لـ 72 منطقة صناعية ZI وأكثر من 450 منطقة نشاط ZA تتربع على أكثر من 17.000 هكتار¹⁰، إلا أنها غير مستغلة ومهملة بنسبة كبيرة، وهذا راجع لعدة أسباب أهمها: امتلاك أصحابها لعقود مؤقتة أو عقود إدارية بسيطة، تجعل من إمكانية استغلالها غير واضحة بالنسبة لأصحاب هذه العقود، ناهيك عن المضاربة في مثل هذا النوع من المناطق الصناعية التي امتلكها أصحابها في سنوات سابقة بالدينار الرمزي ويسعون للمضاربة فيها. ومع هذا وحسب تقرير الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري فقد عالجت الوكالة 6.283 ملف للحصول على عقار صناعي لم تقبل منها إلا 3.331 أي ما يعادل 53% من الملفات المدروسة، فيما رفض الباقي أو أجل لأسباب متنوعة ويبقى الضغط على العقار الصناعي بالجزائر قويا إذا أن مستوى رفض الملفات سجل معدل 47%¹¹. وترجم الضغط الذي يعرفه سوق العقار الصناعي بالجزائر بارتفاع في الأسعار حيث بلغ سنة 2014 المعدل الوطني للأسعار 7.259 دج للمتر المربع حسب معطيات الوكالة.¹²

جدول رقم 05: حجم الملفات المعالجة لطلب العقار الصناعي

المجموع	الملفات المرفوضة	الملفات الموجبة	الملفات المقبولة	الملفات المعالجة
6283	1784	1168	3331	النسبة المئوية %
% 100	% 28	% 19	% 53	

Source : Rapport de l'Agence Nationale d'Intermediation et de Regulation Fonciere, «Analyse des dossiers traités par les CALPIREF - Exercice 2014-», Avril 2015, p : 04.

وبالنظر لهذا الضغط الكبير على العقار الصناعي بالجزائر، فقد تم الشروع في إعادة وتهيئة الكثير من المناطق الصناعية وكذلك إنشاء حظائر صناعية "parcs industriels"، حيث يتضمن برنامج الحظائر الصناعية الجديد 49 حظيرة موزعة على 39 ولاية عبر مختلف مناطق الوطن وخصص لهذا البرنامج ما مساحته 11.622 هكتار¹³، ومع هذا فإن انطلاق هذه الحظائر لخدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من ناحية توفير العقار الصناعي لمزاولة النشاط، لا تزال في طور الإعداد.

جدول رقم 06 : توزيع الحظائر الصناعية وفق المناطق بالجزائر

المنطقة	عدد الحظائر	المساحة /هكتار
الشمال	30	7132
الهضاب العليا	12	3024
الجنوب	7	1466
المجموع	49	11622

Source : ANIREF/ PRESENTATION, «Présentation du programme des nouveaux parcs industriels », p:16, disponible sur le site web officiel de ANIREF, Algérie : <http://www.aniref.dz/documents/Programme-damenagement-des-parcs-industriels.pdf>

ولا يزال العديد من المستثمرين يواجهون صعوبات حقيقية في الحصول على قطع الأراضي لمحدودية العرض، في الوقت الذي تبقى فيه مساحات واسعة غير مستغلة، فعلى الرغم من هذه الإجراءات المتخذة والإجراءات التي حاولت تشجيع الاستثمار الوطني الخاص أو الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن ذلك لم يحد من المشكلة.¹⁴

ومن بين العوائق التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال العقار الصناعي من أجل إنجاز وتنمية المشاريع الاستثمارية يوجد:¹⁵

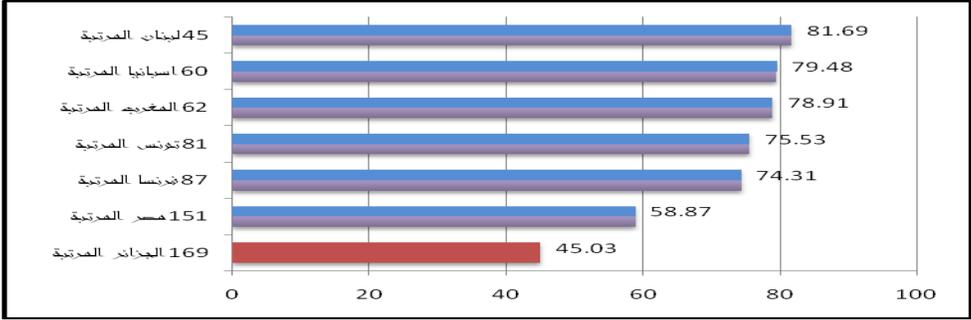
- طول مدة منح الأراضي المخصصة للاستثمار؛
- الرفض غير المبرر أحيانا للطلبات؛
- اختلافات لا تزال قائمة بسبب أسعار التنازل؛
- نقص في الموارد المالية لدى الجماعات المحلية خاصة بتعويض المالكين الأصليين، دولة أو خواص؛
- مشكلة عقود الملكية التي لا تزال قائمة في كثير من جهات الوطن.

رابعاً- صعوبات أخرى

كما تم تسجيل صعوبات ومشاكل أخرى تعيق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحد من عملها بالشكل المطلوب والمرغوب منها:

1- صعوبات جبائية: واحدة من أهم العوامل التي تشجع تطور ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو النظام الضريبي، وقد أظهرت عدد من الأبحاث التي أجريت في بلدان مختلفة أن البلدان التي يكون فيها مستوى مرتفع من الإرهاق الضريبي تتراجع مؤسساتها في نسبة المساهمة في الناتج الخام.¹⁶ وفي الجزائر تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من صعوبات جبائية جمة، حيث يتعلق الأمر هنا بالطريقة المعمول بها حالياً لاقتطاع الرسوم والضرائب المطبقة على المؤسسات في طورها الاستغلالي العادي، فقد صنفت الجزائر في المرتبة 169 عالمياً من أصل 189 دولة مصنفة في مجال الضرائب المفروضة على الشركات حسب تقرير البنك الدولي.¹⁷

شكل رقم: 02: مقارنة لتصنيف الجزائر ضمن عدد من الدول في مجال فرض الضرائب



Source : World Bank report, « **Doing Business measuring regulatory quality and efficiency, Economy Profile: Algeria,2016** » 13th edition, p :66. (Adapted).

وتشير هذه الأرقام لبعد الجزائر عن المعدل العالمي حيث لم تحقق منه سوى 45.03 نقطة من مائة، وهي مصنفة أخيرة ضمن هذه الدول، وبالتالي فهي الأعلى ضغطا من الناحية الجبائية على مؤسساتها، علما أن الجزائر من الدول النامية المفترض بها أن تكون أقل ضغطا مقارنة بالدول المتقدمة. ووفق تقرير البنك الدولي -سالف الذكر- فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تنفق 72% من أرباحها على مختلف الرسوم والضرائب، وتتفرغ هذه الرسوم والضرائب إلى عدة أنواع ما جعلها ترتفع بشكل كبير، حيث يقدر إجمالي عدد المدفوعات الضريبية سنويا 27 مدفوعا، ويعكس هذا المؤشر ارتفاع إجمالي عدد مرات دفع الضرائب والاشتراكات، وطريقة الدفع، وتكرار الدفع، بالنسبة للمؤسسات العاملة في الجزائر. كما أن إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة في الجزائر يجعلك تسدد ما قيمته 6.6% من الأرباح التجارية ك مبلغ للضرائب على الأرباح المحققة، وتدفع 30.6% من الأرباح التجارية أيضا ك مبلغ للضرائب والاشتراكات الإجبارية على العمالة، و35.5% من الأرباح التجارية كضرائب أخرى غير المدرجة في فئة الضرائب الخاصة بالأرباح أو العمالة.

2- غياب بالبورصة: بالرغم من الإجراءات المخففة التي استفادت منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الراغبة في الولوج إلى بورصة الجزائر مقارنة بالمؤسسات ذات الحجم الكبير، إلا إنها لا تزال غير كافية ولم تشجعها على الانخراط في بورصة الجزائر، فلا يتطلب دخول مؤسسة صغيرة أو متوسطة بورصة الجزائر سوى ما يلي:¹⁸

- أن تكون على شكل شركة ذات أسهم *SPA*، وينبغي لها أن تعين لمدة خمس (05) سنوات مستشارا يسمى "مراقب البورصة"؛
- فتح رأسمالها بنسبة 10% كحد أدنى يوم الإدراج في البورصة؛
- تطرح للاكتتاب العام سندات رأس المال التابعة لها، توزع على ما لا يقل عن خمسين (50) مساهما أو ثلاثة (03) مستثمرين من المؤسسات كحد أدنى يوم الإدراج؛
- تنشر كشوفها المالية للعامين الماضيين، ما لم تعفها لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها من هذا الشرط، وأما شروط الأرباح والحد الأدنى لرأس المال فليست مفروضة على المؤسسة التي

تطلب الإدراج في سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك دون الإخلال بأحكام القانون التجاري المتعلقة بالشركات ذات الأسهم التي تقوم باللجوء العلني إلى الادخار.

جدول رقم 07: جدول يقارن بين شروط القبول في بورصة الجزائر

سوق الأوراق المالية		الشروط
سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	السوق الرئيسية	
شكل شركة ذات أسهم SPA.	شكل شركة ذات أسهم SPA.	الشكل القانوني
لا يوجد مبلغ محدد.	500.000.000 د.ج.	الحد الأدنى من رأس المال المدفوع
ليس شرط.	يجب أن تكون حققا أرباحا.	نتيجة آخر سنة مالية
10 %	20 %	الحد الأدنى من رأس المال المفتوح للجمهور
تنشر كشوفها المالية للعامين الماضيين، ما لم تعفها لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها من هذا الشرط.	تنشر كشوفها المالية المعتمدة للسنوات المالية الثلاثة الماضية، على أن تكون ربحا.	الكشوف المالية المنشورة
شرط لازم + مرقي البورصة.	شرط لازم.	المدقق الداخلي
50 مساهم، أو 03 مؤسسات مستثمرة.	150 مساهم.	عدد حاملي الأسهم

Source : Publications Société De Gestion De La Bourse Des Valeurs, « guide du Marché PME», Alger, p:09.

بوجود هذه التحفيزات ولا تزال لحد الساعة لم تدرج أي مؤسسة صغيرة أو متوسطة ببورصة الجزائر، ما يشكل عائقا مهما بالنسبة لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، باعتبار البورصة مصدرا محفزا للنشاط من خلال دورها التمويلي؛ وإذا ما أخذنا نظرة بسيطة على بورصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بفرنسا "Alternext" نجد أنها وفق إحصاء 2014 تتكون من 178 مؤسسة صغيرة ومتوسطة استثمرت في البورصة ما قيمته 4,832 مليار أورو، منها 3,074 مليار أورو كحقوق على الملكية و1,758 مليار أورو قروض سنديّة.¹⁹

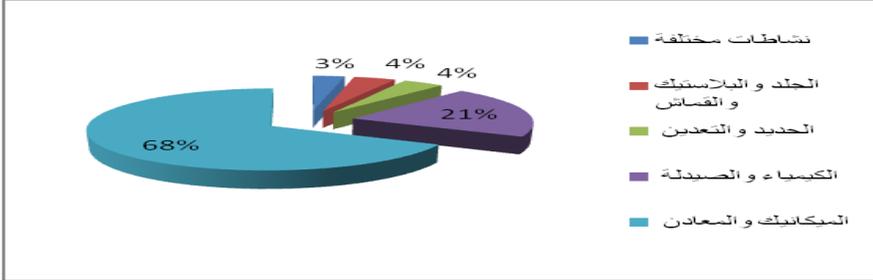
3- **ضعف بورصة المناولة:** تتصل المناولة الصناعية (*sous-traitance*) بجميع مجالات التصنيع وتخص أساسا الصناعة الميكانيكية، البلاستيك، المطاط، الخشب، الورق، فضلا عن الصيانة، التكوين والهندسة وغيرها، وتعد المناولة أساسا لضمان الاندماج الصناعي.

لكن يبدو أن وضع المناولة الصناعية في الجزائر يبقى بعيدا عن المنشود، بالرغم من إنشاء البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة سنة 1993، كجمعية غير ربحية أنشأها صناعيون من مؤسسات عمومية وخاصة تستفيد من الدعم الحكومي ودعم منظمة الأمم المتحدة للتنمية والصناعة "ONUDI"، وتتمثل مهامها أساسا في التقريب بين المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، وبين هذه الأخير والمؤسسات الكبيرة²⁰، وكذلك إحصاء الطاقة الحقيقية للمناولة الجزائرية.

و تشير الإحصاءات إلى أن أهم المؤسسات المناولة على المستوى الوطني في أغليبتها هي مؤسسات تزاول نشاطها في مجال الميكانيك والمعادن، وتقدر نسبتها بحوالي 67,66%، ونسبة

20,83% تنتمي لقطاع الكيمياء والصيدلة، ونسبة 4,14% خاصة بقطاع الحديد والتعدين، ونسبة متعادلة كذلك 4,17% تجمع بين نشاطات الجلد والبلاستيك والقماش، والباقي (أي 3,17%) في نشاطات مختلفة²¹، والشكل التالي يبين هذه المعطيات:

شكل رقم 04: تصنيف المؤسسات المناولة في الجزائر حسب النشاط



المصدر: علالي فتيحة وفاطمة الزهراء عراب، "تنشيط المناولة الصناعية كخيار استراتيجي هام لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر"، الملتقى الوطني حول: إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة، يومي 18 و 19 أبريل 2012، ص: 15.

4- **ضعف في إشراك مؤسسات البحث العلمي:** لا خلاف في أن هناك عدم تناغم بين ما يجري في الجامعة ومؤسسات البحث الجزائرية والواقع الاقتصادي، وهذه إشكالية تحتاج لوجودها إلى بحث فكم من تصورات وأبحاث جادة في الاقتصاد لا تزال حبيسة الرفوف والجدران وكان بالإمكان الاستفادة منها في حل قدر من المعضلات التي تواجه نمو الاقتصاد الوطني وتطوير المؤسسات بجميع أشكالها.

حيث تتوفر الجزائر على أكثر من 28.300 أستاذ باحث و 2.315 باحث دائم يساهمون في تنفيذ البرامج الوطني للبحث ذات صلة بمجالات مختلفة (الزراعة وتربية الأحياء المائية، والطاقة المتجددة، والصحة، وغيرها)²². أي حوالي 780 باحث لكل مليون مواطن. و برغم من إنشاء الجزائر للوكالة الوطنية لثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية والتي أوكلت لها مهام مساعدة حاملي المشاريع المبتكرة ومرافقتهم في إخراج مشاريعهم من دائرة المخبر إلى السوق²³، إلا أن حصيلتها لا تزال هزيلة حيث ومن بين 2.100 مشروع نفذ في إطار البرنامج الوطني للبحث "PNR" لم يتم ثمين سوى 400 مشروع لقدرتهم على تقديم قيمة مضافة²⁴.

5- **غياب الاهتمام بحاضنة الأعمال:** لا يزال تجسيد نظام المحاضن في الجزائر محتشم وغير مفعّل، بالرغم من وجود الإطار القانوني لذلك، وقدرة هذا النظام على مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في مرحلة الإنطاق أين تجد الكثير من الصعوبات التي تحتاج لهيئات مساعدة وانسداد²⁵. وتقسم حاضنات الأعمال في الجزائر إلى نوعين: مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل.

5-1- **مشاتل المؤسسات:** وهي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتكفل بحاملي المشاريع الراغبين في إنشاء مؤسسات، وتتولى استقبال واحتضان ومرافقة المؤسسات حديثة النشأة لمدة معينة²⁶. أنظر الجدول أدناه:

جدول رقم 08: نشاط المشاتل في الجزائر

مناصب الشغل المفترض استحداثها	عدد المشاريع المحتضنة		مشاتل المؤسسات
	السداسي الأول 2013	السداسي الأول 2012	
28	9	8	غابة
32	15	8	وهران
11	12	4	غرداية
237	10	7	برج بوعرييج
308	46	27	المجموع

Source : Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, "bulletin d'information statistique de la pme", Alger, Novembre 2013, n°23, p:29.

فوق آخر إحصاء متاح يتعلق بالسداسي الأول لـ 2013، لم تستطع مشاتل المؤسسات من احتضان سوى 46 مشروع عبر 04 مشاتل تمكنت من خلالها من إنشاء 308 منصب شغل.²⁷

5-2- **مراكز التسهيل:** وهي عبارة عن مؤسسات عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتهدف إلى مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال وضع شبك يتكيف مع احتياجات منشئي المؤسسات والمقاولين، وتقليص آجال إنشاء المؤسسات.²⁸

جدول رقم 08: نشاط مراكز التسهيل في الجزائر - السداسي الأول 2013

مناصب الشغل المفترض استحداثها	المؤسسات المنشأة	خطط العمل الموضوعية	المشاريع المرافقة	المشاريع المستقبلية	مراكز التسهيل
57	17	61	90	368	تيزابزة
964	204	13	325	325	وهران
27	10	12	22	36	أدرار
380	21	21	191	232	برج بوعرييج
25	/	3	64	98	اليزي
31	2	2	239	277	جيجل
7	2	/	17	37	تامنراست
121	2	5	114	175	النعامة
33	12	15	39	163	تندوف
/	/	/	10	313	الجلفة
74	21	21	21	21	سيدي بلعباس
/	/	/	/	18	بليدة
1719	291	153	1132	2063	المجموع

Source : Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, "bulletin d'information statistique de la pme", Alger, Novembre 2013, n°23, p:30.

وعن حصيلة مراكز التسهيل في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يظهر الجدول أعلاه، ان الحصيلة تمثلت في إنشاء 291 مؤسسة بعد مرافقة لأكثر من 1.130 مشروع واستقبال أكثر من

2.060 زائر وحامل لفكرة مشروع وهي نتائج تبقى هزيلة بالنظر للاهتمام الذي تلقاه هذه المراكز والمصاريف التي تتحملها الدولة لتسييرها.²⁹

الخاتمة:

اعتمدنا في دراستنا على تشخيص دقيق لمعوقات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي هي عديدة ومتنوعة، وبالرغم من كثرتها وتنوعها إلا أن العمل عليها والتركيز على تذليلها أمر متاح إذا ما كانت الرغبة في ذلك، ولقد تعمدنا التركيز على الأرقام حتى يسهل علينا التحكم فيها ومقارنتها، كما أن وجود الكثير من الهيئات والمؤسسات التي تحتاج التصحيح والتعديل، سواء من ناحية التقنيات كالهيئات الإدارية المسؤولة على تسجيل المؤسسات، أو من ناحية تكثيف العمل كالبنوك والجماعات المحلية، يجعل من تعديل وضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عملاً شاملاً ومتكاملاً ووفق آجال وبرامج محددة مسبقاً وتحت رقابة دائمة، حتى نتمكن من الوصول إلى وضع عادل لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء من ناحية الحجم والعدد أو من ناحية مساهمتها في الاقتصاد الجزائري، وحتى نتمكن من الحديث عن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد دون إضافة ملاحظة - خارج قطاع المحروقات- لأننا اليوم لا نستطيع أن نتكلم عن مساهمة أي قطاع في الوقت الحاضر بوجود قطاع المحروقات.

الهوامش والإحالات :

¹ OECD, "Financing SMEs and Entrepreneurs 2015", An OECD Scoreboard, OECD publishing, 16 Apr 2015, p: 232, 369.

² راجع في ذلك: القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية بتاريخ 15 ديسمبر 2001، العدد 77، ص: 04.

³ Statistique de : Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, "bulletin d'information statistique de la pme", Alger, Novembre 2013, n°23, p:30.

⁴ According to statistics: World Bank report, « Doing Business measuring regulatory quality and efficiency, Economy Profile: Algeria, 2016 » 13th edition, p : 11.

* يعرف الإجراء بأنه أي تعامل بين مؤسسي الشركة وأطراف خارجية (على سبيل المثال، الأجهزة الحكومية، أو المحامون، أو المراجعون، أو موظفو مصلحة الشهر العقاري والتوثيق). للاستزادة: راجع في ذلك منهجية البنك الدولي عند إعداد تقرير ممارسة أنشطة الأعمال وهو متاح على الموقع الرسمي للبنك:

<http://arabic.doingbusiness.org/methodology/starting-a-business>

* ونقصد بها المدة الزمنية بالأيام التقويمية (وليس أيام العمل)، ويحسب هذا المقياس متوسط المدة الزمنية التي يرى محامو تأسيس الشركات ضرورتها عملياً لاستيفاء أحد الإجراءات بأقل قدر من المتابعة مع الهيئات والمصالح الحكومية، ودون أية تكاليف إضافية. للاستزادة: راجع في ذلك منهجية البنك الدولي عند إعداد تقرير ممارسة أنشطة الأعمال وهو متاح على الموقع الرسمي للبنك:

<http://arabic.doingbusiness.org/methodology/starting-a-business>

** تحسب التكلفة كنسبة مئوية من متوسط الدخل القومي للفرد في البلد المعني . وتشمل التكلفة جميع الرسوم الرسمية والرسوم المتعلقة بالخدمات القانونية أو المهنية إذا كان ذلك مطلوباً بموجب القانون، كما يتم إدراج الرسوم الخاصة بشراء دفاتر الشركة والتصديق القانوني عليها إذا كان ذلك مطلوباً بموجب القانون. للاستزادة: راجع في ذلك منهجية البنك الدولي عند إعداد تقرير ممارسة أنشطة الأعمال وهو متاح على الموقع الرسمي للبنك:

<http://arabic.doingbusiness.org/methodology/starting-a-business>

* يشير شرط الحد الأدنى المدفوع من رأس المال إلى المبلغ الذي يتعين على صاحب منشأة الأعمال أن يودعه لدى البنك أو مصلحة الشهر العقاري والتوثيق قبل إجراءات التسجيل، ولمدة تصل إلى 3 أشهر بعد التأسيس، ويُسجل كنسبة مئوية من متوسط الدخل القومي للفرد في البلد المعني. للاستزادة: راجع في ذلك منهجية البنك الدولي عند إعداد تقرير ممارسة أنشطة الأعمال وهو متاح على الموقع الرسمي للبنك:

<http://arabic.doingbusiness.org/methodology/starting-a-business>

⁵ Banque d'Algérie ; « **rapport 2014 : Evolution économique et monétaire en Algérie** », juillet 2015, p :162.

⁶ سليمان ناصر، آدم حديدي، "تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، أي دور لبنك الجزائر؟"، المجلة الجزائرية للتنمية، جامعة ورقلة، عدد 02، جوان 2015، ص: 19.

⁷ Statistique de : Amine Sadek, « **Les banques algériennes restent à la traîne au Maghreb** », article publier le 11. avril 2013 : <http://www.algeriepatriotique.com/article/les-banques-algeriennes-restent-la-traîne-au-maghreb>

⁸ Statistique de : Amine Sadek, IDEM.

⁹ كتوش عاشور، "تنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الشلف، يومي 17 و 18 أبريل 2006 .

¹⁰ Statistique disponible sur le site web officiel de : « **Agence Nationale d'Intermediation et de Régulation Foncière** ».

¹¹ Rapport de l'Agence Nationale d'Intermediation et de Regulation Foncière, « **Analyse des dossiers traités par les CALPIREF - Exercice 2014** », Avril 2015, p : 04.

¹² Agence Nationale d'Intermediation et de Régulation Foncière, « **Mercuriale des prix du foncier destiné à l'investissement** », 2014, p02.

¹³ ANIREF/ PRESENTATION, « **Présentation du programme des nouveaux parcs industriels** », p : 16, disponible sur le site web officiel de ANIREF, Algérie :

<http://www.aniref.dz/documents/Programme-damenagement-des-parcs-industriels.pdf>

¹⁴ بن حمودة محبوب، بن فانة اسماعيل، "أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي"، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية، ورقلة، عدد 05، سنة 2007، ص-ص: 61-63.

¹⁵ شيايكي سعدان، "معوقات تنمية و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الحادي عشر، 2007.

¹⁶ Can be reviewed: Yadviga Semikolenova « **taxation of small and medium enterprises** », A thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of MA in Economics, University of Kiev, 1999, p,p:9,10.

Or the study of:

Emmanuel Eragbhe and Kennedy Prince Modugu, « **Tax Compliance Costs of Small and Medium Scale Enterprises in Nigeria**», International Journal of Accounting and Taxation, March 2014, Vol. 2, No.1, pp:63-87

¹⁷ World Bank report, « **Doing Business measuring regulatory quality and efficiency, Economy Profile: Algeria, 2016** » 13th edition, p :66.

* يتراوح المقياس بين 0 و 100 حيث يشكّل الصفر مقياس الأداء الأسوأ و 100 مستوى الأداء الأعلى.

¹⁸ Publications Société De Gestion De La Bourse Des Valeurs, « **guide du Marché PME**», Alger, p:09.

¹⁹ Thierry Giami, « **rapport annuel 2014, Observatoire du financement des entreprises par le marché**» mai 2015, p: 05.

²⁰ Samia GHARBI, « **les pme/pmi en algerie: etat des lieux** », université du littoral côte d'opale, cahiers du Lab.RII, N°238, Mars 2011, p :12.

²¹ علالي فتيحة و فاطمة الزهراء عراب، "تنشيط المناولة الصناعية كخيار استراتيجي هام لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر"، الملتقى الوطني حول: إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة، يومي 18 و 19 أبريل 2012، ص: 15.

²² Déclaration du ministre de l'enseignement supérieur, Algérie Presse Service, le 08 - 04 - 2014.
²³ راجع في ذلك: مرسوم تنفيذي رقم 137-98 مؤرخ في 3 مايو سنة 1998، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتأمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية وتنظيمها وسيرها، الصادر بتاريخ 06 ماي 1998، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد 28، ص: 08.

²⁴ Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique, « **Revue El Bahth** », Revue de la Direction Générale de la Recherche Scientifique et du Développement Technologique, N°05 - 1er Trimestre 2015, p:06.

²⁵ تم إصدار المرسوم تنفيذي رقم 78 03 المؤرخ في 25 فيفري 2003 يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، الصادر بتاريخ 26 فيفري 2003، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد 13، ص: 13.

راجع في ذلك: نفس المرسوم التنفيذي، ص: 14.²⁶

²⁷ Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, « **bulletin d'information statistique de la pme** », Alger, Novembre 2013, n°23, p:29.

²⁸ راجع في ذلك: المرسوم تنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فيفري 2003 يحدد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها، الصادر بتاريخ 26 فيفري 2003، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد 13، ص: 18.

²⁹ Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, « **bulletin d'information statistique de la pme** » OPCITE, p: 30.

تأثير ظاهرة عدم التأكد على محددات الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة
(1970_2004) (دراسة تحليلية قياسية)

د. طويطو محمد جامعة الجزائر 03
أ. ديفش خيرة جامعة الجزائر 03

ملخص:

تزخر الأدبيات الاقتصادية بالعديد من النظريات والنماذج التي تعنى بتحليل محددات الاستثمار بصفة عامة ومحددات الاستثمار الخاص بصفة خاصة، مثل النظرية النيوكلاسيكية للاستثمار، ونماذج المعجل-الدخل، ونظرية الأرباح المتوقعة ونظرية Tobin عن المعامل الحدي "Q"، من خلال هذه النظريات والنماذج نجد أن هناك مجموعة من العوامل والمحددات الاقتصادية الكلية التي تمارس تأثيراً مباشراً على قرارات الاستثمار الخاص في حالة الدول النامية كظاهرة عدم التأكد بسبب عدم توفر المؤسسات التي توفر المعلومات عن المستقبل فضلا عن طبيعة اقتصاديات هذه الدول التي عادة ما تتعرض للصدمات مثل تغير السياسات الاقتصادية. الكلمات الدالة: عدم التأكد، محددات الاستثمار الخاص، نظام الصرف الأجنبي، الاستثمار العام، الناتج الداخلي الخام، أسعار الفائدة.

Abstract:

The economic literature characterized by several theories and models which analyze investment determinants in general and the determinants of particular private investment, such as the neoclassical theory of investment, and models of accelerated-income, and the theory of expected profits and the theory of Tobin for laboratories marginal " Q ", through these theories and models, we find that there are a variety of factors college that exercise has a direct impact on your investment decisions in the case of developing countries as a phenomenon of uncertainty because of the lack of institutions that provide information about the future as well as the nature of the economies of these countries which are usually exposed to shocks such as economic policy changes and economic determinants.

keywords: Uncertainty, the determinants of private investment , the foreign exchange system, public investment, gross domestic product, interest rate

مقدمة:

قدمت الدولة الجزائرية عقب الاستقلال بتولي سياسات وإجراءات تهدف إلى النهوض بالاقتصاد الجزائري في جميع المجالات بغرض تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية إلا أن ذلك لم يتحقق بالنظر لكثرة المهام والواجبات التي تؤذيها الدولة، والتغيرات التي تحدث في البيئة الدولية، وأيضاً ظهور منظمات عالمية وهيئات اقتصادية وأنظمة جديدة كنظام العولمة، والضغوطات المفروضة من طرف الهيئات الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومؤخراً والمنظمة العالمية للتجارة. وقد كان لهذه التحولات أثراً كبيراً وهاماً على الجانب الاجتماعي والاقتصادي خاصة القطاع الخاص، هذه التحولات والتطورات في الاقتصاد الوطني تؤدي بنا إلى دراسة ما يتعرض له الفكر الإداري أو الإدارة لهذا القطاع، بمعنى حالات اتخاذ القرار بشكل عام، إذ تشير الدراسات إلى أن عملية اتخاذ القرار يمكن تصنيفها وفقاً لدرجة المعرفة لنوع القرار وذلك من خلال ثلاث حالات وهي: حالة التأكد، حالة المخاطرة وحالة عدم التأكد.

من بين أهم الدراسات التطبيقية لدالة الاستثمار الخاص في ظل عدم التأكد نجد دراسة Servén and Solimano، حيث تأتي هذه الدراسة في إطار بحث المسببات الأساسية وراء انخفاض معدلات الاستثمار الخاص في بعض الدول النامية (وخاصة دول أمريكا اللاتينية) خلال فترة الديون مع بداية الثمانينات، فقد قاما بصياغة دالة الاستثمار الخاص واختبرها على 15 دولة نامية أين اشتملت عينة الدراسة على ثلاث مجموعات من الدول وهي دول أمريكا اللاتينية ودول شرق آسيا ودول إفريقيا خلال الفترة 1976-1988. وقد اشتملت دالة الاستثمار الخاص على مجموعة من المحددات وهي:

التغير في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، سعر الصرف الحقيقي، نسبة الاستثمار الحكومي إلى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، مقياس لعدم الاستقرار، متغير صوري يعكس التغير في التمويل الخارجي بعد أزمة الديون (ويأخذ المتغير القيمة صفر عام 1982 والقيمة 1 بعد عام 1982).

مفهوم الاستثمار:

ونظرا لوجود مصطلحات جديدة للاستثمار فقد تم تعريفه من خلال وجهات نظر مختلفة، ويمكن القول هنا أنه توجد ثلاث مصطلحات مترادفة هي الاستثمار **INVESTISSEMENT**، تكوين رأس مال **FORMATION DU CAPITAL** والتراكم الرأس مالي **ACCUMULATION DUCAPITAL**

وتبعاً لذلك يمكن تعريف الاستثمار من خلال وجهات نظر هذه حيث ينظر الكلاسيكيون على انه إنفاق ذلك الجزء المدخر من الدخل، أي أن كل ادخار يتحول بالضرورة إلى استثمار، ويعمل سعر الفائدة في السوق بالتعادل بين الادخار والاستثمار، وعلى ذلك لا بد من انخفاض سعر الفائدة إذا ما أريد لحجم الاستثمار أن يزيد.

أما عند الكنزيين فيقصد به ذلك الإنفاق على الزيادة في رصيد المجتمع من السلع الرأس مالية سواء اتخذت هذه الزيادة صورة إقامة مصانع أو منازل أو طرق... الخ، أو صورة الإضافة إلى المخزون من المواد الأولية، السلع الرسمية، السلع تامة الصنع وذلك خلال مدة زمنية معينة، ويتحدد معدل الإنفاق على الاستثمار طبقاً للنظرية الكنزية بعاملين هما سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال.

من خلال هذا التقديم للاستثمار لا يختلف اثنان في أهميته البالغة كعصب للاقتصاد ودوره في التنمية، وعليه عمدت الدول خاصة النامية منها على دعمه وإنعاشه وذلك بتكييف تشريعاتها وقوانينها تماشياً مع متطلبات النمو الاقتصادي الفعلي ورفع القدرات الوطنية.

من جهة أخرى يعرف الاستثمار على أنه امتلاك لوسائل الإنتاج عن طريق التوسع ويساوي أيضاً امتلاك لرأس المال من أجل الحصول على دخل واستهلاكه.

كما يعرف الكاتب " Daniel Sopol " بأنه التخلي عن مبلغ حاضر وأكد على أمل الحصول على عوائد مستقبلية. من جانب آخر تعني كلمة استثمار تحويل الموارد المتاحة من سلع أو أصول تمكن المؤسسة من أداء نشاطها.

من وجهة نظر قانونية يفهم من عبارة استثمار أنها عمل أو تصرف لمدة معينة من أجل تطوير نشاط اقتصادي، كل هذا العمل في شكل أموال مادية أو غير مادية من بينها (الملكية الصناعية، المهارة الفنية، نتائج البحث) أو في شكل قروض⁽¹⁾.

محددات الاستثمار الخاص وسلوكها في الجزائر:

يتحدد الاستثمار بعدة عوامل بعضها أكثر أهمية من البعض الآخر، وبعض تلك العوامل يعتبر بمثابة عوامل موضوعية والبعض الآخر يمكن النظر إليه على أنه عوامل شخصية. كما أن بعضها يكون خاضعا إلى القياس الكمي عكس غيرها، كذلك يمكننا تقسيمها إلى متغيرات داخلية (Internal Factors) ومتغيرات خارجية (External Factors) وهذا ما يوضحه الجدول التالي⁽²⁾:

الجدول رقم (01): محددات الاستثمار.

المتغيرات التنظيمية والثقافية	العوامل الخارجية	العوامل الداخلية
- التصرفات تجاه الخطر	- معدل الفائدة	- الأرباح السابقة
- التصرفات تجاه الريح	- سياسات الحكومة (المادية والنقدية)	- مخصصات الإهلاك
- الحالة الدينية	- المتغيرات التكنولوجية	- المبيعات
- الحالة التعليمية للسكان	- مستوى النشاطات الاقتصادية	- عمليات الإنتاج
- التصرفات تجاه الائتزاز	- التوقعات الأخرى	- التوقعات
-... الخ	- ظروف البضائع الرأسمالية	- عمر المصنع
	- حالة الحرب أو السلم	- عوامل مالية أخرى
	- الاستقرار السياسي	-... الخ
	- القوة العاملة	
	- الهياكل النقدية (بنوك وشركات التامين)	
	-... الخ	

المصدر: عمر صخري 1994، ص 169.

وفيما يخص الاستثمار الخاص الجزائري وبالتحديد في بحثنا هذا سوف نركز على مجموعة من العوامل والمحددات التي نذكر منها:

☞ نظام الصرف الأجنبي (TC):

يعتبر بنك الجزائر ممثلا في مجلس النقد والقرض، المسئول عن خلق سوق الصرف بحيث يكون جزء من الأصول الأجنبية للعملة الصعبة مخصصا قانونيا لاستقرار العملة الوطنية (الدينار الجزائري)، وهو

ما تنص عليه المادة 66 من قانون النقد والقرض، ويحدد النظام المذكور في المادة 59 ما هو من ضمن احتياجات الصرف المخصصة لتغطية النقد، أما بقية احتياجات الصرف فتخصص لاستقرار سعر الصرف ودعم الدين العام المتوجب للخارج.

☞ الاستثمار العام (PUB):

يمثل تقليص حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد دعامة رئيسية في إستراتيجية الحكومة، بغية تسهيل ظهور قطاع خاص نشط. وفي هذا الصدد، تحقق الكثير في السنوات القليلة الماضية. ففي عام 1991، كان أكثر من نصف القوة العاملة يعملون في القطاع العام (حوالي 70 % في الصناعة، وأكثر من النصف في البناء، و30 % في الخدمات، بينما كانت المزارع الصغيرة تسيطر على قطاع الزراعة). وكانت معظم الشركات العاملة تعمل بتقنيات عتيقة ونظم إدارية قديمة في إطار التخطيط المركزي، مما أدى إلى انعدام المنافسة، التي قادت إلى اختلال تخصيص الموارد، إذ صاحبها درجة عالية من الحماية. وعلاوة على ذلك، تفاقمت أوجه الضعف نتيجة لعملية تحرير النظم، التي تسببت سريعا في تصاعد الخسائر وشكلت عبئا على النظام المالي لا يمكن تحمله.

☞ الناتج الداخلي الخام (PIB):

يعرف الإنتاج المحلي الخام على أنه الأساس في الإنتاج المتعلق بالنظام المحاسبي الوطني، فهو مجموع القيمة المضافة للحسابات الوطنية يعني أحواض العمل في العلاقة:

$$* PIB = PIB(SCEA) + القيمة المضافة لـ SCN (الإدارة+المؤسسات المالية+النشاطات$$

العقارية+الخدمات المنزلية)-الأجور المدفوعة من طرف فروع الإنتاج.

☞ أسعار الفائدة (TINT):

يعتبر سعر الفائدة أحد العوامل التي تشترك في تحديد معدل الاستثمار في فترة معينة. فالفائدة كما نعلم هي مبلغ من النقود يدفع نظير استخدام النقود، لذلك يمكن أن نطلق عليها مجازا ثمن النقود. وعند احتساب الفائدة نلاحظ أن مجملها يشتمل على العناصر التالية:

* مبلغ من النقود مقابل المشاكل التي يتضمنها عقد القرض،

* مبلغ من النقود مقابل المخاطر التي يتعرض لها القرض، فلكل كلما زادت درجة المخاطر كلما زاد ذلك المبلغ،
* الفائدة الصافية والتي تمثل القيمة الحقيقية لاستخدام النقود.

ومن خلال هذا تظهر لنا جليا أهمية الفائدة في أن أسعار الفائدة تؤثر في التنمية الاقتصادية والتوسع في النشاط الاقتصادي. كما أنها تؤثر في الاحتفاظ بالمخزون بواسطة تجار الجملة، حيث ترتفع التكاليف كلما ارتفعت أسعار الفائدة.

حوافز الاستثمار الخاص في الواقع العملي⁽³⁾:

ركزت معظم الدراسات الحديثة على عوامل دفع الاستثمار الخاص إلى النمو، حيث أولت اهتمامها بالمزايا الطبيعية التي تتمتع بها الدولة من موقع جغرافي متميز، ووفرة المواد الخام وعوامل الإنتاج لاسيما العمالة الرخيصة، كما أوضحت الدراسات العملية أهمية حجم السوق واحتمالات النمو كأحد العناصر المؤثرة على الاستثمار، غير أن نمو الاستثمارات واستمرارها يتوقف في المقام الأول على مدى تعريف ملائمة المناخ الاستثماري السائد والذي يمكن تعريفه بوصفه مفهوما شاملا " ينصرف إلى مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا أو إيجابا على فرص نجاح العمليات الاستثمارية، وبالتالي على حركة الاستثمارات واتجاهاتها وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية".

وتتمثل أهم محددات المناخ الاستثماري من الناحية الاقتصادية في السياسات الاقتصادية الكلية ومدى تحقيقها للاستقرار الاقتصادي، الإطار القانوني والتنظيمي الحاكم للاستثمار، البنية المادية والمعلوماتية، مستوى الاستثمار البشري وأنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

ولا يقف المناخ الاستثماري عند حدود العوامل الاقتصادية ولكنه يتجاوز ذلك إلى الظروف السياسية والاجتماعية السائدة وما توفره من استقرار أمام المستثمرين ومن الجدير بالذكر والإشارة أن معظم

الدراسات العملية تنظر إلى حوافز الاستثمار بمفهومها الضيق في صورة حوافز مالية وتمويلية وخلافه، والتي تشملها في الغالب تشريعات الاستثمار على أنها عوامل مكملة لتشجيع الاستثمار الخاص.

ماهية ظاهرة عدم التأكد:

تتبع أهمية الظاهرة من أن سلوك المستثمر في الوقت الخاضر يتأثر الى حد كبير بتوقعاته تجاه المستقبل، وقد اسهمت ظاهرة عدم التأكد بتطور بعض العلوم منها علوم القياس والتنبؤ ونظريات الاحتمالات.

مصادر عدم التأكد التي تواجه الاستثمار الخاص:

- ☞ مدى الاستقرار الاجتماعي،
- ☞ مدى تغير السياسات الاقتصادية،
- ☞ مدى استقرار العلاقة بين القطاعين العام والخاص،
- ☞ مدى الاستقرار الحكومي.

قياس ظاهرة عدم التأكد:

- ☞ منهج الاحتمالات الوصفية،
- ☞ قياس التقلب في المتغيرات،
- ☞ أسلوب حصر وتقييم عناصر عدم التأكد.

أثر عدم التأكد على المحددات الرئيسية لقرار الاستثمار:

إن طرق تقييم المشروعات في ظل التأكد تفترضها حالة التأكد للمتغيرات الحاكمة في اتخاذ القرار الاستثماري مثل: الحياة الإنتاجية للمشروع ومبلغ الاستثمار المبدئي المطلوب للمشروع والتدفقات النقدية للمشروع الاستثماري وأيضاً تكلفة الأموال... الخ، هذه المتغيرات في ظل الطرق التي تفترض حالة (التأكد لمثل طريقة صافي القيمة الحالية طريقة فترة الاسترداد، الطريقة المحاسبية أو معدل العائد..) تعتبر ثابتة ومؤكدة الحدوث كما هو متوقع من قبل متخذي القرار الاستثماري.

ولأن المتغيرات المذكورة أعلاه وغيرها من المتغيرات مثل سعر الفائدة وسعر الصرف وكذا الأوضاع السياسية والأمنية مثلا لدولة ما خاضعة للتغير في ظروف المستقبل غير المؤكدة والتي يشوبها الشك وعدم اليقين، لذلك إن اتخاذ القرار عن طريق الأساليب التي تفترض حالة التأكد يجعل القرار غير موضوعي وغير مبني على أساس موضوعي ويعطي نتائج غير متوقعة.

وفيما يلي نتعرض لبعض ما اقترحه الكتاب لمعالجة مشكلة عدم التأكد من متغيرات المشكلة:

✓ أثرها على التدفقات النقدية **Cash Flows**:

في الواقع إن التدفقات النقدية غير مؤكدة الحدوث يمكن أن تتغير أو تختلف عبر الزمن هذا الاختلاف في التدفقات النقدية عن القيم المتوقعة لها يعرف "بالمخاطرة" وكلما كان الاختلاف أكثر تكون المخاطر أكبر، وإذا لم يكن اختلاف حينئذ لا توجد مخاطرة أي أننا نعرف النتيجة مسبقا بالتأكد ولأن التدفقات النقدية غير مؤكدة الحدوث إذا الطرق التي تفترض التأكد لا تصلح في إعطاء قرار استثماري دقيق وموضوعي.

وقد حفز ذلك بعض الكتاب أن يتجهوا إلى أساليب أفضل لمعالجة مشكلة عدم التأكد وذلك بتحديد درجة المخاطرة بالانحراف المعياري للتدفقات النقدية.

✓ أثرها على الحياة الإنتاجية للمشروع **Life of Project**:

قد تتجاهل بعض الطرق التي تفترض حالة التأكد مثل طريقة فترة الاسترداد طول الحياة الإنتاجية للمشروع الاستثماري، وتهتم فقط بالفترة التي يتم فيها استرداد مبلغ الاستثمار المبدئي المطلوب للمشروع، كما أن الطرق التي تفترض حالة التأكد بصفة عامة تفترض أن الحياة الإنتاجية للمشروع الاستثماري سوف لن تتغير، وهذا الافتراض غير صحيح وغير واقعي لأن العمر الإنتاجي للمشروع الاستثماري يتم تقديره باجتهادات شخصية قابلة للتغير سواء بزيادة التوقع أو نقصانه لأن مستقبل المشروع الاستثماري غير معروف على وجه اليقين.

وعليه كان استخدام طرق أكثر موضوعية أمرا هاما في اتخاذ مثل هذه القرارات في مواجهة احتمالات المستقبل غير المؤكدة لحياة المشروع الاستثماري، وسوف يتضح ذلك فيما بعد.

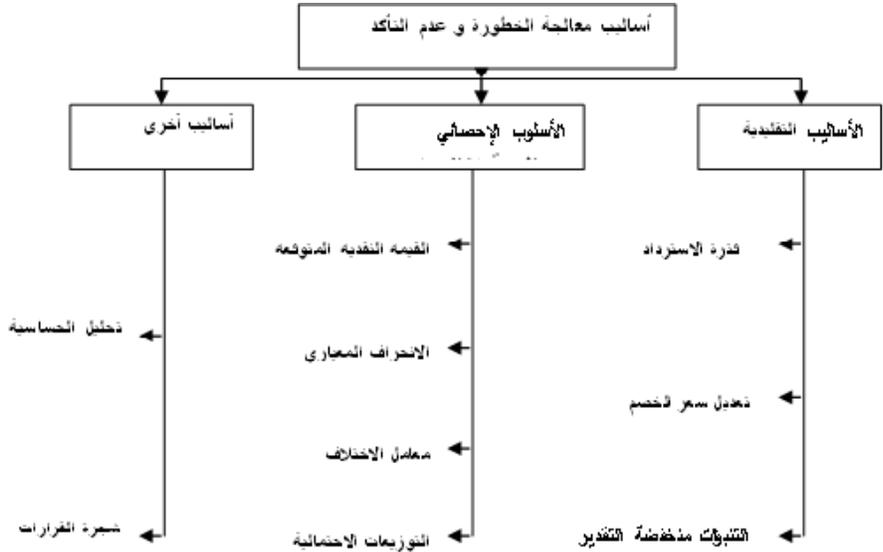
✓ أثرها على الاستثمار المبدئي initial investm:

الطرق المختلفة التي تفترض حالة التأكد تعتبر أن مبلغ الاستثمار المبدئي الذي تم تحديده قبل اتخاذ القرار يضل بدون تغيير عند تقييم البدائل الاستثمارية بتلك الطرق أي أن هذه الطرق تعتبر مبلغ الاستثمار المبدئي يخضع لظروف التأكد التام، ولكن هذا الافتراض ليس على وجه اليقين، بسبب التغيرات على المستقبل، كما أن تحديد مبلغ الاستثمار المبدئي ربما يكون غير دقيق، لذلك من الأفضل استخدام أساليب يمكنها معالجة هذه المشكلة بافتراض حالات عدم التأكد والتي يتوقع حدوثها في المستقبل⁽⁴⁾.

أساليب تقييم المشروعات في ظل ظروف اللاتأكد:

تعددت الوسائل والأساليب التي يمكن استخدامها لمواجهة الخطر وعدم التأكد ويلخص المخطط التالي مضمون هذه الأساليب⁽⁵⁾:

شكل رقم (01) أساليب معالجة الخطورة وعدم التأكد في تقييم اقتراحات الإنفاق الاستثماري



التقدير الشخصي:

وهي أبسط هذه الأساليب وأقلها تكلفة ولكن تقوم على أساس غير علمي، متضمنا وجود درجة عالية من التأكد في البيانات والنتائج، ويترك تقدير المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها تلك النتائج للقائمين على دراسة الجدوى، أو من يملك سلطة اتخاذ القرار بالقبول أو برفض المشروع الاستثماري⁽⁶⁾.

تحليل الحساسية:

يهدف تحليل الحساسية إلى تحديد درجة تأثر ربحية المشروع بالتغيرات غير المواتية في بعض المتغيرات الأساسية كمعدل الخصم، سعر الفائدة، أو أسعار المخرجات أو أسعار المدخلات أوفترة إنشاء المشروع، وكلما كانت درجة حساسية الربحية للتغير في أي من هذه المتغيرات الأساسية منخفضة كلما كانت درجة التأكد للتوقعات مرتفعة وكلما كان احتمال نجاح المشروع أعلى، والعكس صحيح . ويمكن قياس درجة الحساسية باستخدام مقياس المرونة للاعتبارات المقارنة بين المشروعات المختلفة ويتمثل مقياس المرونة فيما يلي:

التغير النسبي في أحد معايير الربحية

مرونة الربحية =

التغير النسبي في أحد المتغيرات الأساسية

صياغة دالة الاستثمار في الجزائر في ظل ظاهرة عدم التأكد:

وفي هذا الجزء من الدراسة سنحاول صياغة نموذج رياضي يهدف إلى اختبار وقياس التقلبات في محددات الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة (1970-2004) ثم صياغة دالة الاستثمار في الجزائر في ظل ظاهرة عدم التأكد خلال الفترة محل الدراسة.

دراسة استقرارية المتغيرات لدالة الاستثمار الخاص:

نستعمل اختبار أحادي الجذر ADF^7 المؤسس تحت فرضية التناوب $|\phi| < 1$ على تقدير النماذج الثلاثة التالية باستخدام طريقة المربعات الصغرى:

النموذج(4):

$$\Delta X_t = C + \rho X_{t-1} + \sum_{j=2}^{\phi} \phi_j \Delta X_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

النموذج(5):

$$\Delta X_t = C + BT + \rho X_{t-1} + \sum_{j=2}^{\phi} \phi_j \Delta X_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta X_t = \rho X_{t-1} + \sum_{j=2}^{\phi} \phi_j \Delta X_{t-j+1} + \varepsilon_t \text{ :النموذج(6)}$$

مبادئ الاختبار: نقوم بتقدير معالم ϕ 1 رمز لها ϕ (4)، (5)، (6) بعدما نقوم بحساب t الذي يمثل اختبار Student.

- إذا كان $t_{cal} > t_{tab}$ إذن نقبل الفرضية الصفرية H_0 وجود الجذر الوحدوي (Racine unitaire) وبالتالي الصيرورة (processus) غير مستقرة⁸.

برنامج Eviews لتحليل السلاسل الزمنية يقوم بحساب قيم t بطريقة أوتوماتيكية، نتائج هذا الاختبار بالنسبة للمتغيرات المستعملة في نموذجنا هذا مبينة في الجداول التالية:

☞ السلسلة loginv: تمثل لوغاريتم الاستثمار الخاص

نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

نتائج اختبار ديكي . فولار ADF ↓ LogINV

سلسلة DLogINV (فرق درجة أولى)	سلسلة LogINV	صنف النموذج
-4,075522	-2,774597	(5)
-4,192703	.	(4)
-5,379305	.	(6)

مقارنة t المحسوبة بالمجدولة ttab (قيم Mackinnon)⁹ عند مستوى المعنوية $\alpha=5\%$ تشير بأن السلسلة LOGINV غير مستقرة لكن السلسلة DLOGINV مستقرة.

☞ السلسلة logsup: تمثل لوغاريتم الادخار

نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

نتائج اختبار ديكي . فولار ADF لـ logsup

السلسلة DLOGSUP	السلسلة LOGSUP	صنف النموذج
-5,733308	-2,361046	(5)
-5,463341	.	(4)
-5,197500	.	(6)

مقارنة tcal المحسوبة بالمجدولة ttab (قيم Mackinnon) عند مستوى المعنوية $\alpha=5\%$ تشير بأن السلسلة LOGSUP غير مستقرة لكن السلسلة DLOGSUP مستقرة.

☞ السلسلة logcon: تمثل لوغاريتم الاستهلاك

نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

نتائج اختبار ديكي . فولار ADF لـ logcon

السلسلة DLOGCON	السلسلة LOGCON	صنف النموذج
-5,112823	-2.846654	(5)
-4,039225	.	(4)
3,265624-	.	(6)

مقارنة tcal المحسوبة بالمجدولة ttab (قيم Mackinnon) عند مستوى المعنوية $\alpha=5\%$ تشير بأن السلسلة LNCON غير مستقرة لكن السلسلة DLNCON مستقرة.

☞ السلسلة logpub: تمثل لوغاريتم الاستثمار العمومي

نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

نتائج اختبار ديكي - فولار لـ ADF لـ LOGPUB

السلسلة DLOGPUB	السلسلة LOGPUB	صنف النموذج
-4,362635	-1,809158	(5)
-4,325219	.	(4)
-2,382796	.	(6)

مقارنة tcal المحسوبة بالمجدولة ttab (قيم Mackinnon) عند مستوى المعنوية $\alpha=5\%$ تشير بأن السلسلة LOGPUB غير مستقرة لكن السلسلة DLOGPUB مستقرة.

السلسلة logtc: تمثل لوغاريتم سعر الصرف

نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

نتائج اختبار ديكي - فولار لـ ADF لـ LOGTC

السلسلة DLOGTC	السلسلة LOGTC	صنف النموذج
-3,859404	-1,993634	(5)
-3,830219	.	(4)
-3,311425	.	(6)

مقارنة tcal المحسوبة بالمجدولة ttab (قيم Mackinnon) عند مستوى المعنوية $\alpha=5\%$ تشير بأن السلسلة LOGTC غير مستقرة لكن السلسلة DLOGTC مستقرة.

السلسلة logpib: تمثل لوغاريتم الناتج المحلي الخام

نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي: نتائج اختبار ديكي - فولار لـ ADF لـ LOGPIB

السلسلة DLOGPIB	السلسلة LOGPIB	صنف النموذج
-7,219058	-3,570375	(5)
-7,318429	.	(4)
-7,394548	.	(6)

مقارنة t_{cal} المحسوبة بالمجدولة t_{tab} (قيم Mackinnon) عند مستوى المعنوية $\alpha=5\%$ تشير بأن السلسلة LOGPIB غير مستقرة لكن السلسلة DLOGPIB مستقرة.

السلسلة $\log tint$: تمثل لوغاريتم سعر الفائدة

نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

نتائج اختبار ديكي - فولار لـ LOGTINT

السلسلة DLOGTINT	السلسلة LOGTINT	صنف النموذج
-9,547226	-2,360486	(5)
-9,581184	.	(4)
-9,724663	.	(6)

مقارنة t_{cal} المحسوبة بالمجدولة t_{tab} (قيم Mackinnon) عند مستوى المعنوية $\alpha=5\%$ تشير بأن السلسلة LOGTINT غير مستقرة لكن السلسلة DLOGTINT مستقرة.

يمكننا أن نستنتج أن السلاسل الأربعة متكاملة من الدرجة الأولى، وبالتالي يوجد خطر التكامل المتزامن، مما يضمن وجود علاقة على المدى الطويل.

دراسة السببية بين متغيرات الدراسة:

عند دراستنا للسببية نستعمل اختبار قرانجر لكي نتمكن من مقارنة النتائج

نتائج تطبيق برنامج قرانجر للسببية بين الاستثمار الخاص والاستهلاك

Probability F-Statistic Obs Null Hypothesis:

0.34239 0.92973 34 LNINV does not Granger Cause
LOGCON

0.53251 0.39847 LNCON does not Granger Cause LNINVP

نرفض الفرضية الأولى، إذن توجد سببية في مفهوم قرانجر من الاستثمار الخاص إلى الاستهلاك، كما أننا نرفض الفرضية الثانية، إذن توجد سببية في مفهوم قرانجر من الاستهلاك إلى الاستثمار الخاص وبالتالي نقول أنه توجد حلقة رجعية (feedback effect).

نتائج تطبيق برنامج قرانجر للسببية بين الاستثمار الخاص والادخار

Probability F-Statistic Obs Null Hypothesis:

Probability	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.42565	0.65171	34	LOGSUP does not Granger Cause LOGINV
0.33060	0.97699		LOGINV does not Granger Cause LOGSUP

نرفض الفرضية الثانية، إذن توجد سببية في مفهوم قرانجر من الاستثمار الخاص إلى الادخار وبالتالي نقول أنه توجد حلقة رجعية (feedback effect).

نتائج تطبيق برنامج قرانجر للسببية بين الاستثمار الخاص والاستثمار العمومي

Probability F-Statistic Obs Null Hypothesis:

Probability	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.82593	0.04919	34	LOGPUB does not Granger Cause LNINVP
0.01905	6.11933		LNINVP does not Granger Cause LOGPUB

نرفض الفرضية الأولى، إذن توجد سببية في مفهوم قرانجر من الاستثمار العمومي إلى الاستثمار الخاص، لكن نقبل الفرضية الثانية، بمعنى أن الاستثمار الخاص لا يفسر الاستثمار العمومي، إذن لا توجد سببية في مفهوم قرانجر من الاستثمار الخاص إلى الاستثمار العمومي.

نتائج تطبيق برنامج قرانجر للسببية بين الاستثمار الخاص وسعر الصرف

Probability F-Statistic Obs Null Hypothesis:

Probability	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.89242	0.01859	34	LOGTC does not Granger Cause LNINVP
0.12202	2.52756		LNINVP does not Granger Cause LOGTC

نرفض الفرضيتين الأولى والثانية، توجد سببية في مفهوم قرانجر من سعر الصرف نحو الاستثمار الخاص ومن الاستثمار الخاص نحو سعر الصرف وبالتالي نقول أنه توجد حلقة رجعية (feedback effect).

نتائج تطبيق برنامج قرانجر للسببية بين الاستثمار الخاص والنتائج الداخلي الخام

Probability F-Statistic Obs Null Hypothesis:

0.26330	1.40014	33	LOGINV does not Granger Cause PIB
0.14541	2.06729		PIB does not Granger Cause LOGINV

نرفض الفرضيتين الأولى والثانية، توجد سببية في مفهوم قرانجر من النتائج الداخلي الخام نحو الاستثمار الخاص وحتى من الاستثمار الخاص نحو النتائج الداخلي الخام وبالتالي نقول أنه توجد حلقة رجعية (feedback effect).

نتائج تطبيق برنامج قرانجر للسببية بين الاستثمار الخاص ومعدل الفائدة

Probability F-Statistic Obs Null Hypothesis:

0.04656	4.29782	34	LOGTINT does not Granger Cause LOGINV
0.47070	0.53332		LOGINV does not Granger Cause LOGTINT

نقبل الفرضية الأولى، يعني أن معدل الفائدة لا يفسر الاستثمار الخاص، إذن لا توجد سببية في مفهوم قرانجر من معدل الفائدة نحو الاستثمار الخاص، لكن نرفض الفرضية الثانية، توجد سببية في مفهوم قرانجر من الاستثمار الخاص نحو معدل الفائدة.

ومنه نجد أن الاستثمار الخاص يتأثر بكل من: الاستهلاك، الادخار، الاستثمار العمومي، سعر الصرف، الناتج المحلي الخام.

تقدير النموذج:

عند هذا المستوى من البحث، سوف نحاول استعمال الأدوات المختلفة للاقتصاد القياسي لحل مشكلة هذا البحث والمتمثلة في محاولة معرفة تأثير عدم التأكد على الاستثمار الخاص في الجزائر على المدى البعيد، لذلك لا بد من بناء نموذج للنمو على أساسه نطلق في التحليل، في البداية سوف نقوم بتقدير دالة الاستثمار الخاص ومعرفة مدى تأثير كل من الاستهلاك، الادخار، الاستثمار العام، سعر الصرف، معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي ومعدل الفائدة.

سوف نستعمل الرموز التالية للمتغيرات السابقة في برنامج الاقتصاد القياسي والسلاسل الزمنية (Eviews):

LOGINV: الاستثمار الخاص، LOGPIB: معدل نمو الناتج الداخلي الخام، LOGCON: الاستهلاك، LOGSUP: الادخار، LOGPUB: الاستثمار العام، LOGTC: سعر الصرف، LOGTINT: سعر الفائدة على القروض.

نتائج مختلف الانحدارات للمتغير التابع LOGINV:

النموذج الأول	النموذج الثاني	النموذج الثالث	
(2.11)0.04	(2.33)6.13	(3.90)13.45	الثابت
-	(1.86)0.32	-	LOGSUP
(2.73)0.01	(1.71)0.33	(2.17)0.32	LOGCON
-	-	-	LOGPUB

-	(2.20)-0.01	-	LOGPIB
(2.63)0.53	-	-	LOGTC
(-2.25)-0.15	-	-	LOGTINT
(2521428)0.99	-	-	MA(1)
0.99	0.75	0.64	R²
1.96	1.92	1.17	DW
35	35	35	Obs

تمثيل النموذج الأول: من خلال نتائج التقدير المتحصل عليها نقوم بمعاينة معادلة الانحدار كالتالي:

أولاً: التقييم الاقتصادي: نقبل إشارة (موجبة) معلمة الاستهلاك لأنه إذا زاد الاستهلاك أدى إلى ارتفاع في مستوى الإنتاج أي الاستثمار إلى حد ما.

ثانياً: التقييم الإحصائي: من المعادلة نقبل إحصائيا معلمة الاستهلاك لأن t^* لستيودنت أكبر من إحصائية t_{tab}^* الجدولة والتي تساوي إلى 1,69 إذن المعلمة معرفة عند مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$ ،

أما فيما يخص معاملات التحديد المضاعفة نقبل اختبار فيشر للمعادلة $prob < 0.05$ معامل التحديد المضاعف يمثل $R^2=0.64$ يعني أن القدرة التفسيرية لمعادلة الانحدار ضعيفة، بصيغة أخرى نقول أن المتغيرة تفسر 64% من الاستثمار الخاص، كما أن إحصائية DW تدل عن غياب الارتباط الذاتي للأخطاء ومنه التقدير من الناحية الاقتصادية مرفوض، وكذلك إحصائيا كون أن

المتغيرات المتدخلية في نموذجنا هذا تمثل محددات أساسية وهي مرفوضة إحصائياً، من هذا المنظور يمكن الاستغناء عن هذا النموذج.

تمثيل النموذج الثاني: من خلال نتائج التقدير المتحصل عليها نقوم بمعاينة معادلة الانحدار كالتالي:

أولاً التقييم الاقتصادي:

- (1) نقبل إشارة (موجبة) معلمة الاستهلاك لأنه إذا زاد الاستهلاك أدى إلى ارتفاع في مستوى الإنتاج أي الاستثمار إلى حد ما.
- (2) نقبل إشارة (موجبة) معلمة الادخار لأنه بزيادة الادخار يزداد الاستثمار الخاص أي أن العلاقة بينهما تعتبر علاقة طردية.
- (3) نرفض إشارة (سالبة) معلمة الناتج المحلي الإجمالي وهذا لأنه إذا زاد الناتج المحلي الإجمالي فإن الاستثمار الخاص سوف يزداد بالضرورة.

ثانياً التقييم الإحصائي: من المعادلة نقبل إحصائياً معلمة الاستهلاك والادخار وكذا الناتج المحلي الإجمالي لأن t^* لتستودنت أكبر من إحصائية t_{tab}^* الجدولة والتي تساوي إلى 1,69، إذن المعلمة معرفة عند مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$ ، أما فيما يخص معاملات التحديد المضاعفة نقبل اختبار فيشر للمعادلة $prob < 0.05$

معامل التحديد المضاعف يمثل $R^2=0.75$ يعني أن القدرة التفسيرية لمعادلة الانحدار ضعيفة، بصيغة أخرى نقول أن المتغيرة تفسر 75% من الاستثمار الخاص، كما أن إحصائية DW تدل تماماً عن الارتباط الذاتي للأخطاء ومنه التقدير من الناحية الاقتصادية مرفوض، وكذلك إحصائياً كون أن المتغيرات المتدخلية في نموذجنا هذا تمثل محددات أساسية وهي مرفوضة إحصائياً، من هذا المنظور يمكن الاستغناء عن هذا النموذج.

تمثيل النموذج الثالث:

$$\text{Loginv}=13.45+0.32\log\text{cons}-0.15\log\text{tint}+0.53\log\text{tc}+0.99\text{ma}(1)$$

$$(2.63)(2.25)(2.17)(3.90)$$

$R^2=0.94$

DW=1.96

Obs=35

من خلال نتائج التقدير المتحصل عليها نقوم بمعاينة معادلة الانحدار كالتالي:

أولا التقييم الاقتصادي:

(1) نقبل إشارة (موجبة) معلمة الاستهلاك لأنه إذا زاد الاستهلاك أدى إلى ارتفاع في

مستوى الإنتاج أي الاستثمار إلى حد ما.

(2) نقبل إشارة (سالبة) معلمة معدل الفائدة لأنه إذا انخفض معدل الفائدة أدى إلى

ارتفاع مستوى الاستثمار الخاص.

(3) نقبل إشارة (سالبة) لمعلمة سعر الصرف لأنه عموما العلاقة بين الاستثمار

الخاص وسعر الصرف تعتبر عكسية.

ثانيا التقييم الإحصائي: من المعادلة نقبل إحصائيا معلمة كل من الاستهلاك ومعدل الفائدة وسعر

الصرف لأن إحصائية t^* لستيودنت أكبر من إحصائية t_{tab}^* المجدولة والتي تساوي إلى 1,69 إذن

المعلمة معرفة عند مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$ ، أما فيما يخص معاملات التحديد المضاعفة نقبل

اختبار فيشر للمعادلة $prob < 0.05$

معامل التحديد المضاعف يمثل $R^2=0.94$ يعني أن القدرة التفسيرية لمعادلة الانحدار قوية، بصيغة

أخرى نقول أن المتغيرات تفسر 94% من الاستثمار الخاص، كما أن إحصائية DW تدل تماما عن

غياب الارتباط الذاتي للأخطاء ومنه التقدير من الناحية الاقتصادية مقبول نوعا ما، في حين إحصائيا

مرفوض كون أن المتغيرات المتدخلة في نموذجنا هذا تمثل محددات أساسية وهي مقبولة إحصائيا، من

هذا المنظور يمكن قبول هذا النموذج.

نتائج نموذج الانحدار:

جاءت تقديرات النموذج القياسي لمحددات الاستثمار الخاص في ظل ظاهرة عدم التأكد الاقتصادي في

الجزائر خلال الفترة 1970-2004، على النحو التالي:

$\text{Loginv}=13.45+0.32\text{logcons}-0.15\text{logtint}+0.53\text{logtc}+0.99\text{ma}(1)$

(2.63)(2.25)(2.17)(3.90)

$R^2=0.94$

DW=1.96

Obs=35

ويتضح من هذا النموذج أن هناك بعض المتغيرات لم تمارس تأثيرا على الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة مثل الاستثمار العام، في أننا نجد أن سعر الفائدة وهذا حسب المعادلة يعتبر أحد أهم إن لم نقل أهم المحددات في تفسير سلوك الاستثمار في الجزائر غير أنه وكما توصل إليه Ingersoll and Ross (1988)¹⁰ أن التقلب في محددات الاستثمار الخاص قد يفوق أهمية المحددات ذاتها في تفسير سلوك الاستثمار الخاص.

تفسير النتائج:

يتضح من خلال نتائج النموذج ما يلي:

- ☞ **النتائج المحلي الإجمالي:** يتضح من خلال دراسة سلوك الـ **PIB** أنه كان متقلبا خلال فترة الدراسة، فقد كانت العوامل المؤثرة على موجة الرواج والانكماش تتعكس على قيم الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الجزائري، حيث ارتبط الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر وإلى حد كبير بالمصادر غير المستقرة للدخل مثل المحروقات، إلا أنه وفي التسعينات انعكست الأحداث غير المتوقعة مثل حرب الخليج على معدلات نمو الناتج.
- ☞ **سعر الفائدة على القروض:** أظهرت أسعار الفائدة الحقيقية تقلبا ملحوظا خلال الفترة محل الدراسة، وهذا راجع إلى تقلب كل من أسعار الفائدة الاسمية على القروض والتضخم، فقد كان الاتجاه الصعودي لها من أهم سمات السياسة الاقتصادية خلال الثمانينات وذلك على الرغم من توجهات الحكومة لتشجيع القطاع الخاص.
- ☞ **الاستثمار العمومي:** تشير نتائج الدراسة إلى عدم استقرارية أو التقلب الواضح في الاستثمار العام خلال معظم فترة الدراسة، ما يولد لدى المستثمر الخاص عدم التأكد من استقرار سياسات الاستثمار الحكومي.
- ☞ **سعر الصرف:** أظهرت الدراسة أن سعر الصرف للدينار الجزائري كان متقلبا إلى حد كبير، حيث تأثر سعر الصرف بالعديد من التغير وعدم الاستقرار خاصة في التشريعات المنظمة له، وكذا تعدد أسعار الصرف الذي ساهم في زيادة حدة عدم التأكد من أسعار الصرف الحقيقي.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

تناولت الدراسة ظاهرة عدم التأكد وتأثيرها على بعض المتغيرات الاقتصادية المحددة لسلوك الاستثمار الخاص في الجزائر في الفترة السائدة ما بين 1970 وحتى 2004، وقد توصلت مبدئياً إلى النتائج التالية:

➤ يتضح من نتائج الدراسة أن العلاقة بين عدم التأكد والاستثمار الخاص لا تسير في اتجاه واحد، فالنتائج المتوفرة لدينا متوافقة إلى حد ما والواقع الاقتصادي وتؤكد أن توافر سمة التقلب في بعض المحددات قد تؤثر إيجاباً على الاستثمار الخاص مثل التقلبات الحاصلة في الاستثمار العمومي، بينما توجد متغيرات أخرى تسير في الاتجاه المضاد مثل التقلب في سعر الصرف ومعدل الناتج المحلي الإجمالي،

➤ على الرغم من تعدد الحوافز الاستثمارية والتشريعات الاقتصادية التي طرحتها الحكومة بغرض تشجيع الاستثمار الخاص إلا أنه يمكن وصف هذه المتغيرات بأنها كانت في معظمها ردود فعل آنية أكثر من كونها تتضمن سياسات متكاملة لتنظيم وتحفيز الاستثمار الخاص. ومن خلال مراجعة الإطار التشريعي الجزائري خلال الفترة محل الدراسة يتضح أن تعاقب التشريعات وعدم استقرارها وغموض بعض أحكامها وتعدد الجهات الإدارية المختصة بتنظيم وتنمية النشاط الاستثماري أدى إلى نشوء ظاهرة "بيروقراطية الاستثمار والمركزية"،

➤ تأثرت بعض المتغيرات الاقتصادية المحددة لسلوك الاستثمار الخاص بالعديد من الصدمات غير المتوقعة، كما تأثرت المحددات الاقتصادية بأوجه القصور في الإطار التشريعي الجزائري، وقد تم التوصل في النموذج القياسي للاستثمار الخاص في ظل عدم التأكد أن معظم محددات الاستثمار الخاص تتسم بالتقلب الشديد خلال الفترة محل الدراسة.

➤ تعرضت معدلات النمو الاستثمار الخاص خلال الفترة محل الدراسة إلى موجات من الصعود والهبوط،

➤ باستعراض النظريات التقليدية التي تفسر سلوك الاستثمار الخاص يتضح أن غالبيتها قد أهمل تأثير ظاهرة عدم التأكد على الرغم من تأثر معظم هذه النظريات بهذه الظاهرة بطريقة

أو بأخرى، وهو ما يبرز أهمية نظرية الاستثمار المتعذر إغاؤه كإحدى النظريات الحديثة التي
تفسر سلوك الاستثمار الخاص إزاء حدوث صدمات غير متوقعة،

✍ إن ظاهرة عدم التأكد على الرغم من أهميتها إلا أنها تعتبر ظاهرة يصعب تعريفها وقياسها
وتحديد مصادرها على وجه الدقة لأنها ظاهرة تتعلق بالمستقبل، كما أنها تختلف من دولة
لأخرى ومن وقت لآخر،

✍ تعتبر الأحداث غير المتوقعة هي المصدر الأساسي لظاهرة عدم التأكد وهو ما يحتمل حدوثه
في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، غير أن الدول النامية عادة ما تكون هي الأكثر
تأثراً بعوامل عدم التأكد بسبب ضعف الإحصاءات والمعلومات وتختلف الهياكل المؤسسية
وصعوبة التكيف مع الصدمات إلى جانب نقص الشفافية وغياب الديمقراطية التي تؤدي إلى
عدم استقرار التشريعات وتغيير الحكومات وانتشار العنف السياسي.

أهم السياسات الاقتصادية المقترحة:

بناء على نتائج الدراسة يمكن اقتراح مجموعة من البدائل تمكن صانع القرار الاقتصادي من تحفيز
القطاع الخاص لمزاولة النشاط الاستثماري ومنها:

✍ إرساء دعائم الثقة في الاقتصاد الجزائري من خلال ترغيب المشروعات الجديدة بالدخول إلى سوق
الاستثمار في الجزائر، وتحفيز الشركات القائمة بالاستمرار في هذا السوق وإغراق المزيد من أموالها في
شكل توسعات استثمارية،

✍ تدعيم قدرة الاقتصاد الجزائري على استيعاب الصدمات غير المتوقعة والتعامل معها من خلال قيام
الحكومة بوضع السياسات المناسبة لإدارة الأزمات غير المتوقعة سواء من خلال تعظيم الاستفادة من
الصدمات الموجبة، وتذنية الخسارة من الصدمات السالبة،

✍ اتسمت البيئة التشريعية للقرارات الاقتصادية بتعدد التشريعات والقرارات المنظمة للاستثمار الخاص
وتضاربها في بعض الأحيان، والرغبة في وجود مناخ استثماري موثي يتطلب إطاراً ملائماً ومستمر

ومستقرا من السياسات وهو ما يعمل على خلق نوع من الثقة بين المستثمرين من جهة والجهات التشريعية لهذه السياسات من جهة أخرى،

إن تحقيق درجة عالية من الاستقرار في المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على الاستثمار الخاص (

محددات الاستثمار الخاص) يمكن أن يساهم في تخفيض عوامل عدم التأكد في الاقتصاد الجزائري،

ضرورة تصميم وتنفيذ برامج توجه إلى الاستثمارات القائمة بغرض مساعدتها لتوفيق أوضاعها مع التغيرات المفاجئة في معالم البيئة الاقتصادية،

وبمراجعة نتائج دالة الاستثمار الخاص في ظل عدم التأكد يتضح أن قرار الاستثمار الخاص يرتبط بمجموعة من الاعتبارات منها:

_ مدى استقرار أسعار الصرف،

_ كما يتضح من خلال العلاقة بين الاستثمار الخاص والتقلب في معدل نمو الناتج أن معظم التغير في هذا الأخير يرجع إلى المصادر المؤقتة للدخل والتي قد تنجم عن أحداث غير متوقعة تسببت في زيادة أو انخفاض الناتج،

_ يعد القطاع المصرفي أحد القطاعات الهامة لنمو القطاع الخاص، وتؤكد المستثمر من استمرارية منح الائتمان بالحجم المطلوب وفي التوقيت المناسب هي من العوامل الأساسية لضمان استقرار المشروعات ونموها في الجزائر،

_ تعتبر درجة ثقة المستثمر من حجم واتجاه الاستثمار العام من أهم العوامل الحاكمة للاستثمار الخاص في الجزائر.

الخاتمة:

خلصت الدراسة إلى أن الصدمات غير المتوقعة التي شهدتها البنية الاقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة سواء على صعيد التداعيات الاقتصادية أو السياسية، هو ما جعل المستثمر الخاص في شك من قدرة الاقتصاد الجزائري على خدمة استثماراته.

وعلى ضوء ما تقدم يمكننا القول أن زيادة فرص الاستثمار الخاص يرتبط إلى حد كبير بقدرة الاقتصاد الجزائري على خلق المناخ الاستثماري المستقر مما يقلل من تأثير حدة التقلبات غير المتوقعة على سلوك ومستوى الاستثمار الخاص في الجزائر.

المراجع:

1. عليوش قريوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 99، ص 02.
2. محمد علي الليثي، إسماعيل أحمد الشناوي، محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، القاهرة 1997، ص 107.
3. أميرة حسب الله محمد، حوافز الاستثمار الخاص المباشر وغير المباشر في مصر، "دراسة مقارنة"، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة 2002، ص 07، (بتصرف).
4. سعيد عبد العزيز عثمان: دراسات جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للطبع، جامعة الإسكندرية، 2002، ص 292-293-294.
5. سمير محمد عبد العزيز: دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، مؤسسة الشباب الجامعية للباعة والنشر، 1994، ص 192.
6. عبد المطلب عبد الحميد: دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية للطبع، جامعة الإسكندرية، 2003، ص 334.
7. Augmented Dickey Fuller
8. Regis BOURBOUNNAIS, Op.cit.P200.
9. La statistique de Mackinnon JG. (1991) est équivalente à celle de Dickyfuller.
10. فقد أشار Ingersoll and Ross(1988) إلى أن توقع حدوث تغيرات في أحد محددات الاستثمار الخاص يكون أشد تأثيراً على الاستثمارات وعلى طبيعتها أكثر من المستويات الحالية المحددة لها.

Strategic Business Unit and organizational performance: Theoretical approach

Beldjazia Omar
Senior lecturer (category A)
Faculty of economic science
Jijel University

Mebirouk Mohamed Bachir
Reader (category A)
Faculty of economic science
Jijel University

Abstract:

The aim of this study was to determine the extent of the participation strategic business unit to improve the performance of the organization, and in the composition of added value, and this requires a kind of continuous assessment in the light of specific criteria to measure the performance of the strategic business unit during each application and strategy unit of the organization. And linked to the process of businesses assessment strategy through the organization determine the extent of participation of business strategy for each unit configures value-added strategy college of the organization by achieving a competitive advantage. Where the focus in this study on the competitive strategies of Porter's (cost leadership strategy, differentiation strategy, focus strategy).

Key words: strategic business unit, competitive strategy, organizational performance.

المخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى مشاركة وحدة الأعمال الاستراتيجية في تحسين أداء المنظمة، وفي تكوين قيمة مضافة، وهذا يتطلب وجود نوع من التقييم المستمر في ضوء معايير محددة لقياس أداء استراتيجية الأعمال أثناء التطبيق في كل وحدة استراتيجية تابعة للمنظمة. وترتبط عملية تقييم استراتيجيات الأعمال باستراتيجية المنظمة من خلال تحديد مدى مشاركة استراتيجية الأعمال لكل وحدة استراتيجية بتكوين قيمة مضافة كلية للمنظمة عن طريق تحقيق ميزة تنافسية. حيث تم التركيز في هذه الدراسة على الاستراتيجيات التنافسية العامة لبورتر (استراتيجية قيادة الكلفة، استراتيجية التمايز، استراتيجية التركيز).

الكلمات المفتاحية: استراتيجية وحدة الأعمال، الاستراتيجية التنافسية، الأداء التنظيمي.

Introduction:

Strategy and the formulation of strategy can be considered as an important part in the firm management process. The strategy is a mechanism with which a firm focuses its efforts . The pursuit of strategic fit has traditionally been viewed as having desirable performance implications. Firms with a clear strategy will outperform better compared with those who have no such strategy firms.

This study is an attempt to fill the gap in the current literature related to explaining the relationship between strategic business unit and firm performance.

The reed of the study:

Reasons that were behind this study are as follows:

1. We argue that to be successful, a company or business unit must achieve goals from generic competitive strategies. Otherwise, the company or business unit is stuck in the middle of the competitive marketplace with no competitive advantages and is doomed to below-average performance.
2. competitive strategy has become the main, if not the only, source for sustainable competitive advantage.
3. Research dealing with the relationship between strategic business unit and firm performance is a little importance.
4. Most of the firms management are not fully interested for the critical role of competitive strategy.

Research Problem:

The study shall examine and identify the relationship between strategic business unit and firm performance. Therefore, the following questions have to be answered:

1. To what extent firms are giving importance to Business Strategy?
2. How are firms are performing within an organization?
3. What is the nature of the relationship between strategic business unit and firm performance?

4. What impact that business strategy can be have on the organizational performance?

Research Purpose:

The overall aim of any research on strategy is “to examine various forms of advantages that a dominant firm may be able to develop and hold over its competitors for some period of time ” (Shamise, 2003).

The research on organizational performance as an outcome of specific organizational is well documented. However, a relatively new field of discourse is in the analysis of productivity as an outcome of competitive strategies. Furthermore, much of this research remains exploratory in nature. Researchers like have investigated singular elements that enhance competitive advantage and therefore, they found out incremental increases in organizational performance. Our study was undertaken to address certain gaps in the present research. The purpose of this study is as follows:

1. Identifying the nature of Strategic business unit, generic competitive strategies and organizational performance.
2. Describing the relationships among competitive strategies and organizational performance.
3. Examining the impact of competitive strategies on organizational performance in companies.

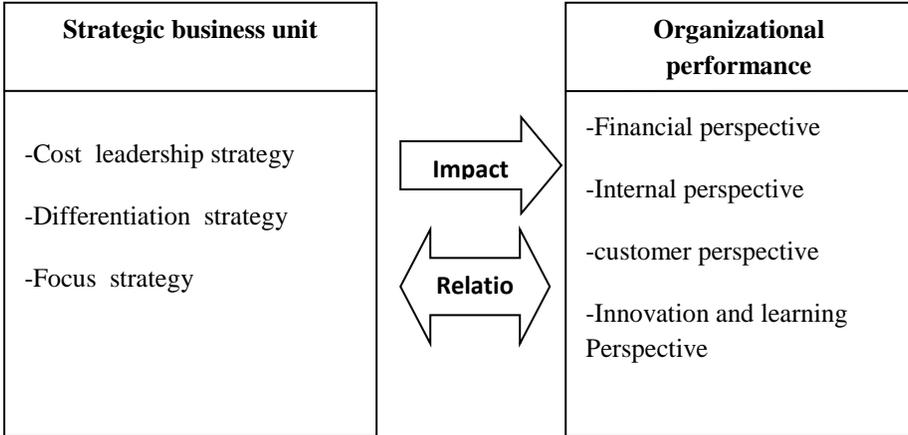
Research Model:

Figure (1) represents the conceptual framework for the current study. As can be seen, the Business Strategy (or the Competitive Strategy) investigated herein – Cost leadership strategy, Differentiation strategy, Focus strategy – all have influence on organizational performance that can be expressed in terms of Financial, Internal, Customer, Innovation and learning perspectives.

Figure (1): the proposed conceptual model

Independent variable

dependent variable



Variables determination:

Business strategy:

Porter (1985) identified three generic ways (i.e differentiation, low cost, and focus) in which can gain and sustain competitive advantage over other business in the same industry. However, the present study adopts **Porter** strategies because they are academically well accepted. **Porter** generic strategies combination implied that organizations should build their performance systems upon financial and non-financial measures.

Business strategy is the outcome of decisions made to guide an organization with respect to the environment, structure and process that influence its organizational performance.⁽¹⁾ In this study Strategic business unit is defined as actions taken by an organization to reach its objective or Business –level studied at the Business –level to discover how firms compete effectively in their product-market segments.

Organizational Performance:

The present study adopts the Balanced Scorecard, the tool is developed through research projects conducted by **Kaplan and Norton (1992)**, where the term Balanced Scorecard is used for the first time, the concept is based upon four basic perspective: Financial perspective, Internal perspective, Customer perspective, Innovation and learning perspective.

Laitinen (2002) suggests that performance can be defined as “ the ability of an object to produce results in a dimensions determined, a priori, in relation to a target ” ⁽²⁾ .He also suggests that a well-organized system of performance measurement may be the single most powerful mechanism at management disposal to enhance the profitability of successful strategy implementation. Extensive reliance on financial performance indicators has been questioned by a number of scholars. They argued that a comprehensive performance measurement system needs to comprise both financial and non-financial measures, intermittent and outcomes measures.

Theoretical Framework :

This part of the research represents a review of the literature focusing on the definition of the business strategies, organizational performance, the relationship between the two concepts, models of the strategic business unit and assessing organizational performance.

✓ Definition of Business-level Strategy:

➤ Competitive Strategy:

A corporate business strategy stipulates the broad dimensions that a business uses as a basis for gaining and/or maintaining competitive advantage. Many times competitive priorities are also used synonymously to competitive strategy. Competitive strategy or competitive priorities that a firm adopts have received adequate of attention in literature. There are several competitive strategy classifications in the extant literature. A list of competitive strategy /priority dimensions is shows in table (1).

Table(1): competitive strategy /priority dimensions

N	Author	dimensions competitive strategy /priority
1	Porter (1998)	Specialisation,brand identification, push vs pull, channel selection, product quality, relationship with company, relationship to home and host government.
2	Krajewski et al (2009)	Cost, quality, time and flexibility.
3	Flinch (2007)	Cost, quality, dependabilityof delivery, flexibilty and response time.

4	Chase et al (2003)	Cost, product quality and reliability, delivery and flexibility
5	Mahadevan (2007)	Cost, quality, value and flexibility
6	Gaither and Fazier (2007)	low production costs, delivery performance, high-quality product/service, customer service and flexibility
7	Heizer and Render (2007)	Defferentiation, cost leadership and response
8	Russel and Taylor (2003)	Cost, quality, flexibility and speed
9	Buffa (2007)	Overall cost leadership, Defferentiation and market segmentation
10	Chi et al (2009)	Low cost, quality, delivery performance and flexibility

source: ⁽³⁾

In the industry, a competitive strategy is a strategy whereby a firms portfolio products and services is designed to bring together its unique resources and capabilities to gain advantage in the marketplace. ⁽⁴⁾ **Chaffee (1985)**, business strategy is concerned with competing within the chosen business. ⁽⁵⁾

Parnell (2008), a competitive or business strategy outlines how a business unit competes within its industry. ⁽⁶⁾

Business strategy typologies are framework that identify multiple generic competitive strategies available to business units. Typologies were developed and used as a theoretical basis for identifying strategic groups across industries. Numerous generic typologies have been proposed, with those developed by **Porter (1980, 1985)** and **Miles and Snow (1978, 1986)** receiving much early scholarly attention. ⁽⁷⁾

The **Miles and Snow** typology considers the alignment of the firms strategy with its external operating environment using four categorizations: prospectors, analyzers, defenders and reators (Table 2).

Table (2): A summary of the Miles and Snow generic strategic categories

Strategic orientation	Main focus	Traits
	Entrepreneurial, innovative and new opportunity orientated	-External orientation, environment scanning, maximizing new opportunity.

Prospector		-Innovative to meet market needs. -Flexibility and freedom constraining company rules and regulations -Welcome change and sees the environment as “uncertain”.
Defender	Defends existing market(often a niche market)	-Narrow range of products /services. -Internal orientation based on efficiency measures and avoiding unnecessary risk. -Centralized control and a functional structure are common.
Analyzer	Hybrid of prospector and defender types	-Operates well in both stable and dynamic markets. Uses efficiency and increased production in stable markets and innovates in dynamic markets.
Reactor	Reacts to change	-Short term planning, reacts to other action. -Change inevitably presents some difficulties.

Source: ⁽⁸⁾

Hill and Jones (2010) suggest that to create a successful business model, managers must chose a set of business-level strategies that work together to give a company a competitive advantage over its rivals, that is, they must optimize competitive positioning. To craft a successful business model, a company must first define its business, which entails decisions about (1) customer needs, or what is to be satisfied, (2) customer groups, or who is to be satisfied, and (3) distinctive competencies, or how customer needs are to be satisfied. The decisions managers make about these three issues determine which set of strategies they formulate and implement to put a company business model into action and create value for customers. ⁽⁹⁾

Wheelen and Hunger (2012) see that business strategy focuses on improving the competitive position of company or business units products or services within the specific industry or market segment that the company business unit serves. Business strategy is extremely important because research shows that business unit effects have double the impact on overall company performance than do either corporate or industry effects. Business strategy can be competitive (battling against all competitors for advantage) and / or cooperative (working with one or more companies to gain advantage against other competitors). Just as corporate strategy asks what industry(ies) the company should be in, business strategy asks how the company or its units should compete or cooperate in each industry. ⁽¹⁰⁾

Porter 's competitive strategies (Generic strategies):

Porter 's (1980) framework suggests that organizations adopts three (3) potentially successful generic strategic approaches:⁽¹¹⁾

- Overall Cost leadership strategy.
- Differentiation strategy.
- Focus strategy.

1. Overall Cost leadership strategy:

When striving to be cost leader, cost reduction becomes the major theme running throughout strategy. A low-cost strategy addresses facilities, operations, overheads, cost saving from experience, and being relatively frugal in such areas as research and development, services, sales force, training and development lead and advertising.

2. Differentiation strategy:

Strategies based on differentiation seek to establish fundamental differences in a variety of dimensions so that buyers perceive a market contrast between the products / services of one firm and its rivals. Firms that successfully differentiate themselves are rewarded for their uniqueness with a premium price. The economics inherent in this generic strategy require that the premium exceeds the extra cost incurred in being unique. Differentiation cannot ignore cost issues, therefore, because premium prices will be nullified by inordinately high costs. Firms that differentiate themselves successfully also create a defensible position against the five competitive forces.

3. Focus strategy:

The last of three generic strategies is focus. Firms that adopt a focus strategy target narrow segments of the market, rather than the market segment as a whole. To succeed, they still need to achieve either cost leadership or effective differentiation, but their market is more limited in scale. Through cost focus or differentiation focus, firms seek to exploit differences between what they can do for specific segments versus what their competitors can do. These differences imply that the segments are more poorly served by broad-based competitors than they would be by competitors who serve them alone. By directing firms capabilities to specific target segments, the focus seeks competitive advantage

even though it does not possess a competitive advantage in the market overall. One prerequisite for a focus strategy is that the target segment are somehow different than other segments in the market.

Before selection one of the Porter generic competitive strategies for a company or business unit, management should assess its feasibility in terms of company or business unit resources and capabilities. Porter lists some of the commonly required skills and resources, as well as organizational requirements, in table (3).

Table (3): Requirement of Generic competitive strategies

Generic strategy	commonly required skills and resources	common organizational requirements
Overall cost leadership	<ul style="list-style-type: none"> -Sustained capital investment and access to capital. -Process engineering skills. -Intense supervision of labor -Products designed for ease of manufacture. -Low-cost distribution system 	<ul style="list-style-type: none"> -Tight cost control. -Frequent, detailed control reports. -Structured organization and responsibilities. -Incentives based on meeting strict quantitative targets.
Differentiation	<ul style="list-style-type: none"> -Strong marketing abilities. -Product engineering. -Creative flair. -Strong capability in basic research. -Corporate reputation for quality or technological leadership. -Long tradition in the industry or unique combination of skills drawn from other businesses. -Strong cooperation from channels. 	<ul style="list-style-type: none"> -Strong coordination among function in R&D, product development and Marketing. -Subjective measurement and incentives instead of quantitative measures. -Amenities to attract highly skilled labor, scientists, or creative people.
Focus	<ul style="list-style-type: none"> -Combination of the above policies directed at the particular strategic target. 	<ul style="list-style-type: none"> -Combination of the above policies directed at the particular strategic target.

Source: ⁽¹²⁾

Organizational Performance:

Literature on organizational performance clearly shows a general consensus among theorists these is no single universal measure that can be used to assess the overall organizational performance. Also, traditional financial measures are not accepted as the sole indicators for organizational performance . Moreover, we can hardly find an organization that is extremely successful or failed in every aspects.

Many performance indicators and models have been developed and advocated by various authors, such as: profitability, productivity, efficiency, effectiveness, adaptability, growth, innovation.

However, measuring organizational performance can be also be a problem since there is no universal recognized measure of this concept. Organizational performance can be assessed using either objective or subjective data, the objective approach refers to the financial data provided by the organization, whereas the subjective measurement calls upon the perception of the respondent.⁽¹³⁾

Hodge and Anthony (1994), classified performance criteria into three groups: efficiency, effectiveness and humanism. Effectiveness measures include four models / approach : goal / output achievement, resource acquisition, internal process and satisfaction of main constituencies, these models approaches complement each other.⁽¹⁴⁾

Kotler (2000), one of the leading authors in competitiveness, identified four (4) key dimensions to achieve competitive performance: Stakeholders, internal process, resources and organizational management.⁽¹⁵⁾

Jaakkola et al (2010), suggested two performance indicators to assess business performance: financial and market performance. Here, the term business performance is used as a general performance construct to capture both market and financial aspects of performance. Financial performance literally refers to financial measures, such as margin and return on investment, whereas market performance implies measures such as market share and sales volume.⁽¹⁶⁾

One of the approaches / models of assessing organizational performance that became popular and widely applied is the “ **Balanced Scorecard**”. It is a comprehensive management control system that makes a balance between short and long time horizon for goals, between lag and lead indicators and between internal and external perspective. The tool is developed through research

projects conducted by **Kaplan and Norton (1992)** where the term Balance Scorecard is used for the first time. The concept is based upon four basic perspective. The Four (4) BSC perspective are: ⁽¹⁷⁾

- 1. Financial perspective:** measures the ultimate results that the business provides to its shareholders. This includes profitability, revenue growth, return on investment, economic value added and shareholders value.
- 2. Internal perspective:** focus attention on the performance of the key processes that drive the business. This includes such measures as quality levels, productivity, cycle time and cost.
- 3. Customer perspective:** focus on customers needs and satisfaction. This includes service levels, satisfaction ratings and repeat business.
- 4. Innovation and learning Perspective:** directs attention to the basis of a future success-the organization people and infrastructure. Key measures might include intellectual assets, employee satisfaction, market innovation and skills development.

Generic Strategies and performance relationships: ⁽¹⁸⁾

Wensley (1987) argues that **Porter** gives little evidence to support the U-shaped relationship between on investment and market value share, which is used by **Porter** to illustrate the dangers of being stuck in the middle Wensley states that **Porter** cites only two examples, the US fractional horse power electric motor business, where the relationship “ appear to hold”, and the global automobile markets, where it “ Probably also roughly hold”. **Schoeffer et al (1974)** stressed the importance of size related factors such as market share, total marketing expenditure and R&D expenditures in explaining variations in profit. **Buzzell et al (1975)** further developed the U-shaped relationship between market share and success by arguing that a 10% difference in market share is accompanied by a difference of about 5% in pretax return on investment. **Hamermesh et al (1978)** illustrated with surveys of successful low share market companies that concentration on market share was dangerously over perspective.

Conclusions:

It can be concluded that the study shows the following results:

- It describes the nature of competitive strategies and organizational performance in the firms.
- The most important components of cost leadership are improvement in skills, improvements and utilization of assets and customer relationships.
- The choice of Balanced Scorecard perspectives depends on the strategy chosen and the Scorecard itself. This has been developed not to serve strategy formulation but to implement it, because the role of the Balanced Scorecard in strategy formulation is bounded.
- The implications for managers in different companies should pay more attention to the analysis and the link between performance indicators and business strategy in order to increase and enhance their companies' ability to achieve the required objectives. Managers should give more emphasis to both financial and non-financial performances of their companies, which can lead to the achievement of competitive advantage in highly intensive competitive markets.

Future Research:

This research should be seen as a starting point for research in the Strategic business unit. It should that it will stimulate more interest, as well as, we suggest for future research may include:

- Investigating structural, environmental, technological and human resource variables that can facilitate and support development and sustainability of competitive advantage.
- Examining the impact of competitive strategies on business performance: the moderating effects of organizational structure and external environment on building and maintaining a sustainable competitive advantage.
-

Bibliographic References:

- (1): Crateau, A and Bergeron, F “ An Information technology trilogy:business strategy, technological deployment and organizational performance”, **Journal of Strategic Information System**, Vol(10), 2010, p:78.
- (2): O'Regan, N and Ghobadian, A “ Perceptions of generic strategy of small and medium sized engineering and electronics manufacturers in the UK: the applicability of Miles and Snow typology”, **Journal of Manufacturing Technology Management**, Vol (17), No (5), (2006), p: 609.

- (3): Soni. G and Kodali, R “ The strategic fit between competitive strategy and supply chain strategy in Indian manufacturing industry: an empirical approach”, **Measuring Business Excellence**, Vol (15), No (2), 2011, p: 73.
- (4): Tavitiyaman, P and Zhang, H. and Qu,H “ The effect of competitive strategies and organizational stucture on hotel performance”, **International Journal of Contemporary Hospitality Management**, Vol (24), No (1), 2012, p: 142.
- (5): Ibid, p: 173.
- (6): Parnell, J. A “ Strategic capabilities, competitive strategy, and performance among retailers in Argentina, Peru and the United States”, **Management Decision**, Vol (49), No (1), 2011, p: 131.
- (7): Ibid,p: 131.
- (8): O’Regan, N and Ghobadian, A “ Perceptions of generic strategy of small and medium sized engineering and electronics manufactures in the UK: the applicability of the Miles and Snow typology”, **Journal of Manufacturing Tchnology Management**, Vol (17), No (5), 2006; p: 606.
- (9): Hill, C.W.L and Jones, G.R “ **Strategic Management: An integrated approach**”, South-Western,Cengage learning, 9th edition, USA, 2010, p: 145.
- (10): Wheelen, T.L and Hunger, J.D “ **Strategic Management and Business Policy: Toward global sustainability**”, Pearson Education, Inc, New Jersey, 13th edition, 2012, p: 231
- (11): Hlavacka, S et al “ Performance implication of Porter generic strategies in Slovak hospitals”, **Journal of Management in Medecine**, Vol (15), No (1), 2001, p: 48.
- (12): Wheelen, T.L and Hunger, J.D, Op.cit, 2012, p: 240.
- (13): Croteau, A and Bergeron, F “ An information technology trilogy: Business strategy, technological deployment and organizational performance”, **Journal of strategy Inforamation Systems**, Vol (10), 2001, p: 81.
- (14): Harrim, H.M “ Relationship between learning organizational and oranzizational prperfomance:Empirical study of pharmaceutical firms in Jordan”, **Jordan Journal of Business Administration**, Vol (6), No (3), 2010, p: 412.
- (15): Kotler, P “ **Marketing Management** “, Englewood, New Jersey: Prentice-Hall, 2000, p: 40.
- (16): Jaakkola et al , “ Strategic Marketing and Business performance: A study in three European engineering countries “, **Industrial Marketing Management**, Vol (39), 2010, p: 1304.
- (17): Khawaldeh, K.A and Smadi, M.S “ The effect of TQM on the Balanced performance”, **Jordan Journal of Business Administration**, Vol (2), NO (3), 2006, p: 430-431.
- (18): Yamin, S et al, “ Relationship between generic strategies, competitive advantage and organizational performance: an empirical analysis “, **Journal of Technovation**, Vol (19), 1999, p: 509.